THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

تاريخ النظريات السياسية وتطورها

تأليف

حسن خليفة

أستاذ الآداب بدار العلوم العليا

ليسانسيه في الآداب B. A. 6 في التاريخ والاقتصاد

والعلوم السياسية من جامعة شفيلد بانجلترا

قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بدار العلوم العليا

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يطلب هذا الكتاب من المكتبة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

الثمن ٥٠ قرشا

المطبعة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

ابن خلدون

تاريخ النظريات السياسية وتطورها

تأليف

حسن خليفة

أستاذ الآداب بدار العلوم العليا

ليسانسيه في الآداب و (B. A.) في التاريخ والاقتصاد

والعلوم السياسية من جامعة شفيلد بانجلترا

قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بدار العلوم العليا

الطبعة الأولى

يوليه سنة ١٩٢٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يطلب هذا الكتاب من المكتبة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

المطبعة الحديثة بشارع خيرت بالقاهرة

JA
83
.K43

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ساس الدول بعدله . وصلى الله على سيدنا محمد صاحب التشريع القويم أفضل صلاة وأكمل تسليم . وبعد فانى رأيت الحاجة ماسة لوضع كتاب فى تاريخ تكوين النظريات السياسية وتدرجها مبتدئا بنشأتها عند اليونان فى زمن حضارتهم القديمة ، ومقتفيا أثرها عند الرومان ، وفى القرون الوسطى ، وتمشيت بها فى عصر النهضة العلمية والاصلاح الدينى ، ثم تناولت أدوارها المختلفة فى العصر الحديث ، وما أدخله عليها كتاب الانجليز والفرنسيين من التغييرات أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر مما أدى إلى الانقلابات الخطيرة فى كل من انجلترا وفرنسا من الوجهتين الاجتماعية والسياسية . ولم أقف عند هذا الحد ، بل أثبتُ مقدار الاثر الذى أحدثته الانقلابات الصناعية والاختراعات الآلية وما ترتب عليها أثناء القرن التاسع عشر ، فى نفوس فلاسفة السياسة وكتابها ، وبينت كيف تاثرت النظريات السياسية بالمظاهر المادية فى عصرنا الحديث .

هذا وقد راعيت الايجاز بقدر ما استطعت فى كتابة هذا السفر ، حتى يأتى بالغرض الموضوع لأجله ، وهو إيجاد كتيب باللغة العربية يتناول مقرر العلوم السياسية لطلبة مدرستى المعلمين العليا قسم الآداب ودار العلوم العليا وقسمته الى كتابين : تناولت فى الاول تاريخ النظريات السياسية . وتناولت فى الثانى النظريات الدستورية . وأرجو من المولى القدير أن أكون قد وفقت فيما حاولت . كما انى أرجو من علمائنا وكتابنا أن يغفروا لى ما قد يقع من النقص والتقصير ، واعدا إياهم بادخال ما يرونه من الاقتراحات والتحسينات ، فى الطبعة الثانية إن شاء الله .

ولقد عولت وأنا أكتب هذا الكتيب على طائفة من الكتب القيمة مثل كتب دننج (Dunning) وجتل (Gettell) وليكوك (Leacock) وولسون (Wilson) وبولك (Pollock) وغيرها ، واستعنت بمذكرات الاصدقاء والزملاء .

ولا يفوتنى أن أذكر بالشكر فضل المعونة التى أسداها إلىَّ كل من زميلى الاستاذ احمد يوسف نجاتى افندى المدرس بدار العلوم فقد راجع لغته والاستاذ محمد سامى عاشور افندى المدرس بالمعلمين العليا قسم الآداب فقد أدلى باقتراحات ثمينة .

وفقنا الله جميعا الى خدمة هذا البلد من الناحية العلمية فى ظل مليكنا المعظم حامل لواء النهضة الحديثة وولى عهده المحبوب أبقاهما المولى ذخرا للعلم والعلماء آمين ؟

يوليه سنة ١٩٢٩ حسن خليفه

الكتاب الأول

مقدمة

علم سياسة الدول يبحث فى الدول ، من حيث أنظمة حكوماتها . والقواعد التى تبنى عليها علاقة السلطة الحاكمة فيها بالهيئة المحكومة . وهو كغيره من العلوم الاجتماعية ، مجموع أبحاث نظرية تحليلية ، لا تقتصر على بيان النظم الحالية لدولة أو دول معينة . بل تتناول أيضا تحليل هذه النظم ، وبيان الادوار التى مرت عليها ، وأسبابها الاجتماعية والادبية ، وموازنة هذه الادوار بغيرها ، فى عصر معين أو عصور مختلفة .

فمثلا إذا درسنا من الوجهة التاريخية والمقارنة النظام السياسى للدول الاوربية والامريكية ودساتيرها ، أمكننا أن نقف على مجموعة من المبادىء والنظم ، التى وإن اختلفت فى ظاهرها بين دولة وأخرى ، لا تخرج عن بضع قواعد عامة ، تطبقها كل الدساتير بغير استثناء . وتبين لنا هذه الدراسة أيضا أن الاصلاحات الدستورية التى تعملها دولة من الدول لظروف خاصة ، لا تلبث أن تأخذ بها دول أخرى . وهذا ما يساعد على تدرج النظريات السياسية وتقدمها .

والغرض من دراسة هذا التدرج هو العمل على ترقية دستورنا وجعله شيئا فشيئا مماثلا لارقى النظم الدسورية .

هذا ولا بد لنا أن نبدأ بدراسة النظريات العامة وتاريخها ، تدرجها إذ عليها تبنى الدساتير . فندرس الجماعة السياسية أى الدولة وماهيتها ، وكيف

تكونت ، وما قيل عن أصلها ومنشاها ، وندرس ما قيل عن السلطة وأصحاب السلطان فيها ، وكيف تغيرت هـذه السلطة وتدرجت وتفرعت، ثم ندرس منشأ حقوق الافراد ونموها ، والنضال الذى قام بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة من أجل هاته الحقوق ، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية التى كانت و لا تزال الشغل الشاغل للكتّاب من أقدم عصور التاريخ الى وقتنا الحاضر .

الباب الأول

١ — تاريخ النظريات السياسية عند اليونان

تمهيد

تقدمت مدن الولايات فى بلاد الأغريق تقدما سياسيا واجتماعيا فى العصور التى وقعت بين القرنين السادس و الثالث قبل الميلاد تقدما عجيبا، و قطعت شوطا عظيما فى سبيل الرقى المادى والأدبى والسياسى. وظهر بين رجالها رجال اشتهروا بالحكمة و الفلسفة، وتناولوا العلوم بالبحث والتحليل. وأينعت أثينا فى عصر بركليز (٤٨٠ — ٤٣٠ ق.م) حتى بلغت شأوا عظيما من المجد والمدنيـة، وسادت غيرها من المدن الاغريقية، وكانت قبلة الانظار ومحط الرحال لرجال ذلك العصر من جميع العـالم المتمدين، واصبحت مهبط الحكمة، ومبعث النور والعرفان. فلا غرو اذا ظهر فيها الفلاسفة والحكماء والمؤرخون امثال هيرودوت وثوثيديز المؤرخين الشهريين وسوفكليز ويوروبيديز وارستوفانيس من أشهر الكتاب والروائيين وانكستاغورس وسقراط ثم افلاطون وارسطوطاليس من انبغ الحكماء والفلاسفة الذين تناولوا النظم السياسية السائدة بالنقد والتحليل، وكتبوا النظريات فوضعوا الحجر الاساسى للعلوم السياسية.

ولتفهم ما أثبتوه من النظريات نسرد بايجاز التاريخ السياسى لبلاد الاغريق فى هذه الازمنة لشدة ارتباط هذه النظريات بالنظم السياسية التى سادت اذ ذاك.

كان اليونانيون حول سنة ٧٠٠ ق . م . جماعات صغيرة مبعثرة ، تقطن الجبال والوديان ، وعلى الشواطىء ، وفى الجزر التى تحيط شبه جزيرتهم الواقعة فى الجنوب الشرقى لاوربا . وكونت كل جماعة وحدة سياسية ، قائمة بذاتها ، مستقلة عن جاراتها ، واتبعت نظاما سياسيا ودينيا خاصا بها .

وقد نشأت هذه التفرقة بسبب طبيعة البلاد الجغرافية ، فان جبالها وهضابها العديدة وانهارها القصيرة ، جعلت الاتصال بين هاته الجماعات صعبا ، وحالت دون اندماجها اجتماعيا وسياسياً . وقد ظلت هذه الجماعات متباعدة متنافرة زمنا طويلا اللهم الا فى احوال استثنائية دعت اليها ظروف اجتماعية أو حربية مثل الالعاب الاولمبية أو الحروب الفارسية .

أما نوع الحكومة التى سادت البلاد والمدن الاغريقية فى القرن السابع وجزء من السادس قبل الميلاد فقد اختلف ايضا ، كما قدمنا ، باختلاف الجماعات والمدن ، اذ كانت حكومة معظم الولايات القوية حكومة اوليجركية أو ارستقراطية حلت محل الحكومة الملكية التى وصفها هومر فى اشعاره . وتملك زمام السلطة فى كل مدينة وولاية ، ماعدا اسبرطة ، بضعة افراد ممتازين بسبب مركزهم الاجتماعى أو الدينى ، وادارها من الوجهات الاجتماعية والاقتصادية والدينية . ولما حل القرن السادس قبل الميلاد اختفت الحكومة الارستقراطية ، وساد البلاد نوع آخر من أنواع الحكومة ، وهو حكومة جماعة الطغاة والمستبدين ، فقد انتهز فرد قوى واسع المطامع اضمحلال الحكومة الارستقراطية بسبب تنازع افرادها ، وانغماسهم فى الملاهى ، وانشغالهم بالامور المادية ، واستخلص السلطة لنفسه ، وادار الحكومة بيده القوية . فكأنما رجع نظام هومر الملكى الى بلاد اليونان فى القرن السادس ، مع الفارق بان المستبد القابض على زمام الأمور لايستند فى حكمه على ما ورثه من مركز اجتماعى أو دينى ، بل يستمد سلطته من القوة ومن القوة دون سواها .

اثر ظهور هذا النوع من الحكم أثرا بينا فى طريقة التفكير السياسى ، وحولها من مجراها القديم وهو اعتماد صاحب السلطة على حقه الموروث فى السلطة ، بدون مراعاة مصلحة المحكومين ، الى مجرى آخر ، وهو استناد الحاكم الى القوة مادام فى هذه القوة خير للمحكومين .

تسنم المستبد السلطة ووجه شدته وقسوته الى الارستقراطية واعضائها ، اصحاب السلطان قديما ، ولكنه مالبث ان استبد بالشعب أيضا ، فهاج الشعب واسقط حكومة المستبدين من البلاد .

ولم تخضع بعد ذلك مدن الأغريق الى نوع واحد من الحكم ، بل حاول الارستقراط ، فى بعض المدن ، أن يسترجعوا ما فقدوه من السلطة ، وقاومهم جمهور الشعب مقاومة عنيفة ، وظهر فى البلاد نزاع قوى بين الارستقراطية والديمقراطية ، وسندت اسبرطة ظهر المحافظين ، أما الاحرار فى اثينا فقد ناصروا الديمقراطية وأخذوا بيدها ، فأينعت وتقدمت . وظل هذا النزاع طويلا ، ودام حينا . وفى وسط هذا النضال وبين احضان تلك المعمعة ظهر الكتاب المجيدون متأثرين بما احاط بهم ، فتغيرت النظريات السياسية بكتاباتهم ومباحثهم الشائقة .

أن الخوف من غزو الفرس دفع الشعوب اليونانية للاعتراف بنوع من السيادة لاسبرطة أولا ، ثم لأثينا بعدها . وحاول كل من المدينتين أن يسود البلاد عسكريا متذرعا بقوته ، وأن يكوّن منها وحدة سياسية متماسكة . وقد نجحت كل منهما ، ولكن كان نجاحها محدودا ومؤقتا بسبب شدة التنافس بينهما واختلافهما اجتماعيا وعقليا وسياسيا ، إذ ناصرت اسبرطة الارستقراطية وناصرت اثينا الديمقراطية . وقد أدى هذا التنافس الى حروب البلوبونيز الطاحنة (٤٣١ — ٤٠٥ ق . م) بينهما . وقد عادت

هذه الحروب بأسوأ النتائج على بلاد اليونان وشعوبها كافة ، وابعدت فكرة التوحيد السياسى الى حين . وليس هناك اشارة جلية فى ابحاث كتّاب ذلك العصر عن فكرة هذه الوحدة السياسية ، لأنها وان كانت تحققت لم تدم طويلا وكان تحقيقها جزئيا ، وبنيت على القوة المادية . ولم تصل فلسفة ذلك العصر الى مكانة تمكنها من تحليل نتائج هذه القوة المادية .

والآن نحن ندرس نظم اسبرطة وأثينا لأنها اثرت بصفة خاصة فى النظريات السياسية اليونانية .

١ . دستور اسبرطه .

ساد فى اسبرطه منذ اقدم عصور تاريخها نظام اجتماعى فريد امتازت به عن باقى مدن الولايات الاغريقية : فقد انقسم سكانها الى ثلاث طبقات اجتماعية ، الاسبرطيون والبريركواى (Perior koi) والهيلوت (Helots) . وكانت الطبقة الثالثة اكثر الطبقات عددا ، وكانت ادناها فى المرتبة لاجتماعية ، اذ كانت طبقة الارقاء التى اشتغلت بفلح الارض وزرعها ، وعلى كدها عاشت الطبقات الأخرى ، ولم يكن لها حقوق مدنية أو سياسية ، ولم تتمتع بأى نوع من أنواع الحرية اللهم إلا اذا انتظم بعض فرادها أحيانا فى الجيش . أما الطبقة الثانية فكانت تماثل الطبقة الوسطى فى العصر الحديث ، وتمتعت بجميع الحقوق المدنية واشتغل بعض افرادها بالزراعة . اما القسم الاكبر منها فقد اشتغل بالصناعة والتجارة ، ولم تشترك هذه الطبقة فى الحياة السياسية الاسبرطية . أما الطبقة الأولى وهى طبقة الاسبرطيين وكان عدد افرادها قليلا فقد كان لها السيطرة التامة على الحياة العامة فى اسبرطه ، وعاش الاسبرطى الأصيل على عرق جبين الهيلوت . وكانت الصناعة والتجارة محرمة عليه ، واقتصر عمله على الامور العسكرية

والشئون السياسية. فكان الصبى الاسبرطى يخرج من عهدة والديه وهو فى السابعة من عمره ليقوم بتربيته رجال معينون من قبل الحكومة ويشرفون على تربية الغلمان. ويستمر الولد فى عهدة الحكومة تشرف على تدريبه، وتنمية جسمه، حتى اذا مابلغ سن الرجولة شب فارسا مقداما، بارعا فى الحرب وفنونها. ويظل الاسبرطى مشتغلا بالأمور العسكرية والحربية حتى اذا بلغ سن الشيخوخة اشتغل بامور الحكم، ادارية كانت أو اقتصادية أو سياسية. وكان من قوانين اسبرطة أن يربى الأسبرطى محبا لوطنه، مخلصا لقومه، لايؤثر مصالح عشيرته على مصالح امته، لايشتغل إلا بأمور قومه، مبتعدا عن الأختلاط بالاجانب ما استطاع الى ذلك سبيلا.

وكانت اسبرطه لاتتقيد بالقوانين المكتوبة بل ابطل ليكرغوس مشرعها الكبير تقنينها وتدوينها. وكان حكم القاضى هو القول الفصل فى كل المشاكل والمشاحنات التى تنشأ بين الافراد، وعلى ذلك حفظ ليكرغوس على الاسبرطيين بتشريعه هذا وقتا طويلا كان يصرف فى المناقشات، والمجادلات الكلامية التى تحيط فن التشريع عادة.

حكم اسبرطه ملكان متساويان فى السلطة تماما، وبجانبهما مجلس شيوخ (سناتو) ينتظم من ثمانية وعشرين عضوا ينتخبون لمدة الحياة، وجمعية عمومية تتألف من جميع الأسبرطيين، ومجلس حكام يتألف من خمسة أعضاء (Ephors) يتجدد أعضاؤه كل سنة. وكان الملكان يتمتعان بالرياسة العسكرية والدينية العليا، ولكن كانت سلطتهما اسمية اكثر منها فعلية، أما مجلس السناتو، فكان يشتغل بالأمور القضائية، وبالادارية أحيانا. وكان عمل الجمعية العمومية محدودا فى المبدأ، اذ كانت لا تعقد إلا نادرا، وذلك لتسجل موافقتها على اجراء خطير أو مشروع

عظيم ولكن زاد عملها وازدادت أهميته فى القرن الخامس قبل الميلاد.

أما مجلس الخمسة فقد كان السلطة التنفيذية الحقيقية فى البلاد: أشرف على الامور الادارية والسياسية حتى على الامور العسكرية فى ميادين القتال.

وعلى ذلك يمكن القول بأن حكومة اسبرطة كانت ملكية شكلا ولكنها كانت اوليجركية فعلا، بالرغم من تجديد انتخاب اعضاء مجلس الخمسة سنويا، وذلك لقلة عدد من توافرت فيهم شروط الانتخاب لهذا المجلس.

كان تأثير النظام الأسبرطى فى سير الفلسفة الأغريقية وطريقة تفكيرها عظيما كما سيتبين بعد.

ـ. دستور أثينا

خالفت أثينا اسبرطة مخالفة تامة فى نظمها السياسية والاجتماعية، إذ قد رأت كل التغيرات السياسية التى مرت على بلاد الأغريق. ثم أصبحت حكومتها فى نهاية الامر حكومة ديمقراطية صحيحة.

انقسمت الطبقات الاجتماعية فى اثينا الى طبقتين: طبقة الأرقاء، وطبقة الاحرار، وانقسمت طبقة الاحرار الى أشراف وعامة، ولكن لم توجد فواصل دقيقة بين افراد كل من هذه الطبقات، فلم يكن الارقاء اذلاء كما كانوا فى اسبرطة، ولم تتميز الأشراف عن العامة بمميزات تاريخية كما تميز الأسبرطى الأصيل عن افراد الطبقة الوسطى البيريكاوى. أضف الى ذلك أنه وجد فى أثينا عنصر من النزلاء الأجانب، وهؤلاء اشتركوا اشتراكا فعليا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الاثينيين، وهذا لم يوجد فى اسبرطة كما تقدم.

لم يشترك فى الحياة السياسية الأثينية غير طبقة الاحرار: الأشراف والعامة، وهذان العنصران تساويا فى الحقوق السياسية.

كان الاشراف فى بدء قيام أثينا اصحاب السلطان فيها ، فكان لهم مجلس مكون من تسعة اعضاء منتخبين ، يتجدد انتخابهم كل سنة ويسمى مجلس الاراكنة. وكان بجانبه مجلس آخر وهو مجلس السناتو ويسمى مجلس الأريوباجوس أخذا من المكان الذى كان يعقد فيه .

وفى نهاية القرن السابع قبل الميلاد ثارت البلاد طالبة تعديل دستورها لاستبداد أغنياء الاشراف بفقراء العامة ، وكان من نتائج ثورتهم أن أصلح سولون الدستور .

دستور سولون :

جعل سولون أساس الاصلاح مقدار الثروة التى يملكها الفرد ، شريفا كان أم غير شريف ، ليشترك فى الحياة السياسية ، وبذلك قضى على احتكار الأشراف تولى السلطة فى البلاد ، واباح للعامة الاشتراك فى السلطة على حسب مايملكه الفرد من ثروة ، وما يدفعه من ضريبة . فقسم السكان بحسب ثروتهم الى طبقات اربع : الطبقة الأولى وهى التى تملك قدرا معينا من الثروة ، وتدفع ضريبة معينة . والطبقة الثانية من الفرسان . والثالثة من الزوجيتاى وهم الذين يملكون المحراث وما يجره من ثيرة ، وارضا يزرعونها ، وكانوا فقراء . والرابعة من الثيتس (Thetes) وهم الذين لا يملكون شيئا او كانت ثروتهم لاتبلغ مئتى مديمنوس (وهو مكيال يعادل اثنين وخمسين لترا) .

وقد حفظ للطبقات الثلاث الأولى جميع المناصب : وهى مناصب الأركون وحفظة الخزانة ، وحفظة السجون وغير ذلك من الوظائف العامة . اما افراد الطبقة الرابعة فلم يكن لهم من الحقوق السياسية الا الاشتراك فى جلسات جمعيات الشعب .

بقى الأشراف فى دستور سولون اصحاب سلطان ونفوذ فى الدولة، ولكن اكتسبت الديمقراطية بعض مكاسب سياسية، فقد نص الدستور على حق مجلس الاكليزيا (الجمعية العمومية لطبقات الشعب الأربع) فى انتخاب الأراكنة وفى مراقبة اعمال الحكام، ولها الحق فى قبول ما يقرره الحكام أو رفضه، وكان لها سلطة سياسية وقضائية. اما مجلس الاربعمائة. (وهو مجلس شيوخ ينتخب أعضاؤه من بين الأفراد الممتازين من أعلى الطبقات) فكان يشرف على أعمال الاكليزيا، وهو الذى كان يقرر موعد انعقادها، ويحضر لها المسائل التى تنظرها، ويراقب تنفيذ قراراتها.

سلبت هاتان الهيئتان كثيرا من اختصاصات (مجلس الاريوباجوس)، ومع ذلك بقى هذا المجلس الحصن الحصين لطبقة الحكام المتقاعدين. وبقى له من السلطة السياسية اعلاها وأوسعها، فقد كان يراقب أعضاء المدينة ويوقع بمن خالف كأنه سلطة قضائية عليا ولا مرد لقضائه، وكان يؤدى الى خزانة الحكومة ما يجتمع من الغرامات التى قضى بها من غير ان يكون ملزما ببيان السبب الذى حمله على القضاء.

تسلم بيزستراتوس (Pisistratus) الطاغية وابناؤه من بعده الحكم فى أثينا فعطل الدستور فيها بين سنتى ٥٦٠ و ٥١٠ ق.م. وعند سقوط هذا النوع من الحكم اكتسبت الديمقراطية مكاسب جديدة بما أدخله كليستنيس (Kleisthenes) من الاصلاحات التشريعية. ولما جاء بركليز (Pericles) بلغت الديمقراطية فى عصره اقصى مجد لها.

وإليك أهم المظاهر الديمقراطية فى ذلك العصر: دفع أجر لأعضاء الجمعية العمومية للشعب حتى يحضروا الجلسات بانتظام، فاصبحت هذه الجمعية المرجع الاعلى لامور الدولة، وكان قولها القول الفصل فى كل الامور التى تعرض عليها وتقررها. ولكنها منعت من التطرف بفرض عقوبة على

كل عضو من اعضائها يحاول حملها على قرار غير مشروع ، اذ كان العضو معرضا للمحاكمة والعقوبة ، اذا اتهمه احد فى مدة سنة من تاريخ تقديم اقتراحاته ، بأن فى هذه المقترحات وتقريرها ما قد أضر بمصلحة البلاد والعباد .

اما الشئون المدنية للحكومة فقد ادارها مجلس الخمسمائة (وهو مجلس الاربعمائة القديم بعد ان عدله كليستنيس) وكان ينتخب اعضاؤه بطريق القرعة من بين أفراد الشعب ، وكان يرأسه فى كل يوم عضو من اعضائه ينتخب أيضا بطريق القرعة . وكان هذا المجلس هو الذى يحضر المسائل التى تنظر فيها الجمعية العمومية . وبجانب هاتين الهيئتين وجد مجلس العشرة يمثل الدولة فى الأمور العسكرية والسياسية وكان مجلسا منتخبا أيضا وهو يماثل السلطة التنفيذية العليا فى الوقت الحاضر .

اما السلطة القضائية فقد كانت مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويقوم بأعبائها محاكم شعبية تسمى ديكستريس (Dikasteries) وتتكون من خمسة آلاف شخص ينتخبون بالقرعة ، من بين سكان المدينة وكانوا يقسمون الى عشر فرق . وكانت هذه الفرق هى التى تقوم بالأمور القضائية وكان كل عضو فيها يتقاضى اجرا . فاعتدت جمعية الاكليزيا على القوة السياسية لمجلس الأراكنة واعتدى مجلس الخمسمائة على السلطة الادارية التى كانت لمجلس الأريوباجوس واستولت المحاكم الشعبية على ما كان له من السلطة القضائية .

والخلاصة ان الدستور الاثينى فى عصر بركليز قد فتح بابا لكل عضو من أعضاء الدولة للاشتراك فى أمورها السياسية على اختلاف انواعها ، ووضع الجميع على قدم المساواة امام القانون ، وسوى بينهم فى الحقوق المدنية والسياسية ، فتمت بذلك الديمقراطية فى ذلك العصر لطبقة الأحرار . أما

الارقاء والاغراب فقدظلوا بعيدين عن الاشتراك فى الامور السياسية، ولهذا كانت الديمقراطية قديما محدودة المعنى اذا نظرنا اليها فى ضوء معناها الحديث

السفسطائيون وسقراط

كان السفسطائيون طائفة من المعلمين، اكسبتهم أسفارهم الطويلة فى المستعمرات الاغريقية، وفى مدن الولايات المختلفة، خبرة بالحياة السياسية والنظم الاجتماعية. وقد أخذوا على عاتقهم ترقية شئون التربية واعداد النشء لما تقتضيه الحياة الجديدة، حتى يصبح المرء منهم قادرا على معالجة الاحوال السائدة ببلاغة المنطق، وحسن الالقاء فى الخطابة والجدل، وبذلك ينجح فى الحياة العملية، لان التجارة والصناعة والزراعة، كانت فى عرفهم مهنا غير معتد بها. وعلى ذلك كانت وجهة نظرهم فى أمور التربية مقصورة بصفة خاصة على تعليم النشء البلاغة والخطابة. وقد نادوا فى تعاليمهم باعلاء شأن الفرد وتقديم مصلحته على مصلحة المجموع، وحمايته من تدخل الحكومة.

وقد كان لغلوهم فى نصرة المذهب الفردى آثار سيئة فى الحياة العامة من الوجهتين الخلقية والدينية، فهب فريق من الكتاب يعارضون اراء السفسطائين وينادون بالرجوع الى النظام القديم. فوجدت بذلك طائفتان من الكتاب: طائفة تنصر الحديث وتقوض أركان القديم وتهدمه، والأخرى تعارض التقدم وتتمسك بالقديم. وفى وسط هذا النضال ظهر فريق ثالث من الفلاسفة على رأسه سقراط وافلاطون وارسطوطاليس ووضع نظاما جديدا للتربية يكفل مصالح الحكومة وخدمتها ويعمل على انهاض الفرد وتقوية شخصيته.

كان سقراط (٤٦٩—٣٩٩ ق.م) أول من وضع نظاما خلقيا ونادى بأن الفضيلة والعلم صنوان، وان الرذيلة والجهل لايفترقان، وان الرجل

العادل هو الذى يعرف معنى العدل ، ولا يتسنى له ذلك الا إذا عرف القوانين ودرسها بنوعيها : الموضوعة والآلهية ، وقد فضل القوانين الآلهية على غيرها من القوانين . تناول سقراط فكرة الدولة وبحثها وحللها ونادى باطاعة القوانين كما هى ، وشبه الوطنى الذى لا يطيع القوانين مدعيا نقصها ومنتظراً تنقيحها بالجندى الذى يفر من الميدان قائلا إن القتال سيعقبه الصلح .

وقد قسم الدول تقسيما ابتدائيا الى ملكيه ، واستبدادية ، وارستقراطية وديمقراطية ، وعلى هذا يمكن القول بان تاريخ العلوم السياسيه ابتدأ بسقراط اذ أن المبادىء العامة التى وضعها ونادى بها كانت هاديا لتلميذه افلاطون

افلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق : م)

سار أفلاطون سيرة استاذه فى الفلسفة بعد أن عدل أصولها وادخل اليها من وجوه التغيير شيئا كثيرا حتى أصبحت له فلسفة خاصة تمتاز عن فلسفة سقراط عرفت بالفلسفة الافلاطونية . اما نظرياته السياسيه فقد تغيرت وتعدلت كلما كان يتقدم فى السن ، وتزداد خبرته بالشئون العامة ويكثر اختلاطه بطبقات الشعب ، ومع أنه عالج النظريات السياسية معالجة شائقة لم يكتب فى الفلسفة السياسية كتابة مستقلة ، بل كان يلجأ اليها كلما أراد أن يتخطى صعوبة اعترضته وهو يعالج المسائل العلمية والخلقية . ولذلك كانت كتاباته هذه لا تعد أنها أضافت شيئا جديدا فى العلوم السياسية ، بل كل ما عملته أنها أثارت انتقاد تلميذه ارسطوطاليس ، وفى هذا الانتقاد يرى الباحث كثيراً من الآراء القيمة فى العلوم السياسية

ضمن آراءه السياسية فى ثلاثة كتب له وهى « السياسى » و « الجمهورية » و « القوانين » وفى هذه المؤلفات القيمة أثبت آراء نفيسة من الوجهتين التاريخية والعلمية ، والآن نبدأ بوصف كتابه « الجمهورية » لأنه أنفس كتبه وأعظمها شأنا .

كتاب الجمهورية :

ان كتاب الجمهورية هو أنفس كتب افلاطون وأعظمها شأنا ، وفيه حاول أن يثبت للقارئ مايفهمه من معنى العدالة ، فتخيل دولة تخفق فيها راية العدل ، وناقش أراء السفسطائيين فيما ادعوه من ان القوة تخلق الحق ، وعارضها معارضة شديدة ، وبرهن ان الرجل الظالم لايكون سعيدا ، ثم تناول طبيعة الدولة قائلا ان الدولة فرد مجسم ، وبحث فى علاقة هـذا الفرد بالمبادئ السياسية السامية . وقال ان الدولة لاتعيش مستقلة عن افرادها ولـكنه اعترف باستقلالها عند ماتناول نظرية الدولة بالبحث ، ثم قال وهو يبحث فى أصلها ، ان ميول الأفراد المتشعبة ، ورغباتهم المتباينة ، وتعاونهم على الوصول الى مآربهم ، جعلتهم يكونونها . ووصل بوساطة سلسلة من التشبيهات الفلسفية والخلقية بين طبيعة الانسان والدولة مبنية على قوى ثلاث وهى : العقل ، والشجاعة ، والرغبة ، فى أن الدولة لابد أن تشتمل على طبقات ثلاث : طبقة العمال وعليها أن تعمل لتسد حاجات الافراد الطبيعية ، وطبقة المحاربين وعليها ان تحرس العمال وتحميهم ، وتدافع عن حدود الدولة وممتلـكاتها ، وطبقة الحكام وعليها ان تنظم علاقات الافراد بعضها ببعض لخير الجميع . وقال يجب على كل فرد ان يباشر العمل الذى يؤهله له استعداده الطبيعى . وقد اوجد افلاطون بهذا التقسيم الفكرة الاقتصادية فى النظريات السياسية ، وبرهن على أهمية تقسيم العمل وتوزيعه بين الافراد ، ولم يعن افلاطون بطبقتى العمال والمحاربين عناية عظيمة بل حصر جل اهتمامه فى طبقة الحكام التى يجب ان تتألف من رجال عقلاء راشدين ، ووصف لهم نوعا من التعليم والتدريب يؤهلهم الى تولى السلطة وأمور الحكم . ونادى

بان افراد هذه الطبقة يجب ألاّ ينتسبوا الى أسر خاصة ، أو تكون لهم مصالح ذاتية تشغلهم ، بل ينبغى أن يعيشوا جماعات بعضهم مع بعض وان يتعلموا الفلسفة على حساب الدولة ، ثم يسيطروا على أمورها ، وعلى ذلك قال افلاطون بالغاء الملكية الخاصة وروابط الأسرة حتى تحقق وحدة الدولة ، وعلى الدولة ان تختار الآباء والأمهات حتى يتكون نشء صالح لخدمتها ، وعليهم تحقيق أغراضها ، وعليها أن تتولى تربيتهم جثمانيا وعقليا حتى تعد الفرد الى ماهو أهل له ، وتختار من امتاز بعقله ليكون حاكما أو فيلسوفا ، وعلى ذلك نادى افلاطون بمبدأ الشيوعية وعمل على اذاعته ، وكانت الفكرة الأساسية التى سادت « جمهوريته » هى أن السلطة يجب أن تقترن بالعرفان وان الفيلسوف يجب ان يكون السياسى .

تخيل افلاطون بعد ذلك سلسلة من أنواع الحكومة تمر بها الدولة من الكمال الى الاضمحلال فقال ان الحكومة الارستقراطية الرشيدة التى يسودها العدل هى افضل انواع الحكومات ، وتأتى بعدها فى المرتبة الحكومة التمقراطية وهى التى يتأثر أعضاؤها بحب المجد والشرف اكثر من تأثرهم بحب العدل . ثم وضع الحكومة الأوليجركية فى المرتبة الثالثة ، وهى حكومة تكونت عند ماتقدمت الثروة الخاصة فحكم البلاد الأغنياء . وبتقدم طبقات الشعب ظهرت الحكومة الديمقراطية فأساءت فهم معنى الحرية وانغمست فى الفوضى ، وتنازع الأفراد أمرهم بينهم فأدى هذا التنازع الى ظهور حكم الطغاة وهو أسوأ أنواع الحكم فى نظره .

يتضح من هذا ان افلاطون فضل حكم الارستقراط المستنيرين وكره الحكومة الديمقراطية كراهية شديدة ، ولعله تأثر فى ذلك بمحاكمة أثينا لأستاذه سقراط والحكم عليه بالسجن ثم الاعدام ظلما وعدوانا .

«كتاب السياسى»

يدور بحث افلاطون فى هذا الكتاب على الدولة الكاملة وبحث من وجهة عملية فى مسألة الحكم، وأراد ان يميز بين الحاكم الكامل والنظرية العلمية للدولة، وبين الرجل السياسى وأساليب الادارة الفعلية. وكانت آراؤه فى هذا الكتاب محدودة، وأكثر انطباقا على المنطق من الآراء التى أدلى بها فى كتابه الجمهورية: فقال ان السياسى الحقيقى هو الفيلسوف العاقل وأن غرضه هو تلقين الشعب الفضيلة والعدل. فاذا وجد الحاكم الكامل فلاحاجة للقوانين اذ يجب ان يكون مثل هذا الحاكم مطلق التصرف غير مقيد بقانون ولكن لما كان من المتعذر وجود هذا الرجل الذى ينشده كان لا بد من القوانين المكتوبة واتباع العادات والتقاليد، لأن القوانين والتقاليد ما هى الا نتيجة الحكمة العملية، والخبرة الطويلة، ونادى بضرورة اطاعة القوانين فى الدولة القائمة. وعلى هذا الأساس قسم افلاطون أنواع الحكومات تقسيما جديدا من وجهة عدد الافراد المتولين زمام السلطة وعلاقة هؤلاء بالروابط القانونية، فاذا خضعت الدولة للقوانين فان الملكية تكون أفضل أنواع الحكومات والديمقراطية اسوأها، وتكون الارستقراطية وسطا بين النوعين. أما اذا لم تخضع الدولة للقوانين فان الديمقراطية تكون أفضل أنواع الحكومة وحكومة الطغاة اسوأها، وتكون الأوليجركية وسطا بين الاثنين. وعلى هذا فاما أن يكون حكم الفرد أفضل انواع الحكم اذا تقيد بالقانون، واما ان يكون أسوأها اذا لم يتقيد به، وكذلك يكون حكم الارستقراط او الأوليجارك وسطا بين النوعين فى الصالح والفاسد. وقد قال أن الديمقراطية ضعيفة وكفايتها فى الحكم محدودة وهى عاجزة عن عمل الشر أو الخير ولذلك كانت أفضل أنواع الحكومة الثلاثة عند عدم التقيد بالقانون.

كتاب القوانين

استمر افلاطون فى بحثه السياسى فى هـذا الكتاب من وجهة السياسة العملية . وقال لما كان الوصول الى نوع الحكومة الكاملة غير ميسور فى حالة الجماعات الحاضرة ، وكانت القوانين ضرورية كان لابد من نظام قضائى يأتى بأحسن النتائج فى الأحوال السائدة ، وعدل آراءه الأولى تعديلا جوهريا ، فأباح الملكية الخاصة والحياة المنزلية تحت أشراف الحكومة الدقيق فنقض بذلك مبدأ الشيوعية الذى نادى به فى كتابه الجمهورية ، ثم جعل للتربية المقام الاول وأوجب الرقابة الشديدة على حياة الوطن من الوجهة العقلية والفنية . وقال يجب ألا تستند السلطة الحكومية على التربيـة العقلية وحدها ، بل على تقسيم السكان الى طبقات على أساس الثروة فى ملكية الاراضى بشرط أن تفرض الحكومة حدا للملكية لايتعداه الفرد . ثم اقترح نوعا من الحكومة يكون بعيدا عن الملكية المتطرفة ، وعن الديمقراطية المتطرفة ، ونادى بكبح جماح حكومة الطغاة حتى لاتصبح استبدادا ، وبكبح جماح الحرية الديمقراطية حتى لا تصبح فوضى . ونادى باعطاء كل وطنى نصيبا فى الحكم يتناسب مع كفايته ، ثم وضع نظاما اداريا مفصلا يشمل المبادىء الارستقراطية والمبادىء الديمقراطيـة ووضع له روابط لا يتعداها ، كما أنه وضع ارشادات تتبع فى كثير من مظاهر الحياة العامة والخاصـة ، فقال يجب أن تتولى الحكم هيئة مكونة من سبعة وثلاثين عضوا تسمى هيئة الاوصياء على القوانين ، و ينتخب الوطنيون الذين يحملون السلاح افراد هـذه الهيئة على ثلاث درجات ، ولا ينتخب لها الا من بلغت سنه الخمسين ، و يعتزل الخدمة متى وصـل الى السبعين ، وترشح هذه الهيئة الموظفين العسكريين الذين ينتخبون ، وتشرف اشرافا عاما على الأعمال الحكومية الادارية . ويكون بجانبها مجلس إدارى مؤلف من ٣٦٠ عضوا ينتخبون بالانتخاب و بالاقتراع ، وكان اختصاص

هذا المجلس يشبه اختصاص مجلس الاربعمائة فى اثينا . وتنتخب جمعية عمومية مكونة من الوطنيين أعضاء هاتين الهيئتين .

أما النظام القضائى فقد قال افلاطون فيه بأن لكل وطنى صوتا فى ادارة العدل ، ووضع مسائل الاجراءات والاستئناف فى يد هيئة مكونة من صفوة الحكام . وجعل على رأس كل هذه الهيئات هيئة عليا تختار من عشرة من أسن الشيوخ فى هيئة الاوصياء ، ومن القساوسة الذين اشتهروا بالورع والفضيلة ومن المشرفين على التعليم ، ومن عشرة من الشبان ، وتجتمع هذه الهيئة كل يوم من الفجر الى شروق الشمس لتقرر ما تراه من التعديلات فى قوانين الدولة . أما كيفية التشريع بمعناه الحديث فلم يمنحه افلاطون عناية خاصة فى كتابه هذا . وبالجملة أن كتاب القوانين كما قال دننج مجموعة من الافكار غير منظمة ، تناولت البحث فى مظاهر الحياة الاجتماعية المتباينة .

يرى مما تقدم أن افلاطون تأثر فى مبادئه السياسية بالتاريخ الفعلى لبلاده ، وبما ساد فيها من النظم السياسية . فقد كانت حياة الولاية الاغريقية فى عصره قد وصلت الى طور اضمحلالها فاراد استنباط الأساليب الحكومية التى تنهضها فتطلع الى ماضيها المجيد واقتبس منه آراءه فاتخذ نظم ليكرغوس الاسبرطى أنموذجا له فى كتاباته الأولى ويظهر ذلك فى كتابة الجمهورية . ولكنه عند ما رأى أن النظم الاسبرطية تنقصها الثقافة العلمية أراد أن يدعم فضائلها العسكرية والطبيعية بالتعاليم الفلسفية والخلقية وبحكومة من المثقفين ولما رأى اخفاق أسبرطة فى قيادة الولايات الاغريقية بعد انتصارها فى حروب البلوبونيز حول نظره الى أثينا ونظمها ، وترك اسبرطة فتعدلت آراؤه الأولى ويظهر ذلك فى كتابه القوانين اذ اقتبس فيه كثيرا من تشريعات سولون الاثينى واصلاحاته .

كان افلاطون لا يعطف على الديمقراطية الاثينية التى رآها فى عصره ، بل كانت نزعته ارستقراطية تسيطرية ، وكان من أنصار مدن الولاية الصغيرة وأقر وجود الرقيق والاغراب فى الولاية ليشتغلوا بالتجارة والزراعة فقط .

قد نشأ التغيير الذى حدث فى آراء افلاطون من الوجهة النظرية الى الوجهة العملية من خبرته الشخصية فى الحياة السياسية العامة، إذ دعاه طاغية سيرقيوز أن يكون مستشاره فى الحكم ، وفى اثناء اقامته معه كان هو الحاكم فعلا ، ولما أراد تطبيق نظرياته أخفق فى الحكم . فتأثر فى آرائه وعلم أن الحقيقة النظرية لا تؤدى الى الاصلاح السياسى المنشود .

كانت معظم آرائه ونظرياته خيالية اكثر منها عملية، ولا تفيدنا فى الحياة الحاضرة ، ومع ذلك قد اشتملت على كثير من الحقائق . فقد رأى أن العدل أساس الملك ، كما أنه رأى أن الفضيلة قوام الدولة ، وأن اساس الفضيلة هو التربية والتعليم . وقد مجد الوطنية انما تمجيد ووضع صالح الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ونادى بأن الحكومة المعتدلة هى الضمان الوحيد لنيل الحرية وأن الحكم فن يحتاج الى خبراء مدربين وهذا لا يتأتى فى الحكومة الديمقراطية .

ارسطوطاليس (٣٨٤ — ٣٢٢ ق.م.)

كان ارسطوطاليس تلميذا لأفلاطون وقد اعتنق كثيرا من مذاهبه وآرائه الفلسفية . ولكنه اختلف عنه اختلافا بينا فى أسلوبه ووجهة نظره عندما تناول فى بحثه النظريات السياسية . فقد كان افلاطون كما تقدم خياليا شاعراً خلط بين السياسة والاخلاق . أما ارسطوطاليس فقد كان منطقيا ونظاميا وعمليا فى آرائه وأبحاثه . إذ قد استنبط آراءه السياسية من الحكومات القائمة حوله، وجعل التاريخ وما يراه من المشاهدات والملاحظات الشخصية

أساسا لبحثه . وقد ميز بين السياسة والاخلاق ، وتناول كلا منهما بالبحث مستقلا عن الآخر ، وعلى ذلك قد وضع الحجر الاساسى للعلوم السياسية كأنها علوم مستقلة إذ جعل افلاطون الأخلاق العلم الاساسى وعد السياسة فرعا من فروعها . أما ارسطوطاليس فقد عكس الأمر ونظر الى السياسية كأنها علم العلوم ، قائلا إن حياة الفرد الكاملة لاتتم الا اذا كان عضوا فى جماعة سياسية ، وعد الأخلاق والاقتصاد فرعين من فروع السياسة التى غايتها اسعاد الجماعات البشرية . وكان افلاطون من المؤمنين بحكم الاقلية التى امتازت بسمو مداركها أو بثروتها ، أما ارسطوطاليس فقد قال إن افضل أنواع الدول ما كان افرادها مشتركين اشتراكا فعليا فى إدارة شئون بلادهم متى استطاعوا الى ذلك سبيلا .

عرف ارسطوطاليس تعقد الحياة السياسية فحلل بعين بصيرته أساليب الحكم ، وأبان الطرق لتغيير هذه الاساليب حتى تصبح وافية موافقة للمكان والزمان . وأنكر أن قوانين الدولة انما تطاع اذا وافقت مصالح الافراد ، وقال بضرورة اطاعتها صادفت هوى فى نفس الفرد أم لم تصادف ، لأن الانسان مدنى بطبيعته ، وأن الدولة نظام طبيعى وضرورى ، وأن الحق والعدل موجودان طبيعياً ، وأن وظيفة الدولة تطبيق هاتين القوتين الطبيعيتين مطابقة تناسب حاجات الأفراد المختلفة معدلة قواعدها العامة فى بعض الأحايين حتى تمنع الظلم عنهم .

مؤلفات ارسطوطاليس :

درس ارسطوطاليس كل النظم الحكومية القائمة فى عصره ، اغريقية كانت أو غير اغريقية ، دراسة وافية ووضع ثمرة دراسته هذه فى مؤلف يسمى الدساتير . تناول فيه على مايقال بحث النظم الحكومية والدساتير فى مائة

وخمسين ولاية ودولة، ولكن مما يؤسف له أن ضاع هذا المؤلف ولم يكشف منه الا دستور أثينا فقد كشف حديثا، وألف كتبا اخرى، فُقد معظمها أيضا، فى المنطق والأخلاق والسياسة، وفى علم الحياة وفى الطبيعة، وفى علم النفس. فأكسب العلوم التى كتب فيها روحا جديدة وحولها من حالها القديمة الى حال جديدة أساسها البحث العلمى الدقيق والاستقراء المنطقى الصحيح.

كتاب السياسة :

شرح ارسطوطاليس فى هذا الكتاب فن الحكم وطرائقه وحلل فيه المساوىء التى انتشرت فى مدن الولايات الأغريقية، وبين النقائص فى نظمها السياسية، ووصف العلاج العملى بأن وضع اقتراحات وتعديلات على هذه النظم حتى ينقذ المدن من الخطر الذى يهددها. وقد تناول فى هذا الكتاب موضوعات سياسية كثيرة مثل تعريف الدولة، ومنشأها، وانواع الحكومات التى تصلح والتى لاتصلح لها، وكتب عن دستورها وقوانينها وصفات الوطنية وأصحاب السلطان فيها، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية والاجتماعية، التى تحيط بمظاهر الدولة المختلفة. فقال ان محاولة الأفراد اتباع رغباتهم وحاجاتهم دفعتهم الى الأجتماع كيما يكون لهم من وراء هذا الاجتماع منافع مادية، فاجتمع الرجل بالمرأة، واجتمع السيد بالعبد وكونوا الاسرة المنزلية، ولما زادت حاجات هذه الأسر برقيها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، اجتمعت وكونت المدنية أو الدولة، وقال أن الفرد لاتكمل سعادته الا اذا كان عضوا فى مجتمع سياسى، وأثبت أن وجود الدولة قد سبق وجود الفرد الانسانى، اذ أن الفرد وحده حيوان كباقى الحيوانات، ولم يتميز

عنها الا بالكلام والتفاهم مع إخوانه فى المجتمع الذى ينتسب اليه ، ثم قال إن غرض الدولة توفير السعادة الخلقية والعقلية للفرد ، وعلى الاسرة توفير السعادة المادية له ، واقر وجود الرقيق لاكمال هـذه السعادة لأن الناس مختلفون فى القوى الفكرية والقوى العقلية فخلق فريق منهم سيدا ، وخلق فريق آخر مسودا رقيقا ، ومن استاز من الفريق الأول بالعقل وسمو الادراك صلح للحكم ، أما الباقى من هـذا الفريق ، فعليه ان ينفذ أوامر الحكام ، ويطيع ما يشيرون به . وبرهن على ان الرقيق مفيد اذا لم يسىء السادة استعمال سلطتهم ، واباح استرقاق اسرى الحرب اذا كان الفوز فيها نتيجة لسمو المدارك وحسن التدبير لانتيجة للمصادفة او الحظ العاثر الذى لازم المغلوبين وقد شارك ارسطوطاليس بقية بنى وطنه فى الاعتقاد بأن الاغريق قوم ممتازون عقليا عن جيرانهم ، وعلى ذلك لايجوز استرقاقهم بحق .

احتقر ارسطوطاليس كل المهن التى تتصل باتتاج الثروة وقال أنها من أحقر وظائف الأسرة مع اعترافه بضرورتها وخصص الرقيق والأغراب للقيام بها ، أما الوطنى الذى يشتغل بالأمور العامة فيجب عليه أن يبتعد عن المتاعب الاقتصادية ، وكان الاشتغال بالزراعة وتربية الماشية والصيد فى البر والبحر أشرف فى نظره من الاشتغال بالتجارة وأمورها . أما اقراض النقود بفائدة فلم يقره ورآه عملا منافيا للعدالة . يتضح من ذلك أن ارسطوطاليس كان أول مفكر كتب فى الاسس الاقتصادية وخطر شأنها فى النظم السياسية ، اذ قال ، أن توزيع الثروة بين الأفراد من العوامل المهمة التى تؤثر فى شكل الحكومة ، كما أن مهنتهم تؤثر فى كفايتهم وخطتهم السياسية ، وأن الثورات ماهى فى الغالب إلا مشاحنات بين الذين يملكون الكثير من الثروة والذين لايملكون إلا القليل منها .

انتقد ارسطوطاليس مبادئ افلاطون فيما يختص بروابط الأسرة

والتربية العامة والملكية الذاتية ، ومع أنه وافق استاذه فى وجوب كون التعليم والتدريب العام الزاميا ، قد قال إن الغاء روابط الأسرة والملكية الذاتية تضيق حياة الفرد وتمنع الروابط الاجتماعية وهى روابط لها قيمتها . فاهتم بذلك بمصالح الوطنيين وخيرهم كأفراد ، ورفض الفكرة الخيالية القائلة بمصالحهم وخيرهم كوحدة اجتماعية . وقال أن وظيفة الدولة هى توفير أعلى درجات السعادة لمجموعة أفرادها ، ولا تستطيع أن تقوم بمثل هذه الوظيفة إلا اذا منح الفرد قسطا كبيرا من الحرية والاستقلال فى العمل حتى يستطيع أن ينمى قواه على أكمل وجه ، اذ الناس مختلفون كفاية وطلبا للارزاق .

عرّف ارسطوطاليس الدولة بأنها مجموعة من الأفراد الوطنيين، وعرّف الوطنى بأنه الفرد الذى له الحق فى الاشتراك فى شئون الحكم ومظاهره المختلفة، تشريعية كانت او قضائية، اشترا كا فعليا، وكانت مؤهلات الوطنيين فى نظره ان يكون الفرد قادرا على أن يَحكم و يُحكم . أما الطبقات العاملة فيجب ألا تمتع بمزايا الوطنيين اذ ان أعمالها تشغلها عن تنمية القدرة على الحكم

ميز ارسطوطاليس بين الدولة والحكومة : وقال ان الدولة هى مجموع الوطنيين ، اما الحكومة فأنها الفئة التى تأمر ، وتنظم أمور الدولة ، وتتولى الوظائف العامة ، وتملك السلطة العليا . و وضع نظاما خاصا لتوزيع السلطة السياسية والادارية بين الوطنيين حتى تنشأ الحكومة على أفضل وجه . ثم بحث فى الموقع الجغرافى للدولة و فى جوها ، و مواردها الاقتصادية و فى عدد أفرادها ، و فى صفاتهم الخلقية . ثم فصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية و بيّن واجبات كل منها و اختصاصاتها .

حاول كثير قبل ارسطوطاليس مثل هيرودوت وتوثيديز وافلاطون تقسيم أنواع الحكومة فميزوا بين حكومة الفرد وحكومة الاقلية، وبينها وبين حكومة الاكثرية، اما هو فأنه قسم أنواع الحكومة تقسيما دقيقا ظل أساسا لأنواع الحكومات حتى وقتنا الحاضر، وحلل الحكومة من جهة عدد الأفراد القابضين على زمامها، وحلل الأغراض التى تعمل على تحقيقها، وميز بين النوع الصالح والنوع الفاسد، وبين الحكومة التى تعمل على اسعاد الجميع، والتى تعمل على اسعاد أفرادها وتحقيق مصالحهم الذاتية.

فاذا كانت الحكومة حكومة فرد يعمل لخير الجميع سميت ملكية. أما اذا كان الفرد يعمل لمصلحته غير مقيد بقانون فان الحكومة تسمى حكومة استبدادية، واذا كانت حكومة أقلية تعمل لخير الجميع سميت حكومة ارستقراطية. أما اذا كانت الاقلية ترعى مصالحها الخصوصية وتعنى الماديات دون العرفان والوطنية فانها تسمى حكومة أوليجركية، وسمى الحكومة التى يشترك فى ادارتها الجميع لخيرهم العام بالحكومة الجمهورية. أما الحكومة التى تسيطر الأكثرية على أمورها، وتحكم البلاد لمصلحة الفقراء فقد سماها بالحكومة الديمقراطية.

وقد عد ارسطوطاليس الحكومة الاستبدادية والحكومة الديمقراطية المتطرفة أسوء أنواع الحكومات. أما أفضل انواع الحكومة فى نظره فهى الحكومة التى تتألف على حسب أخلاق المحكومين وحاجاتهم. واذا وجد فى دولة أفراد ممتازون ومتفوقون إدراكا وخلقا فان أفضل نوع من الحكومة هو الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية. أما وحالة الناس على ما هى عليه من نقص فان الديمقراطية المعتدلة هى أفضل الانواع.

قال ارسطوطاليس بما أن غرض الدولة توفير السعادة العامة، فان الذين يفيدونها ماديا وأدبيا أكثر من غيرهم، يجب أن يتمتعوا بقسط عظيم من

السلطة . وبما أن الفضيلة والكفاية تتوافران فى مجموع الوطنيين أكثر من توافرهما فى جزء منهم ، يجب أن يكون لهذا المجموع الكلمة النهائية فى السلطة ، فله مجتمعا فى جمعيته العمومية أن يقرر الامور الأساسية فى الدولة وأن يعين الحكام ، وأن يسألهم مستعينا فى كل تصرفاته بالقانون ، إذ القانون فوق الجميع ومرجع الجميع .

الدولة الكاملة فى نظر ارسطوطاليس:

ان النضال الحزبى والانقسامات الداخلية التى سادت المدن الأغريقية فى عصر أرسطوطاليس أثرت تأثيرا محسوسا فى نظرياته السياسية . وقال بأن أفضل الدول هى الدولة التى تشمل مدينة وما حولها من أملاك محدودة ويكون عدد أفرادها قليلا حتى يعرف بعضهم بعضا ، ويشتركوا اشتراكا فعليا فى ادارة شئونهم ، ويجب أن تكون المدينة قريبة من البحر حتى تستطيع أن تجلب من الخارج ما تحتاج اليه من المرافق الضرورية ، على شريطة ألا تشتغل بالامور التجارية والبحرية ، وألا يكون بين أفرادها أغنياء مترفون أو فقراء مدقعون ، وأن يكون فيها طبقة وسطى تبث النظام فيها ، وتعمل على تقويتها ، وأن يكون فى الدولة جميع الحرف الضرورية لحياة الافراد ومعيشتهم . أما الوطنيون فلا يشتغلون إلا بأمور الحكم ، أو الشئون العسكرية والدينية ، وينبغى أن يكونوا هم الملاك ، ولديهم متسع من الوقت للتفرغ للقيام بواجباتهم الوطنية . ويجب أن تكون المدينة قادرة على الدفاع عن نفسها والذود عن حياضها ، وألا تهاجم غيرها إلا اذا اضطرت الى الهجوم اضطرارا وأن تستعد للدفاع فان الاستعداد العظيم يمنع التعدى ، أو بعبارة أخرى الاستعداد للحرب أنفى للحرب . ووصف نوع التعليم العلمى الذى يجب على الوطنى أن يتقنه حتى يصير وطنيا كاملا . وقال ان أهم وظيفة للحكومة هى الأشراف على التعليم

وتعميمه . ثم وضع نظاما للزواج والعناية بتربيـة الناشىء حتى يشب قادرا جثمانيا وعقليا على تحمل أعباء التبعات الادارية ، والعسكرية ، والدينية التى يتعرض لها فى حياته الوطنية .

ارسطوطاليس والانقلابات الدستورية والثورية :

إن كثرة الانقلابات الدستورية والثورات السياسية التى حدثت فى بلاد الاغريق فى عصر ارسطوطاليس لفتت نظره اليها ، فحللها تحليلا علميا ووصف أسبابها وسرد تاريخها ، وخصص لها جزءاً كبيرا من كتابه السياسة وقال إن سبب الانتقال من النظام الملكى الى النظام الاوليجركى ، ثم الى النظام الاستبدادى ، ثم الى الحكم الديمقراطى ، هو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى مرت ببلاد الاغريق ، فأن البلاد تقدمت فى هذا المضمار تقدما عظيما . أما سبب الثورات فهو رغبة الأفراد فى المساواة ، والمساواة إما مطلقة أو نسبية ، وترغب الجماهير دائما فى المساواة المطلقة وتسعى للحصول عليها ، فتتطاحن مع الفئة التى تتمتع بحقوق ومزايا اكثر منها ، كما أن الفئة التى تتمتع بالحقوق تتطاحن فيما بينها حتى يحصل كل فرد منها على ما يراه متناسبا مع ثروته وحسبه . ونشأ عن هـذا التطاحن والنضال تغير فى نوع الحكومة من ملكية ، الى ارستقراطية ، والى أوليجركية ثم الى ديمقراطية ولم تنشأ الثورات عن طريق المصادفة أو بسبب المنازعات الشخصية ، بل هى ظاهرة لازمة من مظاهر الدولة وتدرجها اجتماعيا واقتصاديا . ونادى ارسطوطاليس لتجنب هذه الثورات والانقلابات لخير الدولة بتوزيع السلطة توزيعا عادلا ومتناسبا بين الوطنيين ، ووضع نظما واقتراحات عملية لتتبعها الحكومات بأنواعها حتى تتوقى ضرر الانقلابات وتمنعها .

أثر أرسطوطاليس فى النظريات السياسية

تمكن أرسطوطاليس بفضل مركزه وأنه المعلم للاسكندر المقدونى أن يواصل ابحاثه الفلسفية بعيدا عن الاشتغال بالأمور العامة، دارسا أحوال الاغريق دراسة وافية، واستطاع بفضل قوة مقدونية الحصول على كل ما أراد حتى تم بحثه العلمى والفلسفى فى جو ساده السلام، وظللته السكينة، فجنى الخلف ثمار هذا البحث الناضج، كيف لا وقد شق هـذا الفيلسوف طريقا جديدا فى العلوم السياسية ونظرياتها بفضل ما كتبه من المعلومات القيمة الحقيقية عن حياة الاغريق الدستورية، وهو الذى وضع البحث السياسى على أساس منطقى، ودرس الدولة دراسة مستقلة، ولا تزال نظرياته واستنتاجاته صالحة حتى يومنا الحالى، وهو أول من أدرك قيمة العوامل الاقتصادية والجغرافيـة وأثرها العظيم فى نشاط الدولة السياسى ونظامها الادارى، وأول من نادى بأن الدولة يجب أن تحكم حكما أساسه العقل، ومقصده الصالح العام، وأن غرضها توسيع دائرة العرفان، ونشر الفضيلة، وتوفير وسائل العدل للرعية، وليس غرضها التوسع الاستعمارى لملء الجيوب وارهاق العباد من أمرهم عسرا

هذا وقد تأثر كما تأثر من سبقه من الفلاسفة، بالأحوال التى سادت بلاد الاغريق فاعتبر الاغريقى ممتازا عن غيره من بنى الانسان فأقر الرقيق وأخرج طبقات العمال من الاشتراك فى الأمور السياسية. وقال إن مدينـة الولاية الاغريقية هى أفضل أنواع الدول وعمل على رجوع هذا النوع من من المدن بعد أن زال، وقضى الحـكم المقدونى على استقلالها.

وقد اهمل فى بحثه مسائل هامة تشغل بال المفـكر الحديث مثل مسائل

الضرائب والديون العامة ، والقوات البرية والبحرية ، والعلاقات الدولية كما أنه لم يتعرض فى بحثه الى الحقوق المدنيـة التى يجب أن يتمتع بها الفرد فى العصر الحديث ، ولم يعترف بأن الدولة هى المرجع النهائى للقانون .

والخلاصة أن فلسفة ارسطوطاليس كما قال دننج كانت عظيمة الأثر فى الأجيال التى أتت بعده وظلت أثمن فلسفة لدى العلماء والمفكرين حتى انتهت القرون الوسطى .

النظريات السياسية بعد ارسطوطاليس :

اضمحلال بلاد الاغريق السياسى :

دخلت بلاد الاغريق فى طور انحلالها السياسى بعد موت الاسكندر المقدونى وأستاذه ارسطوطاليس ، فأثر هـذا الاضمحلال فى سير الفلسفة السياسية ، ولم تتقدم دراستها إلا قليلا ، إذ ساد البلاد نوع من الحكم بنى على القوة العسكرية ، وظلت الأمور تتقلب فى بلاد الأغريق ، وتتمشى من ردىء الى أردأ حتى تقدمت رومية وقضت على استقلال البلاد قضاء مبرما وخضعت لسلطانها الحكومات الاغريقية المختلفة

وتوصف الفلسفة السياسية الاغريقية أثناء القرنين الثالث والثانى قبل الميلاد بأنها فلسفة ينقصها الابتكار ويعوزها قوة التأثير .

أبيقور وأتباعه والرواقيون

ظهر بعد ارسطوطاليس فيلسوفان وهما ابيقور (Epicurus) وزينو (Zeno) (٣٤٠ — ٢٦٠ ق . م .) وأسسا الفلسفة التى عرفت باسمهما ، ولكنهما لم يتعرضا مطلقا للشئون السياسية .

فقد اليونانى استقلاله الفردى وفقد حقوقه السياسية فى اثناء سيادة

مقدونية وهذا أضعف صفة الوطنية عنده ، وأصبح يفكر فى نفسه لا فى وطنه كما كان قديما فتضاءلت فكرة الدولة ، وتقوت فكرة الفردية ، وسادت المصلحة الشخصية مصلحة الجماعة . وهب الكتاب ، متأثرين بما حولهم ، ينادون بأنه لا علاقة بين الفرد والمصلحة العامة ، وأن وجود الدولة ليس ضروريا لخير الجميع ، كما كان الاعتقاد قديما ، واختفت الفروق التى وجدت بين الاغريقى وغير الاغريقى ، والفروق التى وجدت بين المدينة والأخرى ونظر الأفراد الى أنهم أبناء العالم لا أبناء دولة مخصوصة ووطن معين ، يعمل كل لمصلحته دون غيرها

أثرت فلسفة هذا العصر فى النظريات السياسية بعد ذلك تأثيرا عظيما وقد اتفق أبيقور وتلاميذه مع زينو وأتباعه فى أن السعادة الفردية هى غاية الحياة ولكنهما اختلفا فى تعريف السعادة وتحديد معناها ، وفى طرق الحصول عليها . فقال الفريق الأول باشباع الحاجات الانسانية ، شهوانية كانت أو عقلية ، اشباعا معتدلا . أما الفريق الثانى فقد نادى بكبح جماح العواطف إلا ما كان منها معقولا

أوجب أبيقور واتباعه اطاعة السلطة الحاكمة متى كانت هذه السلطة قادرة على استتباب الامن والسلام فى البلاد بقطع النظر عن شكل الحكومة وقال إن الدولة ترتكز على مصلحة الفرد ، وان أساس العلاقات القضائية والاجتماعية هى مصلحة الفرد . وأن الفرد يطيع القانون مادام يرى فى إطاعته مصلحة شخصية له . وقال أن الحياة السياسية حمل ثقيل ، ويجب على الرجل العاقل أن يبتعد عنها إلا اذا رأى أن بالاشتغال بها مصلحة ذاتية وكانت الحكومة الاستبدادية فى نظره مثلها مثل الحكومة الديمقراطية متى كانت قادرة على القيام بوظيفتها

اما زينو وتلاميذه الذين عرفوا بالرواقيين أخذا من المكان الذى كان يشتغل فيه استاذهم فقد أثرت مبادئهم أثرا مخالفا للأثر الذى أحدثته فلسفة أبيقور وأتباعه إذ نادوا بقوة القانون الطبيعى وبتعظيم هذه القوة حتى تتحقق العدالة للأفراد. وأن الافراد متساوون أمام هذا القانون، ولكل منهم من الحقوق قدر مساو للآخر. وهم اخوان طبيعيا. فيجب أن يكونوا إخوانا فى الوطنية فى جمهورية عالمية. وقد وجدت هذه المبادىء عضدا قويا فى امبراطورية الاسكندر فانها أزالت الفوارق بين مدن الاغريق وازالت الفوارق بين الاغريقى والأجنبى، وأدمجت البلاد وأفرادها فى وحدة سياسية واحدة. ولما تأسست الدولة الرومانية أصبح القانون العام والوطنية العامة من الحقائق العملية. ولاحظ المشترعون الرومان فى تشريعاتهم فكرة القانون الطبيعى والعدالة المشتركة بين الافراد. ولما ظهرت المسيحية عضدت فكرة الاخاء العام التى نادى بها زينو وأتباعه وحملتها الى العصر الحديث

الباب الثانى

النظريات السياسية عند الرومان

١ ـ النظم الرومانية السياسية :

أضافت رومية شيئا قليلا الى النظريات السياسية ومع ذلك قد أثرت نظمها السياسية و القانونية أثراً عظيما فى تدرج الآراء السياسية . وظلت هذه النظم قرونا طويلة ، بعد سقوط رومية ، أساسا لنظرية الدولة :

كانت رومية عند بدء ظهورها مدينة ولاية تكونت من اتحاد القبائل الكثيرة التى قطنت الروابى والاكمات التى تحيط بها وكانت حكومتها ملكية على رأسها ملك منتخب يساعده مجلس السناتو ، وكان رأيه استشاريا وبجانبه جمعية عمومية (The Comitia Curiata) وكانت وظيفتها الكبرى انتخاب الملك . وكان البطارقة أو أشراف رومية دون سواهم هم الذين يشتركون فى الحياة السياسية ، ويتمتعون بالسلطان والنفوذ فى البلاد . أما عامة الشعب « البلبيان » فكانوا لا يشتركون فى أى مظهر من المظاهر السياسية ، ولكنهم جاهدوا بعد ذلك حتى نالوا بعض الحقوق المدنية والسياسية وشاركوا البطارقة فى سلطانهم ، وتكونت جمعية عمومية جديدة (The Comitia Centuriata) من العنصرين قبل انتهاء الحكم الملكى من رومية فى (سنة ٥١٠ ق . م) ، وأعلن الحكم الجمهورى فيها واستمر النزاع بين طبقتى الشعب (الاشراف والسوقة) قائما نحو قرنين من الزمن ، وانتهت

هذه المعركة الطويلة باندماج الطبقتين إحداهما فى الثانية ، وتكون منهما عنصر وطنى واحد يتمتع افراده بجميع الامتيازات السياسية والمدنية على قدم المساواة

سقط الحكم الملكى فى رومية ، وورث سلطة الملك العسكرية والمدنية قنصلان ينتخبان كل سنة من بين البطارقة تنتخبهما الجمعية العمومية وقد انتخب حكام آخرون من طبقة البطارقة أيضا لمساعدة القنصلين فى الشئون القضائية والادارية ، وقد أبيح الحكم الدكتاتورى عند تعرض البلاد للغزو الاجنبى أو للثورات الداخلية

جعلت طبقة البلبيان الاشتراك فى الامور السياسية الغرض الذى ترمى اليه فبهت مجاهدة لنيل هذا المأرب ، ووضعت لها دستورا خاصا بها فكانت لها جمعية عمومية (The Concilium Plebis) قراراتها نافذة ومحترمة من جميع افراد هذه الطبقة ، وكانت هذه الجمعية هى التى تعين الموظفين من أبناء الطائفة يديرون أمور الحكم تحت أشرافها ، ووجد على رأس الموظفين موظف يسمى التربيون وكان من حقه التدخل فى أمور حكومة البطارقة لصالح السوقه وله أن يبطل أى قرار يراه مضرا بمصالح أبناء طبقته

ولما اندمجت الطبقتان تحولت هذه الهيئات الى هيئات نظامية معترف بها فى دستور الجمهورية ، فأصبحت جمعية البلبيان العمومية بتوالى الايام هى الهيئة التشريعية فى البلاد ، وقصر عمل الجمعية العمومية الاصلية على انتخاب القنصلين ومراقبة أعمالهما والمرجع الاعلى فى القضايا الجنائية ، ولها القول الفصل فى مسائل الصلح والحرب . أما جمعية البطارقة القديمة فأصبحت تتصرف فى الشئون الدينية الصغيرة . وظل مجلس السناتو معقل البطارقة ، فتألف من الافراد الذين شغلوا الوظائف الرئيسية فى الدولة عندما اندمجت الطبقتان ، وكانت وظيفته استشارية ، من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة

العملية فكان اختصاصه واسعا ، اذ أدار الأمور المالية ، وراقب الامتيازات السياسية والاجتماعية للافراد ، وأدار العلاقات الخارجية مع الحلفاء ، والدول التى خضعت لسلطان رومية ، وقد ازدادت سلطته بتقدم الامبراطورية .

استطاعت رومية بعد أن سوت مشاكلها الداخلية أن تمد حدودها ، وتوسع نفوذها ، وتبسط سلطانها على ماجاورها من الامم والبلدان ، شرقا وغربا ، وكان من نتائج هذا التوسع ان ضعفت الحكومة الديموقراطية فى المدينة الرئيسية ، ووقف تقدمها ، وحل محلها نوع من الحكم الامبراطورى الاستبدادى ، فضمت اليها الولايات الايطالية أولا ، واعترفت لبعض منها بالسيادة والاستقلال الذاتى ، وعاملتها كحلفاء لها ، أما بعضها الآخر فقد تولى أمور الحكم فيها نفر من المستعمرين الرومان أو تولاه حاكم رومانى أطلق عليه اسم بريفكت (Prefect) . وكان لا يتمتع بالمزايا السياسية الا الوطنيون الذين يسكنون رومية . ومنحت عددا من حلفائها بعض الحقوق السياسية . وفى سنة ٩٠ ق . م . نال كل الوطنيين الذين يقطنون جنوبى نهر البو الحقوق الوطنية بعد ثورة خطيرة

انتصرت رومية على قرطاجة ، وسادت البحر الابيض المتوسط ، وحكمت البلدان والاقطار خارج شبه جزيرة ايطاليا ، ولم يأت القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت تحكم البلاد والامصار من الفرات شرقا الى الجزر البريطانية شمالا ، ومن الصحارى الكبرى فى افريقية جنوبا الى حدود نهر الرين والدانوب فى أوربا الوسطى . وتحولت رومية من مدينة ولاية الى مدينة امبراطورية ، وتحول معها نوع الحكم من ديمقراطية الى امبراطورية .

قسمت رومية املاكها الى مقاطعات ، وأرسلت الى كل مقاطعة حاكما من قبلها ، يتمتع بجميع السلطة المدنية والسياسية ، ويتصرف فى شئون البلاد كما يرى . ولم يكن للاهالى فى المقاطعات قبله اى حق غير توجيه التهمة اليه

عندما يستبدل به غيره، ولانتشار الرشوة فى العاصمة، وبسبب انغماس الرومان فى الترف وفى الملاهى والملاذ، ضعفت الادارة المركزية، واصبح هذا الاتهام لاقيمة له، ومال الحكام فى الاقاليم إلى الظلم والاستبداد وعلت شكوى الناس فانتهز يوليوس قيصر الفرصة واستعان بالجيش والناخبين فى رومية وأقام نوعا من الحكم العسكرى المطلق على انقاض الحكم الجمهورى، ومهد الطريق أمام أغسطوس فقضى على الجمهورية ونصب نفسه امبراطورا.

تولى الامبراطور السلطة، وأدار شئون الحكومة، وفقدت الجمعيات العمومية، شيئا فشيئا، ما كان لها من السلطة القضائية والتشريعية، وما كان لها من الحقوق الادارية مثل انتخاب الموظفين والحكام

أما مجلس السناتو فقد بقى له شىء من السلطان فى الامور التشريعية، وكانت قراراته نافذة ومحترمة ولكن كان يعمل وفق مايراه الامبراطور، فكان يحترم مايقترحه، ويقر أوامره ومايصدره من المراسيم التى اصبحت بتوالى الزمن كأنها قوانين أصدرتها الهيئات التشريعية. وتمت وحدة الامبراطورية باستعمال اللغة اللاتينية اللغة الرسمية فى انحاء الامبراطورية وباتباع نظام تشريعى واحد. وفى نهاية القرن الثانى بعد الميلاد أبطلت الفوارق المدنية، ، وقف الافراد فى انحاء الامبراطورية على قدم المساواة أمام حكم الامبراطور، ونظر الجميع اليه بأنه مصدر القوة ومنبع التشريع فحلت بذلك نظرية الحكم بالتفويض الالهى محل نظرية ان الامة مصدر السلطات.ولما انتشرت المسيحية فى انحاء الامبراطورية واعتنقها الكثيرون اعتبر الوطنيون الامبراطور خليفة الله فى الارض وان الاصلاحات الادارية التى قام بها كل من الامبراطور ديكلتيان (Diocletian) والامبراطور قسطنطين حول سنة ٣٠٠ م تنطق بتقرير الفكرة الامبراطورية واختفاء

الفكرة الشعبية. وسادت الامبراطورية فكرة التوحيد السياسى والنظام والخضوع الى القانون العام وغير ذلك من الآراء الرومانية التى حلت محل الآراء الاغريقية وهى الديمقراطية والحرية والاستقلال الذاتى. واستطاعت الامبرطورية الرومانية أن تتمم عمل مقدونيا وتخضع سكان العالم المتمدين وتجعلهم يطيعون نظاما واحدا وتشريعا واحدا مصدره الامبراطور.

استتبت فكرة الامبراطورية واستقرت فى النفوس، واختفت فكرة الاستقلال السياسى فاختفت معها دراسة النظريات السياسية من الوجهة العلمية، وظلت مختفية اللهم الا فى فترات قصيرة، حتى نهضت اوربة علميا فى القرون الوسطى

٢ ـ وصف النظريات السياسية الرومانية

استمد الرومان بصفة عامة آراءهم الفلسفية من الاغريق لأن مبادئ الرواقيين كانت محبوبة لديهم ولم يوجد من بين كتاب الرومان من أوجد نظاما للفلسفة السياسية فى الامبراطورية الرومانية كما فعل ارسطوطاليس فى بلاد الأغريق، وكل الذى عمله الكتاب أن طبقوا بعض المبادىء الفلسفية الاغريقية على طرائق الحكم والتشريع فى الامبراطورية، فأوجدوا من حيث لايشعرون مبادىء جديدة فى الفلسفة السياسية مثل فكرة القانون الايجابى وهذا اشتمل على فصل السياسة عن الاخلاق، وعلى الفكرة النظرية للدولة، وعلى نمو فكرة الشخصية القضائية، وعلى فكرة سيادة الدولة السياسية وحقها فى أن تشرع القوانين

لم يقل الرومان باندماج الفرد فى الدولة كما قال افلاطون، ولم يعترفوا بعدم ضرورة الدولة كما قال أبيقور وأتباعه فى تعاليمهم، بل فصلوا بين الدولة والفرد، وقالوا بأن لكل منهما حقوقا، وعلى كل منها واجبات معينة، وقالوا

أن الدولة ضرورية وطبيعية للوجود الاجتماعى ، ولكنهم جعلوا الفرد مركز الفكرة القضائية ، وقالوا إن أهم أغراض الدولة هو العمل على حماية حقوق الفرد . فاعتبروا الدولة كأنها شخصية قضائية تستعمل سلطانها فى حدود معينة ، واعتبروا الفرد كانه شخصية قضائية ايضا ، له حقوق قبل الآخرين تحفظه من اعتدائهم ومن اعتداء الحكومة عليه ، وعلى أساس هذه الفكرة شرع الرومان قوانينهم الخاصة

كانت الحكومة منبع الحقوق القضائية ، وكان الناس كوحدة سياسية مصدر النفوذ والسلطان ، فاستمد الملوك الاقدمون ، واستمد الحكام فى عصر الجمهورية ، واستمد الاباطرة ، من الوجهة النظرية ، سلطتهم من الوطنيين ، وكانوا وكلاءهم ومسئولين أمامهم . وكانت لارادة الامبراطور قوة القانون لان الناس نزلوا له ، من وجهة نظرهم ايضا ، عن سلطتهم ، وتمتع الوطنيون بجميع الحقوق السياسية على قدم المساواة وانحصرت السلطة فيهم مجتمعين

كانت لفكرة التعاقد الاجتماعى شأن عظيم فى نظرية الرومان القضائية ورأى الرومان ، كأخوانهم الاغريق من قبل ، أن الدولة نظام طبيعى ، وأنكروا أن الناس تعاقدوا ليكونوا وحدة سياسية ولكنهم أقروا التعاقد الحكومى الذى نزل الناس بمقتضاه عما لهم من سلطة الى من اقاموهم حكاما عليهم ، فكان الحاكم متى تعين ، مطلقا فى حدود واجباته القانونية وكان الناس لايستطيعون أن يستردوا ماقد وهبوه له من الحقوق والامتيازات ، وبذلك قضى الرومان على نظرية حق الفرد فى الثورة ، ويتضح من هذا أن نظريتهم فى التعاقد الحكومى شابهت نظرية هوبز فى التعاقد وهى النظرية التى حاولت أن تبرر نظام الحكم المطلق

كانت تشرع القوانين الجديدة فى رومية فى أكثر الاحايين بشكل اتفاق بين الحكام والناس مجتمعين فى جمعياتهم العمومية وذلك بعرضها بوساطة

الحكام على الجمعيات لأقرارها أو رفضها ، ولم يفرض القانون فرضا على الناس بل يشرع بعد مفاوضات و اتفاقات سابقة بين الفريقين ، فكان اذن نتيجة تعاقد ، كما ان العبادة الدينية كانت أيضا نتيجة تعاقد ، فكان على الناس ان يقوموا بتأدية فرائض دينية للآلهة منتظرين من وراء هذه العبادة والقيام بالفريضة خيرا من الآلهة . هذا وقد ساد أيضا التعاقد بين الافراد فى معاملاتهم الخصوصية

٣ — نظرية الرومان فى القانون :

نمت فكرة الرومان القانونية شيئا فشيئا ، وكانت القوانين الرومانية الأولى خليطا من الاوامر الدينية ، والعادات المرعية ، والتقاليد الاهلية ، وظلت على حالها هذه حتى دونت حوالى سنة ٤٥٠ ق.م. فى الالواح الاثنى عشر . ويعد تدوينها ابتداء عصر جديد فى نمو الفكرة القانونية اذ عد الخروج على القانون جرما فى حق الدولة ، لافى حق الآلهة كما كان قديما ، ونظر الناس الى القانون بأنه بشرى فى أصله ، وليس روحانيا ، وانه المعبر عن ارادة الدولة ، وليس المعبر عن ارادة الآلهة ، وبذلك سادت الروح السياسية الروح الدينية ، واصبح القساوسة خدام الدولة

اشتملت القوانين المدونة فى الالواح الاثنى عشر من الوجهة النظرية على جميع القوانين الخصوصية الرومانية وكانت هذه القوانين لاتغير الابتفسير مادون أو باضافة مواد جديدة بعد ان يقرها الوطنيون فى جمعياتهم العمومية وبهذه الطريقة تقرر المبدأ بأن القانون الرومانى يمثل ارادة الدولة اذ هى التى تقترحه وهى التى ترفضه

ادخل الرومان عناصر قانونية جديدة على قانونهم الاصلى باتساع سلطانهم

فاصبح القانون جامعا شاملا ، واتخذته اوربا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية اساسا لنظامها القضائى . وقد أدخل الرومان تعديلاتهم القانونية تدريجا ، فرأس السلطة القضائية المدنية فى القرن الرابع قبل الميلاد موظف (Praetor) وهـذا اضطر بحكم وظيفته الى تفسير القانون وأدخل فيه مبادىء جديدة ، وكان هذا الموظف ينشر بيانا بالسياسة التى يتبعها فى عمله عند بدء تعيينه ، وأصبحت هذه البيانات سوابق قضائية يرتبط بها الخلف ، فاتسعت المواد القانونية بما أدخل عليها من التفسيرات والبيانات السابقة الذكر

بسطت رومية سلطانها على ماجاورها من البلدان ، وتقدمت التجارة الخارجية ، وكثر عدد الاجانب النزلاء فى رومية ، واتسعت دائرة الاعمال اتساعا عظيما ، فأقيم موظف قضائى آخر فى القرن الثالث قبل الميلاد يساعد زميله ، واختص بالفصل فى القضايا التى تقع بين بعض الاجانب وبعض ، وقد اقتضى هذا العمل تشريعا جديدا يطابق عادات الأجانب ومعاملاتهم المختلفة ، وقد ترك للقاضى الحق فى ادخال مايراه من المواد وفى تفسير مواد القانون تفسيرا يطابق مايفصل فيه من القضايا . وقد اضيفت هذه التشريعات والتغيرات القانونية الى القانون الرومانى الأصلى ، وتكون من العنصرين قانون جامع شامل ، يعتمد على الطبيعة البشرية ويطابق حاجات الناس على اختلاف مشاربهم وجنسياتهم فى كل زمان ومكان

اتسعت دائرة القانون اتساعا آخر عندما منح الاباطرة علماء القانون حق الافتاء فى الدعاوى القضائية الخلافية التى تنشأ فى أنحاء الامبراطورية ، وقد أصبحت هـذه الفتاوى روابط قانونية لها قوة القانون . وكان علماء القانون يبحثون فى وجهات النظر المختلفة بحثا قضائيا دقيقا قبل أن يصدروا فتاويهم

وعلى مدار بحثهم هذا تأسس نظام التشريع العلمى فى رومية ، وان قانون جستنيان ماهو الاثمرة من ثمرات افكارهم الناضجة

تأثر هؤلاء العلماء فى بحثهم بمبدأ الرواقيين فى القانون الطبيعى اذ وجدوا أن فكرة الاخاء العام التى نادى بها هؤلاء الفلاسفة من أسمى الفكر وأقومها ، عندما بحثوا الشئون العلمية فى العالم المتمدين

استمدت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية نظمها وقوانينها الدينية من القانون الرومانى ، وتأثرت ادبيات القرون الوسطى به تأثرا عظيما . ولما احييت دراسة القانون الرومانى فى أواخر القرون الوسطى عول فريق من الكتاب على المبدأ القائل بان ارادة الامير هى مصدر القانون منفصلة عن الفكرة الرومانية القائلة بان الامير وكيل الناس ، واتخذوا ذلك المبدأ سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بسلطان الامير القومى ويؤيدون فكرة الملكية المطلقة، واتخذ فريق آخر من الكتاب مذاهب علماء القانون الذين تأثروا بآراء الرواقيين التى نادت بان الافراد متساوون فى الحقوق الطبيعية وأنهم ولدوا أحرارا ، سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بنظرية العقد الاجتماعى، وعضدوا الحرية والثورة والديمقراطية. وأخيرا تأثر جروتيوس (Grotius) بالقانون الرومانى تأثرا عظيما ، واتخذه أساسا لنظريته فى القانون الدولى

٤ - بولبيوس (Polybius)

كان بولبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق.م) من ساسة الاغريق الذين أداروا اتحاد المدن الاغريقية تحت زعامة أكيا (Achaean Leagne) بعد سقوط مقدونية واستيلاء رومية على بلاد اليونان وكان من رأيه أن يتبع خطة سلبية ضد رومية مخالفا بذلك زعماء الاتحاد الآخرين الذين شجعوا

الاندماج فى الدولة الرومانية وقد أخذ رهينة وحمل الى رومية عقب الفتح وفيها عرف دستور رومية واختلط بساستها . وقد أرسلته الحكومة الرومانية غير مرة الى بلاد الاغريق فى بعثات سياسية وقضى معظم وقته فى السياحة والتنقل يجمع المعلومات ويدرس ما يراه وألف كتابا نفيسا سماه تاريخ رومية

كتب هذا الكتاب عندما كانت الجمهورية الرومانية فى أوج عظمتها ولم ير من العيوب التى ظهرت فى نظامها الحكومى شيئا . وكان غرضه أن يظهر فى كتابه عظمة رومية ويشرح الاسس التى بنيت عليها والاسباب التى ادت اليها ويقتفى اثر الخطوات التى خطتها للوصول الى مجدها حتى اصبحت سيدة العالم المتمدين ثم يشرح الاسباب التى تذيعها رومية فى حكم الولايات الخاضعة لها . كتب وهو يحاول ذلك عن أصل الدولة ومنشئها ووصف انواع الحكومة المختلفة وعالج التغييرات والاطوار الطبيعية التى تمر بالدولة ، ثم حلل دستور رومية وقال إن نظامها الدستورى تكوّن من جملة عناصر حكومية كان من شأن كل واحد منها ان يخفف من حدة الآخر ويلطف تطرفه . فأمنت بذلك شر الفساد الذى يتسرب عادة الى الدولة ذات النظام الفردى ويقضى عليها

قسم بوليبيوس أنواع الحكومة كما قسمها فلاسفة الاغريق من قبل الى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ، وقال باحتمال وجود كل نوع منها صالحا أو فاسدا ، واعتقد أن الدولة لابد أن تمر بهذه الانواع بالتتابع ، وان كل نوع يحمل معه عناصر الفساد التى تقضى عليه فى النهاية ، وقال أن الحكم الملكى كان أول انواع الحكومة وهو مبنى على القوة والقهر ، ولما تقدم الناس وعرفوا فوائد الحكومة ، وفهموا معنى العدل والنظام خضعوا له مختارين طيبة انفسهم

مادام الملك يحكم مراعيا مصلحة المجموع ، متبعا قواعد العدل ، ولكنه عند ما مال الى الاستبداد والظلم تحولت الملكية الى استبدادية ، فتألفت المؤامرات وقاد رؤساء الشعب المتامرين وأسقطوا الحكومة المستبدة ، وأقاموا حكومة أرستقراطية ، وظلت قائمة حتى استبدت هى أيضاً وأصبحت أوليجركية فثار الناس مرة أخرى وأسقطوها ، وجعلوا من أنفسهم حكاما عليهم يحكمون لمصلحتهم ، فتكونت الحكومة الديمقراطية ولكن ما لبثوا أن تنازعوا ففشلوا ، وتغلب الاغنياء على الجماهير الجاهلة بالرشوة ، وازداد الظلم وعم الفساد ، وانقلبت الديمقراطية الى فوضى ، فقام فرد قوى واستخلص الحكم لنفسه مستعينا بمعاضدة العناصر الشعبية الساخطة على الفوضى ، وأسس حكم الفرد وابتدأت الحلقة الحكومية مرة ثانية

عضد بولبيوس نوعا مختلطا من أنواع الحكومة التى ذكرها ورأى أن فى قيام هذا النوع ضمانا للدولة واستتبابا للأمن فيها وتمثل بدستور ليكرغوس الذى اتبعته اسبرطة وبالنظام الحكومى الذى اتبعته رومية وقال إن القناصل تمثل العنصر الملكى فى الحكومة ، وتمثل السناتو العنصر الارستقراطى ، وتمثل الجمعيات العمومية العنصر الدمقراطى ، وقال إن كلا من هذه العناصر يمنع الآخر من التطرف وفى التطرف موت للحكومة

يتضح من هذا أن بولبيوس كان أول كاتب نادى بأفضلية الحكومة التى تتكون وتتألف من عناصر مختلفة والتى يوجد فيها ضمانات تمنع تطرف الهيئات الحكومية المختلفة

٥ — شيشيرون (Cicero) (١٠٦ - ٤٣ ق م)

ساد الاضطراب الجمهورية الرومانية فى عصرها الأخير وتنازع الافراد أمرهم فيما بينهم ، وقامت الحروب الأهلية وظلت قائمة حتى قضت على

النظام الجمهورى، ودل نظام توزيع السلطة بين هيئات متعددة وهو النظام الذى أيده بوليبيوس على عجزه فى اداء مهمة الحكم، وأنه نظام لا يصلح فى زمن الاضطرابات والثورات. ولما تقدمت الجمهورية وتقلبت أمورها الاقتصادية باتساعها انقسم الرومان الى طبقتين كبيرتين، وهما طبقة النبلاء الاغنياء، وطبقة الشعب الفقراء، وقام بين الطبقتين نزاع قوى ماثل النزاع الذى قام بين البطارقة والسوقة قديما، وتألف مجلس الشيوخ (السناتو) من الطبقة الأولى، ومثلت الجمعيات العمومية الطبقة الثانية، واشتد التنافس بين العنصرين فقامت الحرب الأهلية. وانتهز بعض الافراد الممتازين مثل ماريوس وسلا وبومبى وقيصر الفرصة وتملكوا على التعاقب زمام السلطة فمهدوا الطريق أمام ظهور حكم الفرد وتكوين الامبراطورية

لم تتقدم الآراء السياسية فى وسط هذا الاضطراب وظلت جامدة وجاء شيشيرون وكان أخطب أهل زمانه وأبلغهم بيانا وأقواهم حجة وأخذ يدعو أبناء وطنه الى الخلود الى السكينة، والابتعاد عن الفوضى، والاستمساك بأساليب الحكم السابقة. ويجد الباحث فى خطبه ورسائله بعض الآراء القيمة عن طبيعة الدولة وطبيعة القانون وقد تأثر المشترعون بهذه الآراء فى عصر الامبراطورية تأثرا عظيما كما تأثر بها الكتاب الذين كتبوا فى صدر المسيحية

ألف شيشيرون كتابا سماه الجمهورية ونحا فيه نحو افلاطون فى جمهوريته وعرف فيه مبدأ العدل من الوجهة الخلقية النظرية وحاول أن يثبت فيه ما يعتقده أن يكون الدولة الكاملة وتأثر بالاحوال التى أحاطت به واتخذ الحكومة الرومانية القائمة مضربا لمثله وأساسا لبحثه وتحليله فقال ان الدولة نتيجة طبيعية لغرائز الانسان الاجتماعية، فاتفق بذلك مع الرواقيين فى مبدئهم القائل بأن الدولة نظام طبيعى، وخالف أبيقور وأتباعه

الذين قالوا بأن الدولة نظام صناعى أوجبه حب الذات ودعت اليه المصلحة الضرورية ، ولكنه خالف الرواقيين فى اعتباره الدولة نظاما سياسياً منفصلا عن الجماعة البشرية ، وأن الحكومة غير الدولة واضعا السلطة السياسية العليا فى أيدى أعضاء الدولة مجتمعين ، وتقوم الحكومة بوظيفتها كوكيلة عن الدولة . اتبع شيشيرون مثل بوليبيوس فى تقسيم أنواع الحكومات وقسمها الى ملكية تأتى بعدها الحكومة الارستقراطية ثم تعقبها الحكومة الديمقراطية ، وقال ، ان لكل مزايا، وأن كلا منها عرضة للفساد ، وهذا مما يؤدى الى قيام النوع الفاسد منها ثم الى سلسلة من الثورات وفضل نوعا مختلطا من الحكم يشتمل على المزايا فى كل نوع من الانواع السابقة الذكر ، وقال ان نظام الحكم الجمهورى الرومانى يعد المثل الاعلى لنظام توزيع السلطة بين الهيئات المختلفة بطريقة تمنع استبداد كل منها حتى تكون الحكومة قوية وصالحة

كتب شيشيرون فى القانون الطبيعى وتعد كتاباته فى هذا الموضوع من أنفس ما كتب فقال متبعا تعاليم أفلاطون فى أن الحق والعدل خالدان وتعاليم الرواقيين فى وجود قانون عام فى الطبيعة ، وقال إن القواعد الخلقية التى يتبعها الفرد فى حياته الخاصة يمكن اتباعها وتطبيقها فى الحياة السياسية العامة ، ونادى بأن القانون الحقيقى هو القانون الذى يتفق مع العقل القويم وينبنى على الحجة الصحيحة ، ويتمشى مع الطبيعة ويكون عاما وخالدا ، وقال وهو يؤيد القانون الطبيعى ان الخالق يحكم الطبيعة وأن الانسان خلق فى أحسن تقويم ، وأنه يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل فهو من هذه الوجهة يشبه الخالق وله نصيب فى مبادىء الحق والعدل وهما عنصران من عناصر القانون الذى يحكم الخالق الكون بمقتضاه ، وكل انسان يمتلك طبيعيا

الشعور بالحق والعدل إذ الناس جميعا متحدون فى الخلقة ، ومتشابهون فى التكوين العقلى ، وعلى ذلك فالقانون الطبيعى هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التى تحكم العالم ، أما ماعداه من القوانين البشرية والتشريعات المختلفة فيجب ألا يطلق عليها اسم القانون إلا اذا اتفقت مع القواعد الخلقية الطبيعية، ويجب أن يهمل ماخالف هذه القواعد

حض شيشيرون الرومان على التمسك بأهداب الوطنية والعدل، وكتب مسترشدا بهذه الآراء الفلسفية قانونا دستوريا مفصلا يتفق مع قانون الطبيعة سماه (De Legibus) وقد فقد هذا القانون ولم يبق منه الا نتف صغيرة مبعثرة

كان أثر شيشيرون فى سير الفلسفة السياسية ضئيلا ولكن ظلت آراؤه فى تكوين دولة واحدة من جميع دول العالم المتمدين يسودها قانون عام واحد محور الآراء السياسية طول القرون الوسطى

٦ — نظرية الرومان فى العلاقات الدولية :

كانت نظرية الرومان فى العلاقات الدولية أولية وابتدائية أكثر من نظرية الاغريق فيها، فنظرت الى فكرة الحرب الأولى بأنها العلاقة الطبيعية بين الدول ، ولكنها لم تكتف فى معاهدات الصلح التى عقدتها مع أعدائها بانهاء حالة الحرب ، بل حاولت أن تتحالف معهم وتوجد لها روابط دائمية بينها وبينهم، وقد عاملت جيرانها بعد أن قهرتهم على قدم المساواة فى المبدأ ثم أضافت مواد جديدة الى شروط المعاهدات حفظت فيها لها نوعا من السيادة عليهم، وكان الرومان مع النزلاء الأجانب اكثر سخاء من الاغريق معهم ، وكانوا أقل شرها من وجهة المنافع المادية يطبقون قوانينهم وآراءهم القضائية فى معاملاتهم المختلفة، وكانوا لا يعلنون الحرب الا بعد مراعاة القواعد

الدينية والمبادئ القانونية واتبعوا الأساليب السياسية والدبلوماتيكية فى تكوين امبراطوريتهم، ولم يكتفوا بالقوة دون غيرها فكانوا يبذرون بذور التفرقة بين جيرانهم، ويساعدون الضعيف على القوى حتى يضعفوا القوى ويحكموا الاثنين معا

استخدمت رومية مواردها بنوع من الدقة، وكانت تستعين بموارد حلفائها كلما استطاعت الى ذلك سبيلا، وكانت تستقبل الوفود والبعثات السياسية الأجنبية من الشرق والغرب، كما أنها حاربت الالمان النازلين على حدودها الشمالية ونظرت اليهم كأنهم قوم متوحشون، لم تعترف لهم بوجود سياسى، بل قصرت تطبيق قوانينها على حلفائها

إن قيام الامبراطورية الرومانية مهد الطريق أمام ظهور القانون الدولى إذ أن نظمها أوجدت فى النفوس احتراما لرئيس واحد وخضوعا لقانون واحد وأزالت الفوارق بين الدول، وقضت على النظرية القائلة بأن الاجانب أعداء وأنهم دون الوطنيين فى المرتبة والمركز الاجتماعى والسياسى، وقد اتخذ الكتاب السياسيون الذين كتبوا فى القانون الدولى فى أواخر القرون الوسطى ما ورثوه من الآراء الرومانية أساسا لنظرياتهم، وظهرت فكرة تكوين عصبة من الأمم ترتبط بقواعد قانونية معينة شيئا فشيئا بعد ذلك

٧ — أثر النظريات الرومانية فى سير الفلسفة السياسية :

تضامنت الآراء السياسية مع الآراء الاغريقية والنظريات السياسية واتمت كل واحدة منهما النقص الذى وجد فى الأخرى، فنادت الاراء الأغريقية بالحرية الفردية والديمقراطية، ونادت الرومانية باتباع القانون والنظام والتوحيد السياسى، وقد ظهر ضعف الاغريق فى عجزهم عن تكوين وحدة سياسية قوية، وفى مشاحناتهم الداخلية وحروبهم بعضهم مع بعض

وذلك مما أدى الى دمارهم وفقدان استقلالهم . أما الرومان فقد اتحدوا داخليا وبسطوا نفوذهم على جيرانهم فى الغرب ، وقضوا على الاستقلال الذاتى فى مدن الولايات ، وكونوا منها امبراطوية قوية ولما أرادت رومية أن تقرر النظام والسلام والتوحيد والقانون العام قضت على الاستقلال الفردى والديمقراطية وأظهرت فضل الحكومة المركزية ، وكما أن الحرية تحولت الى فوضى فى بلاد الاغريق استحال كذلك النظام الى استبداد فى بلاد الرومان ، ورفض الرومان التجديد وعملوا على ابقاء الحالة الراهنة جهد طاقتهم .

كانت آراء الاغريق فى الحرية الفردية والديمقراطية الشعبية لا يمكن تطبيقها الا فى مدن ولايات صغيرة ، كل منها يكوّن وحدة سياسية مستقلة عن الأخرى ، ولذلك كانت اراء الرومان من الوجهة السياسية ضرورية للقضاء على المنافسات المحلية والفوارق الاجتماعية . وقد أدت هذه الاراء كما تقدم الى ظهور المبادىء الحديثة من وجهة السلام العام والاخاء العام وغير ذلك من المبادىء التى نسمع عنها كل يوم والتى هى غاية السياسى ومثله الأعلى فى الوقت الحاضر . أضافت رومية مبادئ جليلة فى الادارة الاستعمارية والبلدية ، وأن القانون الذى نظم الاحوال فى الولايات التى خضعت لها وربطها بالدولة الرئيسية استمر نبراسا يستضىء به الساسة زمنا طويلا بعد سقوطها ، واستعملت لغتها وطبقت قوانينها فى البلاد التى تأسست على انقاضها ، واشتقت الكنيسة المسيحية نظمها الادارية والقضائية منها ، والخلاصة أن ظلت اراء رومية السياسية ونظمها الدستورية ذات أثر فعال فى دول أو ربا مدة قرون طويلة وأجيال كثيرة .

الباب الثالث

النظريات السياسية فى بدء القرون الوسطى

١ — المسيحية فى الدولة الرومانية :

تأثرت الحياة السياسية فى الدولة الرومانية بمظهرين جديدين وهما انتشار المسيحية بين ربوعها ، وإغارة الأمم المتبربرة على أملاكها والقضاء على استقلالها ، ولم يظهر للأفكار التيوتونية أثر يذكر فى الفلسفة السياسية إلا فى نهاية القرون الوسطى ،أما المبادىء المسيحية ونظام الكنيسة المسيحية فكانت المحور الذى دار عليه البحث السياسى فى تلك الازمنة ، وتناول كتاب السياسة المسائل الدينية وما تفرع منها بالنقد والتحليل والتعليق

ظهرت المسيحية فى عصر الامبراطورية ، وعاضدت مبادىء الرواقيين ونادت بالمساواة بين بنى الانسان ، واعترفت بحقوق الفرد واصبحت هى الدين الرسمى للرومان فى عصر قسطنطين ، وانتشرت بعد ذلك بين الامم المتبربرة التيوتونية ولكنها مالبثت أن اختلطت بالأمور السياسية ، وأدار الامبراطور الأمور الدينية كما أدار الامور السياسية واستمد رجال الدين سلطتهم منه ، ولما انقضت فترة الاباطرة العظام وحل محلهم أباطرة ضعاف ظهر فريق ممتاز من بين رجال الدين لفت النظر اليه وحفظ للكنيسة مقامها ، وظلت نظم الكنيسة وقوانينها محترمة ونافذة بعد سقوط الامبراطورية الغربية وسقوط قوانينها ونظمها معها

بقيت الكنيسة الرومانية ممثلة للتقاليد الرومانية القديمة وبذلت جهدها

لنشر مبدأ التوحيد فى أثناء الفوضى التى سادت العالم الرومانى بعد سقوط الامبراطورية، واضطرت بحكم الاحوال الجديدة الى أن تزيد فى اختصاصاتها وواجباتها السياسية لتدافع عن املاكها وعن مبادئها، ولتحفظ الأمن والسلام فى الاقطار التى تخضع لسلطانها، فأصبح الاساقفة موظفين فى الحكومة التى قامت على أنقاض الامبراطورية. وحكم كثير منهم مدنا ذات شأن عظيم واعترفوا بسيادة أسقف رومية السياسية والدينية، أما فى الكنيسة الشرقية فقد ظل رجالها خاضعين للامبراطور واشتغلوا بالبحوث الفلسفية الدينية فى موضوعات لاقيمة لها

٢ — قيام البابوية :

انفصل رجال الدين عن باقى الطبقات الاجتماعية، وتمتعوا بحقوق وامتيازات وانقسموا فيما بينهم الى طبقات ودرجات، فكان أكبر موظف فى أكبر كنيسة فى المدينة يسمى أسقفا وكان لهذا الاسقف شىء من النفوذ والسلطان على الاساقفة فى المدن الصغيرة فى مقاطعته، ولما أصبحت المسيحية الدين الرسمى فى الامبراطورية أصبح أسقف رومية مستشارا للامبراطور فى الامور الدينية، وكان من اختصاصه أن يفصل فى المسائل الدينية المختلفة فى انحاء الامبراطورية التى ترسل للامبراطور للفصل فيها وأخذ الناس ينظرون اليه فى مختلف الاقطار بأنه خليفة القديس بطرس الذى أسس كنيسة رومية، ولما انتشرت المسيحية فى غرب أوربا وتأسست الكنائس فيها كانت كنيسة رومية تمدها بالمساعدات المالية والاشارات الدينية فاعترفت لها ولأسقفها بشىء من السيادة عليها، كما إن المبشرين الذين أرسلوا للتبشير بين الامم المتبربرة اعترفوا لها بالسيادة. ولما كثر أتباع المسيحية وزاد عدد القائمين بنشرها والتبشير بمبادئها قضت الضرورة

بتنظيم شئونها وإقامة هيئة تشرف على أمورها ، وتقدمت هـذه الهيئة شيئا فشيئا وشرعت قوانين دينية على نسق القانون الرومانى لتتبعها وتسير على مقتضاها ، ولما انتشرت الزندقة بين المسيحيين فى القرن الرابع الميلادى اجتمع مجلس عام من رجال الدين ومنح الأسقف الرومانى الحق فى مراجعة قرارات الاساقفة فى انحاء الامبراطورية وإقرارها أو رفضها ، وفى القرن الخامس اعترف الامبراطور للاسقف الرومانى بالرياسة الدينية، وأنه المرجع الأعلى فى جميع المسائل الدينية وبذلك أصبحت رومية المركز الدينى الرئيسى فى العام المسيحى . ولما سقطت الامبراطورية بأغارة الامم المتبربرة عليها وجه الكتاب أنظارهم الى البابوية وعملوا تحت لوائها وحلت دولة المسيح وعلى رأسها البابا فى رومية محل الدولة الرومانية

انتقل الامبراطور الى القسطنطينية وانتقلت معه حاشيته ووجد بجانبه رئيس دينى آخر وبقى البابا فى رومية مطلق التصرف ، فاكتسب قوة على قوته وبذ منافسه فى العاصمة الاخرى، وتطلعت اليه الانظار فى العالم المسيحى بأنه أقوم من الوجهة الدينية من زميله الشرقى ، واستطاع تدريجيا ابتداء من القرن السابع أن يزعم الشئون السياسية أيضا فى رومية أولا ثم فى كل ايطاليا بعد ذلك، ثم حدثت أمور سياسية فى الامبراطورية الشرقية كاغارة المسلمين عليها ، وأمور دينية كالاختلاف بين الكنيسة على شئون العبادة ساعدت على انفصال الكنيستين فى الرياسة الدينية وانفراد البابا بأمور الكنيسة الغربية وادارتها من الوجهتين الدينية والسياسية

أراد ملوك اللمبردين أن يسيطروا على رومية فقاومهم البابا واستعان بملوك فرنسا، وبمساعدتهم تمكن من طرد هؤلاء الغزاة من الاراضى التى كانوا قد احتلوها ، واستولى هؤلاء الملوك على املاك الامبراطور الشرقى فى ايطاليا ومنحوها للبابا فأصبح بذلك رئيسا سياسيا أيضا من الوجهة القانونيـة ، وفى

أزاء هذه المساعدة اعترف البابا بسلطة «بيبين» وأولاده على عرش فرنسا وفى سنة ٨٠٠م توج شرلمان أحد أولاد «بيبين» امبراطورا على الدولة الرومانية الغربية فأوجد العلاقة بين البابوية والامبراطورية، وقد دارت الآراء السياسية على كنه هذه العلاقة، ووجد البحث العلمى السياسى فيها ميدانا فسيحا جال فيه بالتفسير والنقد والتحليل مدة قرون كثيرة

كان القساوسة وسكان رومية ينتخبون البابا، وكان التنافس فى الانتخابات يؤدى الى سفك الدماء، ولما سقطت الامبراطورية انحصر انتخاب البابا من بين الاسرات العظيمة فى رومية، واشتد التنافس بين هذه الاسر بازدياد أهمية المركز البابوى، وفى بعض الاحيان كان الانتخاب لا يؤدى الى اختيار الشخص الذى يليق لهذا المركز السامى بسبب استعمال القوة والارهاب والرشوة بين جمهور الناخبين. وفى القرن الحادى عشر اجتمع مجلس عام من رجال الدين وقرر وضع حد لهذه الفوضى التى أضعفت المقام البابوى بأن وضع انتخاب البابا فى أيدى هيئة الكرادلة فى رومية وفى غيرها من البلاد وبهذه الخطوة ارتفعت مكانة البابا وسما مركزه وظهر فريق البابوات الذى نادى بأفضلية البابوية على الامبراطورية

٣ — الاراء السياسية فى بدء المسيحية:

أعلن الآباء الروحانيون الاولون، متبعين تعاليم المسيح عليه السلام، أنهم لا يعنون بالامور الدينوية، ولا يتعرضون للشئون السياسية، وقصروا كتاباتهم وابحاثهم على المسائل الدينية، وأوجبوا طاعة القوانين والسلطات المحلية مادامت هذه القوانين وهذه السلطات لا تتعارض مع تعاليمهم، واباحوا شق عصا الطاعة إذا تدخلت الدولة فى أمور الدين، واتبع الشهداء المقاومة السلبية لاوامر السلطات اذا رأوا فيها مخالفة للدين

يجد الباحث بعض الآراء السياسية فى الكتابات الأولى لرجال الدين فى صدر المسيحية ، وقد استمدوا هذه الآراء من الافكار التى سادت فى أزمانهم . ولما تقدمت المسيحية ، واتسع نطاقها ، وانتشرت بين الطبقات الراقية عظم شأن تلك الآراء وتأثرت بفلسفة الرواقيين ، وقد اشتمل كتاب العهد الجديد على بعض عبارات مهمة فى القانون الطبيعى ، وفى المساواة بين الناس ، وفى طبيعة الحكومة . وقد ميز القديس بولس بين القانون الطبيعى وقانون الدولة متأثرا ايضا بكتابات الرواقيين فى هذا الموضوع وظلت آثار هذه الفكرة باقية فى الآراء السياسية طول القرون الوسطى

اعتنق رجال الدين بعد ذلك مذهب فلاسفة الاغريق الخاص بالمساواة العامة بين الناس ، وأيدت المسيحية هذا المبدأ ، اذ نادت بان الله أبو الجميع وان المسيح عليه السلام يمثل الجميع ، ولكنها أقرت الرق كأنه نظام بشرى واعترفت بشرعيته

تناول الانجيل فى كتاب العهد الجديد طبيعة الحكومة وقرر فيها نظرية معينة كان لها فيما بعد الأثر العظيم فى تاريخ الآراء السياسية وسيرها اذ نظرت الى الحكومة المدنية كأنها نظام قدسى تستمد سلطتها من الله ، وأن الطاعة لها فرض دينى واجب على الانسان ، وانها ضرورة سياسية ، وانها وجدت لتحفظ العدل وتنشره بين الناس ، وان حاكم الدولة هو خادم الله وخليفته ولذلك وجبت له الطاعة . وقد استمد رجال الدين آراءهم هذه من مبادىء الرواقيين واتفقوا معهم فى ان الانسان اجتماعى بطبيعته ، وأن الدولة ضرورية لرقى البشر وتقدمه ، واخذوا ينشرون هذه المبادئ بين المسيحيين ويبرهنون على صحتها فأوجدوا بذلك أساسا للآراء السياسية تمشت عليه أوربا نحو ألف سنة

اعتنقوا أيضا المذهب القائل بالقانون الطبيعى كما فسره شيشرون ،

وكما اقترحه القديس بولس وعلموا الناس أنهم أحرار ومتساوون بالطبيعة، وأقروا شرعية الرق ونسبوه الى الذنوب التى اقترفها الانسان فعوقب به، وأصبح الرقيق غير مساو لأقرانه فى المرتبة الاجتماعية، ولكنهم طلبوا من السادة أن يحسنوا معاملة عبيدهم. ثم نادوا بان الحاكم يستمد سلطته من الله فخالفوا المشترعين الرومانيين الذين قالوا بأن الامة مصدر السلطات، وعلى هاتين النظريتين قام نزاع طويل بين الكتاب السياسيين فى القرون الوسطى. وقالوا عن الحكومة بأنها ضرر لابد منه بسبب وقوع الافراد فى الخطيئة وارتكاب الذنوب فقللوا من خطرها واضعفوا من شأنها وعملوا على اعلاء شأن الكنيسة ورجالها

ظهرت آراء سياسية جديدة بين رجال الدين عندما استتبت المسيحية، وأصبحت الدين الرسمى فى الامبراطورية الرومانية، وتملكت الاراضى والضياع تديرها، وشغل رجالها الوظائف، وشارك الاسقف الرومانى الامبراطور فى سلطته الدينية، فنادى الآباء الروحانيون بأن الاباطرة لايستطيعون التدخل فى الأمور الدينية البحتة، وان التدخل فيها والفصل فى شأنها من حق اسقف رومية دون سواه، ومع أنهم قالوا بان الامبراطور خليفة الله فى الارض، قد فصلوا بين الامور السياسية والامور الدينية، وأخذوا يعظمون السلطة الدينية ويفضلونها على السلطة الزمنية، وفى اقوال كل من القديس أوغستين وجريجورى الكبير مايدل صراحة على هذا الاتجاه. هذا وقد ظل كتاب القديس اوغستين (٣٥٤—٤٣٠ م) المسمى « مدينة الله » مصدر الآراء المسيحية وقبلة الكتاب من رجال الدين مدة قرون طويلة، وكان شرلمان معجبا بالاراء التى أثبتها اوغستين فى هذا الكتاب ويقول بريس (J. Bryce) ان فكرة الدولة الرومانية المقدسة بنيت على أساس « مدينة الله »

لم تستفد الآراء السياسية والنظريات الفلسفية شيئا جديدا مهما بين نهاية القرن السادس والتاسع للميلاد وكل ما كتب فى الدين والتاريخ والقانون فى هذه الفترة كان ما ورد فى الانجيل أو من عمل الآباء الروحانيين

٤ — الآراء السياسية عند التيوتون

أدخل الغزاة التيوتون آراء سياسية جديدة ، ونظما حكومية فى العالم الروحانى بعد استيلائهم على الدولة الرومانية الغربية ، فعظموا الاستقلال الفردى ، وبينوا عظيم خطر الفرد بموازنته مع الدولة ، ومنحوه حقوقا لم تكن له من قبل ذلك ، فأعطوه مثلا حق تقرير العقوبة على من اعتدى عليه وكان هذا متروكا للسلطات العامة ، ولما أخذت الحكومات التيوتونية تعاقب المعتدين لم تسلب الفرد حقه جميعه بل حولت جزءا من العقوبة غرامة تدفع لصاحب الحق . هذا وقد امتازت هذه الحكومات بروحها الديمقراطية ، وظل الفرد فيها وحدة الحياة العامة وليست الدولة كما كانت الحال فى بعض الدول ، وشجعت المبادىء المسيحية هذه النظم وامتزجت بها ، وبقى شأن الفرد عظيما فى الامور السياسية حتى تأسست الجمعيات التعاونية والجماعات التجارية فى القرون الوسطى فصغر قليلا . ولما جاءت حركتا النهضة العلمية والاصلاح الدينى نقلت الى النظم الحديثة الحرية الفردية والحقوق الشخصية من التيوتون وان قانون العهد الاكبر (Magma Carta) الذى صدر فى انجلترا فى أوائل القرن الثالث عشر (١٢١٥) ما هو الاعتراف صريح من السلطات العليا فى الدولة بالحقوق السياسية التى يجب أن يتمتع بها الفرد ، وقد اتخذته كثير من الدول أساسا لقوانين الحقوق التى منحتها رعاياها فى القرون التالية وهذا

يدلنا على مبلغ الاثر الذى أحدثته النظم التيوتونية فى دول غرب أوربا

تأثر زعماء التيوتون بالحالة الاجتماعية والسياسية فى الدولة الرومانية الغربية وعدلوا أساليبهم الحكومية الاولى، وركزوا السلطة فى فرد واحد ومع ذلك ظلت مبادئهم فى تعظيم شأن الفرد ذات أثر فعال فى النهضة الديمقراطية فى أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واليك أهم المظاهر الحكومية عند التيوتون الاوائل

وجد نوعان من الجمعيات العمومية وهما الجمعية الأهلية وتألفت من جميع الأحرار وكانت تنتخب رئيس القبيلة وتقرر الأمور الهامة التى تعرض عليها، وكانت تتحول فى بعض الاحيان الى محكمة عليا لتفصل فى الامور القضائية الخلافية الرئيسية ولما تأسست الحكومة الملكية اختفت هذه الجمعية. اما النوع الثانى فهو المجالس النيابية المحلية وكان اختصاصها أن تفصل فى كل الأمور الاقليمية المحلية، كما أنها كانت محاكم قضائية وقد ظلت قائمة فى أوربا حتى أحييت النظم الرومانية القضائية فى أواخر القرون الوسطى. وقد تأسس مجلس العموم فى انجلترا على نسق هذه المجالس النيابية، وبهذا وجدت آلة حكومية ربطت الادارة المركزية بالادارة الاقليمية واتسع اختصاصها شيئا فشيئا حتى سيطرت على شئون الدولة الخاصة والعامة

كان الرجل الحر فى القبيلة التيوتونية يشترك فى انتخاب الملك وظل هذا المبدأ معمولا به فى المانيا مدة قرون طويلة، وتقرر هذا الحق للفرد فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ واعتلاء أسرة هانوفر العرش. فكان اذن هذا المبدأ التيوتونى وهو قيام الملكية المنتخبة ذا أثر فى النظرية الدستورية الحديثة.

اختلف التيوتون عن الرومان فى وجهة نظرهم للقانون إذ اعتبروا الحقوق القضائية ملكا للفرد بصفته الشخصية وليس بصفته عضوا فى الدولة

واتبعوا قوانينهم الخاصة فى كل مكان نزلوا به ولم يغيروها او يتنازلوا عنها ، ولما حكموا الرومان درسوا القانون الرومانى والنظام القضائى وتأثروا بهذه الدراسة وهذبوا قوانينهم بعض التهذيب . هذا وقد امتازت القوانين التيوتونية بمرونتها فكانت أحكام الهيئات القضائية المبنية على العادة والتقاليد تعتبر سوابق قضائية وتضاف الى مجموعة القوانين

سارت أوربا على مقتضى القوانين التيوتونية حتى قامت النهضة العلمية فتغلب النظام الرومانى القضائى عليها ولم يبق لها أثر إلا فى انجلترا حيث ظل القانون فيها مرنا ونقلت عنها الولايات المتحدة فى امريكا والمستعمرات البريطانية

اثرت النظم الحربية التيوتونية فى النظم الاقطاعية أثرا كبيرا وأثرت الآراء السياسية التيوتونية وبخاصة فى انجلترا فى الاساليب الحكومية الحديثة .

٥ — الآراء السياسية فى العهد الاقطاعى :

امتازت القرون الوسطى الأولى بنزاع قوى بين نوعين من أنواع الجماعات البشرية وهما النوع الذى مثل نظام الأسرة أو القبيلة وهو الذى ساد بين الدول التيوتونية ، والنوع الثانى وهو الذى مثل النظام الامبراطورى وساد فى الامبراطورية الرومانية ، وقد نشأ عن هذا النزاع أن ظهر نوع ثالث من النظم الاجتماعية وسط بين الاثنين وهو نظام الاقطاع ، وكان فى بدئه يميل الى المظاهر التيوتونية ، ولكنه مالبث فى القرن العاشر والحادى عشر أن تأثر بفكرة الدولة وتغلبت هذه الفكرة على غيرها من الافكار السياسية واتجهت أفكار الكتاب اليها دون سواها وذلك بسبب اخفاق الكنيسة

فيما حاولته من السيطرة على أوربا وبسبب فشل النظام الاقطاعى فيما حاوله من السيطرة عليها أيضا

كان الغزاة التيوتون محاربين يقودهم زعيم منهم وكانوا يرتبطون بعضهم ببعض بصلة القرابة أو بوساطة تعهدات وأقسام شخصية بين الفرد ورؤسائه، وكانوا يتبعون نظام اللامركزية فى الحكم كل مستقل استقلالا ذاتيا فى مقاطعته. وكانوا متأخرين اقتصاديا لايعنون إلا قليلا بالتجارة والصناعة ولكنهم كانوا شديدى الحرص فى اقتناء الأراضى، ولما اضمحلت الامبراطورية الغربية واصبحت فريسة سائغة انقسم التيوتون الى جماعات كثيرة أغارت كل واحدة منها على جزء من الامبراطورية وانتزعته واستوطنته، وحاولت كل منها أن توسع رقعة أملاكها جهد طاقتها، وقد نجحت جماعة الفرنجة التى عرفت فيما بعد بجماعة الفرنسيين فى هذا المضمار أكثر من غيرها إذ أخذت على عاتقها الدفاع عن المسيحية ضد إغارات الكفار فى أوربا والمسلمين فى الأندلس والبحر الابيض المتوسط، وتطلعت الانظار إلى ملك فرنسا بأنه أقوى أمير بين أمراء غرب أوربا فهو أحق من سواه بوراثة لقب الامبراطور وحمله واحياء الامبراطورية، وقد تحققت هذه الفكرة عند ما تُوج شرلمان امبراطورا على الدولة الرومانية المقدسة

انفرط عقد الأمبراطورية بعد موت شرلمان وسادت الفوضى وعم الفساد واستقل كل امير فى مقاطعته يصدر من القوانين ماشاء، وتغلب القوى على الضعيف فهبت الكنيسة تدعو الناس الى النظام باسم الدين ونما نظام اجتماعى يربط الافراد بعضهم ببعض، فتملك الامير الارض ومنحها للافراد المقربين منه وفرض عليهم طاعته وبعض التزامات أخرى وأخذ على عاتقه حمايتهم ضد أى اعتداد خارجى، ومنح هؤلاء الافراد أتباعهم وأنصارهم أرضا ازاء تعهدهم بالقيام ببعض الخدمات وخصوصا الخدمة العسكرية، ووزع

هؤلاء الاتباع والانصار ما أخذوه من أرض على أنصارهم وأتباعهم إزاء تعهدات بالخدمة العسكرية وغيرها أوسع نطاقا مما تعهدوا به لسيدهم، وربما وزع هؤلاء الانصار والاتباع الاخيرون ما أخذوه من الاراضى على أنصار وأتباع لهم، وهكذا حتى وصلت الارض الى من يفلحها بطريق الالتزام إزاء تعهدات مختلفة وقد بلغت المراتب فى بعض الممالك بين الفلاح والسيد الاعظم (الملك) الى أربعين مرتبة، واتبعت الكنيسة هذا النظام فى املاكها وبذلك ساد نظام أساسه ملكية الاراضى فى كل غرب أوربا

كان نظام الاقطاع اذن نظاما شخصيا غير سياسى يستند على القوة وحدها فكان كل من يستطيع أن يعتدى على جيرانه يفعل ذلك، ويتملك الاراضى، ويضرب النقود باسمه ويقيم محاكمه ويفرض الالتزامات الاقطاعية على أنصاره وأتباعه، وكان السيد المطاع لاحقوق للافراد عنده ولا رابطة تربطه بهم غير تعهده بحمايتهم وتعهدهم بخدمته، ولم يكن للملك جيش نظامى ولم يشترك الافراد فى هيئات تشريعية أو قضائية، وكانت سلطة كل أمير محدودة بالالتزامات التى أخذها على عاتقه، فاختفت بذلك السيادة التامة التى تمتع بها الاباطرة فى العهد الرومانى، وكانت القوانين هى العادات ولم تكن من صنع المشترع أو أوامر صادرة من الهيئات العليا فى الدولة

لم تتقدم الاراء والنظريات السياسية وسط هذا النظام الاقطاعى غير أن انتشاره فى أوربا بمزاياه ومساوئه عجل ظهور القوميات المختلفة وقيام الدول الوطنية وظهرت الفكرة بأن على الممالك لدولته القيام بالخدمة العامة فى زمن السلم والحرب

٦ — الدولة الرومانية المقدسة :

ظلت فكرة الامبراطورية فى أثناء الفوضى الاقطاعية باقية وظلت

فكرة قيام امبراطور يعضده البابا فى رومية ويثبته فى مركزه باقية أيضا إذ كان البابا يتطلع الى أمير قوى يحميه من اعتداءات أمراء إيطاليا كما أن بعض أمراء المانيا العظام كانوا يتطلعون الى إحياء امبراطورية شرلمان ويترقبون الفرص لتحقيق هذا الغرض . وفى القرن العاشر تمكن أوتو أحد ملوك الألمان أن يضم إيطاليا لملكه وأعلنه البابا امبراطورا، فقامت الامبراطورية الرومانية المقدسة . وورثت أوربا فى القرون الوسطى فكرة التوحيد السياسى عن رومية ، كما أنها أخذت عن المسيحية فكرة التوحيد الدينى واتجهت الافكار الى تأسيس دولة عالمية، واعتبر الكتاب الكنيسة الرومانية المقدسة والامبراطورية المقدسة شيئا واحدا، ولكنهما يختلفان فى مظهرهما الحكومى . فالبابا بصفته الرئيس الروحانى يحكم الخلق من الوجهة الروحانية ويحكم الامبراطور بصفته الرئيس الزمنى الخلق من جهة اعمالهم الدنيوية، وقالوا إن التعاون بين السلطتين واجب وضرورى لحفظ وحدة الدولة وبقائها

اعتبر الاباطرة أنفسهم خلفاء لاباطرة الرومان ورؤساء إقطاعيين لباقى ملوك أوربا وأمرائها ، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ هذه الفكرة من الوجهة العملية لأن الايطاليين نظروا للألمان نظرة احتقار ولم يعترفوا لهم بسلطان ولجأوا إلى الثورات ضدهم ، وعارض البابوات فكرة الاباطرة فى توحيد ألمانيا وإيطاليا لانهم أرادوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم وليس أسيادا عليهم وما لبثت أن انقلبت هذه المعارضة الى منافسة شديدة بين السلطتين وتنازع قوى بينهما على السيادة العليا والنفوذ فى الامبراطورية ، وابتدأت المعركة بين الامبراطورية والبابوية وظلت طول القرون الوسطى وظهر أنصار من الفلاسفة والكتاب لكل من الجانبين فنشطت بكتاباتهم الآراء السياسية نشاطا كبيرا

لم تستند النظريات السياسية فى القرون الوسطى على ما كان حولها من نظم و أساليب حكومية و لم يستنبط كتابها آراءهم من الماضى بل قامت النظريات بعضها مشتق من العالم الاغريقى و الرومانى ، وبعضها الآخر مشتق من الفلسفة الدينية ، فكان الكتاب والفلاسفة يستمدون آراءهم من الانجيل والتوراة وما فيهما من نظم بنى اسرائيل ومن القانون الرومانى المستمد من سلطة الامبراطور ، ومن الآراء التى أودعها أرسطوطاليس فى كتابه السياسة و تأثر فيها بنظم مدن الولايات الاغريقية و أساليبها الحكومية

الباب الرابع

المعركة بين الكنيسة والدولة

١ — العلاقة بين السلطتين الروحانية والزمنية :

كان الأمبراطور الرئيس الدينى والسياسى فى الدولة الرومانية عند قيام المسيحية ، وكانت الكنيسة هى التى تعاقب الأفراد والامبراطور دينيا إذا خالفوا الدين ، أو ارتكبوا ما يخل بالآداب . ولما انتشرت المسيحية ، وتقدمت سلطة رجالها ، وازداد نفوذ البابا ، أصبح حق توقيع عقوبة الحرمان من الدين على الأشخاص المخالفين من الأسلحة الماضية فى أيدى الرئيس الاعلى للكنيسة وهو البابا ، فكان يستعمله ضد الأفراد إذا خالفوا أوامره سياسية كانت أو دينية ، وكان الحرمان عقوبة قاسية من الوجهتين الخاصة والعامة : فكان الفرد المحروم لا يستطيع معاشرة زوجه وأولاده ، ولا يستطيع أن يتمتع بحقوقه المدنية على اختلاف مظاهرها ، وإذا كان المحروم حاكما خرج رعاياه عن طاعته ، وأصبحوا فى حل من الثورة عليه . وقد وقع البابا هذه العقوبة فى أوائل القرن التاسع الميلادى على ملك لورين الذى طلق زوجه وتزوج من غيرها ، واستطاع أن ينفذها على الرغم من معاضدة الكثيرين للملك المحروم ، وخرج البابا من المعركة فائزا فتقوت البابوية ، وعظم شأنها وازداد تدخلها فى الامور المدنية والسياسية وقد أدى ذلك الى نتائج خطيرة

تحالفت البابوية والامبراطورية فى عهد شرلمان . ولما جلس أوتو على عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة استمر كل من البابا والامبراطور

يستعمل سلطته من غير أن يعين كل منهما حدودها ، ومن غير أن يعتدى كل منهما على الآخر . ولكن لما انتشر النظام الاقطاعى فى ربوع الامبراطورية ، وأصبحت سلطة الامبراطور اسمية أكثر منها فعلية ، اطمأنت السلطة الدينية فى أيدى البابا ، الذى بز الأمبراطور فى هذا المضمار وتدخل رجاله فى الأمور السياسية والشئون الزمنية ، وزاد تدخلهم بسبب ازدياد ثروة الكنيسة ، واتساع أملاكها ، وتطلع الامراء والملوك الى البابا ينشدون معاونته لتنفيذ مآربهم السياسية . وكان الامبراطور هو الذى يعين رجال الدين فى الوظائف الدينية الرئيسة ، ولكن لما جلس جريجورى السابع على عرش البابوية فى القرن الحادى عشر ، أصدر قانونا (١٠٧٥) يبطلان هذا التعيين ، وقال إن هذا التعيين من حق البابا وليس من حق الامبراطور أو الملوك الآخرين ، فرفض الأمبراطور هنرى الرابع الاعتراف بالقانون ، وجمع مجلسا دينيا من رجال الدين الخاضعين لارادته وقرر خلع البابا ، فوقع البابا عقوبة الحرمان على الأمبراطور ، وقامت المعركة بين البابوية والأمبراطورية ، ودامت نحو قرنين من الزمن ، وخرج البابا فائزا من المعركة ، واعترفت له الملوك والأفراد فى غرب أوربا بالسيادة الدينية ، واضمحل نفوذ الامبراطور ، وأصبح اسميا بانقسام الأمبراطورية الى إمارات إقطاعية ومدن مستقلة

بلغت البابوية أقصى مجدها فى عصر البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) فى القرن الثالث عشر (١١٩٨ — ١٢١٦) واستطاع هذا البابا أن يملى إرادته على الملوك فى كل من فرنسا وانجلترا وأسبانيا . ولكن لما جاء القرن الرابع عشر ازداد نفوذ الملوك وتغلبوا على أمراء الاقطاعيات وكانوا سند البابوية وعمادها وتقوت الملكيات القومية ، وحاول الملوك فى فرنسا وانجلترا

أن يكونوا مرجع السلطة فى الأمور السياسية والدينية . ولما قاوم البابوات هذه الفكرة غلبوا على أمرهم ، وفقدوا شيئا فشيئا سلطانهم السياسى ، ولم يبق لهم من مراسيم السلطة السياسية غير اسمها فى المانيا و إيطاليا

٢ — طبيعة الآراء السياسية فى القرون الوسطى :

قام رجال الدين وخصوصا الرهبان منهم بشئون التعليم فى القرون الوسطى ، ودار بحث الفلاسفة والمفكرين على المسائل الدينية ، وسيطرت الكنيسة على حركة العرفان ، وقصرتها على الدين ، وعدت كل بحث فى غير الامور الدينية كما قدمتها وفسرتها مروقا من الدين ، وخروجا على رجاله ، وحاربت من خالف تعاليمها ، وطاردت من أراد الجدل والنقد

قام البحث والجدل بين فريق الكتاب والمتعلمين فى العلاقة بين السلطتين الدينية والزمنية وحاول انصار البابوية أن يقرروا سيادة الكنيسة وسلطتها العالمية فى الامور الدينية والسياسية ، وكان ذلك بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر الميلادى . وقد اعتمدوا وهم ينشرون مذهبهم على تعاليم الكتاب المقدس ، وعلى ما كتبه الآباء الروحانيون الأوائل أمثال القديس أوغستين وجريجورى الكبير وأهملوا فلاسفة اليونان والرومان ، ونظروا الى كتاباتهم نظرة ازدراء واعتبروها فاسدة من الوجهة الدينية ، واتخذوا فكرة الدولة من كتاب العهد القديم ، وقالوا إن القانون هو إرادة الله المباشرة ، وان الحكم الصالح هو حكم رجال الكنيسة ، وحددوا سلطة الملوك . ونادوا بخضوعهم لارادة رجال الدين ، واستشهدوا من الانجيل بالآيات التى أثبتت نجاح الملوك الذين خضعوا لارادة الانبياء والرسل ، وبنوا على ذلك أن الحكومة التى يخضع أفرادها لنصائح الكنيسة وارشادها ، والتى ترى سلطتها دون سلطة الهيئة الدينية ، هى الحكومة التى يبارك الله فيها ، وتنجح فى أداء مهمتها .

نشر الكتّاب الرأى القائل بوجوب اتحاد أوربا ، واندماجها فى دولة واحدة ، وخضوعها الى كنيسة واحدة ، ويكون على رأسها ملك واحد ، ورئيس دينى واحد ، وأن يكون الاثنان متضامنين فى إدارة الاعمال ، وأن تعتبر الكنيسة المصدر الاعلى للسلطة . وقالوا إن الله أوجد الامبراطورية الرومانية لتقوم فيها كنيسة واحدة . ومعنى ذلك قيام حكومتين فى الدولة إحداهما تشرف على الامور الدنيوية ، وتشرف الاخرى على الامور الروحانية ، على أنه يجب أن يكون للمشرفين على الامور الروحانية الرأى الاعلى إذ هم المسئولون أمام الله فى الآخرة عن أعمال الناس ، وعن أعمال الملوك أيضا . وقالوا إن كل حكومة تستطيع أن تدير شئونها فى دائرة اختصاصها من غير أن تعتدى على الاخرى . ولكن تعارضت السلطتان من الوجهة العملية إذ تدخلت كل منهما فى شئون الاخرى ، واتهمت كل منهما الاخرى بالاعتداء على سلطتها ، والتدخل فى دائرة اختصاصها ، ولجأ كل منهما الى الانجيل ، والحقائق التاريخية ، ليدعم حججه ، ويثبت وجهة نظره ، بأنه المرجع الأعلى للسلطة فى الدولة . وفى هذه المحاولة كتب أنصار الفريقين الرسائل المطولة يفندون فيها مزاعم الآخرين . والخلاصة كما قال برنس (C. D. Burns) أن أنصار الأمبراطورية وهم يحاولون إخضاع الكنيسة جعلوا من الدولة كنيسة ، كما أن انصار الكنيسة وهم يحاولون اخضاع الامبراطورية جعلوا من الكنيسة دولة

٣ — حجج القائلين بسيادة البابوية :

اشتهر كثيرون من أنصار البابوية فى الفترة التى وقعت بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين ، نذكر منهم أجوبارد (Agobard) أسقف ليون ، وهنكمار (Hincmar) رئيس أساقفة ريمس ، والبابا نيقولا الأول ، والبابا جريجورى السابع ، وسنت برنارد ، وحنا سلسبرى ، وسنت

توماس اكويناس ، والبابا إنوسنت الثالث ، وقد قال البابا جريجورى السابع وأتباعه بأن البابا يجب أن يكون الرئيس المطلق للكنيسة المسيحية ، وأن يكون هو المسيطر على القساوسة لا يخضعون إلا له ، ولا ينزلون إلا على حكمه ، وأن يكون للبابا الحق فى تقويم الملوك إذا خالفوا قانون المسيح . ونشروا هذا المبدأ بجميع الوسائل ، واستندوا فى كتاباتهم إلى قواعد دينية ، وتقاليد تاريخية ، يرجع عهدها الى القرن الرابع الميلادى . وانقسم أنصار البابوية الى فريقين : فريق يعاضد سيادة البابا فى الأمور الدينية ، وفريق يعضد سيادته فى الامور الدينية وفى المسائل الزمنية أيضا . فقال أصحاب نظرية القديس بطرس بأن هذا القديس هو الصخرة التى بنيت عليها الكنيسة ، وأن فى يده مفاتيح الجنة ، وانه هو الذى يقرر فى الأرض من يدخل الجنة ومن لا يدخلها ، وأن البابا بصفته خليفة القديس بطرس الذى استشهد فى سبيل الدين ، والذى أسس كنيسة رومية ، يجب أن يتمتع بالحقوق التى ورثها عن ذلك القديس ، وأوجب فريق آخر من الكتاب خضوع رجال الدين جميعا من أساقفة ورؤساء أساقفة الى سلطة البابا دون سواها . ونشروا مذهبهم بكل وسائل النشر ، ونجحوا فى تثبيت السلطة فى يد البابا ، فأوجدوا سلطة مركزية قوية امتازت على السلطة الزمنية المفككة العرى والتى توزعت بين الأمبراطور وأمراء الاقطاعيات

اعتمدت حجج أنصار البابوية على أساسين : الأول أن السلطة الروحانية بطبيعتها اكثر أهمية ، وأعظم شأنا من السلطة الزمنية ، وأن تاج الأسقف إذا ووزن بينه وبين تاج الملك يكون كالذهب إذا ووزن بالرصاص ، وأن البابا ملك الملوك ، وأمير الأباطرة ، وأن مقامه فوق الجميع لأنه يمثل الروح والروح أفضل من الجسد ، ولأنه يمثل الآخرة

والآخرة أفضل من الأولى. واستندوا على آيات انجيلية لتأييد مذهبهم، وترجيح آرائهم. أما الأساس الثانى فهو أن الله منح الكنيسة الحق فى أن تراقب أعمال الحكام من الوجهة الدينية والخلقية، وأن تصحح أغلاطهم، وأن توقع بهم إذا خالفوا أوامرها. ووجدوا فى كتاب العهد القديم أمثلة كثيرة تبين أن الأنبياء كثيرا ما عاقبوا الملوك واستنزلوا النقمة من السماء عليهم لمخالفتهم أوامر الدين، ولأنهم وقعوا فى الخطيئة، وأن واجب الكنيسة أن تعاقب المذنب وتنشر العدل بين الناس.

ساعدت الاحوال السياسية التى سادت أوربا فى ذلك العصر أنصار البابوية، وقوّت حججهم، واتخذوا من تتويج البابا للأمبراطور شارلمان سلاحا يدفعون به حجج مخالفيهم، ويستشهدون به على أن البابا الذى منح السلطة للأمبراطور يستطيع أن يسلبها فى أى وقت شاء وأن يخلع الحكام المخالفين ويحل رعاياهم من إيمان الطاعة التى أقسموها للملوك والأمراء عند التتويج

٤ — حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية:

قال أنصار الأمبراطورية أن الدولة نظام قدسى، وأن الملوك خلفاء الله فى الأرض فهم مسئولون أمامه دون غيره. واعتقد معظم الكتّاب من الفريقين أن غرض الدولة ووظيفتها هو نشر العدل وإقامة الحق بين الناس، وأن واجب الحكومة يقضى بأن تكبح جماح الميول الشهوانية عند الخلق، وتحارب الجنوح الى الخطيئة وارتكاب الآثام. ولذلك كانت السلطة الممنوحة للملوك والحكام مقدسة فى أصلها ومنشئها ما دام الحكام والملوك يقومون بوظيفتهم خير قيام. وقد تطرف بعض الكتاب

فى القول ، ونادوا باطاعة الملوك والحكام إطاعة مطلقة سواء أحكموا على حسب قوانين العدل والحق أم لم يحكموا . ولجأ هؤلاء الأنصار الى الكتاب المقدس يستخرجون من آياته ما يعضدون به مذاهبهم ، فوجدوا فى العهد القديم مايثبت أن الملوك يستمدون سلطتهم من الله، وأنهم ينفذون إرادته فى الأرض . وفى العهد الجديد اتخذوا من تصريح القديس بولس بأن من يعارض أوامر الحكومة التى أقامها الله فانما يعارض أوامر الله تكأة لهم ينصرون به مذهبهم ولكنهم كانوا أقل حجة من منافسيهم فى هذا المضمار

وفى القرن الحادى عشر عاضد الأساقفة الألمان نظرية الأمبراطورية لأنهم أرادوا مناهضة سلطة البابا ، ورغبوا فى حفظ استقلالهم ، ولأنهم كانوا يخضعون للأمبراطور . ولما أحييت دراسة القانون الرومانى وجد أنصار الأمبراطورية سندا قويا يستندون عليه فى تعزيز حججهم ونادى المشترعون الذين ظهروا فى ذلك العصر بأن سلطة الأمبراطور فوق كل سلطة ، وأن الخروج عليها جرم لايغتفر ، وكثر عدد رجال القانون وحلوا محل رجال الدين فى وظائف الاستشارة للملوك والأمراء ، وأخذ الناس يفكرون فى الأمور القضائية ، والحقوق السياسية ، وساعد التشريع الرومانى الملوك فى التغلب على أمراء الأقطاعيات ، كما أنه ساعد المدن فى طلب استقلالها . وفى القرن الثانى عشر نادى المحامون يؤازرهم الأمبراطور فردريك بربروسا بأن الأباطرة هم ورثة قياصرة الرومان فى النفوذ والسلطان من غير مشاركة أحد لهم ، وأن إرادتهم هى القانون وانتهز الأباطرة هذه الفرصة ، وحاولوا أن يتخلصوا من الرقابة البابوية ، وأن يسودوا الحكام داخل امبراطوريتهم ، ووجد ملوك فرنسا وانجلترا واسبانيا

الفرصة سانحة أيضا فى تقرير سلطانهم ضد رجال الكنيسة وأمراء الاقطاعيات ، وعارضوا ادعاء الأمبراطور الألمانى فى أن له نفوذا عليهم

بلغت الأمبراطورية مجدها الكبير فى عصر فردريك الثانى (١٢١٢ — ١٢٥٠) وكان أقدر حاكم فى عصره ، واستطاع أن يكون مستقلا فى إدارته ، وحاول أن يسوس الامور السياسية والشئون الدينية ، وأهمل ما يقوله البابا ، وقال أنه خليفة الله فى الارض . وقد نجح فى محاولته هذه على الرغم من المعارضين والمنافسين بين أمراء إيطاليا والمانيا ، وعلى الرغم من نشاط البابا وأعوانه فى انحاء الامبراطورية . ولمامات نهض انصار البابوية وشوهوا سمعته ، وقللوا من شأنه ، ووضعه دنتى الغيرى فى الاعراف وهو مكان بين الجنة والنار ، مع أن دنتى كان من أنصار السلطة الزمنية ومن القائلين باستقلالها عن السلطة الروحانية

عاضد القانون الرومانى السلطة الزمنية معاضدة قوية ولكنه لم يساعد الملكية المطلقة إذ نادى بأن الأمة مصدر السلطات ، وأن الأمة تستطيع فى كل وقت أن تسترد الحقوق والامتيازات التى منحتها الأمبراطور ، وأنه لا يستطيع أن يحكم منفردا بل يجب أن يشترك معه مجلس السناتو . وقد كان لهذه الافكار والاراء السياسية أثر يذكر فى المبادىء الديمقراطية التى ظهرت فى أوربا بعد انتهاء القرون الوسطى .

٥ — سنت برنارد ، وحنا سلسبرى :

كان سنت برنارد (١٠٩١ - ١١٥٣) وحنا سلسبرى (١١١٥ - ١١٨٠) اثنين من أشهر رجال الدين ومن أكبر الكتاب أثناء القرن الثانى عشر ، وقد كتبا فى العلاقة بين الكنيسة والدولة وما يجب أن تكون عليه . فقال سنت برنارد وهو أوسع رجال عصره نفوذا وأكثرهم علما بأن

البابا يجب أن يبتعد عن التدخل فى إدارة الشئون الزمنية ، وأن يتركها للسلطة الزمنية تديرها ، وتفصل فيها تحت إشرافه ، وعليه أن يتفرغ للروحانيات وما يتعلق بها من أمور هامة ، وانتقد الدسائس التى اتبعها رجال الدين فى إدارة أملاك الكنيسة وفى تنظيم الحروب الصليبية ، وقال إن الكنيسة تتبع قانون جوستنيان الرومانى ولا تتبع قانون الخالق ، وبذلك قد ابتعدت عن الدين القويم ونواهيه ، واشتغلت بالامور الدنيوية ومساوئها. وكان سنت برنارد راهبا لم يغتر بزخرف الدنيا ، ورفض المركز البابوى مرارا وكان يميل الى القديم ، وسار سيرة الآباء الروحانيين الأوائل ، وكان يعطف قليلا على العلوم الانسانية التى ابتدأت تتسرب من الشرق الى الغرب إذ ذاك

أما حنا سلسبرى فكان عالما وعصريا فى آرائه ، حرا فى أفكاره ، واستند كثيرا وهو يبسط نظرياته إلى آراء فلاسفة الاغريق والرومان ، وقد اتفق مع زميله فى الفصل بين اختصاص كل من السلطتين ، واتهم البابوية بالتدخل فى أمور دون مقامها ، وخالف القائلين بالفصل بين البابوية والأمبراطورية ، وشجع التعاون بينهما مشبها السلطة الروحانية بالروح فى الجسد ، والسلطة الزمنية بالرأس فيه . وقال إن الجماعة المنظمة تنظيما جيدا هى التى توزع فيها الوظائف توزيعا محكما بحيث يعرف كل موظف اختصاصه ، ولا يعتدى على الاخر ، وشن غارة شعواء على تلك العقبات التى تقف فى سبيل تقدم الدولة وسلامتها ، ثم وضع نظاما وهو أول من فعل ذلك بعد سنت أوغستين للحكومة الكاملة على أساس خضوع السلطة الزمنية عند الضرورة للسلطة الروحانية ، وفضل الحكومة الملكية على غيرها من أنواع الحكومات ، وقال إن القانون هو الحكم الفعلى بين الناس وأن الاساس الحقيقى للحياة السياسية هى الاستقامة . وقال أن الكنيسة تمثل الاستقامة ويمثل الأمير القانون . ولما كانت الاستقامة تفضل القانون

كانت الكنيسة فى المرتبة الاولى وكان الامير فى المرتبة الثانية

وفى نظره أن الامير يصير طاغية اذا حاد عن طريق الاستقامة واذ ذاك يجب قتله. وأوصى بأن يكون القتل بالطرق المشروعة، وهى فى نظره الابتهال الى الله للخلاص منه، واستنزال النقمة عليه، وحذر الناس من استعمال القسوة معه، أو دس السم له، وقال إن الطاغية لا حقوق له قبل الناس إذ لا شأن معهم إلا للحاكم المستقيم الذى ينشر العدل بينهم، وعلى ذلك قد أوجد هذا الكاتب أساسا منطقيا لخلع الحكام الذين يحيدون عن الطريق السوى. وقد كان لهذا المبدأ أثر كبير فى العالم السياسى بعد ذلك. هذا وتأثر هؤلاء الذين كتبوا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى أثناء القرن الثالث عشر بالاراء التى أوردها ارسطوطاليس فى كتابه « السياسة »

٦ ـ سنت توماس اكويناس :

امتاز القرن الثالث عشر ببلوغ السلطة البابوية أقصى مجدها، وبظهور فريق من الكتاب اشتغل بالبحث الفلسفى. وقد اشتهر من بين هؤلاء الكتاب سنت توماس اكويناس (١٢٢٧ - ١٢٧٤) وكان غرضه أن يوفق بين المعقول والمنقول، وبين آراء رجال الكنيسة وآراء فلاسفة اليونان والرومان قبل المسيحية، وهى الآراء التى أحياها رجال النهضة العلمية إذ ذاك. وقد اثبت مذاهب فلسفية على أساس فلسفة أرسطوطاليس مثيشيرون كما عدلها سنت أوغستين والانجيل، وأصبحت السياسة علما يدرس مرة أخرى، واستعرض حوادث التاريخ وما كتبه الفلاسفة الذين سلفوه، واستمد آراءه من النظم القائمة حوله

ولقد عرّف القانون بأنه أوامر العقل أصدرها ولى الامر للصالح العام،

وأنه قواعد شرعها أصحاب السلطات فى الدولة، فأدخل فكرة القانون الايجابى، وخالف الراى اليونانى القائل بأن القانون موجود فى الطبيعة وفى العقل، ونظر للقانون بأنه عام وطبيعى وغير متغير، وقال إن القانون الايجابى وهو القانون الذى يشرعه الانسان لا يكون قانونا إلا إذا اتفق مع المبادىء الأساسية للعدل. هذا وقد جددت دراسة القانون الرومانى الاحترام لقانون الطبيعة الذى لا يستطيع الامبراطور أو البابا إغفاله، وأصبح لهذا الاحترام شأن عظيم فقد حدّد سلطة الحاكم فى الدولة وأوجد قواعد المساواة التى يجب أن تسود علاقات الدول بعضها مع بعض. وقال اكونياس إن القانون الطبيعى هو الارادة الالهية مضافا إليها ما أملاه العقل البشرى. واتخذ هوبز ولوك فلسفته أساسا لافكارهما كما سيتبين بعد

وضع سنت توماس السلطة السياسية على أساس فكرة ارسطوطاليس فى أن الانسان اجتماعى بطبيعته، ولكنه أضاف اليها المبدأ القائل بأن السلطة قدسية فى منشئها وأنها مستمدة من الله كما قال القديس بولس، وخالف أرسطوطاليس فى حجم الدولة، وفضل الدولة الكبيرة إذ تستطيع أن تدافع عن نفسها، وفضل الملكية على الديمقراطية وقال إن الديمقراطية تسبب الانقسامات الداخلية. وقال يجب أن يكون الحاكم واحدا فان القلب يحكم الجسم والخالق يحكم الكون، ورفض المبدأ القائل بقتل الطاغية ولكنه أقر خلعه، واقترح العلاقة التى يجب أن تكون بين الحاكم ورعيته وهى تقرب من النظريات الحديثة فى الحكومة الملكية الدستورية وفى الانتخابات وقال إن وظيفة الدولة (الحكومة) هى العمل على إسعاد السكان، والعناية بأمر الطرق وحفظها، وعليها أن تضع نظاما للمقاييس والموازين والنقود، وأن تعنى بأمر الفقراء

قال سنت توماس إن الوصول الى الحقائق العالية لا يأتى عن طريق البحث العقلى بل عن طريق الاعتقاد الدينى ، وأن الكنيسة هى المرجع الأعلى فى كل ما تعلق بالعقيدة وعلى ذلك فضل السلطة الروحانية المنظمة على السلطة الزمنية ، وقال إن الحاكم الزمنى يجب عليه أن ينفذ أوامر الكنيسة ، وأن يكون خاضعا لقانونها المقدس ، وإذا خالف أوامرها يحكم عليه بالمروق عن الدين ، وتكون رعاياه فى حل من الخروج عن طاعته . وقال إن رجال الدين يتمتعون بالسلطة الزمنية والسلطة الروحانية معا ، وإن البابا فوق الجميع يجب إطاعته فى الأمور التى ترمى الى الصالح العام سياسية كانت أو دينية . وقد اتخذ جماعة اليسوعيين هذه المبادىء أساسا لنظرياتهم ونشاطهم فى نشر الدعوة البابوية فى اثناء قيام حركة الاصلاح الدينى

٧ — المناظرات فى القرن الرابع عشر :

دارت المناظرة بين الكتاب من أنصار كل من السلطتين بسبب الخلاف الذى نشأ بين البابا بونيفاس وفيليب العادل ملك فرنسا فان البابا أراد أن يبسط نفوذه ويسترجع سلطته العليا غير حاسب لتقدم القوميات أى حساب . ولكنه لم ينجح واضطر اثنان من خلفائه وهما كلمنت الخامس وحنا الثانى عشر أن يعقدا صلحا مع ملوك فرنسا الأقوياء بين سنتى ١٣٠٩ و١٣٧٦ وأن يعيشا فى مدينة أفجنون فى رعايتهم وتحت كنفهم ، وفى أثناء هذه الفترة ثارت المجادلات الكلامية والمناظرات العلمية بين البابوية وأنصارها ، وبين الأباطرة فى ألمانيا وهنرى السابع فى انجلترا ولويس أمير بافاريا ، وظهر فريق من المناظرين الأقوياء يناصر كلا من الهيئتين ، ويدعم مناظرته بقوة الحجة والبرهان ، وقد اشتهر من بين أنصار

البابوية البابا بونيفاس وروما نوس تلميذا كويناس والبابا حنا الثانى عشر ، واشتهر من أنصار الأمبراطورية والحكام الآخرين حنا الباريسى ودانتى الغيرى ومرسليو (Marsiglio) ووليم الأنجليزى (William ol Ockam)

ظهر فى هذه الفترة تغيير قوى فى سير الفلسفة السياسية وكان ملك فرنسا أقوى ملك بين ملوك المسيحية ، واستطاع بفضل قوته أن يقرر سيادة السلطة الزمنية على السلطة الروحانية من غير أن يدخل فى المناظرات والمجادلات القائمة حول نفوذ الامبراطور وسلطته . ولما حاول البابا وأنصاره أن يحدوا من سلطته ، وأن يتدخلوا فى شئون مملكته ، عارضهم بقوة ووقفت الأمة بجانبه تسنده . وكان الخلاف واقعاً على مسألة تقرير الضرائب فاشتد ساعد أنصار السلطة الزمنية وقالوا إن تقريرها من حق السلطة الزمنية وحدها لانها بعيدة عن المسائل الروحانية ، وقد حلل الفريقان طبيعة حقوق الملكية ، وفسرها كل منهما على حسب مبادئه وأخيرا فاز فريق السلطة الزمنية وقرر سيادة ملك فرنسا فى الامور التشريعية داخل حدود مملكته ، وحذت الممالك الاخرى حذو فرنسا وقررت هذا المبدأ ، فضعفت سلطة البابا ، وانتهت سلطة الكنيسة الزمنية فى معظم الممالك الاوربية . قال المشرعون فى فرنسا أن البابا قابل للخلع مثله مثل أى أمير آخر اذا أخفق فى إدارته الكنسية ، وأن الذى يقرر خلعه هو مجلس مؤلف من كبار رجال الكنيسة وبذلك قرروا مبدأ مهما ظهرت أهميته فى القرن الخامس عشر ، وأضاف عاملا من العوامل التى أضعفت سلطة البابا

ظهرت عوامل أخرى فى كل من ألمانيا وإيطاليا وانجلترا أضعفت نفوذ البابا وحدت سلطته ، فأنه حاول أن يوسع نفوذه فى المانيا منتهزا الخلافات القائمة حول العرش ، وشجعته السياسة الفرنسية التى أرادت

إضعاف المانيا . ولكن الالمان هبوا وقاوموا محاولته هذه واخفق فيما أراده . أما فى ايطاليا فانه أراد معاضدة فريق المعارضين للأمبراطور ، وانتهزت المدائن الحرة الأيطالية هذه الفرصة وساعدت الامبراطور تارة والبابا تارة أخرى حتى تحتفظ باستقلالها، وقد نجحت نجاحا باهرا فى ذلك، ونظرت الى البابا نظرة ازدراء لانتقاله من رومية الى افجنون فحرمت إيطاليا مكاسب مادية كثيرة من وراء الحجاج وغيرهم الذين كانوا يؤمون رومية لانها مركز البابوية . وقامت انجلترا وعارضت نفوذ البابا متهمة إياه بالعمل على تقوية نفوذ فرنسا وأوقفت ما كانت تدفعه بمقتضى تعهدات الملك حنا الى البابا ، وكره الفلاحون رجال الدين وثاروا عليهم ، وهب بعض رجال البرلمان يطلبون من البرلمان مصادرة أملاك الكنيسة واستغلالها فى أغراض سياسية . هذا ومما زاد فى إضعاف مركز البابا أن خرج عليه فريق من أقدر الكتّاب الدينيين بسبب تدخله فى أمر رهبان الفرنسسكان ، وأصداره منشوراً ينتقد مبدأ الفقر الذى أتبعوه . وقد اجتمعت كل هذه العوامل وقاومت البابوية مقاومة عنيفة ولم تستطع بعدها أن تسترد ما فقدته من النفوذ والسلطان

٨ — دانتى الغيرى (Dante Alighieri)

كان دانتى الغيرى (١٢٦٥ - ١٣٢١) من أهل فلورنسا ، ودرس احوالها السياسية دراسة دقيقة ، وقد نفى منها بسبب آرائه ، وأنتقل من مدينة الى أخرى ، ومن بلاط الى بلاط فاكتسب خبرة واسعة ، وازدادت دائرة عرفانه ، وكتب مؤيدا نظرية الامبراطورية كتابة منظمة أساسها المنطق القوى والحجة البالغة ، وكان يرمى الى اعادة السلام والوحدة الى إيطاليا ، وقال كما قال غيره من كتاب القرون الوسطى بأن الانسان يجب أن يعيش

خاضعا لسلطة عامة سواء أكانت زمنية أم روحية ، ولكنه فضل الزمنية على الروحانية فى الامور الدنيوية . وفى كتابته يرى الباحث آثارا للفكرة الحديثة بأن الدولة (الحكومة) يجب أن تعيش لمصلحة الفرد وأن الفرد له الحق فى الاشتراك فى ادارة شئونها

وألف كتابا سماه « الملكية » امتدح فيه الحكومة الملكية القوية ، وقسمه ثلاثة أجزاء تناول فى الجزء الأول الحكومة الملكية العامة واثبت أنها أصلح شكل من أشكال الحكومات ، لأن مصالح العباد تتطلب الأمن والسلام ، ولا يمكن توافرهما إلا فى دولة يحكمها ملك واحد يشرف على الأمراء وحكام الأقاليم ويفصل فى الخلافات التى تنشأ بينهم ، ويحفظ السلام فى ربوع الدولة ، وتحتفظ كل دولة وإمارة باستقلالها الداخلى ضمن حدود الدولة العامة ، واعتقد دنتى بأن الملك العام إذا لم يخش منافسا لا يكون له مطمع فيسلك طريق الحكمة والعدل ، وكان وجه الشبه شديدا ووثيقا بين السياسى الذى كان افلاطون ينشده ليحكم فى مدينة الولاية الاغريقية وبين حاكم دنتى العام الذى كان ينشده ليحكم العالم المسيحى فى القرون الوسطى

أثبت دانتى فى الجزء الثانى من مؤلفه صلاحية الرومان للحكم ، ودلل على ذلك مستندا الى كتابات ارسطوطاليس وشيشيرون وفرجيل والآباء الروحانيين واكونياس بقوله إن الانتصارات الرومانية دليل واضح على إرادة الله بأن الرومان أصلح الناس لتولى زعامة الحكم ، وأن الأمن والسلام لايسودان إلا فى ظل إمبراطور رومانى ، وأن الفوضى انتشرت واختل النظام بسقوط الأمبراطورية الرومانية ، وعلى ذلك يجب إعادة الحكم الرومانى فى أوربا حتى يعود النظام والسلام اليها

وبحث فى الجزء الثالث عن سلطة الملكية وهل هى مستمدة من الله

مباشرة أو أنها تستمدها منه بطريق البابا، وبرهن على أن كلا منهما (الامبراطور والبابا) يستمد سلطته من الله، وأن سلطة الامبراطور لا يحدها حد فى الامور الزمنية، وأن البابا لا حق له فى مشاطرة الامبراطور سلطته، وفند آراء الذين قالوا بأن البابا هو الذى منح الامبراطور السلطة وقال أنه لم يملكها حتى يمنحها

والخلاصة أن الباحث المدقق يجد فى كتابة دنتى أساساً متينا لنظام القانون الدولى الأوربى فأن حاكمه العام ليس مستبدا بل هو حاكم على جماعة من الامراء المستقلين، ووظيفته أن يحفظ السلام بينهم وبيده السلطة العليا، واليه يرجع هؤلاء الامراء فى خلافاتهم، ولكنه لم يذكر شيئا عن كيفية استعمال هذا الحاكم السلطة المنوحة له، ولا عن كيفية تنفيذ أحكامه

٩ــ مرسليو بادوا، ووليم أوكام

كان مرسليو (١٢٧٠ - ١٣٤٠) وهو من أهالى بادوا رئيسا لجامعة باريس وهناك تقابل مع الراهب الفرنسسكانى الانجليزى وليم أوكام، وتعاشرا معاشرة علمية، وتأثر كل منهما بأراء الآخر ونظرياته وتعرض كل لغضب البابا والحكم عليه بالمروق عن الدين، وأراد كل منهما أن يكون حكم الرئيس الزمنى قويا ومستقلا عن الكنيسة والمرجع الاعلى لها فى الشئون السياسية.

كتب مرسليو رسالة تعد أعظم كتاب ظهر فى القرون الوسطى، وتناول فى الجزء الاول منها منشأ الدولة وأصلها، وبحث فى الجزء الثانى فى منشأ الكنيسة ونموها ونظامها تحت الادارة البابوية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وأثبت خلاصة أرائه ونظرياته فى الجزء الثالث.

جعل مرسليو حق الدولة فى أن تعيش عيشة مستقله لا تأثير لرقابة

اجنبية عليها أساسا لبحثه ونشر أراءه مؤيدا الحكم الدستورى فى الامبراطورية وفى الكنيسة ، وقد تأثر فى بحثه بالديمقراطية الاغريقية وبالمبادىء الدستورية الرومانية ، فقال إن وظيفة الدولة هى تدبير الصالح العام للسكان ، وأن عملها الرئيسى هو التشريع ، وأن التشريع يكون بوساطة الوطنيين ، وأن يتولى شئون الحكم أفراد مختارون بوساطة الاهالى ويكونوا مسئولين أمامهم ، وقال إن للاهالى الحق فى معاقبة حكامهم اذا خالفوا القانون أو خرجوا عن حدود وظائفهم ، ولهم حق خلعهم إذا دعت الضرورة الى ذلك ، وميز بين مصدر السلطات وهى الامة وبين أعضاء الحكومة الذين انتخبتهم الامة لتنفيذ قوانين الدولة ولذلك قرر أن الملك المنتخب هو أفضل الملوك ، وأن وظيفة الملك هو تفسير القانون وتطبيقه وليس من حقه تشريعه . وقيد سلطة الملك من جميع نواحيها

وقال إن الكنيسة يجب أن تدار على أسس ديمقراطية ، وتكون السلطة العليا فى أيدى مجلس يتألف من رجال الدين ورجال السياسة ، وإن هذا المجلس الذى يمثل الأهالى هو الذى ينتخب البابا وهو الذى يخلعه إذا حاد عن الطريق المستقيم ، وأن تقصر الكنيسة أعمالها على الأعمال الروحية الصرفة ، وأن تتولى السلطة السياسية دعوة المجلس للانعقاد ، وأن توقع العقوبة الدينية ، وأن رجال الدين مثلهم مثل بنى وطنهم الآخرين يجب عليهم إطاعة قوانين الدولة ولا تعفيهم صبغتهم الدينية من ذلك . ووضع مرسليو البابا فى مستوى واحد مع باقى الأساقفة ولكن ميزه عنهم ببعض امتيازات ، وجعل الادارة الدينية تابعة للدولة

تألم مرسليو كما تألم دنتى من قبل من حالة الفوضى والمنازعات الحزبية التى سادت إيطاليا وعضد سلطة الأمبراطور حتى يرجع السلام والأمن الى نصابه وقال إن امتيازات رجال الدين وسلطة البابا هى الحائل دون

استتباب الأمن، وحمل على الأغنياء، ونعى عليهم ما اتصفوا به من الفساد، وانتصر لمبادىء رهبان الفرنسسكان فى الدعوة الى الفقر والتجرد من الغنى

كان مرسليو عصريا فى آرائه إذ كتب مبادئ سابقة لأوانها ولم يعترف بها الا بعد الأصلاح الدينى فى القرن السادس عشر والانقلابات الثورية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

تأثر وليم أوكام بآراء زميله مرسليو كما تقدم ولكنه ظل شديد التمسك بالدين، وقد عارض سلطة البابا وادعاءاته معارضة قوية، وكان لا يعتقد اعتقادا جازما بأن الأمة مصدر السلطات كما قال مرسليو بل كان يميل الى القانون الطبيعى إذ أنه المرجع الأعلى للسلطات، كما أنه لم ير ضرورة لقيام إمبراطورية عامة كما رأى زميله الأيطالى، ونادى باستقلال القوميات وفضلها على الدولة العامة، ووضع حدودا لسلطة الأمبراطور، وقال إنه ملزم باطاعة القوانين المشتركة بين جميع الأمم، فوضع بذلك نواة القانون الدولى

كان أوكام متشبعا بآراء القرون الوسطى ولذلك كانت آراؤه ذات أثر أقوى فى نفوس معاصريه من الآراء التى أدلى بها مرسليو والتى كانت سابقة لأوانها، فأنه وضع نظاما تفصيليا عن كيفية تكوين مجلس الكنيسة ليمثل جميع الطبقات تمثيلا عاما، وقد أثارت هذه الآراء انتقاد رجال الدين، وظلت محور بحثهم وجدلهم مدة قرن من الزمن بعد ذلك، وقد أدخل المشرعون آراء هذين الكاتبين فى القوانين المدنية والدينية التى شرعوها فى ذلك العصر، كما أن الفكرة النيابية والمبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات التى نادى بها تعد من الأفكار التى لها شأن عظيم فى تاريخ النظريات السياسية فى مظهرها الحديث

الباب الخامس

انتهاء القرون الوسطى

١ — المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى:

اضمحل حكم الأقطاع وضعف نفوذ الأمراء الأقطاعيين وتقوت الملكيات القومية وتقدمت التجارة ونمت المدن المستقلة وتقلصت سلطة البابوية وحلت محلها مجالس الكنيسة ، وتأثر الكتاب والمفكرون بهذه المظاهر ، وعرفوا أن الأحلام التى ساورت زملاءهم فى بدء القرون الوسطى عن تأليف دولة عالمية وكنيسة عالمية أصبحت خيالا لا يمكن تحقيقه ، واشتغل العالم بأمور أخرى مهدت السبيل للتنافس بين السلطتين الدينية والزمنية فى الممالك المختلفة ، وبين الأمم فى ميدان الحرب والتجارة والسياسة واليك بعض التفصيل

بلغت قوة أمراء الأقطاع فى القرن الرابع عشر مبلغا عظيما وانتشر هذا النوع من الحكم فى معظم البلدان فى غرب أوربا ولكن حدثت حوادث بعد ذلك أضعفت نفوذ الأمراء وجعلته اسميا اكثر منه فعليا فان حرب المائة العام بين فرنسا وانجلترا (١٣٣٧ - ١٤٥٤) وحروب الوردتين (١٤٥٥ - ١٤٨٥) فى انجلترا أفنت عددا كبيرا من الأشراف والنبلاء فى كل من المملكتين ، واستطاع الملك فيهما أن يقوى نفوذه ويعمم فرض الضرائب ويؤلف جيشاً نظاميا يجعله درعا لصد أعدائه ومنافسيه من

الأشراف، وكذلك كان الأمر فى أسبانيا فأن اتحاد قشتاله مع أرجون مكن فردناند وايزبلا من التغلب على باقى الأمراء، واستطاع هذان الملكان أن يتغلبا على العرب فى الأندلس وأسسا مملكة قوية الدعائم موطدة الأركان. أما فى الدولة الرومانية المقدسة فأن التنافس بين إيطاليا وألمانيا وشعور كل منهما بقوميته المستقلة. أضعف سلطة الأمبراطور ولم تتألف حكومة مركزية قوية فى كل منهما إلا فى القرن التاسع عشر

انتشرت التجارة واتسعت دائرتها بين الغرب والشرق وبين شمال أوربا وجنوبها، ونهضت مدن إيطاليا التجارية وخصوصا مدينتى جنوه والبندقية نهضة عظيمة، واحتكرت الطرق التجارية بين الغرب والشرق وبين شمال البحر الأبيض وشمال أوربا، وازدادت العلاقات التجارية بين الأمم، ونشأ عن هذا التبادل الاقتصادى أن فكر الكتاب فى عظم شأن الذهب والفضة واستيرادهما من الخارج واكثارهما فى الداخل، واستنبطوا الأساليب التى تؤدى إلى ذلك، ووضعوا النظريات التجارية التى ظهرت فى القرن السادس عشر وأصبحت من النظريات المقبولة المعترف بصحتها. ولما كشفت أمريكا ازداد النشاط التجارى وانتقل مركزه من البحر الأبيض الى المحيط الأطلسى، وازداد نفوذ المدن المستقلة فى إيطاليا وألمانيا، وظهر فريق التجار فى انجلترا وفرنسا وأسبانيا. وزاد عدد أفراد الطبقات الوسطى فيها، وبهذه الطبقات استعان الملوك على تقوية نفوذهم والتغلب على أمراء الاقطاع، وتطلعت الطبقات الوسطى الى الملك دون الأمراء لحمايتها على نشر السلام وحفظ الأمن ومنع التعدى وتنفيذ القانون. وأثرى الأفراد من وراء التجارة اثراء كبيرا، وحلت الأرستقراطية التجارية محل الأرستقراطية الاقطاعية التى بنيت على الملكية العقارية، وضعف نفوذ رجال الدين أيضا، وانتشرت الجامعات وأخذ أفراد الطبقات الوسطى يتعلمون العلوم القانونية

وسائر العلوم البشرية الأخرى. ولما تسلحوا بسلاح الثروة والعرفان طالبوا بالاشتراك فى الشئون السياسية العامة، وخطت البشرية خطوة أخرى فى سبيل المدنية عند ما هب الفلاحون وألقوا نير العبودية عن كواهلهم وأخذوا ينشدون الحرية. هذا وقد تأثرت الآراء الفلسفية تأثرا كبيرا بالانشقاق الذى حدث بين المطالبين بعرش البابوية وبانقسام أوربا الى فريقين كل فريق يؤازر بابا ، ونادى الكتاب بتعديل نظام الكنيسة واصلاحه، وقام الجدل بين الكتاب أنصار البابوية الموحدة وسلطان البابا المطلق ، وبين الكتاب أنصار المجالس الدينية التى تشرف على الكنيسة وإدارتها وتشارك البابا فى سلطانه

تأثر مركز البابوية بهذا الانقسام وضعف نفوذها ، وقصر البابا اهتمامه على الشئون الأيطالية دون الأوربية ، واشتغل بعض البابوات بالسياسة الأيطالية، واشتغل بعضهم الآخر بأمور النهضة العلمية وشجعوها ، وظلت البابوية تخبط يمينا وشمالا حتى قام المصلحون وعلى رأسهم مارتن لوثر فى أوائل القرن السادس عشر يطلبون تعديل نظام البابوية والكنيسة تعديلا جوهريا .

٢ — وِكْلِف وهُوس:

ظهر كاتبان فى أواخر القرون الوسطى وهما حنا وكلف (John Wyclif) (١٣٢٠ — ١٣٨٤) فى انجلترا ، وحنا هوس (John Huss) (١٣٦٩ - ١٤١٥) فى بوهميا

كان وكلف أستاذا فى جامعة اكسفورد وكتب رسائل سياسية يفند فيها آراء كاتب حاول أن يثبت حق السيادة الأقطاعية للبابا على انجلترا قائلا إن الملك لا حق له فى لقبه لأنه قطع الجزية البابوية ، وكتب رسالة سماها

« السيادة » تعد أنها أضافت بعض الشيء الى النظريات السياسية، إذ قال فيها إن السيادة والتبعية هما الحلقة التى تربط الأنسان بالله ، وقال إن سيادة الله هى فوق كل سيادة وهو يباشرها بين الخلق من غير وساطة أحد ، وبهذا المبدأ قرر « وكلف » أن رجال الدين اوغيرهم هم سواء فى نظر الله وأمام الله ، وقال عن السيادة المدنية إنها من صنع الأنسان وإنها ضرورية بسبب الخطيئة التى وقع فيها البشر ، وإن الرجل المستقيم هو سيد الجميع ، أما المذنبون فلا يملكون شيئا ، وعلى ذلك ان المؤمن هو الذى يسود وهو الذى يملك ، وقد اعتنق اتباعه من الفلاحين هذا المبدأ وانتشرت بعض المبادىء الشيوعية فى كثير من أنحاء أوربا وظلت فيها حتى القرن السادس عشر

قال وكلف إن السلطة الحكومية تقترن بالملكية العقارية ، وبيّن العلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية ، وقال إن كلا من السلطتين مستقل محصور فى دائرة اختصاصه لا يعتدى أحدهما على الآخر ولا يجوز للسلطة الروحية أن تتدخل فى الشئون الدنيوية ، وقال إذا تدخلت الكنيسة فى أمور التشريع المدنى وفى مسألة المعاملات التجارية فللدولة أن تتدخل وتشرف على أعمالها . وقد ساعد هذا المبدأ الملوك فى أوربا فى معركتهم ضد نفوذ البابوية ثم قال إن كلا من السلطتين يستمد قوته ونفوذه من الله وإن البابا ورجاله لا حق لهم فى إدارة الشئون السياسية ، وإن الكتاب المقدس هو المرجع الأعلى للعقيدة الدينية

كان وكلف قوميا فى آرائه ، وكان يكره البابوية التى تعاضدها فرنسا ، وكان من أنصار الكنيسة القومية التى تخضع للملك القومى ، وعلى هذا المبدأ أسس هنرى الثامن فيما بعد الكنيسة الانجليزية ، وقد تناول أنواع الحكومة وفضل الحكومة الأرستقراطية من الوجهة النظرية ، وقال إن أسوأ أنواع الحكومة هى الحكومة التى يسيطر عليها رجال الدين ، أما

الحكومة الملكية فهى على كل حال أحسن الانواع بسبب انتشار الفساد بين الناس وارتكابهم الخطيئة و الذنوب

كان حنا هوس رئيسا لجامعة براغ واعتنق مذهب وكلف ونادى به ، وكان خطيبا محبوبا ، وقاد الحملة ضد البابوية ورجالها وفند ما يقوله أنصارها خاصا بسيادتها على الامبراطورية وحق تدخلها فى الشئون الدنيوية ، وانكر ضرورة الملكية العقارية لوجودها ، وقال بأن الملوك والامراء لهم الحق فى مصادرة املاكها إذ أساء رجالها إدارتها ، وقال إن المؤمنين أخوة متساوون فى الحقوق أمام الله ولم يعترف بأفضلية رجال الدين عن باقى البشر

تأثر الناس بتعاليم وكلف وهوس وثاروا طالبين اصلاح الكنيسة وإصلاح الامور السياسية والاقتصادية ، ولكنهما كانا سابقين لأوانهما فاستطاعت السلطات فى انجلترا أن تخمد الثورات التى قام بها اتباع وكلف وأن تطاردهم حتى أبادتهم . أما اتباع هوس فقدر بحوا بعض الربح من الكنيسة ولكن حوكم هوس واحرق ، والخلاصة أنه كانت آراؤهما الاصلاحية من الاسباب التى أدت الى قيام حركة الاصلاح الدينى ، وكانت عصرية فى روحها على الرغم من صبغتها الدينية ، فقد اعترفا بحق الملوك فى مصادرة املاك الكنيسة ، واعترضا على تدخل رجال الدين فى الامور السياسية ، وأثبتا حق الفرد الذى هو عضو فى الجماعة البشرية ، وأن مبدأهما القائل بسيادة الله وأن الناس فى نظره سواء أدى الى قيام الحركة الديمقراطية فى القرن الخامس عشر

٣ — المجالس الدينية :

حاول الكتاب أن يحدوا من سلطة البابا المطلقة وأن يقيدوها بمجالس دينية ، وكان من نتائج أقوالهم أن اجتمع مجلس ملى فى مدينة كونستنس

(١٤١٤-١٤١٧) وقرر أن البابا غير مطلق التصرف، وأن سلطة المجلس المؤلف من كبار رجال الدين والدولة فوق سلطته، وأنه مقيد بما يراه المجلس وقد عدّ الكتّاب هذا القرار أخطر وثيقة رسمية ثورية ظهرت فى تاريخ العالم إذ أنه أحل السلطة النيابية محل السلطة السلطة المطلقة. وقد اشتهر من الكتاب الذين آزروا هذه الحركة حنا جرسون (١٣٦٣ - ١٤٢٩) وكان مديرا لجامعة باريس والكردينال نيقولا كيوزانوس (Nicholos of Cues) (١٤٠١ — ١٤٦٤) والبابا بيوس الثانى (١٤٠٥-١٤٦٤)

عاضد جرسون نظام الملكية المقيدة فى ادارة الكنيسة، وقال إن مزيجا بين العناصر الملكية والارستقراطية والديمقراطية هو أفضل أنواع الحكومات فى الدولة والكنيسة، وعارض نظرية سيادة البابوية واعتنق مذهب مرسليو ولكنه خالفه فى ديمقراطيته المتطرفة، واعتقد صلاحية الحكم الأرستقراطى لرجال الدين، ويكون مرجعه الاعلى المجلس الملى، ونظر الى البابا كوكيل إدارى للكنيسة والمجلس الذى يمثلها، وقال إن الحاكم الزمنى له الحق فى عقد مجلس دينى يقرر خلع البابا إذا خالف أوامر الله. وقد ظهرت آثار هذه الآراء فى قرارات مجلس كونستنس، وقد قررت مبدأ الحكومة الدستورية فى أوربا ومهدت السبيل أمام المصلحين الذين ظهروا بعد ذلك. والخلاصة أن جرسون أراد أن يحافظ على سلطة البابا وسلطة الملك كل فى حدوده، وأن يحتفظ فى الوقت نفسه بحريات الشعب وحقوقه

انعقد مجلس فى بال (١٤٣١ - ١٤٤٩) ووضع نيقولا كيوزانوس وهو أحد علماء الألمان اشتهر بغزارة علمه وقوة عارضته أمام أعضائه مبادىء

ونظريات كانت أكثر ديمقراطية من آراء جرسون فقال إن الكون وحدة مكونة من أجزاء متماسكة ومتماثلة، وأن الكنيسة مثل الدولة مكونة من وحدات مختلفة لكل وحدة وظيفة خاصة، وقال إن المجلس النيابى هو الوحدة المركزية لوحدات الكنيسة والدولة، وقال إن الناس متساوون وهم أحرار بالطبيعة وأنهم مصدر القانون والسلطان، وأن الملوك والاساقفة ينتخبون لأدارة الشئون وهم مع الناس يكونون الجماعة البشرية. وقال إن الحكام يشغلون وظائفهم باختيار رعاياهم وأنهم مثلهم مثل رعاياهم مقيدون بالقانون، وأن القانون مقدس اذا صدر عن اجماع

قال البابا بيوس الثانى إن الانسان بعد أن طرد من الجنة عاش عيشة الحيوان، ولما عرف معنى الحياة وفوائد الاجتماع اجتمع بغيره وكونوا الجماعة البشرية، ولما ظهر الظلم وضاعت الحقوق تنازل الافراد عن سلطتهم إلى فرد قوى اشتهر بالفضيلة لينشر العدل بينهم ويمنع اعتداء القوى عن الضعيف وبذلك ظهرت الملكية، واذا استبد الملك كان للافراد أن يطردوه، وعلى هذا المقياس يمكن طرد البابا وخلعه اذا حاد عن الطريق السوى.

يتضح من هذا أن فى كتابة نقولا كيوزانوس والبابا بيوس الثانى توجد آراء عن الحالة الطبيعية والحقوق الطبيعية وعن نظريات العقد الاجتماعى التى ظهرت آثارها فى النظريات الثورية فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر. كما أن كتابة هؤلاء الكتاب دلت على أن الافكار السياسية خطت خطوتها من القرون الوسطى الى القرون الحديثة

٤ — المشترعون فى القرن الخامس عشر:

اهتم العلماء والكتاب بالبحث القضائى والتحليل التشريعى فى أثناء

الجدل الذى قام بينهم على سلطة البابوية وسلطة المجالس فى القرن الخامس عشر ، وكانوا يعتمدون فى بحثهم على القانون الرومانى فرجعوا الى مواده وطبقوها عند تفسيرهم للنظم الدينية والسياسية ، وفسروا بها نظم الكنيسة والمجالس الدينية ونظم الدولة والمدنية الحرة ، واستخرج كل فريق المواد التى تؤيد دعواه وتقوى حجته أمام مناظريه . فاتخذ الفريق الذى عاضد سلطة البابا المركزية وسلطة الامبراطور الفردية نظرية القانون الرومانى القائلة باندماج الافراد فى شخص واحد (نظرية النيابة عن الافراد) (The Theory of Corporation) سلاحا يدفع به حجة من أراد محاربة الفكرة القائلة بحصر السلطة القائلة فى يد شخص واحد

استعانت المبادىء التى قالت إن سلطة الحكام مستمدة من الشعب وأن سلطة الكنيسة مستمدة من جمهور المؤمنين بالنظرية القانونية الرومانية ، ووضع الكتاب مبدأ جديدا بأن جمهور الشعب يؤلف شخصية قضائية ، وحللوا وظيفة مجلس الكنيسة الذى كان نائبا عن المؤمنين على حسب قواعد التشريع الرومانى ، واتبعوا فى طريقة انعقاده وعلاقته بالبابا وطرق مناقشاته وتصويته وقراراته نظرية النيابة عن الافراد السالفة الذكر ، وكذلك اتبعوا هذه النظرية عند التكلم فى كيفية انتخاب الامبراطور وانتخاب البابا

قال الكتاب فى القرون الوسطى بأن وحدة الدولة ، وحدة الكنيسة لا تتم كلتاهما الا بخضوع أعضاء كل منهما لسلطة امبراطورية مشتركة أما نظرية النيابة عن الافراد فقد وضعت أساس الفكرة القائلة بالوحدة القضائية لجمهور الافراد ، فمهدت السبيل لظهور النظرية القائلة بأن السيادة فى الشعب وليست فى الملك ، وبامتزاج هذه النظريات وضع الكتّاب حدا فاصلا بين الدولة والحكومة وبين مصدر السلطات وبين الافراد الذين يوكل اليهم أمر التنفيذ

ميز المشترعون فى القرن الخامس عشر بين التشريع وبين الملكية، وحفظوا للمالك حقوقه الخصوصية أن يعتدى عليها صاحب السلطان، فقضوا بذلك على نظرية العهد الاقطاعى بأن صاحب السلطان هو المالك لكل شىء، ثم اتخذوا نظرية الرومان فى القانون الطبيعى أساسا لتشريعهم وقالوا إن مبادىء القانون الطبيعى أسمى من أى مبادىء أخرى من وضع الانسان. وقالوا إن وظيفة الدولة وغرضها هو ترقية مصالح المجموع وهذا لا يتحقق إلا اذا اتبعت الدولة نصوص القانون الطبيعى، واعترضوا على النظرية القائلة بأن الكنيسة والدولة نظامان كاملان وأوجبوا ادخال الاصلاح على نظمهما اذا كان الاصلاح ضروريا

اثارت دراسة أدبيات اليونان والرومان القديمة وفلسفتهم فى أثناء النهضة العلمية الاهتمام بالديمقراطية التى انتشرت فى المدن الاغريقية وبنظرية الرومان فى التعاقد القانونى وبنظرية النيابة عن الأفراد، وقد ناصرت هذه النظريات حق الاكثرية، وأن السلطة لاتنحصر فى شخص واحد بل فى كثير من أعضاء الدولة

انتصر البابا على القائلين بسلطة المجالس واسترد سلطته وانتشرت فى أوربا الافكار الرجعية مرة أخرى واستمرت حتى القرن السادس عشر واختفت أراء المشترعين حينا ولكنها ظهرت ثانية فى النصف الاخير من ذلك القرن وبدا أثرها واضحا فى الانقلابات التى رأتها أوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، والخلاصة أن الديمقراطية الحديثة مدينة للمناظرات الدينية التى قامت فى القرن الخامس عشر كما أنها مدينة أيضا لآراء المشترعين الديمقراطية على الرغم من أنهم عاضدوا الملكية

٥ - نقولا مكيافلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧)

يقول دننج إن مكيافلى وليد شرعى للبيئة السياسية التى نشأ فيها ولم

تؤثر البيئة فى عقل كاتب من كتاب السياسة أكثر من تأثيرها فى اراء ذلك الكاتب الفلسفية ، وبالبحث فيما أحاط بمكيافلى من أحوال سياسية يتبين جليا صدق دننج . أجل فقد حدث رد فعل شديد بين رجال الدين والسياسة وتمكن البابا فى أوائل القرن السادس عشر من استرداد سلطته المطلقة وتخلص من التقييد الذى تقيد به فى المجالس الملية المختلفة السابقة واستطاع كل من هنرى السابع فى انجلترا ، ولويس الحادى عشر ، وشارل الثامن ، ولويس الثانى عشر فى فرنسا وفرديناند وايزبلا فى أسبانيا أن يتخلصوا من مجالسهم النيابية الارستقراطية ويحكموا حكما مطلقا وكذلك حاول الامبراطور مكسمليان جهده أن يحكم امبراطوريته حكما قويا وبالاختصار لقد ساد أوربا فى ذلك العصر حكم الفرد القوى

وتدل آراء مكيافلى أنه عرف هذا الاتجاه وتأثر به تأثيرا كبيرا . وساد فيها أيضا الميل الى استقلال القوميات ، وهبت كل قومية تقوى نفسها وتعمل على استقلالها الوطنى ، وزالت من العقول فكرة الامبراطورية الموحدة التى انتشرت فى القرون الوسطى ، وأصبحت الملكية الوطنية المطمح الاعلى وموضع اهتمام الجميع . وقد بذلت كل مملكة من ممالك أوربا عدا إيطاليا جهدها لتصل الى هذه الغاية .

انقسمت إيطاليا إلى عدة مدن مستقلة تشبه مدن الولايات الاغريقية وظل هذا التقسيم السياسى سائدا فيها نحو ثلاثة قرون ولكن الحركة القومية التى انتشرت فى أوروبا فى أوائل القرن السادس عشر كما تقدم أثرت فى إيطاليا أثرها أيضا ، وتطلعت هذه المدائن إلى التوحيد حتى انحصرت فى خمس إمارات مستقلة وهى مملكة نابلى ، وأملاك البابا ، ودوقية ، ميلان وجمهوريتا البندقية وفلورنسة

وكان مكيافلى «وهو إيطالى الجنس فقد ولد فى فلورنسة» يطمح فى أن يرى أرض وطنه مملكة موحدة قوية مثل انجلترا وفرنسا، ولكن قامت عقبات جمة فى سبيل تحقيق هذه الغاية إذ كان التنافس بين بعض الولايات وبعضها الآخر شديداً، ولم يوجد فى البلاد أمير ذو شخصية قوية يجمع حوله الامارات المتفرقة ويعمل على ربطها برباط الوحدة القومية كما فعل فرناند فى اسبانيا. زد على ذلك موقف البابا السياسى فأنه بعد رجوعه من منفاه فى افجنون بفرنسا قد بذل جهده هو ومن أتى بعده من خلفائه لتقوية نفوذه الدينى والسياسى فى وسط إيطاليا، وقد نجحوا فى هذا نجاحا عظيما وأصبح البابا الحاكم المطلق دينيا وسياسيا فى إيطاليا المتوسطة. وقد عاقت هذه المساعى والمجهودات السياسية من جانب البابوات توحيد إيطاليا

بلغ مكيافلى سن الرجولة فى سنة ١٤٩٤ وقد رأى الحرب التى أثارها شارل الثامن ملك فرنسا ليتملك بها إيطاليا ورأى اشتراك ألمانيا وأسبانيا ضده ورأى أن إيطاليا أصبحت ميدان قتال لهذه الممالك القوية، كما أنه رأى أيضا أن ولايات إيطاليا المستقلة لا تستطيع أن تحتفظ باستقلالها بالقوة المادية بل بالخديعة والأساليب السياسية

وقد عرف أسرار هذه الأساليب بنفسه فى الفترة (١٤٩٨-١٥١٢) لأنه كان يشغل وظيفة سامية فى فلورنسة وكثيرا ما اشترك فى بعثات سياسية من قبل حكومته الى الحكومات الأخرى

اكتسب اذن مكيافلى خبرة عملية فتأثرت بها آراؤه الفلسفية، وفى عهده بلغت نتائج النهضة الفكرية فى إيطاليا غايتها، وتحررت الآداب والفنون من قيودها فى القرون الوسطى واستمدت نماذجها من آداب الأغريق والرومان القديمة وفنونهم. وحذت الأفكار الفلسفية والبحوث

العلمية حذو الآداب والفنون وتطلعت هى أيضا الى فلسفة الأغريق واليونان ، وهب الكتاب وغيرهم ينشدون الحرية وعدم التقييد بآراء علماء القرون الوسطى .

وقد كانت فلورنسه مركز هذه الحركة وأس عمادها وكان لها شأن فى ايقاظ العقول وإنهاض الأفكار ، وبهذا الوسط العلمى تأثر مكيافلى ومال بروحه الى أدبيات الاغريق واليونان ، ودرس تاريخها دراسة وافية . وقد ظهر هذا التأثير واضحا فيما تركه لنا من الآراء الفلسفية والنظريات السياسية

اتخذ سياسة ارسطوطاليس أنموذجا له وأهمل ما كتب بعده أهمالا تاما ، وقرر أن أفضل طرق للبحث العلمى من الوجهة السياسية هى الرجوع الى التاريخ . وقال إن الانسان فى جميع أطواره التاريخية قد تأثر فى حياته بالمؤثرات نفسها وقد واجهه من المعضلات والمسائل مثل ما يواجهه الآن ، وقد طلب منه أن يحل هذه المعضلات والمشاكل بتلك الوسائل التى يعمل بها فى الوقت الحاضر ، وعلى ذلك إن دراسة الماضى تضىء لنا حاجات الحاضر وتهيىء لنا حوادث المستقبل ، فربط التاريخ بالعلوم السياسية ونادى بعلاقتها الوثيقة ، وهو أول من قال بذلك من الكتاب السياسيين ، ولكن أغفلها عند ماألف كتابه الأمير الذى كتبه فى سنة ١٥١٣ إذ تقيد بالنظريات القديمة دون نظريات القرون الوسطى وماحدث لها من التغير وبحث فى فلسفة فن الحكم من الوجهة العملية ، أما نظرية الدولة ومشروعيتها فلم يهتم بدراستها اهتماما كافيا .

أهمل فى كتاباته وآرائه الفلسفية الوجهتين الدينية والخلقية ولم يرتبط بقواعدهما ، وفى هذا يخالف من سبقه من كتاب القرون الوسطى مخالفة

صريحة ، ويظهر أثر هـذه المخالفة فى ابحاث مختلفة فأنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق فصلا تاما ولم يجعل الفصل شرطا كما جعـل استاذه ارسطوطاليس، وقد اعترف بجمال الفضائل الخلقية ولـكنه رفض أن يتخذها أساساللفضائل السياسية ، وجعل أس الفضائل عند رجـله السياسى القدرة على اقامة حـكومة قوية مهيبة الجانب نافذة السلطان،وأباح لأميره الاتصاف بالخديعة والنفاق حتى يحتفظ بسلطانه السياسى، فقد قال فى كتابه « يجب على الأمير أن يظهر مثال الاستقامة والأخلاص، ومثال العطف على الانسانية ومثال التقوى أمام الناس ، ولـكن عليـه أن يعوّد نفسه ويمرنها أن تهمل هـذه الصفات اذا كان فى إهمالها نجاة للدولة » . والغاية فى نظره تبرر دائما الوسيلة اذا كانت هذه الغاية هى الاحتفاظ بالسلطان والنفوذ ، وعلى ذلك قد جعل مكيافلى الاخلاق وأسسها تابعة وخاضعة للعوامل السياسية ، كذلك فعل بالدين فقد جعله خاضعا وتابعا للسياسة وأطوارها ويظهر ذلك جليا فى قوله « إذا كانت حياة الوطن فى خطر يجب على الانسان ألا يتقيد فى عمـله بقواعد العدل أو الظلم أو بقواعد الرحمة أو القسوة أو بقواعد الشرف أو عدمه بل يتقيد فقط بما يرى فيه نجاة لحياة وطنه واستقلاله »

أثارت هذه الآراء شكوكا حول مكيافلى وحول سلوكه الشخصى وعقيدته الدينية وجعلته مضرب الامثال لقلة الشرف والخديعة وباقى الرزائل حتى يومنا الحالى ، ولـكنه لم يكن كذلك بل تأثره بالبيئة السياسية التى عاش فيها هو الذى جعله يرى من الوجهة العملية أن لا خلاص لأيطاليا إلا بقيام أمير من امرائها يستطيع بالقوة المسلحة أن يضرب على عوامل الفساد والتفرقة غير مقيد بأى عامل آخر غير الوصول الى غايته الشريفة ، ولذلك نجد بعض الـكتاب يضعون مكيافلى فى صف واحد مع مزينى من وجهة العمل على وحدة إيطاليا

رأى مكيافلى ان المبادئ المسيحية لم تؤثر تأثيراً محسوسا فى الحياة السياسية فى مدن إيطاليا وجمهورياتها ، ولذلك عارض نفوذ البابوية حتى تتوحد إيطاليا ، وعارض النفوذ الاجنبى بكل ما استطاع من قوة، وقال ان كل وسيلة توصل إلى الغرض المنشود محمودة وشريفة وخالف سفونارولا (Savonarola) الذى أراد أن يحكم فلورنسة على حسب المبادئ الخلقية، وقال عن مبادئه انها غير عملية وخيالية لا تنطبق على الواقع واستشهد باخفاقها على أن الحكومة لاتنجح إلا اذا اتبعت القوة والاساليب السياسية الخداعة

أعجب مكيافلى بالامير القادر الكفء واحتقر الحاكم الضعيف المتردد ، وقال ان شكل الحكومة التى يجب أن تسود البلاد يتوقف على أحوالها المادية الخاصة بها وعلى ذلك اعترف بالعلاقة بين الثروة فى الدولة وبين توزيع السلطة فيها ، وقال ان الديموقراطية افضل نوع من انواع الحكومات فى دولة تتساوى افرادها فى الثروة ، أما الارستقراطية التى تستمد سلطتها من الملكية العقاريه فقد كرهها وقال انها تؤدى إلى التنازع والمشاحنات ووصف حكومة تجمع بين النوعين وهى الملكية المقيدة، وفى كتابه «الأمير» وصف القواعد العملية التى يجب ان يتبعها الحاكم حتى يحتفظ بمركزه ويتغلب على منافسيه ويمنع الثورات ، ثم طالب الحاكم ان يعمل على توسيع حدود دولته ووصف له استعمال القوة والخديعة حتى يصل إلى عظمته السياسية

انتقد الكتّاب مكيافلى انتقادا مرا كما تقدم ولكنه أفاد بآرائه النظريات السياسية فائدة عظيمة فقد ابتعد عن الخيال وكتب فى السياسة كتابة عملية مبنية على الخبرة والمشاهدة ، وأهمل فكرة القانون الطبيعى ونادى بالقانون الايجابى الذى يشرعه الحاكم وينفذه بالقوة ، وميز بين الفضيلة العامة والفضيلة الخاصه فوضع مبدأ ظل قائما حتى يومنا الحالى فى السياسة العملية والعلاقات الدولية ، ولمباحثه الشائقة فى التوسع وبسط النفوذ أثر

بين فى المشاحنات التى قامت بين دول أوروبا فى ميدان الاستعمار، ويتبع السياسة آراءه فى عصرنا الحديث

٦ ـ نظرية القرون الوسطى فى العلاقات الدولية:

حلت فى القرون الوسطى الملكية الموضعية محل الملكية العالمية وأهملت فكرة القانون العام والدولة العامة، وسميت هذه القرون بعصر الفوضى المنظمة، وأبيحت المعارك الفردية والحروب الخصوصية بين أمراء الاقطاعيات، وتعطلت التجارة بانتشار اللصوصية فى البر والبحر وبكثرة الضرائب المرهقة التى فرضها الامراء الاقطاعيون، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى قامت الملكيات القوية وانتزعت السلطة من أيدى الامراء وردت الامن الى نصابه ونشرت السلام فى ربوع ممالكها

ولما تقوت الممالك القومية واستقلت كل منها عن الأخرى نشأت العلاقات الدولية، واشتغل الملوك والمشترعون وهيئات المدن فى أمور التحكيم فى أثناء القرون الوسطى، وكانت القوانين الاقطاعية تحتم قبول حكم الأمير بين أتباعه، ويقال أن قضايا التحكيم بلغت فى إيطاليا وحدها نحو المائة فى أثناء القرن الثالث عشر، ولكن لما جاء القرن الرابع عشر وتلاه الخامس عشر اختفى مبدأ التحكيم بين الدول ولما حل القرن السابع عشر كان التحكيم فى عالم الخيال

إن استعمال اللغة اللاتينية لغة التعليم والدين فى أوربا أوجد رابطة بين الدول بعضها مع بعض، وكان البابا يرسل رسله من رومية للقيام بمهام مختلفة، وكان بعضهم يبقى سفيرا للبابا ويقيم فى عاصمة الدولة ليشرف على الشئون الدينية التى لها علاقة بالبابوية، ولما أحيا المشترعون دراسة القانون الرومانى فى القرن الثانى عشر وضعوا أساسا لقيام مبادىء التشريع الدولى،

وأثرت الحروب الصليبية فى أثناء القرنين الثانى عشر والثالث عشر فى العلاقات الدولية أثرا كبيرا إذ اشترك كثير من القوميات المختلفة فيها واضطروا الى تبادل الآراء وأن يعملوا متحدين لغرض واحد، وقد مات كثير من النبلاء وأمراء الأقطاع فى ميادينها فتقوت الملكيات والمدن المستقلة وانتشرت التجارة، ووضعت القوانين البحرية بين الدول التجارية ونما التشريع الدولى، وأرسلت القناصل الى الأقطار الاسلامية ابتداء من القرن الثانى عشر لتمثل المصالح التجارية لمدن إيطاليا وجمهورياتها ووضعت جمهورية البندقية فى القرن الثالث عشر القواعد السياسية التى يسير عليها سفراؤها فى الخارج، واتبع الملوك فى نهاية القرون الوسطى كثيرا من القواعد السياسية والأساليب الدبلوماتيكية التى اتبعتها المدن الايطالية قبل ذلك

إن الاحوال التى احاطت بالعالم الأوربى فى أثناء القرون الوسطى جعلت وجود القانون الدولى بمعناه الحديث مستحيلا، وعاقت الكنيسة هذا القانون عن التقدم بكل ما أوتيت من قوة وعدت التعاقد مع غير المسيحيين جرما لا يغتفر، ولكن لما جاءت النهضة العلمية وتلتها حركة الاصلاح الدينى ازالت العقبات عن طريق العلاقات الدولية، وقام المشترعون وعلى رأسهم جروتيوس (Grotius) وأثبتوا النظريات فى القانون الدولى العام وفى العلاقات الدولية، واجتمع أول مؤتمر دولى فى مدينة وستفاليا (١٦٤٨) عقب انتهاء حرب الثلاثين عاما، ونظم العلاقات الدولية بمقتضى معاهدة دامت باقية فى أوربا حتى الثورة الفرنسية الكبرى

الباب السادس

النظريات السياسية فى عهد الاصلاح الدينى

١ — أثر الاصلاح الدينى فى الفلسفة السياسية :

ظهر فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى فريق من المصلحين وعلى رأسهم مارتن لوثر ونازعوا البابا سلطانه السياسى والدينى وعارضوا دعواه الدينية ونقضوا أقوال اعوانه ودفعوا حججهم بحجج أقوى منها ، وقامت حركة اصلاحية كبرى وانتشرت فى انحاء ممالك أوربا ، وانقسمت المسيحية من جراء ذلك الى مذهبين كبيرين وهما الكاثوليكية والبروتستنتية ، فانفرط عقد الكنيسة المسيحية الموحدة وزالت فكرة السيطرة الدينية التى حاول البابوات تحقيقها فى أثناء القرون الوسطى ، وأستقلت ممالك أوربا دينيا كما استقلت سياسيا ، وازداد الشعور القومى ، وتقدمت صفة الوطنية بين الشعوب المختلفة . ولقد أثرت هذه الحركة فى سير المجهود الذى بذله مكيافلى بفصل الدين عن السياسة أثرا بينا وعاقت تقدمه حينا من الزمن إذ امتزجت السياسة بالدين فى أثناء هذه الحركة وسار الدين مع السياسة جنبا الى جنب كما كان فى القرون الوسطى ، واتبع المصلحون فى محاورتهم مع نظرائهم أساليب شابهت الاساليب التى جرى عليها اكويناس واقرانه قبل ظهور مكيافلى ، ودار الجدل بين المتناظرين على علاقة الكنيسة بالدولة وأصبحت هذه المناظرة الاساس الرئيسى للفلسفة السياسية ، وأثبت الكتاب

أن السلطة السياسية مستمدة من ارادة الله وعلى ذلك إن الحاكم الذى يمثلها إنما يحكم بأرادة الله فوجبت طاعته

هذا وادعى كل من البابا والامبراطور فى أثناء المعركة التى قامت بينهما أن كلا منهما يستمد سلطته من الله مباشرة. ولما ازداد نفوذ الملكيات القومية عظم أنصار كل ملك ملكهم وانكروا حق البابا فى اخراج الرعايا عن طاعة الملك إذا خالفه، وانتهز الملوك هذه الفرصة وقالوا إنهم انما يحكمون بأرادة الله ويستمدون سلطانهم منه دون سواه، وساعد المصلحون البروتستنت أمراءهم على البابوية فمهدوا السبيل لظهور المعركة بين الملوك وشعوبهم اذ قال الملكيون إن الملك مفوض من قبل الله ليحكم شعبه وهو مسئول أمامه فهو مستقل عن رعاياه كما هو مستقل عن البابا وعن الملوك الآخرين، وعلى الافراد إطاعة الملوك إطاعة عمياء وإن الخروج على أوامر الملك يعد جرما فى حق الله وجرما سياسيا يعاقب عليه، وبذلك ظهرت نظرية التفويض الالهى، واستمسك بعراها الملوك كل فى دولته، ومما ساعدهم فى إثبات هذه النظرية وتقويتها أن هاجم المصلحون ثروة الكنيسة وانكروا عليها اهتمامها بالامور والاعمال الدنيوية وعارضوا سلطان البابا المطلق ونشروا المذهب القائل بأن الفرد مسئول أمام الله مباشرة من الوجهة الدينية، وأنه حر فى تفسير الكتاب المقدس على حسب ما يمليه عليه ضميره. ولقد كان لهذه المبادىء أثر سياسى عظيم فأن الكنيسة امتلكت أملاكا واسعة فى كل مملكة من ممالك أوربا وكانت تفرض ضرائب باهظة على رعاياها، ورأى الملوك والامراء فى انجلترا وألمانيا الاخذ بيد المصلحين واعتنقوا مذهبهم. وصادروا معظم أملاك الكنيسة وسيطروا على إيراداتها ووسعوا أملاكهم وملأوا خزائنهم من أموال الكنيسة وشرعوا لرجالها

وأصبحوا سادة فى ممالكهم من الوجهتين الدينية و السياسية وزادت سيادتهم هذه عند ما لجأ اليهم المعتدلون من المصلحين لحماية الدين من شر المتطرفين ومعاقبة المارقين وإخماد الثورات الشيوعية التى قام بها الفلاحون نتيجة لتعدد المذاهب الدينية وتشعب الآراء المذهبية

أثرت هذه الحركة الأصلاحية فى مركز الفرد وحريته الشخصية كما أثرت فى ازدياد نفوذ الملك لانها أحيت الفكرة الفردية التيوتونية والفكرة التى نادى بها المسيحيون الاوائل بأن الافراد متساوون ، وقال المصلحون وهم يعارضون سلطة البابا المطلقة بأن الفرد مسئول أمام الله وطالبوا باطلاق حريته الفكرية ، وبثوا فيه روح الاستقلال الذاتى حتى يستطيع أن يفكر ويحكم على الاشياء غير مقيد بأوامر عتيقة وتعاليم بالية. ولقد استطاع المصلحون فى فرنسا واسكتلندة والنذرلند وانجلترا وامريكا أن يؤسسوا بما نشروه من المبادئ الحرية الفردية والحكومة الشعبية التى ظهرت فى هذه الدول بعد ذلك . هذا وقد أدى انتشار البروتستنتية فى بعض الممالك وبقاء الكاثوليكية فى ممالك أخرى الى حروب أهلية بين أنصار المذهبين فى دولة واحدة ، وبين حروب أوربية بين فريقى الدول التى ناصرت كلا من المذهبين ، وفى اثناء هذه الحروب الطاحنة اختفت المظاهر الدينية للحركة الاصلاحية ، وظهرت المبادئ السياسية والنظريات التى ورثتها أوربا عنها

٢ - مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦)

كان من الطبيعى أن تظهر حركة الاصلاح الدينى فى المانيا أولا اذ كان التيوتون يحبون الاستقلال الفردى وكانوا يميلون بغريزتهم الى الحرية السياسية والفكرية ، وقد ظهر مارتن لوثر وهو راهب المانى ، وطبق المبادئ

التى حاول تطبيقها وكْلِفْ وهُوس ونجح فى نشر مبادئه نجاحا كبيرا واكتسب أنصارا وتلاميذ ، وشجعته الظروف الموضعية فى المانيا ووقف بجانبه فريق من أقوى أمراء الالمان وأشدهم نفوذا ، وانطلق العلماء فى أوربا يتناظرون ويتجادلون ، فريق يناصر البابا ويؤيد سلطته ، وفريق يناصر لوثر وتلاميذه ، وانقسمت أوربا الى معسكرين دينيين ، واعتنق أفراد كل معسكر مذهبا خاصا به ، ونشطت الآراء السياسية فى وسط هذه المعمعة نشاطا كبيرا ، واكتسبت مكاسب جديدة بما أضافه اليها جماعة المصلحين من الآراء القيمة

ميز لوثر تمييزا واضحا بين السلطة السياسية والسلطة الروحية ، وعاضد السلطة الزمنية ضد السلطة الدينية ، وعارض النظام القديم التى سارت عليه كل من الدولة والكنيسة ، واتبع تعاليم وكْلِفْ وداتى ، ونادى بسيطرة الدولة على الكنيسة ، كما إنه اتبع تعاليم مرسليو وأوكام ، ونادى بسلطة المجالس الملية فى أمور الكنيسة ، ونازع البابا سلطانه المطلق ، وسخر بقوانين الكنيسة ، وقال إنها شرعت لتسوغ تدخل الكنيسة فى الامور الزمنية وتبرر جمعها الثروة وحيازتها الأملاك والاراضى ، وقد اعتمد على الشعور القومى فى المانيا واستثار غضب الأمراء على البابا ونفوذه على ما يأخذه من من ضرائب لا حق له فى جبايتها

تقلب لوثر فى مبادئه وعدل آراءه اكثر من مرات فقد اراد أن يصلح مساوىء الكنيسة المسيحية عند بدء قيامه بالحركة الاصلاحية ولكنه ما لبث أن غلا فى مبادئه ، ونادى بقلب الامور فى الكنيسة رأسا على عقب ، ونادى فى المبدأ بأطاعة ولى الأمر ولكنه عدل هذا الرأى ونادى بشرعية الدفاع عن النفس إذ استبد أولو الأمر ، ولما قام الامبراطور شارل الخامس

يحارب أمراء الألمان وقف لوثر بجانب بنى وطنه ، وقال إن الرعايا فى حل من العصيان وأن يخالفوا عن أمر الامبراطور إذا هو أهمل القوانين ، ولقد كان لهذا المبدأ الاثر الواضح فى قيام الثورات على نظرية التفويض الألهى

قام الفلاحون وثاروا على الامراء والملاك فى انحاء أوربا نتيجة لتعاليمه فنصح لهم بالاعتدال ، ولما لم تثمر نصائحه وقف بجانب الامراء ونادى بوجوب قمع الثورات الشعبية على الرغم من عطفه على مطالب الفلاحين ، وكان من المؤمنين بضرورة التفاوت بين درجات الناس ، وعارض نظرية المساواة المطلقة التى نادى بها غيره من الكتاب ، ثم طلب من الحكام أن يتدخلوا فى أمور الدين ويعاقبوا المارقين والمتطرفين عند ما رأى انتشار التطرف وازدياد الفوضى ، وبذلك عدل مبدأه الأصلى القائل بوجوب ابتعاد السلطات السياسية عن التدخل فى أمر العقيدة الفردية ، ثم ساعد الحكومة المطلقة على الرغم من مؤازرته الحرية الفردية فى المبدأ ، وقد وجد من أمراء الألمان خير نصير له على البابوية ، وبفضل معونتهم نجا من الهلاك ونجح فى نشر مذهبه ، ولذلك قد قال إن الدولة نظام مقدس ، وإن الحاكم يستمد السلطان والنفوذ من الله وهو مسئول أمامه

كان من جراء تطبيق هذه المبادىء الأصلاحية فى السياسة العملية أن تثبتت فكرة الدولة بين الناس ، وزالت فكرة سلطان الكنيسة وأن ساد القانون القومى على أى قانون آخر ، وأن خضع رجال الدين لقوانين الممالك التى ينتمون اليها بدلا من خضوعهم لقوانين رومية ، وأصبحت بفضل تعاليم لوثر فكرة الدولة فكرة ممجدة ومعظمة ، ومهد الطريق أمام هيجل ومن أتى بعده من علماء الالمان لاثبات نظرياتهم فى تعظيم الدولة وتقديسها

٣ - فيلب ملنشثون (١٤٩٧ - ١٥٦٠)

كان ملنشثون تلميذا للوثر واتفق معه فى كثير من مبادئه الاصلاحية ولكنه خالفه فى طريقة التفكير السياسى ، وكان يميل الى دراسة العلوم الاغريقية القديمة ، واستمد كثيرا من آرائه من فلسفة أرسطوطاليس ومن نظرية القانون المشترك ، وحاول أن يوجد نظاما عاما للفلسفة السياسية والخلقية متخذا الكتاب المقدس أساسا لتعاليمه ، وأحيا نظرية القانون الطبيعى وقال إن مبادئه تتفق مع طبيعة الانسان البشرية فهو إذن معبر عن إرادة الله ، ثم تناول أصل الدولة وبرهن على قدسية منشئها بمختلف الحجج والبراهين ، وعاضد سلطانها وقال إن من واجباتها أن تنشر الدين الصحيح بين الخلق وتمنع العبادة المزيفة وتضرب على أيدى القائمين بها ، وأقر الاستيلاء على أملاك الكنيسة ، وقال إن للدولة حقا فى أن تستولى على أملاك من لا يحسن إدارتها ، ثم اعترف بنظام الرق فى الدولة ، وعارض الثورات التى قام بها الفلاحون إذ ذاك معارضة شديدة ، ونادى بخضوع رجال الكنيسة الى السلطة السياسية المحلية ، ورفض فكرة الامبراطورية العامة ، وبرهن على صلاحية نظام تعدد الدول والحكومات فى العالم المتمدين ، وناصر النظام الملكى واعترف بصحة نظرية التفويض الالهى ، وطلب من الرعية أن تطيع الحكام وأولى الامر وألا تقاوم أوامرهم

تقلب ملنشثون مثل استاذه لوثر فى مبادئه وآرائه ، وانتقل من تأييد نوع من الحكومة الى تأييد نوع آخر على حسب الاحوال والامور التى أحاطت به ، فانه نادى باطاعة الحكام وأولى الامر ما داموا لا يستبدون أما إذا استبدوا أو حكم الرعايا البروتستنت أمراء كاثوليك فان للرعية الحق

فى مقاومة السلطات الحكومية ، وأخيرا تأثر بنظام المدائن المستقلة وفضل نظام الحكومة الارستقراطية على النظام الملكى

٤ - زونجلى (١٤٨٤—١٥٣١)

نشر الجنود المرتزقة من السويسريين الذين خدموا فى إيطاليا بين بنى أوطانهم أخبار انغماس البابوية ورجالها فى الملاذ والملاهى وأخبار تدخلها فى المسائل السياسية والشئون الدنيوية ، فقام الكتاب السويسريون ينادون باصلاح الكنيسة وبوجوب خضوع رجالها الى السلطات السياسية ، وظهر زونجلى بين المقاطعات التى تتكلم الألمانية فى سويسرا وخرج على البابوية مناديا بالاصلاح فى الوقت الذى كان لوثر ينشر دعواه فى ألمانيا ، وقد اختلف عن لوثر فى مبادئه الحرة وفى ميله العظيم إلى دراسة علوم الاغريق والرومان القديمة وفى اشتغاله بالامور السياسية أكثر من الدينية . ولقد كان قوميا فى آرائه اشترك فى حركة الاصلاح الدينى ليخدم مصالح بلاده ، وقد انقسم السويسريون الى فريقين فريق ينشد الحكومة الديمقراطية ويحارب الفوضى الخلقية وضعف الوطنية بسبب التدخل الأجنبى ، وفريق يعاضد الحكومة الأوليجركية التى شجعت الجنود المرتزقة وما كانوا يأخذونه من مرتبات معاشية من البابوية ، وكان زونجلى من الفريق الأول يطلب الاصلاح على الاسس الدينية ، وقد أقرت الجمعيات العمومية فى مختلف مقاطعات سويسرا المبادىء الأصلاحية التى نادى بها ، وبذلك قرر المبدأ القائل بحق الدولة فى تنظيم شئونها الدينية كما تنظم شئونها المدنية ، واندمجت الكنيسة والدولة تحت نظام سياسى واحد ، وطلب من الرعية الطاعة لأولى الأمر ، كما أنه طلب من أولى الأمر معاقبة المارقين وإخماد الثورات وقمع الفتن التى يثيرها رجال الدين باسم الدين ، ولكن أنكر على الكاثوليك هذا الحق

وفقد حياته وهو يدافع عن مبادئه وأتباعه ضد المقاطعات الكاثوليكية ، وكان لا يعترف بنظرية التفويض الالهى مخالفا لوثر وملنشثون وعارض النظام الملكى ونادى باقامة دولة مسيحية ديمقراطية يتعاون الأفراد المؤمنون فيها على إقامة الحكم والعمل على استتباب الأمن والسلام بين ربوعها

٥ ـ حنا كلفن (١٥٠٩ — ١٥٦٤)

كان حنا كلفن أكبر المصلحين الدينيين وأعظمهم أثرا فى النظريات السياسية، فانه هو الذى نظم المبادىء الاصلاحية ووضح لها أسسا منطقية ، فكان عمله فى الكنيسة البروتستنتية يماثل عمل سنت توماس اكويناس فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية

أنكر كلفن حق الفرد فى تفسير الكتاب المقدس وتأويل نصوصه على حسب ما يرى ، وعارض المبادىء الاشتراكية التى ظهرت مع المبادىء الاصلاحية وسببت الثورات والانقلابات الاجتماعية ، واستعرض المبادىء المسيحية وبرهن على أنها داعية الى تقرير السلطة والنظام ، وحاول أن يجعل الفكر والارادة وحياته وحياة الآخرين والدولة والكنيسة كلها خاضعة للقانون ، ورفض فكرة زونجلى القائلة باندماج الدولة والكنيسة تحت نظام واحد ، ونشر المبدأ القائل بأن دائرة النفوذ والاختصاص لكل من السلطتين مخالفة تمام المخالفة للأخرى ، وقال يجب أن يكون لكل منهما نظام حكومى يتفق مع حاجات أعضائه ، وأن تنحصر سلطة الكنيسة فى هيئة من الشيوخ الدينية تشرف على أعمال الكنيسة ولا تتدخل فى الاحوال السياسية ، أما الدولة فقد قال عنها بأنها نظام ضرورى ، ويجب عليها أن توفر السعادة المادية لأعضائها ، وأن تنشر رايات السلام بينهم ، وأن تحافظ على أملاكهم وتعلمهم التقوى والدين ، وعلى المسيحيين اطاعة الدولة ومعاونتها

على تحقيق هذه الاغراض وليس لأى فرد الحق فى مقاومة أوامرها ، ولكنه أباح الثورة المسلحة على المغتصبين و المستبدين، وقال بضرورة وجود الهيئات النيابية حتى يكبحوا جماح الميل للاستبداد عند الملوك ، وشجع الافراد على مخالفة ارادة الملك اذا خالفت هذه الارادة أوامر الله فاعطى الفرد الحرية فى حدود القانون ، ولكنه كان يكره حكومة الجماهير ويفضل الحكومة الارستقراطية، وقد أراد تنفيذ هذه المبادىء والنظريات فى مدينة جنيفا التى استوطنها وأعطى سلطة الحكم فيها بعد نفيه من فرنسا ، ووضع قانونا خلقيا أساسا لجميع القوانين ونفذه من غير هوادة ، وأقام نوعا من الحكومة الاوليجركية أشرفت على أمور الكنيسة والدولة صغيرة كانت أو كبيرة

انتشرت مبادئ كلفن انتشارا كبيرا واعتنقها البروتستنت فى فرنسا وهولندا واسكتلنده وانجلترا واتخذوها وسيلة لنيل الحرية والاشتراك فى ادارة الشئون العامة ، فاقترنت مبادئه إذن بالديمقراطية الحديثة ، أما لوثر فعلى الرغم من حبه للحرية قد أدت مبادئه الى الحكم المطلق لأنه لجأ الى مؤازرة الملوك والأمراء لاخماد ثورات الفلاحين التى قاموا بها عقب ظهور الحركة الاصلاحية . كان اتباع كلفن أقلية فى الممالك التى عاشوا فيها وكانوا مطاردين مضطهدين فاضطرتهم أحوالهم الى الالتجاء الى النظريات والمبادئ التى قال بها رئيسهم واتخذوها أسلحة يدفعون بها الاستبداد ويحاربون الظلم ويطلبون تقييد السلطة الملكية . والخلاصة أن المبادئ التى نشرها كلفن أدت فى النهاية الى الحرية المدنية والدينية

٦ ـ الجماعات الدينية الشيوعية :

اقترنت المسيحية من مبدئها بالمبادئ الاشتراكية فعلمت المساواة بين الناس أمام الله وشجعت التجرد عن الثروة بكل ما استطاعت من قوة ،

وقال رجالها فى القرون الوسطى إن الثروة الفردية اتت عن طريق وقوع الفرد فى الخطيئة ، ونادى الرهبان فى تلك العصور بالتجرد عن الملكية الخصوصية وإقامة ملكية عامة تشرف عليها الكنيسة ، وقد صادفت مبادئ هُوس ووِكْلِف هوى فى نفوس الطبقات الفقيرة واعتنقوها وطالبوا بالاشتراك فى الملكية ومالوا الى الشيوعية ، وأن الثورات التى قام بها الفلاحون فى انجلترا وبوهيميا فى أثناء القرن الرابع عشر تدل على الميل الى الاشتراكية والديمقراطية ، ويقال ان الجماعات الشيوعية تأسست ابتداء من القرن الثانى عشر واستمرت بعد ذلك فى جماعات الغزالين إذ أن طبيعة مهنتهم شجعت هذه المبادئ وأوجدت الفكرة القائلة باتحاد العمال فى ملكية مشتركة

انتشرت الحركات الشيوعية فى بوهيميا ونقلت منها الى المانيا بسبب سوء حالة الطبقات العاملة فيها وفقر الفلاحين وتحكم نقابة التجار وأصحاب رءوس الاموال فى أفراد هذه الطبقات وارهاقهم بالضرائب طورا وطورا بزيادة ساعات العمل وقلة الأجور ، وقام العمال والفلاحون بثورتهم فى عصر الاصلاح الدينى ولكن تغلب الملوك والامراء وأخمدوا الثورات وقضوا على الفكرة الشيوعية وطاردوا أنصارها مطاردة عنيفة ، وضعفت الحركة ولم يبق لها من أثر إلا بين جماعة صغيرة فى النذرلند عرفت بجماعة الانابتست (Anabaptists) وقد طاردتهم الحكومة فهاجروا الى مورافيا فى سنة ١٥٢٦ واستوطنوها وعاشوا فيها نحو قرن من الزمن وأقاموا نظاما شيوعيا دقيقا ، واحتقروا العلم وعظموا العمل اليدوى وألغوا حياة الأسرة وعاشوا عيشة شيوعية ، وقد دلت نظمهم على نجاحها من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، واستمرت هذه الفئة راضية قانعة بحياتها حتى

تغلبت عليها القوة المسلحة وابادتها ، وكانت تنظر الى الحكومة بانها ضرر لا بد منه وأنه يجب إطاعتها ما دامت قوانينها لا تتعارض مع قوانين الضمير وكان أفرادها يرفضون القسم فى المحاكم ، ويرفضون التوظف معلنين ان الاشتراك فى الحياة السياسية مخالف لمبدأ المساواة والاخاء فى المسيحية ، وعارضوا الحرب وكثيرا ما امتنعوا عن حمل السلاح

هذا وقد هاجر فريق منهم من هولندا ، واستوطن شرق انجلترا واستمر فيها بعد ان عدل آراءه ولطف من حدتها ، وفى القرن السابع عشر أحييت هذه الآراء بوساطة جماعة المستقلين وغيرهم من الجماعات الدينية التى ظهرت إذ ذاك فى انجلترا

الباب السابع

النظريات السياسية

فى النصف الثانى من القرن السادس عشر

١ - أوربا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر (١٥٥٠-١٦٠٠):

كانت الملكية فى انجلترا واسبانيا قوية فى أثناء هذه الفترة فاستطاعت أن تمنع الحروب الاهلية والثورات الداخلية ، وبلغت اسبانيا أقصى مجدها فى عصر فيليب الثانى وسيطرت قوتها البحرية على البحار ، وكان جيشها أقوى جيش برى ، واحتكرت التجارة والاستعمار فى الدنيا الجديدة ، وزادت ثروتها واتسع سلطانها واستولت على أملاك البرتغال فى آسيا سنة ١٥٨٠ ، ولم تستطع المبادىء الاصلاحية أن تتسرب اليها ، وأقام الملك محاكم التفتيش لتوقع بمن رمى بالزندقة ، وزعمت اسبانيا العالم الكاثوليكى وحكم فيليب امبراطوريته الواسعة حكما مطلقا قويا من الوجهتين السياسية والدينية . وظلت اسبانيا قوية حتى تقوت انجلترا فى عصر اليزابث ونازعتها السيادة البحرية ونافستها فى البر والبحر ، وكانت مهد البروتستنتية وعمادها ، وقامت المعركة بين الدولتين بسبب اختلاف وجهة نظرها فى الامور الدينية وامتدت الى المستعمرات والسيادة البحرية ، وأخيرا انتصرت انجلترا فى موقعة الارمادا الشهيرة وتغلبت على اسبانيا

شجعت أحوال المنافسة الملكية المطلقة فى كل من الدولتين ولم تستفد النظريات السياسية شيئا فيهما اللهم الا كتابة الاسبانيين فى فن التشريع فان كتابها أضافوا كثيرا إليه

أما فى فرنسا واسكتلنده والنذرلند فقد سببت مبادىء كلفن ثورات اهلية وحروبا داخلية، وفى أثناء هذه الاضطرابات استفادت النظريات السياسية فائدة عظيمة، وأحيا الكتاب المبادىء التى انتشرت معاضدة للمجالس المللية ضد البابوية، وقال الكتاب إن الملوك والرعية يجب أن يخضعوا جميعا لسلطان القانون الطبيعى، وأحييت الفكرة القائلة بأن سلطة الملك تستند على تعاقد بينه وبين شعبه وأنه إذا خالف القانون فالرعية فى حل من الخروج عليه والقيام ضده وخلعه واقامة دولة جديده مستقلة عنه، وعلى ذلك يمكن القول بأن الثورات الدينية التى قامت فى القرن السادس عشر مهدت السبيل أمام الثورات السياسية التى قامت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظهرت مبادىء العقد الاجتماعى والحقوق الطبيعية للافراد. هذا وكان لنجاح الثورة الهولندية ضد اسبانيا اثرها فى النظريات السياسية فانها أيدت الحرية الدينية والحرية القومية والحرية الفردية وبرهنت على أن العصيان على الاستبداد مثمر ومفيد. وكتب الكتاب فى النذرلند مؤيدين مقاومة السلطة المستبدة ونادوا بالتسامح الدينى وشجعوا الحكومة الذاتية فمهدوا الطريق امام ظهور المبدأ التعاهدى فى الحكومة وشجعوا حكم القانون، وقالوا إنه المرجع الاعلى فى الفصل فى المشاكل التى تنشأ بين الولايات التعاهدية

والخلاصة ان الهولنديين استطاعوا بثورتهم أن يدافعوا عن الحرية ضد الاستبداد، وبمجهودهم أمكنهم ان يقفوا اسبانيا وحكمها المطلق عند حد، واستقبلوا الاقليات المضطهدة بصدر رحيب، وحملوا لواء الحرية الى

انجلترا واستطاعوا أن يحملوا لواء الحرية الفردية والحكومة الذاتية فى عصر كان كل من ريشليو فى فرنسا ولود وهوبز فى انجلترا ينشرون نظرية التفويض الالهى ويمجدون الملكية المطلقة على حساب الحرية الفردية

٢ ـ أثر التوسع الاوربى فى النظريات السياسية :

ساعدت المستكشفات الجغرافية التى قام بها الأوربيون فى أثناء القرن السادس عشر على إنهاء حالة القرون الوسطى بما فيها من أفكار ونظريات سياسية وعلمية، ونقلت أوربا الى عصرها الحديث عصر التوسع والاستعمار ونشأ عنها نتائج اقتصادية خطيرة إذ حولت التجارة من طرقها القديمة إلى طرق جديدة، وفقد البحر الأبيض المتوسط خطر شأنه كحلقة اتصال بين الغرب والشرق واضمحلت ايطاليا وجمهورياتها وحل محلها ممالك غرب أوربا الواقعة على المحيط الاطلسى بما فيها من ثغور، وتقدمت اسبانيا بفضل ما جلبه المستكشفون لها من ذهب وفضة، وأصبحت من أمهات الممالك نفوذا وسلطانا. وتقدمت التجارة واتسع نطاقها وتألفت الشركات التجارية، وحصلت على امتيازات شتى من الحكومات المختلفة، وازداد خطر المدن وغصت بالسكان، وبلغت الرأسمالية مبلغا من القوة، وتغير النظام الاجتماعى فى كل مملكة، وشغل الناس بالاقتصاديات والماديات، وحدث انقلاب تجارى عظيم فى القرن السادس عشر كان من نتائجه ان قام الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر

وأثرت هذه المستكشفات فى المبادىء والأفكار الدينية أثرا عظيما وعدلتها، وزال اعتقاد العلماء والكتاب عن شكل الأرض وما يحيط بها من أجرام سماوية، وبرهن الملاحون عمليا على كروية الأرض، كما أن تقدم الحياة فى المدن وانتشار التعليم البشرى بين أهلها خفف من وطأة التعصب

الدينى الذى اشتهرت به القرون الوسطى ، ووجد المضطهدون دينيا ميدانا فسيحا فى العالم الجديد للهروب من السلطات الاوربية والاستيطان به ، ونشط المبشرون نشاطا كبيرا ، وتأسست المستعمرات كاختبارات للنظم الدينية والاجتماعية فضعفت الفكرة القديمة القائلة بعدم تغير الافكار الدينية والنظم السياسية

أثرت المستكشفات فى المبادئ السياسية أيضا إذ أن الدول والممالك المختلفة هى التى قامت بالاستكشاف والاستعمار فزالت فكرة الدولة العامة من الرءوس زوالا لا رجعة له ، واحتكرت أسبانيا والبرتغال الاستعمار فى العالم الجديد فى بدء حركة الكشف والاستعمار ، ولكنهما لم يحسنا إدارة أملاكهما وأماتا حرية الفكر والرأى فى بلادهما ، وطردا العرب واليهود حتى يوحدا المذهب الدينى ، واشتغلا بخيرات أمريكا وكنوزها ، والتفتا إلى الامور العسكرية والشئون الحربية دون الادبية والصناعية فتأخرت الافكار العلمية فيهما وبذهما غيرهما وتغلب عليهما ، ونهضت كل من هولندا وفرنسا وانجلترا وجنت ثمار المستكشفات التى قام بها الاسبانيون والبرتغاليون

نشأت معظم المعارك الدولية منذ القرن السادس عشر عن المنافسة التجارية والاستعمارية ، إذ أرادت كل دولة أن تقتسم الغنائم والخيرات التى اشتهر بها العالم الجديد مع غيرها ، وحاربت كل منها غيرها حتى تمنع الاحتكار والتسلط على الطرق العالمية ، فتقدمت صفة الوطنية فى النفوس وازدادت النعرة القومية وتحولت الى روح حديثة ملؤها حب التوسع والاستعمار والتسيطر على الغير . هذا وقد تحولت الملكيات الاقطاعية التى سادت أوربا فى القرون الوسطى الى الملكيات القومية الحديثة ، فأن الملوك استطاعوا ان يفرضوا الضرائب على السكان الذين هجروا المزارع واشتغلوا بالتجارة والصناعة وسكنوا المدن ، واستطاعوا أن يؤلفوا

جيوشا نظامية وأن يستخدموا موظفين عموميين بمرتبات يدفعونها لهم من الخزينة العامة، وبذلك ازداد نفوذ الملكية وتغلب الملوك على النبلاء ورجال الدين، كما أنهم انتهزوا فرصة اشتغال الناس بالاقتصاديات والتجارة والصناعة فيما وراء البحار ووسعوا دائرة نفوذهم وحكموا بلادهم حكما مطلقا، ولكنهم ما لبثوا أن واجهتهم طبقات غنية ومدن عامرة وطالبتهم بتقييد السلطة والاشتراك فى ادارة الشئون العامة

نشطت الافكار السياسية بفضل المستكشفات الجغرافية فى اثناء القرن السادس عشر وتقدمت الممالك الاستعمارية تقدما سياسيا كبيرا، وانفسح المجال أمام الخيال، وتحولت العقول من التفكير فى القديم ودراسة العلوم القديمة الى المستقبل. ولما اختلط الاوربيون بأقوام أقل منهم علما ومدنية بحث الكتاب والمفكرون فى مسائل جديدة نشأت عن هذا الاختلاط والاستعمار فحللوا العلاقة التى يجب أن تكون بين المتمدين وغير المتمدين وبحثوا حق المستعمرين فى الاستيلاء على املاك الاهالى وأراضيهم، وفى حق استرقاقهم، وبحثوا فى الاساليب الحكومية التى يجب أن تتبع فى المستعمرات، واشتغل الساسة فى أوربا بمسألة حرية البحار ومسألة توزيع المستعمرات والاراضى المستكشفة بين الدول الاستعمارية، ووضعوا القواعد والقوانين لتنظيم الاحتكارات ولنظام حرية التجارة وحمايتها، فتقدمت السياسة الدولية والقانون الدولى. والخلاصة كما يقول جتل أن تقدم الملكيات القومية وتقدم الديمقراطية والحرية الفردية، ونمو القانون الدولى وظهور الأفكار الامبراطورية والمنافسة الاستعمارية وابتداء العلاقة الخطيرة بين المبادىء الاقتصادية والمبادىء السياسية داخل الدولة وخارجها كلها تأثرت الى درجة كبيرة بتوسع أوربا وزيادة مصالحها فى الشرق والعالم

الجديد ، ولم يدرك كتاب القرن السادس عشر خطر هـذه المظاهر فى العصر الذى عاشوا فيه

٣ ـ جماعة السياسيين :

ظهرت فى فرنسا قبل أن ينتهى القرن السادس عشر جماعة من الكتاب عرفت بجماعة السياسيين ، واشتغل أفرادها بالنظريات السياسية واتخذوا نظرية لوثر فى ان سلطة الحاكم مستمدة من الله أساسا لبحثهم ونشروا مبدأه القائل بوجوب إطاعة الفرد لولى الأمر وعدم الخروج على أوامره ، واعتنقوا مذهب مكيافلى القائل بان الدولة غاية فى حد ذاتها ، وان سلطتها فوق قواعد الفضيلة والقانون اذا كانت هذه القواعد لاتتفق مع سياستها العامة ، وقالوا ان وحدة الدولة يجب أن تحل محل وحدة الدين ، وان الدين مسألة شخصية ، أما الدولة فنظام ضرورى وعلى الافراد اطاعتها ، وعلى ذلك حثوا الناس على الاعتدال والتسامح الدينى وحضوهم على اطاعة الحكام ولو كانوا يخالفونهم فى العقيدة الدينية ، وعلى هذا المبدأ عضد هؤلاء الكتاب الذين كان معظمهم من الكاثوليك هنرى أمير نافار البروتستنتى فى مطالبته بعرش فرنسا ، وعارضوا تدخل البابا فى احوال فرنسا الداخلية ، وقاوموا أقوال الذين كتبوا ضد نظام الملكية ، واجتهدوا جهد طاقتهم ان يبعدوا الدين عن السياسة عندما رأوا أن الحروب الدينية تأثرت بالشئون السياسية وتحولت الى حروب أهلية كثرت فيها المذابح البشرية والاغتيالات السياسية وأوشكت ان تودى بمدنية فرنسا وقوتها القومية . ولقد بنوا نظريتهم على الحجة القانونية وقالوا ان سلطة الملك مستمدة من الحق الطبيعى للدولة وان وحدة الدولة يجب المحافظة عليها ولو أدى ذلك الى التسامح الدينى ، وعارضوا الرأى القائل بأن الولاء مقترن بالأرثوذكسية وان وظيفة

الدولة هى ترقية العبادة القومية والقضاء على الزندقة ، وكانوا من المؤمنين بخضوع الدين للسياسة ، ونادوا بالتسامح الدينى لا لأنه من مبادىء الدين بل لأنه اجراء حكيم من الوجهة السياسية ، وكانوا نصراء نظرية التفويض الالهى وقالوا ان الملك يستمد سلطته من الله وانه يجلس على العرش وارثا شرعيا له عن آبائه وأجداده ، واستخدموا الآيات الانجيلية والنصوص القانونية والمباحث الفلسفية فى اثبات وجوب اطاعة الرعية للملك ، وحرموا الثورة وأساليبها وطلبوا من الملوك اخمادها ومعاقبة القائمين بها من غير هوادة ، كما انهم حرموا التدخل الدينى فى الأمور السياسية. هذا وقد أثرت مبادئهم أثرا عمليا فى كل من هنرى نافار فى فرنسا ووليم الصامت فى هولندا والملكة اليزابث فى انجلترا فاعتنق أولهم الكاثوليكية بعد ان اعتلى العرش ، واشتهر ثانيهما وثالثهما بالتسامح الدينى العظيم فى معاملة رعاياهم المخالفين لهم فى العقيدة والمذهب الدينى

٤ — المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة فى القرن السادس عشر :

ازداد نفوذ الملوك فى أوربا ازديادا كبيرا وحكم معظمهم حكما مطلقا متأثرين بنظرية التفويض الالهى وساعدتهم أحوال شتى كما رأينا لتبوء هذه المكانة ، ولكن ظهر فريق من الكتاب عاضد مبدأ الملكية المقيدة والحرية الفردية وعظم الحرية التى انتشرت فى بلاد الاغريق والرومان قديما ، وكتب ارزمس (Erasmus) وهو من أشهر زعماء النهضة الأدبية وأنضج أهل زمانه فكرا ، وهو هولندى الأصل ونبغ فى اللغتين الاغريقية واللاتينية والعلوم الدينية والآداب القديمة ، واشتغل بالتدريس فى جامعة اكسفورد بانجلترا وفى جامعات المانيا وفرنسا وغيرهما من البلدان — يعارض الملكية الوراثية ويؤيد الحكومة الدستورية ، وكان لوثر يقول بنظرية

التعاقد بين الأمير وشعبه ويبيح المقاومة عند الظلم، واشار كلفن الى شرعية المقاومة للحاكم الظالم. هذا وقد ظهرت كتابات سياسية كثيرة تعارض الملكية المطلقة فى أثناء الحروب الأهلية التى قامت فى فرنسا واسكتلندا والنذرلند، وكان أتباع كلفن هم أشهر من كتب فى هذا الموضوع يعارضون بما كتبوا الحكام الكاثوليك، وظهر فريق من الكتاب الكاثوليك فى فرنسا بعد استواء هنرى نفار على عرشها وحبذ المقاومة وشجع على اغتيال الملوك المستبدين، ولقد فاقوا منافسيهم فى مضمار الكتابات الديمقراطية والميول الحرة، واضطرت الكنيسة الكاثوليكية ان تدافع عن استقلالها فى الممالك البروتستنتية وتنشر المبدأ المعارض لحق الملوك فى السيطرة على الشئون الدينية فى ممالكهم، وبذلك أصبح الكلفانيون والكاثوليك وان كانوا نصراء الاستبداد وهم يحكمون من أشد انصار الحرية الفردية عند مازالت صفة الحكم عنهم، وتقدموا للعالم بنظريات تنشد المقاومة للحكم المطلق وتطلب الديمقراطية والحرية. كتب عدد من الكتاب فى فرنسا بعد مذبحة سنت برثليو (٢٤ اغسطس سنة ١٥٧٢) رسائل عن علاقة الحاكم برعاياه واحتج كاتب يسمى اتيان بواتى (Etienne de la Boeti) (١٥٣٠ — ١٥٦٣) على نظرية الملكية المطلقة وقال إن الناس جميعهم احرار بالطبيعة، وحاول فرنسس هوتمان (Francis Hotman) (١٥٢٤ — ١٥٩٠) أن يبرهن على وجود جمعية أهلية فى كل دولة من أقدم أزمان التاريخ كان لها سلطة سياسية عليها، وان الملكية كانت مقيدة بجمعيات الشعب ومجالسهم النيابية وبالقانون الدستورى، وقال إن الحاكم والمحكومين مرتبطان بعقد وان المحكومين لهم الحق فى الثورة اذا استبد الحاكم وخالف نصوص العقد، وقد احترم هذا الكاتب السوابق والتقاليد والقانون واستعان

بالتاريخ وهو يبحث فى المسائل السياسية وقد ظهرت رسالة فى سنة ١٥٧٦ سميت الحجج والشواهد ضد الاستبداد (Vindiciae contre Tyrannos) كانت أهم الرسائل السياسية التى ظهرت فى تلك الأيام ، ولم يهتد الباحثون الى من كتبها بالدقة ، ولقد تأثر كاتبها بالمبادئ التى انتشرت فى اثناء حركة المجالس الدينية وأيد الحجج التى أدلى بها فيها بالآيات الانجيلية وبالسوابق التاريخية والقانونية وكانت عباراتها قوية وبديعة ، وظلت أساسا لجميع الاصلاحات السياسية حتى قامت الثورة الفرنسية الكبرى وقد كتبها مؤلفها على شكل ردود على أربعة أسئلة موجهة له وهى : أولا ، هل الرعية ملزمة باطاعة الحاكم الذى يأمر بما لا يتفق مع قانون الخالق ؟ وكان الجواب على هذا السؤال بالنفى واستشهد على حجة الجواب بما جاء فى الكتاب المقدس وبالمبدأ الاقطاعى بأن الطاعة واجبة للسيد الأعلى وليس لمن هو أقل منه مرتبة : ثانيا ، هل المقاومة والخروج على الحاكم الذى يعتدى على قانون الخالق شرعية أم غير شرعية ؟ وكان الجواب بأن للرعية الحق فى المقاومة ، واستند الكاتب على ماجاء بكتاب العهد القديم والقانون الرومانى ، وقال إن الملك والشعب يرتبطان بعقدين أحدهما بين الملك وشعبه وبين الله على أن يقوموا بفرائض العبادة ، وثانيهما بين الملك ورعيته على أن يحكم بالعدل وعلى الرعية الطاعة ، فاذا نقض الملك عهده مع الله فان الرعية فى حل من الثورة عليه ، ولا يقوم بالثورة الأفراد بل الجمعيات التى تمثلهم أو الزعماء الذين ينوبون عنهم : ثالثا ، هل الثورة جائزة ضد الحاكم الظالم أو الحاكم الذى يعمل على غير مصلحة الدولة؟ وكان الجواب بأن الحاكم الظالم قد خالف العهد الذى تعهد فيه بمراعاة العدل وللرعية ممثلة فى مجالسها النيابية أن تخلعه ، وبحث الكاتب وهو يبرهن على صحة ما يقول فى منشأ الدولة وأصلها وعاضد المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات

وقال إن الانسان تمتع بالحرية الكاملة فى الحالة الطبيعية الأولى، وقد نزل بمحض رغبته عن بعض هذه الحرية حتى يؤلف مع غيره جماعات سياسية منظمة تعمل على مصلحته ومصلحة الجميع. رابعا، هل يجب على الحكام والملوك أن يساعدوا الشعوب جيرانهم المضطهدة بسبب العقيدة الدينية أو بسبب القيام فى وجه المستبدين؟ وكان الجواب على هذا السؤال إيجابيا أيضا، وقال المؤلف إن واجب الانسان لخالقه وجاره يحتم عليه المساعدة. كتب المؤلف رسالته هذه ليسوغ المقاومة التى قام بها الهيجونوت ضد ملوك فرنسا، ويبرر المساعدة التى قدمتها اليزابث وبعض أمراء الألمان البروتستنت لهؤلاء الهيجونوت

قام البروتستنت فى اسكتلندة بالثورة على ملكتهم مارى استيوارت، وقال أحدهم وهو جنا نوكس (Hohn Knox) موجها الخطاب اليها بأنها إذا انكرت تعاقدها وخالفت واجبها فليس على الرعية واجب اطاعتها، وقال أسقف ونشستر بأن الملوك يستمدون سلطتهم من الشعب، وأن الشعب يستطيع رد هذه السلطة إذا اساء الملوك استعمالها، وقد كتب جورج بوكنان (George Buchanan) (١٥٠٦ - ١٥٨٢) الاسكتلندى رسالة يبرر خلع الملكة مارى استيوارت، ويستدل على شرعية هذا الخلع بمختلف البراهين التاريخية والتقاليد القديمة، وكتب كاتب المانى يسمى جوهانس الثسيوس (Johannes Althusius) (١٥٥٧ - ١٦٣٨) رسالة علمية سياسية ضد الملكية المطلقة، وكان يعيش على حدود الجمهورية الهولندية وكان يعطف على مبادئها السياسية والدينية، وقد بحث فى رسالته هذه عن أصل الدولة وقال إنها تكونت باتحاد جماعات صغيرة شيئا فشيئا حتى تكونت جماعة كبيرة، وهذه اتحدت وكونت جماعات اكثر عدداً وأعظم شأنا، واتحدت

هذه الجماعات بدافع الضرورة الاجتماعية وارتبط بعضها ببعض بوساطة تعاقد ، وكانت السلطة فى أفرادها وانتخبت الحكومة لتدير أمورها وتعمل على مصلحتها . وحلل هذا الكاتب نظرية التعاقد واتخذها أساسا للنظام السياسى والاجتماعى ، وأضاف فكرة تعاقد الوحدات السياسية الى النظريات السياسية ، وقال إن هذه الوحدات هى التى تؤلف الدولة ، وقال ان الأمة مصدر السلطات ، وميز بين الحاكم الأعلى والجمعيات النيابية ، وقال إن الجمعيات تلطف حدة الحاكم وتطرفه ، وأن الحاكم يستمد سلطته من الشعب وأن الشعب له أن يثور ويخلع الحاكم إذا استبد وجار ، وللجمعيات العمومية أن تخلع المستبد وأن تقضى عليه وللوحدات السياسية التى تعهدت وكونت الدولة أن تنسلخ عنها وتنضم الى دول أخرى

ظلت أفكار هؤلاء الكتاب وآراؤهم محور النظريات السياسية حتى القرن التاسع عشر ، والخلاصة أنه وإن كانت هذه الآراء لم تؤثر أثرها المطلوب فى وقف تيار الملكية المطلقة التى انتشرت إذ ذاك لقد برهنت على أن الملك يستمد سلطته من مصدر إنسانى وأنه لا يحكم مفوضا من قبل الله بطريق مباشر ، وصححت الخطوة الرجعية التى اتخذها لوثر وكلفن لتقوية العلاقة بين الآراء والافكار السياسية والدينية

٥ — الكتاب الكاثوليك فى القرن السادس عشر :

ان انتشار البروتستنتية أدى الى قيام الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا لمقاومة هذا الانتشار ، وجمعت لهذا الغرض مجلسا دينيا عاما فى فى مدينة ترنت ، وقد اجتمع المجلس وعقد جلسات كثيرة بين سنتى ١٥٤٢ و ١٥٦٣ وكان غرضه الاساسى أن يقضى على المبادئ التى اتخذها المصلحون سلاحا يهاجمون به البابوية والكنيسة الكاثوليكية ، وأن

يتخذ قرارات حاسمة فى موضوع المسائل الدينية الخلافية ، وقد بحث المجلس فى اجتماعاته فى العلاقة بين البابا والمجلس ، وفيها بين السلطتين الزمنية والروحانية ، ونجح البابا فى اكتساب عطف المجلس وحصل منه على قرارات تؤيد سلطته فى أمور الكنيسة ، وقرر المجلس بأن معظم المذاهب الدينية التى ظهرت وخالفت الكاثوليكية لا تتفق مع المسيحية الحقة ، ويعتبر المعتنقين لها مارقين عن الدين ، ووضع نظاما دينيا للعبادة ، وتناول رجال الدين ووصف لهم ما يجب أن يتصفوا به من الفضائل والمقدرة الفنية .

أسس اجناتيوس لويولا (Ignatius Loyola) (١٤٩١ - ١٥٥٦) (وهو اسبانى الأصل) جماعة اليسوع (الجزويت) لمناصرة المذهب الكاثوليكى ومعارضة انتشار البروتستنتية ، وأرسلت هذه الجماعة المبشرين الى العالم الجديد ليبشروا بالمسيحية على حسب مذهبهم ، وقد استفادت الكاثوليكية من نتيجة مجهودهم فائدة كبرى ، واشتغل اليسوعيون بالشئون السياسية وكتبوا فى السياسة من وجهة نظرهم الكاثوليكية ، وعاضدوا البابوية تعضيداً كبيرا ، وكان معظمهم من الاسبان فأيدوا مصالح أسبانيا القومية وأيدوا الملكية فيها ، وعارضوا نظرية الدولة العامة ، وأكدوا المساواة بين الممالك المستقلة ، وقد شرحوا الآراء السياسية التى أدلى بها توماس اكويناس بخصوص طبيعة القانون وأصله والسلطة التى فى أيدى صاحب القانون ، وعارضوا نظرية التفويض الألهى وقالوا إن الملك وكيل الشعب ويستمد سلطته منه ، وإن الأمة هى صاحبة السيادة والسلطان ، ثم ميزوا بين السلطتين الزمنية والروحانية وقالوا إن الدولة نظام انسانى تشتغل بالأمور الدنيوية ، وقد اشتهر منهم جوان ماريانا (Juan Mariana) (١٥٣٦ - ١٦٢٤) فأنه الف كتابا واهداه الى الامير فيلب الثالث قبل

أن يكون ملكا ، وقد اشتمل الكتاب على نصائح وإرشادات للحاكم ، وقال فيه إن الدولة نشأت عن اتفاق بين الناس مدفوعين بدافع حماية أنفسهم وانتخبوا حاكما وقيدوا سلطته ، وحفظوا لانفسهم حق التشريع وحق فرض الضرائب ، وقال إن الحاكم الذى يستبد يجب تحذيره بواسطة الجمعية العمومية للشعب ، فأن لم يرْعَو وجب قتله بواسطة فرد يتطوع لذلك إما علانية أو فى الخفاء بالحيلة والمكر ، ويكون القتل بأقل ما يمكن من الضوضاء والشغب

بحث هذا الكاتب فى مسائل الادارة العملية مثل الضرائب واعانة الفقراء والسياسة العسكرية للدولة ، ونصح للحاكم بأن يعمل على كسب رضا الرعية ، وقال إن الحرب ضرورية و إن الاستعمار والتوسع ضرورى ، وحذا حذو مكيافلى فى مبادئه وقال إن الغاية تبرر الوسيلة ، فبرهن بذلك على أن الدولة نظام أقل مرتبة من الوجهة الخلقية من الكنيسة

واشتهر كاتب فرنسى من بين الكتاب الكاثوليك وهو روبرت بلارمان (Robert Bellarmin) (١٥٤٢ - ١٦٢١) وكان من اكبر الكتاب نفوذا واكثرهم أثرا ، وكان كردينالا بين جماعة الياسوعيين ومن أشد انصار البابوية وسيادتها ، وقد بحث فى قيمة كل نوع من أنواع الحكومات واشكالها وهو يناصر مبدأه ، وعارض كلفن فى رأيه القائل بان الارستقراطية أفضل انواع الحكومة ، وقال يحتمل ان تكون الارستقراطية التى وصفها أفلاطون أفضل انواع الحكومة فى مدينته ولكنها لا تصلح لدولة كبيرة ، واعتقد ان الحكومة الملكية المطلقة هى أكمل انواع الحكم ولكنه قال بما أن الانسان ميّال بطبعه الى الشر يجب ان يقيد الملك بوساطة

جمعيات تمثل الشعب ، وقال ان الناس يملكون الحق الطبيعى فى السيادة السياسية ولكنهم أنابوا عنهم الحكام والملوك ، وبحث فى علاقة الكنيسة بالدولة وميز بين النظامين ، وأثبت أن البابا ليس له سلطة مباشرة فى المسائل الزمنية ، ولكنه صرح له بالتدخل فى هذه المسائل ليمنع صدور القوانين المضادة لحقوق الكنيسة ومصالحها ، وله ان يخلع الملك إذا اعتدى على هذه الحقوق وتلك الامتيازات والمصالح ، ولقد اثارت هـذه الآراء انتقاد المشترعين الفرنسيين وعارضوها معارضة شديدة ، وكتب كاتب اسكتلندى يسمى وليم بركلى (William Barclay) (١٥٤٦ - ١٦٠٨) وكان من ضمن الكاثوليك المهاجرين الى فرنسا رسالة فند فيها آراء اتباع كلفن المضادة للملكية وآراء الجزويت (اليسوعيين) المناصرة للبابوية ، واكد الاستقلال الطبيعى للدولة وحق الملوك المقدس فى الحكم ، وعارض بشدة الاعتداء على الملوك المستبدين والمطلقى التصرف ، وقال ان مؤامرة البارود التى دبرت فى انجلترا لقتل جيمس الاول ونسف البرلمان فى ١٦٠٥ وقتل هنرى الرابع فى فرنسا ماهى إلا نتيجة لتعاليم الجزويت ، وقال إن مبادىء الكتاب المضادين للملكية أدت الى الفوضى وإن سلطة الملك المبنية على نظرية التفويض الالهى هى الضمان الوحيد لتقرير النظام واستتباب الامن والسلام فى الدولة

كتب كتاب آخرون من الكاثوليك فى هذه الفترة ناحين نحو زملائهم فى مناصرة الملكية المقدسة اشتهر منهم فرنسسكو سوارز (Francisco Suarez) (١٥٤٨ - ١٦١٧) الاسبانى ، وتوماس كمبانلا (Thomas Campanella) (١٥٦٨ - ١٦٣٩) الايطالى ، فقال سوارز عن القانون الطبيعى بأنه قانون غرسه الخالق فى نفوس البشر وبه يميز الانسان الخطأ من الصواب ، وان مبادئه وقواعده ثابتة فى كل زمان ومكان لا تتغير بتغير

الظروف والاحوال ، وقارن بينه وبين القانون البشرى مقارنة واضحة ، فقال إن الاول مقدس فى منشئه ، وأما الثانى فهو من عمل الأنسان ، وكان معجبا بالملكية المستبدة فى اسبانيا ولكنه أراد تقييدها بالقواعد الخلقية الدينية حتى تخضع للسلطة الدينية ، فكان إذن غرضه الاساسى خدمة نفوذ رجال الدين وليس العمل على ترقية المبادىء الديمقراطية

أما كمبانلا فقد تخيل دولة تسمى مدينة الشمس (The city of Sol) اكتشفها ملاح من جنوه وعلى رأسها ملك مستبد ويسمى الشمس انتخبته طائفة من الحكام للجلوس على العرش واستعان بوزير يسمى القوة ليدير امور الحرب والسياسة ، وبوزير يسمى الحكمة والروية ليدير أمور التعليم والفنون والاشغال العامة ، وبوزير ثالث يسمى الحب ليشرف على ترقية المسائل الجثمانية والمادية للسكان ، وبجانب هؤلاء الوزراء وجدت جمعيتان عموميتان إحداهما تتألف من رجال الدين ولها سلطة التشريع وتعيين الموظفين ، والثانية تتألف من جمهور الشعب وتفصل فى أمور الحرب والصلح ، وقال كما قال افلاطون إن الناس انقسمت الى ثلاث طبقات ولكنه اختلف عنه فى اقرار اشتغال الطبقة الوسطى بالصناعة بدلا من الاشتغال بالحرب مثل طبقة افلاطون الوسطى ، وعاش الافراد فى هذه الدولة مجتمعين لا يملكون أملاكا ولا ينتسبون الى أسر معينة ، وتشرف الحكومة على أعمالهم اشرافا دقيقا . ولقد تأثر الجزويت بآراء هذا الكاتب وعملوا على تنفيذ مبادئه الشيوعية فى بارجواى

الباب الثامن

جان بودان ، وهوجو جروتيوس

١ — قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا فى الدولة :

كون الكتاب السياسيون بانتهاء القرن السادس عشر فكرة واضحة بعض الوضوح نوعا ما عن مصدر السلطات فى الدولة ، وقالوا إنه توجد فى كل دولة سلطة عليا واحدة ، وأن كل دولة تستقل بقوميتها عن باقى الدول والقوميات ، وقد اشترك كثير من المفكرين فى بناء هذه الفكرة اشتراكا اختلف باختلاف وجهة نظر كل منهم ، ولكن الذى نظمها وصبغها بصبغتها الحديثة هما كاتبان شهيران جان بودان وهوجو جروتيوس ، إذ بحث أولهما فى مظهر السلطة من الوجهة الداخلية بأن بحث فى علاقة الدولة بالوطنيين ، وبحث ثانيهما فى مظهرها من الوجهة الخارجية وبحث فى علاقة الدولة بغيرها من الدول

تناول ارسطوطاليس فى كتابته السياسية نظرية مصدر السلطات وكتب فيها ، وتناولها القانون الرومانى وبحث فى منشئها وأصلها ، فقال ارسطوطاليس أن فى كل دولة توجد سلطة عليا إما أن تكون فى يد فرد واحد أو فى يد أفراد قليلين ، أو فى يد أفراد كثيرين ، وقالت النظرية الرومانية إن السلطة العليا تكون فى جمهور الوطنيين مجتمعين ، وأنهم نزلوا عنها الى الامبراطور الذى كانت لأرادته نتيجة لذلك قوة القانون

ولما احييت دراسة القانون الرومانى وسياسة ارسطوطاليس فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر اتخذها الكتاب أساسا لنظرية مصدر السلطة التى نشأت عن الجدل بين أنصار الكنيسة وأنصار الامبراطورية ، فقال أنصار الامبراطورية إن الإمبراطورية ورثت رومية وطالبوا للامبراطور بالحقوق والامتيازات التى كان يتمتع بها سلفه الامبراطور الرومانى ، وقبلوا النظرية الرومانية القائلة بأن مصدر السلطة العليا هى الأمة ، وأنها نزلت عنها للامبراطور ليكون وكيلا عنها فى إدارة شئونها ، أما رجال الكنيسة الأوائل فى عصر أوغستين وجريجورى السابع فقد قالوا إن الدولة لم تقم الا لأن الانسان وقع فى الخطيئة . ولما جاء اكويناس قال وهو متأثر بأرسطوطاليس بأن سلطة الدولة أتت اليها عن طريق الشعب ، وإن السلطة المدنية أصلها انسانى ، أما السلطة الروحانية فأصلها مقدس ، وفى أثناء الجدل حول سلطة المجالس وعلاقتها بالبابوية نقل الكتاب فكرة أن الأمة مصدر السلطات من الدولة الى الكنيسة ، وأيدوا رأيهم بمختلف البراهين ليقيدوا سلطة البابا المطلقة بوساطة مجالس ملية نيابية وبذلك أصبحت نظرية أن الحكومة تستند فى بقائها على رضاء المحكومين من النظريات المعروفة فى أثناء القرون الوسطى

عارض فريق من الكتاب سلطة البابا الزمنية كما رأينا ، وقال إن الحاكم المدنى يحكم مفوضا من قبل الله ، وقد اكتسبت هذه النظرية قوة بازدياد نفوذ الملكيات القومية وبأنتشار البروتستنتية واعترافها بسيادة الملوك ، وظهرت نظرية تعارض هذه النظرية وتقول إن الملك يستمد سلطته من الناس بمقتضى تعاقد بينه وبينهم ، ويمكن فسخ التعاقد اذا استبد الملك وحكم حكما ظالما ، وقد عاضد نظرية التفويض الألهى لوثر وكلفن وجماعة السياسيين والكتاب الكاثوليك الاسكتلنديون أمثال بركلى وبلاكود وفلمر وجيمس

الأول ملك انجلترا ، وعاضد نظرية أن الأمة مصدر السلطات اتباع كلفن المضادون للملكية المستبدة فى فرنسا واسكتلندة وانجلترا والنذرلند وجماعة الجزويت فأن هؤلاء جميعهم أرادوا ملكية مقيدة على أساس التعاقد ، وبهذه الكيفية تمهد الطريق أمام المجادلات التى قامت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بين الملوك والشعوب، وبين نظريتى التفويض الألهى والعقد الاجتماعى ، وأن الأمة مصدر السلطات جميعها

لم يثبت الكتاب القدماء فكرة واضحة عن مصدر السلطات العليا فى الدولة ، وكذلك ظلت الفكرة عنها غامضة فى أثناء قيام الامبراطورية الرومانية ، ولما سقطت هذه الامبراطورية تأثر الكتاب بنظرية القانون الطبيعى و القانون المقدس الذى يعبر عن إرادة الله ، وفى أثناء المعركة بين البابوية والامبراطورية لم يتفق الكتاب على من يكون المصدر الاعلى للسلطة فى الدولة ، وكذلك حالت الأحوال فى العهد الأقطاعى دون التوحيد السياسى و السلطة المركزية ، وظل الكتاب يعتقدون فى النظرية الرومانية التى فضلت نوعا مشتركا من الحكم على غيره من أنواع الحكومات ، وبقيت السلطة العليا موزعة بين هيئات متعددة ، ولكن لما تكونت القوميات الأهلية وتكونت معها الملكيات القوية وحكمت امراء الاقطاع و رجال الدين واستقلت عن البابوية واصبحت مصدر التشريع فى البلاد ظهرت الفكرة الحديثة عن نظرية السلطة العليا فى الدولة ، وقد ظهرت الملكية المطلقة وظهرت فضائلها ومزاياها معها فى فرنسا فى أثناء القرن السادس عشر وتأثر كاتب فرنسى وهو جان بودان بما أحاط به من الاحوال السياسية وقال إن مصدر السلطة العليا فى الدولة هو الملك

أن الحالة السياسية التى وصلت اليها أوربا عند انتهاء القرن السادس عشر تطلبت اساساً جديداً من النظريات السياسية اذ استقلت كل دولة

سياسيا ودينيا وداخليا وخارجيا ، وزالت الآراء والافكار القديمة التى كانت ترمى الى توحيد أوربا فى دولة واحدة ، والى الاخاء العام والعدل العام والقانون العام الى غير ذلك من الافكار التى تشبع بها الكتاب فى اثناء القرون الوسطى وسيادة الكنيسة ، ولما دخلت الدول فى دور التوسع والاستعمار فكر الباحثون فى العلاقة السياسية والتجارية التى يجب أن تسود بينها وظهر كاتب مجيد وهو هوجو جروتيوس من ابناء النذرلند ، وكانت دولته صغيرة تنشد السلام والحرية التجارية والاستقلال ، وتنادى بوضع الحدود القانونية لقيام الحروب ، وقد تاثر هذا الكاتب بأحوال دولته ، كما تأثر غيره من الكتاب قبله ، والف الرسائل القيمة فى السيادة الدولية وفى القانون الدولى . وأصبحت الفكرة التى قالت بان لكل دولة حق الحرية فى التقدم ، وانتهاج السبل التى توصلها الى غرضها ، وأنها تقف مع غيرها من الدول على قدم المساواة بمقتضى قواعد وقوانين معروفة ومقبولة من الجميع ، وانه لا ينبغى أن تقوى دولة حتى تهدد بقوتها استقلال غيرها ، من الفكر الاساسية فى السياسة الاوربية

والخلاصة ان القومية الاهلية حلت محل الدولة العامة ، وحلت نظرية التوازن الدولى بين الدول المتعددة محل نظرية التوحيد الدولى التى انتشرت فى القرون الوسطى

٢ — جان بودان (١٥٣٠—١٥٩٦)

كان جان بودان (Jean Bodin) من علماء القانون ومن الذين اكتسبوا خبرة عملية فى الوظائف العامة ، وكان ينتسب الى جماعة السياسيين الذين أرادوا اعادة السلام والنظام فى الدولة ، والذين اعتقدوا ان نجاح فرنسا يتطلب انتهاء المنازعة السياسية الداخلية ، ووقوف المناظرات والمجادلات الدينية ، وتقرير حكومة ملكية قوية وعلى ذلك طالب تسامحا دينيا ، وأيد سيادة

الملك سيادة مطلقة ، وكتب يعاضد السيادة القومية والتوسع الاقليمى الذى كانت فرنسا ترجو تحقيقه فى ذلك العهد ، وكان من انصار هنرى نفار ، ولقد كان بودان فيلسوفا سياسيا استمد آراءه من البحث العميق والملاحظة الدقيقة ، وهو أول كاتب عصرى كتب فى فلسفة التاريخ وطبق الطريقة التاريخية والمقارنة فى دراسة فن التشريع ، واعتقد ان الفلسفة السياسية يجب ان توضع على اساس الملاحظة التاريخية ، وان تدرس النظم السياسية منذ نشأتها ، وان تحلل الاساليب القضائية والسياسية المختلفة ويوازن بعضها ببعض فى الازمنة المختلفة وبأشكالها المختلفة ، ولذلك قد سبق هوبز فى طريقته التحليلية ، وسبق منتسكيو فى طريقته التاريخية ، وقد درس كل منهما كتابته واستفاد منها ، هذا وبقيت طريقته التاريخية الاستنباطية مهملة حتى طبقها الكتاب السياسيون فى منتصف القرن التاسع عشر

اتخذ بودان كتاب ارسطوطاليس «السياسة» اساسا لنظريته السياسية ، واتبع طريقة نظامية فى معالجته للشئون ، وعرَّف مبادئه الاساسية تعريفا واضحا ، واستأنف اسلوب مكيافلى فى اعتبار علم السياسة علما مبنيا على قوة الحجة والبرهان ، ولكنه كان شديد الاهتمام بالمبادىء العامة للفلسفة السياسية مثل اهتمامه بالسياسة العملية ، وقد ميز مثل مكيافلى بين القانون والاخلاق ، ولكنه لم يفصلهما تمام الانفصال كما فعل سلفه بل قال بأن العدل والقانون الخلقى ضروريان فى علم السياسة ، وقبل فكرة القانون الطبيعى ، وقال إنه يطابق القانون الخلقى ، وان اكبر ملك مستبد مقيد به وبأصوله

اعتقد بودان أن الدولة نشأت تاريخيا ونمت منطقيا من الاسرة ، ولذلك لم يلتفت الا قليلا الى الحرية الفردية ونظرية العقد الاجتماعى التى كان لها شأن عظيم فى المبادىء المضادة للملكية المستبدة ، وقال ان غريزة الانسان

الطبيعية هى التى دفعته الى تكوين جماعات اقتصادية ودينية ، ولما تنافرت هذه الجماعات تأسست الحكومات وأصبح الفائزون فى ميدان القتال سادة واستعبدوا المقهورين وتكونت الدولة بذلك ، وقد استند وهو يبحث هذه النظرية على سلطة رب الاسرة فى القانون الرومانى ، وعلى نظرية النيابة عن الافراد فى هذا القانون ، وانكر على الجماعات التجارية والجماعات السياسية فى فرنسا حقها الموروث الذى تدعيه فى السلطة ، وقال انها تخضع خضوعاً تاما للسلطة العليا فى الدولة وهى الحكومة ، وقال إن رؤساء الاسر والعشائر يكونون جمهور الوطنيين ، ولكنه خالف اليونان ولم يعترف بأن اشتراك هؤلاء الوطنيين فى الحياة السياسية اشتراكا فعليا ضرورى ، وفى رأيه أن الوطنيين قد يختلفون فى المراتب والحقوق والامتيازات ولكنهم متساوون فى الخضوع للسلطة السياسية العليا التى تشرف على الدولة وتديرها ، وعرف الوطنى بأنه رجل حر خاضع لسلطة عليا يملكها آخر ، وكان الخضوع لسلطة الحكومة هو محك الوطنية ، وان الاعتراف بهذه السلطة بين الجميع علامة على صلاحية قيام الدولة ، ثم وصل بعد هذا التحليل الى لب نظريته فى السلطة العليا ، وعرفها بانها قوة عليا تسيطر على الوطنيين وباقى أفراد الشعب غير مقيدة بالقوانين ، وان وظيفتها الاساسية هى عمل القانون ، ولانها هى التى تسنه وتشرعه ليست مقيدة به ، وهى سلطة دائمة وقانونية ، ولا تتقيد الا بالروابط الخلقية ، وهى قانون الخالق وقانون الطبيعة ، وعليها ان ترعى تعهداتها مع غيرها من السلطات العليا ومع رعاياها ، وقد أشار الى بعض الاصول السياسية المعتد بها اشارة غير واضحة . فقال إن السلطة التى تقنن لا تستطيع تقييد القوانين ، وميز بين القانون والعادة ، وقال إن امر السلطة العليا ضرورى للقانون ، وقال إن الملك مقيد فى بعض الاحايين بما وعد به سلفه ولكنه يستطيع اذا أراد ان يغير ويبدل فى هذه الوعود بما له من سلطة عليا ، وقال

إن الحكام الذين يمتنعون عن طاعة قانون الخالق وقانون الطبيعة يصبحون مستبدين ولكنهم يستمرون حكاما، وعلى ذلك يكون الفرق بين المستبد وغير المستبد انما هو فارق خلقى لا أقل ولا اكثر، ويرى من ذلك ان بودان ميز بين الواجب الخلقى والالتزام القانونى ففصل بين المبادىء الخلقية والقانونية

كان بودان مثل مكيافلى الذى سبقه ومثل هوبز الذى خلفه يميل الى الحكومة المطلقة، وأكد أن سلطة الملك يستمدها من الله، وطلب من الرعية الطاعة العمياء مستشهد بالآيات الانجيلية على صدق نظريته، ومع ذلك لقد ميز تمييزاً دقيقا بين الدولة والحكومة، وقال إن الدولة لا تتم أركانها الا اذا ملكت السلطة العليا، ويتوقف نوع الحكومة على الطريقة التى تستعمل وتنفذ هذه السلطة العليا، وقال إن الدولة اما ان تكون ملكية او ارستقراطية أو ديمقراطية على حسب من يحكم ويملك السلطة العليا، وعارض فكرة الحكومة المشتركة التى أيدها الكتاب الرومانيون كما إنه عارض الطلبات التى تمسكت بها المجالس النيابية فى عصره، وقال إن هذه المجالس لاتملك سلطة عليا وان وظيفتها استشارية، وحلل أنواع الحكومات فى أوربا اذ ذاك تحليلا دقيقا وأبان مواضع الضعف والقوة فى كل منها، وقال إن الملكية الوراثية فى الذكور هى افضل أنواع الحكومات لانها تكون بعيدة عن المنازعة على العرش فتستطيع نشر الطمأنينة فى النفوس وتعمل على توسيع الحدود وبسط النفوذ

بحث بودان كما بحث ارسطوطاليس فى التغييرات الحكومية التى تنتاب الدولة ميزا بين التغيرات فى النظم والقوانين التى لا تؤثر فى السلطة العليا وبين التى تؤثر فيها، وقال إن الملكية أثبت أنواع الحكومة وان الديمقراطية اكثر الانواع تقلقلا، ولما بحث فى سبب الثورات قال إن النظم الحكومية يجب ان تطابق أمزجة السكان وعاداتهم وأبان أن شكل

الحكومة وطبيعة القانون قد تؤثر فى الخلق القومى . ثم تناول المسائل العملية فى الدولة ونادى بالتسامح الدينى ، وعارض الرق ونظامه معارضة شديدة ، واعترف بالعلاقة الوثيقة بين توزيع الثروة ومصدر السلطة السياسية الفعلية فى الدولة ، كما أنه اعترف بالاخطار التى تتعرض لها الدولة من جراء عدم المساواة فى الثروة ، ولكنه عارض مبدأ المساواة الشيوعى ، وميز بين التشريع والملكية ، وقال ليس للحاكم ان يتدخل فى املاك الافراد الخصوصية ، وكان يميل الى مبدأ التجارة الحرة . وقال إن الايراد المستمد من التجارة الخارجية لا يليق بمقام الملكية العظيم ، وقال إن الملوك لا يليق بهم ان يكونوا قضاة بل عليهم ان ينيبوا عنهم موظفين يشرفون على الاحوال الخلقية للشعب بسبب ضعف نفوذ رجال الدين ، ثم بحث فى علاقة الملوك بعضهم ببعض ، ووضع اساسا للقانون الدولى الذى تناوله جروتيوس ، وخالف مكيافلى ، وقال إن الاتفاقات يجب ان تحترم خصوصا اذا كانت شروطها معتدلة وحقة

أثرت آراء بودان أثرا كبيرا فى نفوس معاصريه من الكتاب فى فرنسا وانجلترا ، وتأثرت الافكار السياسية بنظريته فى السلطة العليا حتى يومنا الحالى ، ولقد ترجمت رسائله الى الانجليزية ، وكانت تدرس فى جامعة كمبردج ، وتأثر بها هوبز وفلمر ، ووضعت الملك فوق القانون ، وعارضت مطالب البرلمان فى ان له الحق القانونى فى حد سلطة الملك

٣ — الكتاب الذين تقدموا جروتيوس :

حاول الكتاب قبل ظهور جروتيوس بقرون عدة أن يوجدوا أساسا منطقيا للعلاقات بين الناس حتى يخففوا من وطأة الحروب ، وقد استعملوا فى محاولتهم هذه مبدأين من مبادىء التشريع الرومانى وهما القانون

الطبيعى والقانون المشترك بين الأمم (Jus Gentium) وقد تناول هذا القانون فيما تناول مسائل الحرب والمعاهدات والمسائل التجارية ، ولما وجد الرومان أن نصوصه تتفق مع كثير من نصوص القوانين التى تستعملها البلدان الأخرى قالوا إن هذا القانون مطابق لقانون الطبيعة العام، وقد تأثر بهذا الرأى كثير من كتاب القرون الوسطى ورجعوا اليه لاستخراج القواعد والأصول التى يجب أن تتبع فى الشئون الدولية ، وقد استخدم الآباء الروحانيون الأوائل الالتزامات الخلقية والقضائية عند الرومان ، وبحث سنت أوغستين فى القرن الرابع الميلادى فى المناسبات التى تبرر قيام الحرب والتى توجب على المسيحى أن يحارب غيره ، وفى القرن السابع استعمل كاتب من أشبيليه يسمى ايسادور (Isadore of Seville) كثيرا من نصوص القانون الرومانى فى رسائله السياسية ، وميز سانت توماس اكويناس بين قانون الطبيعة وقانون الأمم ، وعنى عناية عظيمة بالمسائل الخلقية المتصلة بموضوع الحرب ، وكتب رجال الدين والمشترعون فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عن شرعية الحروب ، وعلى ما يجب أن يتصف به المحارب نحو اعدائه ، وعلى شروط الهدنة الملزمة الى غير ذلك من المسائل الدولية

مهد الكتاب السياسيون أمثال وليم اوكام ومرسليو ودانتى منذ القرن الثالث عشر الطريق أمام من جاء بعدهم من الفلاسفة السياسيين للبحث بطريقة أوفى فى العلاقات بين الوحدات السياسية ، وكتب مكيافلى فى سياسة الحكام فيما يتعلق بالحرب والمعاهدات وبمد النفوذ والاتساع الاقليمى ، وقال السير توماس مور بان الحرب غير ضرورية واوصى بالاقلاع عن الفظائع التى ترتكب بين المتحاربين ، وعنى بودان كما تقدم بالمسائل الدولية وتناول رجال الدين الاسبان فى اثناء حركة الاصلاح الدينى

المسائل الدولية العملية ، فأنكروا سلطة الامبراطور العامة وسلطة البابا الزمنية ، وقبلوا فكرة الرومان الخاصة بالقانون الطبيعى العام ، وتأثروا بالأستكشافات والتوسع الاوربى ، ونظروا الى العالم المسيحى بأنه جماعة سياسية تتكون من دولة مستقلة و امراء مستقلين كل له حقوق محدودة بقانون الطبيعة وقانون الامم ، ولما بحثوا فى المسائل البشرية العلمية وضعوا قواعد وأصول دولية كثيرة ، وقد اشتهر من هؤلاء فرنسيسكو فكتوريا « Francisco a Victoria » (١٤٨٠ — ١٥٤٩) وكان أستاذا للدين فى مدينة سلمنكا ، وبحث فى الاسباب المشروعة لقيام الحرب ، وكتب كتابة مفصلة عن علاقة اسبانيا وسلطتها بالأملاك والمستعمرات فى العالم الجديد وخصوصا فى العلاقة بين الاسبان والهنود ، وفى الحقوق التى اكتسبها الاسبان نتيجة لاستكشافهم واستعمارهم . ولما انتصف القرن السادس عشر ظهرت رسائل نظامية فى القوانين التى تنظم العلاقات بين الدول فكتب كونراد برون « Conrad Braun » (١٤٩١ — ١٥٦٣) فى حقوق مندوب البابا وواجباته ، ووضع أسسا كثيرة فى المعاملات الدبلوماتيكية وكتب غيره من الكتاب الاسبان فى سيادة اسبانيا وسلطتها على المستعمرين ، وفى حق مدن ايطاليا فى اغلاق الأدرياتيك فى وجه التجارة الاجنبية ، وفى حرية البحار ، وفى شرعية الحروب ، وفى غنائم الحرب ، وفى معاملة أسرى الحروب ، وكتب فرنسسكو سوارز كتابة شائقة فى النظرية الفلسفية للقانون الدولى وميز بين قانون الطبيعة والقانون المشترك ، واكد ضرورة وجود قانون تخضع له الامم وتطيعه جميعها ، وقد درج القانون الدولى فى سبيل الرقى بظهور البركاس جنتيليس « Albercas Gentilis » (١٥٥٢ — ١٦٠٨) وكان ايطاليا من المهاجرين ، استوطن اكسفورد ،

وحاضر فى جامعتها، واشتهر بعلمه، وأرسلت اليه اسبانيا تستفتيه فى مسألة سفير من سفرائها ، فكتب رسالته الاولى وقسم فيها البعثات السياسية وتناول تاريخها، وبحث فى حقوق السفراء وصناعتهم وعلاقتهم بالدول التى ارسلتهم وبالتى يبعثون اليها . ولما تعين استاذا للقانون المدنى فى اكسفورد كتب افضل رسائله سنة ١٥٨٨ وفيها بحث فى طبيعة الحرب وفيمن يعلنها ، وفى أسبابها المشروعة ، وقسم الحروب ووصف الاساليب التى يجب ان تتبع فى اثنائها ، وفى اثرها فى الافراد والثروة ، ثم بحث فى قواعد المعاهدات وفى شروطها الملزمة ، وقد انتدبته اسبانيا بعد ذلك ليمثلها فى مسألة غنائم الحرب التى أخذتها انجلترا منها ، وكتب رسالة أخرى لم تنشر الا بعد موته ، وفيها عرف المتحاربين والمحايدين تعريفا دقيقا ووصف واجبات وحقوق كل منهم ، وطبق قواعد القانون الدولى على المسائل العملية التى ظهرت فى ايامه ، ولذلك انه يعد من الذين أفادوا نظرية جروتيوس فائدة كبرى ، بل يعد كثير من الكتاب رأيه فى الحياد أفضل كثيرا من رأى خلفه الشهير

كتب الكتاب البروتستنت فى القانون الدولى أيضا متبعين فكرة ملتشون فى القانون الطبيعى وقد اشتهر منهم جروتيوس

هوجو جروتيوس (١٥٨٣ — ١٦٤٥)

كان هوجو جروتيوس (Hugo Grotius) من علماء التشريع فى هولندا وقد ذاع صيته واشتهر شهرة عظيمة بفضل ما كتبه من المؤلفات القيمة ، وكانت طريقته فى الكتابة طريقة علمية تحليلية ومنطقية، وقد فصل بين القانون الدولى والاخلاق والتشريع ، ولقد كان من اسرة عريقة فى المجد وتثقف وبرز فى العلوم الانسانية والقانون، وانتظم فى سلك الوظائف وشغل

مراكز سامية فى اقاليم هولندا وحكومتها، وتولى رياسة بعثات سياسية الى فرنسا وانجلترا وعاش فى أثناء الحروب الاهلية التى قامت فى فرنسا، ورأى الثورات الدينية والاضطرابات السياسية التى قامت فى انجلترا وهولندا، كما انه شاهد الحرب التى أثارتها ولايات النذرلند المتحدة على اسبانيا، وفى ايامه قامت حرب الثلاثين عاما وتأثر بهذه الحوادث ورغب فى اعادة السلام الى أوربا والدفاع عن ارض وطنه فكتب رسالة سياسية برهن فيها على انه يوجد بين الامم قانون مشترك نافذ خاص بالحرب وسيرها، وفى هذه الرسالة حلل القانون الطبيعى والقانون الرومانى المشترك واستخرج منهما أصولا قضائية ومبادىء قانونية تنطبق على الدول عامة، ثم بحث فى نظرية السلطة العليا وتناول اصولها وطبيعتها ومن يملكها فى الدولة حتى يستطيع اعلان الحرب على غيره، وبذلك قد تناولت كتابته السياسية القانون الطبيعى والقانون العام بين الامم ونظرية السلطة العليا. وفى أثناء النزاع الحاد بين هولندا والبرتغال الخاص بادعاء البرتغال بان لها حق التشريع دون سواها فى مسائل التجارة والملاحة فى الشرق كتب جروتيوس رسالة اخرى

عارض هذا الكاتب مبدأ هوبز القائل بانه ليس هناك ميزان عام للعدل بين الدول، وان ميزان العدل فى كل دولة هو منفعتها والقانون لا يكون صالحا وموافقا الا اذا انطبق على هذه المنفعة، وقال إن طبيعة الاشياء تتضمن أسس العدل والاخلاق، وانه يجب على الامم ان تتبع هذه الاسس كما يتبعها الافراد، وميز بين القانون الطبيعى والقانون الاختيارى، وقال إن الاول املاء العقل السليم وهو ينطبق على الاصول الطبيعية العقلية فهو اذن ارادة الله وهو ثابت وغير متغير، ثم قال إن اجتماع الناس طبيعى، وان هذه الغريزة الاجتماعية تكون عنصرا من

عناصر القانون الطبيعى ، وان عنوان العدل والفضيلة فى الجماعة البشرية هو طاعة الافراد لحاجات هذه الجماعة ، وميز أيضا بين القانون الطبيعى البحت الذى ساد بين الافراد قبل ان يكونوا الجماعات والقانون الطبيعى الذى اتبعته هذه الجماعات بعد ان اجتمعت وكونت الدول ، ورأى الحرب طبيعى للدفاع عن النفس ، وعلى اساس هذا القانون قسم الاساليب التى تتبعها الدول فى اثناء الحرب وابدى رأيه فيها واقترح المبادىء والقواعد التى يجب على كل دولة ان ترعاها وهى تعامل غيرها من الدول

أما القانون الاختيارى فأنه نبع من ارادة الانسان ومن أوامر الله ، وهذا القانون يشمل القانون المدنى الذى شرعته السلطة العليا فى الدولة والاوامر التى أصدرها الآباء والسادة فى أزمان مختلفة ، ويشمل أيضا القانون المشترك ،وسماه قانون الأمم ، وقد منح الله العالم القانون الاختيارى المقدس بعد أن خلق الخلق وبعد الطوفان ، وفى تعاليم المسيح عليه السلام وعلى ذلك ميز جروتيوس بين قانون الطبيعة والقانون المقدس ، وميز بينه وبين القانون المشترك بين الأمم ، ولكنه قال إن قواعده الأساسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول

اضاف جروتيوس مبادىء جديدة على القانون المشترك ووسع حدوده وبذل جهده لتغيير معناه من القواعد المشتركة بين الأمم الى القواعد التى تحكم المعاملات الدولية ، ثم بحث فى القانون الدولى وفى مسائله العملية كما وقعت فى عصره ، واغفل وهو يفصل فى هذه المسائل الفرق بين القانونين قانون الطبيعة والقانون المشترك ، واختار منهما الأسس والاصول التى تنطبق على العدالة الطبيعية وعلى أصول العقل والفضيلة ، وبحث ضمن المسائل الكثيرة التى بحثها مسألة طبيعة الحرب وسببها المشروع وتناول الاساليب

التى يجب أن يتبعها المتحاربون ، وأثر الحرب فى الافراد والممتلكات وحق التوسع والاستعمار والعلاقة بين المتمدين وغيره ، وتناول أيضا مسألة الرق الى غير ذلك من المسائل التى شغلت بال الدول اذ ذاك

تناول جروتيوس نظرية السلطة العليا وطبيعة الدولة وهو يتكلم عن قانون الطبيعة وقانون الأمم ، ولكن لم يعن بالمسائل الحكومية العملية ولا بالانظمة الادارية ، وعرف الدولة بانها اتحاد تام بين الرجال الاحرار ليتمتعوا بحماية القانون وليستطيعوا توفير السعادة والخير لمجموعهم ، ولما بحث فى أصلها ومنشئها وفق بين رأى الاغريق بأنها نتيجة للغريزة الاجتماعية عند الانسان ورأى الرومان بأنها نتيجة تعاقد بقصد المنفعة بين هؤلاء الذين يعيشون فى حالة طبيعية ، واكد حق الفرد ولكنه لم يجزم بصحة نظرية العقد الاجتماعى كما فعل من سبقه من الكتاب المضادين للملكية وكما فعل هوبز ولوك اللذان كتبا بعده . واستمد المبادئ التى اتبعها فى نظرية السلطة العليا مما كتبه سوارز وبودان وعرفها بأنها سلطة سياسية عليا يملكها من لاتستطيع أن يرد أى أنسان له أمرا أو يبطل له كلمة ، وعارض النظرية القائلة بان الأمة مصدر السلطات حتى يرد الأمن والسلام الى نصابه ، وقال إن الامة لها أن تختار حكامها ولكنها وجبت عليها الطاعة لهم متى اختارتهم وانكر حق الفرد فى المقاومة ، وقد أعجب الملوك فى عصره بمبادئه ونظرياته ولذلك كان لهذه الآراء والافكار أثر عظيم فى تقرير شروط صلح وستفاليا وهو أول مؤتمر دولى عظيم عقد بين دول أوربا إذ أيد الملكية المطلقة والتوسع الاستعمارى والمساواة بين الدول المستقلة ، واتخذ الدولة المستقلة بين أسرة من الأمم وحدة لدوليته عوضا عن الاخاء الفردى فى دولة عالمية كما

تخيلها الكتاب فى القرون الوسطى ، وقد عاضد الملكية المطلقة وهو يكتب فى نظرية السلطة العليا ، إذ قال عنها أنها حق خاص يملكه الملك ولكنه لم ينس الحرية الفردية فى الوقت عينه وقضى حياته وهو ينشد هذه الحرية ، ووجد كثير من القائلين بنظرية السيادة الشعبية فى كتاباته عن أصل الدولة وأنها نتيجة تعاقد وعن تعاقد الملوك على حسب قواعد القانون الطبيعى ما أيد أقوالهم وعاضدهم فى مبادئهم

الباب التاسع

ثورة المطهرين فى انجلترا

١ — النظريات السياسية الانجليزية قبل الثورة :

إن وجه الشبه شديد بين النمو السياسى فى انجلترا ورومية ، ففى كلتيهما نما النظام الدستورى شيئا فشيئاً ، وكان نتيجة اختبارات عملية لأناس أظهروا مقدرة فائقة فى فن الحكم واساليبه ، وفى كلتيهما تقدمت النظم السياسية وسبقت النظريات السياسية . وكان الانجليز فى القرون الوسطى يلجأون فى معاركهم السياسية الى القانون والعادات المقررة ولا يرجعون الى النظريات والمبادىء ، ولما قامت المعركة بين البابوية وملوك انجلترا اعتمد هؤلاء الملوك على قوانين بلادهم وتقاليدها فى مقاومتهم لدعاوى البابا ، وظهر فى كل منهما فلاسفة سياسيون نشروا المبادىء والنظريات ووصفوا نظم دولهم بأنها بلغت حد الكمال النظرى وأثنوا عليها فمدح بولبيوس الاغريقى وشيشرون الرومانى نظم رومية ، وأطرى منتسكيو الفرنسى وبلاكستون وبرك الانجليزيان نظم انجلترا ، ووضع كل منهما نظاما تشريعيا اتبعته فى بلادها ونشرته فى غيرها من الممالك والدول ، ولكن التشريع الانجليزى اختلف عن تشريع رومية وعوضا عن أن يكون قانونا مسطورا كان قانونا غير مسطور مستمد من التقاليد والعادات وما لبث أن مرن بما كان يضاف اليه كل يوم من المبادىء والأصول الجديدة .

اختلف النمو السياسى فى انجلترا عنه فى قارة أوربا إذ أنها توحدت بفضل الفتح النورمانى وتأسست فيها حكومة مركزية قوية ولم ينتشر فيها حكم الاقطاع انتشاره فى غيرها من دول القارة ، وظل البرلمان الذى يمثل النبلاء ورجال الدين قائما فيها منذ القرن الثالث عشر ، أما فى أوربا فقد اختفت المجالس النيابية بقيام الملكية المستبدة ، وفوق ذلك كانت الروابط التى تربط النبلاء والشعب فى انجلترا أقوى وأمتن من الروابط التى ربطتهما فى غيرها من البلدان ، ووضعت القيود والحدود على سلطة الملك وحافظ الشعب الانجليزى عليها محافظة قوية ، واستطاع ان يقرر حقوقه أمام الملكية بمقتضى سلسلة من القوانين شرعها فى ازمان مختلفة

ظل الاشتغال بالنظريات السياسية فى انجلترا ضعيفا قبل قيام ثورة المطهرين فى أثناء القرن السابع عشر ، ولما كتب حنا سلسبرى ووليم اوكام فى القرون الوسطى فى هذه النظريات عنيا بالمسائل الأوربية اكثر من عنايتهما بالمسائل الانجليزية ، ولم يشتهر أحد من الكتاب الانجليز شهرة تذكر غير حنا وكلف فانه كتب فى الوحدة الاجتماعية وفى الشيوعية وحاول تطبيق نظرية القانون الطبيعى على المسائل الاقتصادية والخلقية اليومية ، ولما أحيا الكتاب فى أوروبا القانون الرومانى وصف المشترعون الانجليز قوانين بلادهم متأثرين قليلا بهذا القانون ، وظهر فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر كتاب كثيرون تناولوا بعض المسائل السياسية والمبادىء الفلسفية فكتب السير حنا فورتسكيو (Sir John Fortescio) (١٣٩٤ — ١٤٧٦) فى نظام القانون الانجليزى وحلله واظهر وجه الخلاف بينه وبين القانون الرومانى ، وامتدح النظام الحكومى فى بلاده ، وقال عنه انه يجمع بين سلطة الملك وسلطة الشعب لأن موافقة البرلمان على التشريع ومسائل الضرائب أمر ضرورى ، وقال إن القانون فوق أوامر

الملك وانكر مثل من سبقه من الكتاب أن ارادة الملك مصدر القانون، وقال إن السلطة النهائية تنحصر فى قانون طبيعى أنزله الله و يشتمل على مبادىء العدالة المطلقة، ويستمد الملك سلطته من هذا القانون وهو مقيد به فى حكمه كرئيس للبلاد، وهو يستمد سلطته الملكية من اجماع الشعب وموافقته، وقد استشهد الكتاب المعارضون لسلطة الملك المطلقة بهذه الآراء فى أثناء الانقلابات والثورات التى وقعت فى انجلترا بعد ذلك

ارتقت الأسرة التيودورية الى العرش فى انجلترا فى القرن الخامس عشر وظلت تحكم البلاد طول القرن السادس عشر، وفى عهدها وقعت حوادث داخلية وخارجية نجم عنها ازدياد نفوذ الملك زيادة عظيمة فقد كانت اسبانيا تهدد سلامة البلاد بقوتها، والتف الشعب حول مليكهم لانقاذه من الخطر، ونمت الروح القومية، ومات عدد عظيم من النبلاء فى حروب الوردتين فضعفت المعارضة للملكية واتسعت املاك التاج بما اضيف اليها من أملاك الكنائس وأصبح الملك الرئيس السياسى والدينى فى البلاد، وتأثر الكتاب بهذه الأحوال وأيدوا نظرية التفويض الالهى وطلبوا من الرعية الطاعة العمياء والخضوع التام للملكية المطلقة، واشتهر فى هذه الفترة ريشارد هوكر (Richard Hooker) (١٥٥٣ - ١٦٠٠) وكتب رسالة سياسية تناول فيها مبدئيا الخلاف بين رجال الدين على نظام الحكم فى الكنيسة ثم استرد الى الحكم المدنى وطبق مبادئه الفلسفية عليه، وكان لهذه الرسالة أثر قوى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا بعد ذلك، وحلل أصل القانون وطبيعته، وفسر القانون الطبيعى تفسيرا منطقيا وقال إنه غير متغير مثل القوانين المدنية والروحية التى يجب أن لاتنفذ الا اذا صادق عليها ممثلوا الشعب ونوابه، وقال إن الناس عاشوا أولا بحالة طبيعية لايخضعون لسلطة منظمة أو حكومة قائمة، وكانوا متنازعين يعتدى القوى فيهم على

الضعيف، ويحبون الاجتماع غريزيا فاجتمعوا وتعاقدوا على الخضوع الى سلطة سياسية، وقال إن هـذا التعاقد ملزم لايمكن حله الا باتفاق الجميع، وكان يرمى بهذه المبادىء الى تأييد الملـكية المطلقة،وأشار على الشعب بالطاعة التامة ثم بحث فى قانون الامم وقال عنه إنه ضرورى لملافاة الفوضى والتنازع الاجتماعى بين الدول، وكتب كتابة واضحة فى نظرية العقد الاجتماعى وفى السيادة الشعبية وفى الفصل بين السلطات

٢ — السير توماس مور، وفرنسيس بيكون:

اشتهر كاتبان فى أثناء العصر التيودورى وأوائل حكم الاستيوارت فى انجلترا وهما السير توماس مور (Sir Thomas More) (١٤٧٨— ١٥٣٥) وفرنسيس بيكون (Francis Bacon) (١٥٦١—١٦٢٦)

وقد تأثرا فى كتابتهما بالروح الانسانية التى سادت فى أيام النهضة العلمية وبالمستكشفات فى العـالم الجديد، ووصفا للعالم دولا خيالية كاملة مثل مافعل أفلاطون من قبل، وكان مور لايعطف على الروح المادية وعلى الروح الاستبدادية التى انتشرت فى عصره، وسخر من مساوىء الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى انجلترا،ووصف فى كتابه الذى ألفه فى سنة ١٥١٦ مملـكة خيالية لاوجود لها تـكون خلوا من تلك المساوىء وأنـكر الحرب وشجع التسامح الدينى، وكان ينقم على الحالة الاقتصادية التعسة التى وصل اليها الفلاحون الانجليز والمشتغلون برعى الماشية ورأى أن الضرر ناجم عن الملـكية الخصوصية فطلب الغاءها ووصف نظاما جديدا من الشيوعية يسوده الرخاء والأمن ووصف للمملـكة الخيالية نوعا من الحـكومة الديمقراطية مع منح الهيئات الاقليمية سلطات واسعة

أما بيكون فقد تخيل مملكة نشرت فى رسالة بعد موته فى سنة ١٦٢٩ وقد اختلفت عن مملكة مور اختلافا جوهريا اذ جعل أساسها الاستكشاف العلمى والرخاء المادى لا على الشيوعية الخلقية كما فعل سلفه ووصف لها نوعا من الحكومة الملكية القوية على رأس جماعة منظمة مختلفة الطبقات وكتب رسائل وكتبا أخرى تناول فيها المسائل السياسية ، وكان من أنصار الحرب والتوسع الاستعمارى والسياسة القومية فى التجارة الخارجية ، ولم يحفل بما كتبه معاصره جروتيوس فى القانون الدولى بل كان رجعيا فى آرائه السياسية ، وقال إن خضوع الفرد للملك واجب عليه كوجوب خضوع الطفل لوالديه ، وعارض المحامين الذين قالوا بحقوق البرلمان وامتيازاته معارضة شديدة ، فلم يكن اذن من نصراء الحرية الفردية بل من المؤيدين للملكية المستبدة

٣ — آراء جيمس الأول السياسية :

ظهرت آثار النهضة الدينية وحركة الاصلاح الدينى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا عند انتهاء القرن السادس عشر وابتدأ المتناظرون يتجادلون فى المبادئ السياسية كما فعل زملاؤهم من قبل فى قارة أوربا فوقف فريق منهم يؤيد الملكية المطلقة والكنيسة الانجليزية وعلى رأسها الملك مستندا فى أقواله على نظرية التفويض الالهى ، ووقف الفريق الثانى وهو فريق المحامين ينصر حقوق المحاكم والبرلمان على دعاوى الملك وخصوصا الملك الاسكتلندى ، وابتدأ المطهرون (The Puritans) يهاجمون أنصار النظام الانجليزى الدينى ، ورجع اتباع كلفن فى انجلترا الى مبادئ الفلسفة السياسية التى نادى بها بنو وطنهم فى اسكتلندا وهولندا وفرنسا

والى مبادئ الكتاب المضادين للملكية المطلقة امثال بوكنان والثسيوس وغيرهما من الذين قالوا بالحقوق الطبيعية وبالتعاقد الاجتماعى ، واشتهر القرن السابع عشر بالمباحثات السياسية كما اشتهر القرن الذى قبله بالمجادلات الدينية

استطاع ملوك التيودور أن يحكموا حكما مطلقا لأنهم حملوا لواء الوحدة والأمانى القومية ، ولكن لما تغلب الانجليز على اسبانيا بعد انتصارهم فى موقعة الارمادا قلت الحاجة الى سلطة قوية ، ولما ماتت البزابث انتهى بموتها الولاء الشخصى للملك ، وكان النبلاء لايعضدون الملكية بسبب اضمحلال ثروتهم الخصوصية وانتقالها الى طبقة التجار والمزارعين ، وهبت المحاكم تطالب باستقلالها وتنادى بسيادة القانون العام على أوامر الملك ورغباته ، وكانت المعركة التى قامت بين الملك والهيئة القضائية فى البلاد مقدمة للمعركة التى قامت بعد ذلك بين الملك والبرلمان اذ ابتدأ البرلمان يطالب بحقه فى الاشتراك فى فرض الضرائب وجمعها ، وفى الفصل فى المسائل السياسية العامة ، واعتقدت احزاب المطهرين وخصوصا جماعة المستقلين منهم أن الملكية المطلقة لا تتفق مع الحرية الدينية التى نشدوها لأنفسهم ، ولما صعد جيمس الاول عرش انجلترا وأراد تنفيذ رغباته وآرائه متشبعا بنظرية التفويض الالهى هبت المعارضة فى وجهه وتناولت مركز الملك وحللته تحليلا دقيقا

نشأت فلسفة جيمس الأول (١٥٦٦ — ١٦٢٥) السياسية عن الاختبارات الأولى التى رآها فى اسكتلندا فقد قال استاذه بوكنان إن الملك يستمد سلطته من الشعب وإنه يجب خلعه اذا أساء استعمال سلطته ، وقد قتل والده ، وطردت والدته واسقطت عن عرشها ونفيت الى خارج بلادها ثم

قتلت ، واكد حزب البرسبتريان (The Presbyterian Scct) حق الشعب فى مراقبة حكامه ، وعلى ذلك كانت معارضة جيمس الأول لمبادئ المطهرين طبيعية فقد استوى على عرش انجلترا مستندا الى مبدأ الوراثة دون سواه ، ووقف فى سبيله الكاثوليك لأنهم رغبوا فى ملك كاثوليكى فأداه ذلك الى مناوأة جماعة الجزويت المضادين للملكية المطلقة ، وكان من المعتنقين لنظرية التفويض الالهى التى نادى بها بركلى وبلاكود وجماعة السياسيين فى فرنسا ، وأيد هذا المبدأ رجال الدين من أتباع الكنيسة الانجليزية وطلبوا من الشعب إطاعة الملك من غير قيد ولاشرط ، وكانوا يعظمون الملكية المطلقة لتساعد الكنيسة وتقويها على نفوذ البابوية وغلو المطهرين ، ولما نادى الجزويت والمطهرون بسلطة الشعب والأمة نادى المعارضون بتقوية نفوذ الملك وتعظيم شخصه وتمجيده واعتمدوا على أقوال الكتاب أمثال دانئى واوكام ومرسليو وهم يدافعون عن سلطة الامبراطور ضد البابا ، وعلى أقوال مارتن لوثر وهو يقدس استقلال أمراء المانيا ، واستخرجوا من الكتاب المقدس ومن القوانين الاقطاعية القديمة ما عزز رأيهم ، وقالوا إن الخطر الذى ينجم عن الفوضى أعظم من الذى ينجم عن الأستبداد ، وقالوا إن كان الملك قد استمد سلطته من تعاقد بينه وبين الشعب فان الله هو الذى يحكم فى كون الملك مستبدا أو ظالما واليه ترفع الشكوى من استبداد الملك ، وخطب الملك جيمس فى البرلمان سنة ١٦٠٩ وهو متشبع بهذه الآراء وقال إن الملوك آلهة تحكم فى الارض ، وسلطة الملك يجب ألا تنازع ، وقال فى غرفة النجمة فى سنة ١٦١٦ من الكفر أن ينازع الانسان ما قدر الله أن يفعله وكذلك من

الكفران ينازع الفرد سلطة الملك او يقف فى سبيل رغباته

ايد الملكية المطلقة مع رجال الدين أنصار الكنيسة الانجليزية كاتبان شهيران وهما فلمر وهوبز ، فقال أولهما إن التاريخ أعدل شاهد على أن سلطة الملك المطلقة طبيعية ونتيجة لازمة للطبيعة البشرية ، واستخرج ثانيهما ما يؤيدها من فلسفة الماديين ومن نظرية العقد الاجتماعى ، وفى اثناء قيام الحرب الاهلية التى قامت فى انجلترا بعد موت جيمس الاول قال الملكيون بنظرية التفويض الالهى ، وقالوا إن الاحوال السياسية تحتمها وتبرر وجودها

٤ — آراء أنصار البرلمان السياسية :

عارض أنصار الحكم النيابى فى انجلترا نظرية التفويض الالهى واضطرتهم الاحوال أن يثبتوا آراء سياسية تؤيد دعواهم فدونوا المبادىء القضائية والأصول الدستورية فى انجلترا بطريقة منظمة ومفيدة ، واقتبسوا المبادىء التى قال بها الكتاب المضادون للملكية المطلقة فى اوربا ، واسكتلندا فى اثناء حركتى النهضة العلمية والاصلاح الدينى سواء أكانوا من الكتاب السياسيين أو الكتاب الدينيين ، وكان هؤلاء الكتاب إما من المحامين أو من رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية ولسلطان الملك فيها ، وقد فسروا المبادىء القائلة بسيادة القانون العام وباستقلال الهيئة القضائية وبأن مصدر القانون هو الشعب ممثلا فى الملك والبرلمان ، وبأن البرلمان له حق مراقبة الضرائب وجمعها والمنح المالية وغيرها ، وقد اشتهر من هؤلاء السير ادوارد كوك (Sir Edward Coke) فقد كان رئيسا للقضاة وعزز نظرية سيادة القانون ، ولما عزل من وظيفته اختير عضوا فى البرلمان واشتغل بمعارضة سلطة الملك ، واليه يرجع الفضل فى تقديم ملتمس

الحقوق فى سنة ١٦٢٨ فى عصر شارل الأول ، واشتهر ايضا حنا سلدن (John Selden) وكان أعلم اهل زمانه وأيد الملكية الدستورية قائلا إنه ليس هناك انواع من الملك وما الملك الا شيء اختاره الناس بمحض رغبتهم ليحفظ النظام بينهم ومثله مثل فرد اختارته الاسرة لشراء بعض الغذاء من السوق ، وكان يكره رجال الدين كراهية شديدة فقلل من شأنهم وعارض سلطتهم وسلطة الملك وعمل على تقليل احترامهم بين الناس وقال على الشعب ان يحكم على النظم والمبادىء على حسب قوانين العقل والفكر السليم

ظهر فريق من الكتاب والمعارضين لسلطة الملك المطلقة امثال اليوت وجون همبدن وأيدوا الحريات العامة واتخذ البرلمان قرارات فى هذه الفترة مثل قانون الحقوق تقيدت بها الملكية المستبدة ، وبرزت فكرة الملكية المقيدة والحرية المدنية للافراد بروزا واضحا ، وحدثت حوادث دينية وسياسية فى كل من انجلترا واسكتلندا ساعدت على ذلك فان الشعب الأسكتلندى ثار بتأثير رجال الدين فى وجه شارل الاول وقرر فى سنة ١٦٣٨ بأن يحافظ على عادات عبادته محافظة شديدة ويرفض تدخل الملك فى هذه العادات الدينية وأنه يوالى الملك مادام يحكم بمقتضى قوانين الكنيسة والبرلمان ، ولما قامت الحرب الاهلية بعد ذلك (١٦٤٢ — ١٦٤٩) تحالف الزعماء فى كل من اسكتلندا وانجلترا بمقتضى اتفاقية بينهم عقدوها فى سنة ١٦٤٣ وعلى ذلك نفذت مبادىء العقد الاجتماعى وان الامة مصدر السلطات فى انجلترا ونفذ البرلمان مبادىء البرسبتريان فى الكنيسة وابعد تدخل اساقفة الكنيسة الانجليزية فى الوظائف السياسية

اعتنق البرلمان الانجليزى مبادىء البرسبتريان فمنع الفوضى التى

انتشرت بتعدد المذاهب الدينية ولطف من حدة الثورة واتجاهها نحو الديمقراطية المتطرفة، ومال الزعماء الانجليز الى المبادىء الارستقراطية التى اشتهر بها هذا المذهب الدينى، وكان فريق المستقلين من اتباع هذا المذهب يؤيد الاستقلال الذاتى لكل هيئة من هيئات الكنيسة المحلية ويقول بان لكل فرد الحق فى الاشتراك فى ادارة الكنيسة، وقال زعيم المستقلين ومؤسس مذهبهم وهو روبرت برون (Robert Brown) بنظرية فصل الكنيسة عن الدولة، وقال إنه ليس للحكام سلطان على ضمائر الافراد، وقد استطاع هذا الحزب السيطرة على الحكومة فى انجلترا بقيادة اليفر كرمويل ونشر الحرية الدينية وحرية الخطابة والكتابة وانتهز المحامون الفرصة وأيدوا دعواهم فى طلب الحرية واحترام الملكية الفردية وتأثرت الحياة السياسية بهذه الآراء وقويت النظرية القائلة بان الحكومة انما تعتمد على رضا المحكومين، وقد هاجر كثير من هؤلاء المستقلين الى امريكا ونشروا مبادئهم

ان التنافس بين الملك والبرلمان أدى الى انتصار نظريات الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى والأمة مصدر السلطات وهذه هى النظريات التى استخدمها اتباع كلفن لتقرير التسامح الدينى والتى استخدمها الجزويت وهم يناوئون الملوك البروتستنت، وبينما أيد الكتاب فى قارة أوربا هذه النظريات وقالوا إنها حق من حقوق الهيئات السياسية فان الكتاب فى انجلترا نشروها بين الناس وقالوا إنها حق من حقوقهم، وبذلك برهنوا عمليا أن الامة دون غيرها مصدر السلطات. وقد نقلت مبادىء الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى من انجلترا الى اوربا واستخدمها كتاب الثورة الفرنسية فى محاربة الملكية المطلقة فى بلادهم

٥ – النظريات السياسية فى عهد الجمهورية الانجليزية

كان حزب البرسبتريان له الكلمة النافذة بين أعضاء البرلمان فى أثناء سير الحرب الاهلية ، وكان لايتسامح من الوجهة الدينية مع غيره من الأحزاب الاخرى ، وكان معظم جيش البرلمان من المستقلين ، ولما انتهت الحرب وانهزمت القوات الملكية تنافس الجيش والبرلمان وسيطر الجيش على البرلمان وأدار الشئون فى الدولة وطرد البرسبتريان من البرلمان وشنق الملك واصبح قائده اليفر كرمويل دكتاتورا فى البلاد ، وفى وسط هذا النضال الحزبى تغيرت اصول النظريات السياسية من المبادىء الدستورية والقضائية الى مبادىء الحقوق الطبيعية والمساواة البشرية ، وأيد الكتاب السياسيون هذه المبادىء بحجج عقلية اكثر منها دينية

قال الكتاب الاحرار من الانجليز بأن الناس متساوون طبيعيا وإن الحكومة تركن الى القانون، وهذا القانون يمثل ارادة الشعب، وإن الناس جميعا يملكون الحق الطبيعى فى الحياة والملكية والحرية وحرية الفكر والتعبير والمساواة السياسية ، وقد اتهمهم فريق من الكتاب بانهم يريدون احياء مبادىء وكلف الشيوعية وانهم يريدون تعليم الشعب بأن المساواة فى الملكية طبيعية ايضا ، وقد نشر هؤلاء الكتاب آراءهم السياسية فى رسائل كثيرة اشتهرت منها رسالة نشرها حنا للبرن (John Llburne) اكد فيها سيادة الامة وان البرلمان وكيلها بصفة عامة ، وقد اعتنق الجيش مبادئه هذه فثار فى وجه حكومة البرسبتريان الارستقراطية، واشتهر كاتب آخر بمناصرته للشيوعية ويسمى جرارد ونستانلى (Gerard Winistanlly) اذ قال إن التغيرات السياسية تكون لا أثر لها الا اذا اصطحبت بتغيرات اقتصادية واجتماعية ذات أثر فعال فى الحياة العامة ، أما فى مجلس الجيش فقد عارض

كرمويل هذه الآراء وعارض المساواة فى الملكية والتصويت العام ، واعتمد على القانون لا على الحق الطبيعى ، وأراد حكومة دستورية معتدلة ولكن الأحوال اضطرته أن يحكم حكما دكتاتوريا فى أثناء عصر الحماية

لما شنق الملك حاول حزب الجيش أن يسطر مبادىء وقوانين تسير عليها الحكومة متخذا نظرية العقد الاجتماعى أساسا له ، واشتهر من هذه القوانين والقواعد رسالة عرفت باتفاق الناس ونشرت فى سنة ١٦٤٧ بوساطة الحزب الحر فى الجيش وأعلن فيها أنها وثيقة تعبر عن الارادة الشعبية وطلبت من كل فرد أن يوقع عليها بامضائه الشخصى ، وطلبت انتخاب برلمان مؤلف من مجلس واحد وتكون سلطته معينة تعينا واضحا ، واشتملت على قانون للحقوق وطلبت من السلطة العليا فى البلاد ألا تتدخل فى الحريات العامة الاساسية ، وقد عارض حزب المحافظين فى الجيش تنفيذ هذه الوثيقة وحاربها بكل ما استطاع من قوة ، ولما تغلب كرمويل على البرلمان وعطله اجتمع ضباط الجيش ووضعوا دستورا جديدا عام ١٦٥٤ سمى الآلة الحكومية ومضمونه أن يكون على رأس الحكومة اللورد الحامى و بجانبه برلمان منتخب بوساطة ناخبين يملكون مقدارا عظيما من الثروة ، وقد عين هذا الدستور سلطة اللورد وسلطة البرلمان تعيينا دقيقا ، ولكن لم ينفذ هذا الدستور أيضا لمعارضة كرمويل له وأسس هذا القائد حكما عسكريا دكتاتوريا فى البلاد وبذلك أخفقت المحاولة لوضع دستور مسطور فى انجلترا

كتب حنا ملتون (John Milton) (١٦٠٨ — ١٦٨٤) نظرية معتدلة فى أثناء هذه الفترة وأيد الحزب البرلمانى وطلب فصل الكنيسة عن الدولة واشترك اشتراكا فعليا فى الحياة السياسية فى عهدى الجمهورية والحماية ولما أصدر البرلمان قانونا فى سنة ١٦٤٣ لمراقبة الطباعة وبائعى الكتب عارض ملتون هذا القانون ودافع عن حرية الرأى والكتابة واستمر يدافع

عن الحرية الفردية، وعارض القيود الحكومية معارضة شديدة وايد التسامح الدينى وكان بطل الفردية التى اشتهرت فى القرن التاسع عشر ، وقد تأثر ملتون بآراء بوكنان وقال إن الناس ولدوا أحرارا ولهم حقوق طبيعية وقد كونوا الجماعات السياسية بمقتضى اتفاقات اختيارية واختاروا الملوك والحكام ليكونوا وكلاء عنهم ، وإن السلطة العليا للأمة التى لها الحق فى خلع الملك وفى اقامته ولها أن تطرد المستبدين ، وقد طلب مجلس الدولة منه ان يرد على رسالة ظهرت تؤيد الملكية المقدسة فكتب ردا بليغا حمل فيه حملة شعواء على نظام الملكية ولكنه عارض الديمقراطية المتطرفة وأيد نوع الحكم الذى ساد فى عصر الجمهورية وقال عنه انه افضل انواع الحكومات وكان يكره حكم الفرد بمفرده ومع ذلك كانت ثقته قليلة فى الديمقراطية النيابية ، ثم وضع نظاما للحكم لما ضعفت حكومة الحماية بموت كرمويل ، ووصف نوعا من الحكومة الجمهورية ليعارض رجوع شارل الثانى الى العرش ، وكان لايميل شخصيا الى الديمقراطية بل مال بكل جوارحه الى حكومة كرمويل المستبدة لعلاقته الشخصية به

٦ - جيمس هارنجتون (١٦١١ - ١٦٧٧)

حافظ هارنجتون على حياده فى اثناء الحرب الاهلية ولم ينتم الى حزب من الاحزاب وكان كاتبا مجيدا الف رواية سياسية اقترح فيها نوعا نظاميا من الحكومة لتحل محل الملكية التى قضت عليها الثورة الانجليزية واشتهرت هذه الرواية شهرة كبيرة فى عالم التاريخ والسياسة ونظرت اليها الاحزاب بعين الشك والريبة بسبب خطة كاتبها الحيادية ، وقد استمد الكاتب كثيرا من افكاره السياسية من حكومة البندقية لانه عاش فى هذه المدينة مدة من الزمن ودرس نظمها الحكومية دراسة دقيقة ، وقال إن الانسان

لايستطيع أن يكون سياسيا الا اذا درس التاريخ وساح فى البلدان الاجنبية واختبر احوالها واختلط بنظمها وسكانها ، ووصف فى مقدمة كتابه النظم والاساليب الحكومية التى اتبعتها سبع جمهوريات من الجمهوريات التى اشتهرت فى التاريخ وكان من المعجبين بآراء أرسطوطاليس ومكيافلى، وانتقد هوبز مر الانتقاد عندما نشر كتابه الشهير وضمنه آراءه السياسية والدينية وكان يعتقد أن ثبات الحكومة ضرورى لرخاء السكان وهناءتهم ، وان الحكومة لاتعد صالحة الا اذا استطاعت أن تسيطر على جميع القوى فى البلاد ، وقال إن الدول إما أن تحكمها القوانين للصالح العام وإما أن يحكمها الافراد للوصول الى مآربهم الذاتية ، وميز بين الحكومة المستقلة والحكومة التى تخضع لشعب غير شعبها ، ثم بحث فى المبادئ التى تؤدى الى حكومة ثابتة من الوجهتين المادية والنفسية ، وقال إن السلطة تستمد من الثروة المادية أو من الثروة العقلية وأثبت أن السلطة السياسية تتأثر بتوزيع الثروة وان الحكومة لاتكون ثابتة الا اذا توزعت هذه السلطة بين الملاك وأصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، وعلى ذلك أن الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية لاتكون طبيعية الا اذا كانت ملكية الارض فى الدول الزراعية فى أيدى فرد واحد أو فى أيدى أفراد قليلين ، وفى انجلترا حيث قضى ملوك التيودور على أملاك الاديرة وضيقوا الخناق على النبلاء العظام يكون أفضل نوع للحكومة حكومة الجمهورية و يجب أن توزع الاراضى بقدر معين على الافراد حتى تستمر الحكومة موطدة الاركان ثابتة الدعائم

اقترح هارنجتون بعد ذلك نظاما دستوريا مفصلا يتفق مع ميول الفرد الطبيعية وذلك النظام انما هو مجلس للشيوخ (السناتو) ويتألف من الارستقراطية الطبيعية وتكون وظيفته التشريع والنظر فى الشئون السياسية ، ثم مجلس آخر يتألف من جمهور الشعب او من نوابهم وتكون

وظيفته الاقتراع على الامور التى اوصى بقبولها مجلس الشيوخ ، وبجانب هذين المجلسين يجب ان توجد هيئة من الحكام لتنفيذ القوانين وتدبر البلاد ، ورأى لتقوية هذا النظام بأن يكون الانتخاب بطريقة الاقتراع السرى وان يتناوب اعضاء السلطة التنفيذية السلطة واقترح الحرية الدينية والتعليم العام الالزامى تحت مراقبة الحكومة واشرافها

حاول هارنجتون واصحابه ان يؤثروا فى البرلمان حتى يعتنق المبادىء التى قال بها وبذلت المجهودات العظيمة فى هذا السبيل ، وقد انتشر كتابه انتشارا كبيرا ولم يصادره كرمويل اعتقادا منه بأنه خيالى وان الآراء التى ادلى بها الكاتب فيه غير عملية ولا يمكن تنفيذها ، هذا ولقد كان اقل تعشقا للحرية من ملتون ولكنه كان اكثر منه خبرة عملية من وجهة اساليب الحكومة والحقائق السياسية ، ولم تتأثر انجلترا بما كتبه هارنجتون لشدة تمسكها بالتقاليد ولمحافظتها على الاساليب التى عرفتها ولذلك اعيدت الملكية فيها ولكن تأثرت امريكا بهذه الآراء تأثرا شديدا وطبقتها فى دساتيرها بوساطة روساء جمهوريتها ، وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية فى اثناء الثورة الكبرى واتخذه الأبسايس اساسا لكثير من مبادئه

٧ — السير روبرت فلمر (؟ — ١٦٥٣)

لم يشترك فلمر اشتراكا فعليا فى الحرب الاهلية ولم تنشر كتاباته الا بعد موته بزمن طويل ، وقد اشتهر لأن سدنى ولوك وهما كاتبان شهيران قد ردا على مادونه من الآراء ولأن كثيرا من المحافظين اعتنقوا مبادئه وطبقوها بعد عودة الملكية المستبدة ، ولكنه خالف هوبز فيما قاله عن نظرية العقد الاجتماعى وقال إن هذه النظرية تتعارض مع مبدأ الملكية المطلقة

وانه اذا كان الناس قد امتلكوا السلطة العليا وكان لهم ان يختاروا الملك فأن افضل انواع الحكومة تكون الحكومة الديمقراطية وأنكر الادعاء بان الناس متساوون طبيعيا وان السلطة تستند على الاتفاق العام واتفق مع بودان فى ضرورة وجود فرد فى كل دولة يكون صاحب السلطة العليا فيها مطلق التصرف غير مسئول امام احد غير الله وقال إن الحكومة نشأت عن اتساع نطاق الاسرة وإن الملك رب الاسرة وإن الشعب أولاده والأب مطلق التصرف مع الاولاد، وإن هذا النوع من الحكم يتفق مع ما جاء بالكتاب المقدس وما هو مدون فى بطون التاريخ، وإن الملكية نظام مقدس وتنطبق على القوانين الطبيعية، واذا لم توجد الملكية وجدت الفوضى او الدكتاتورية العسكرية، والملكية هى التى تستطيع ان تحافظ على الدين القويم واستشهد بالخلافات الدينية التى انتشرت فى هولندا والبندقية لعدم قيام الملكية فيهما، وقال إن الملك منبع القانون وإن البرلمان هيئة استشارية وعلى الرعية الطاعة التامة للملك وإن الملك نال سلطته وراثيا. وإذا احتاج الامر لاختيار ملك يجلس على العرش لعدم وجود وارث شرعى له فعلى رؤساء الاسر اختيار الملك وهذا الاختيار يعد كأنه اختيار من قبل الله

بنى فلمر آراءه على التاريخ وعلى القانون الطبيعى، وإن أفضل ما جاء بنظريته هو رأيه القائل بأن الدولة نمو طبيعى وليست نظاما ميكانيكيا أوجدها التعاقد البشرى وأيد نظرية التفويض الالهى بأدلة تاريخية وشواهد بشرية مبتعدا عن الدين وعلى ذلك استطاع النقاد أن يستدلوا على بطلان أدلته التاريخيه ويتناولوها بالنقد والتحليل

٨ — آراء المطهرين ونظرياتهم فى امريكا

نشطت حركة الاستعمار فى العالم الجديد فى اثناء قيام الثورات الدينية

والسياسية فى انجلترا،وهاجر فريق من المستقلين والمطهرين فى عصر الاسرة الاستيورتية الى انجلترا الجديدة فى امريكا حتى يتمتعوا بالحرية الدينية ويقيموا شعائرهم الدينية من غير معارض ، ولما شنق شارل الأول وتسلم كرمويل زمام السلطة فى البلاد هاجر كثير من الملكيين انصار الكنيسة الانجليزية واستوطنوا المستعمرات الجنوبية،واستوطن الكاثوليك ماري لند واستعمر غيرهم بنسلفانيا ، وقد حمل هؤلاء المستعمرون النظم والتقاليد الانجليزية والقانون العام الانجليزى الى المستعمرات ، ووجدوا فى امريكا بيئة صالحة لتنمية الديمقراطية والحرية الفردية ولكنهم ظلوا متأثرين بالنظم الانجليزية حتى قامت الثورة الامريكية

كانت آراء المطهرين الذين استوطنوا انجلترا الجديدة أعظم الآراء أثرا فى النظريات الامريكية اذ كان نفوذ الكنيسة شديدا ونادى هؤلاء بوجوب رعاية الدولة للدين وعليها المحافظة عليه وحمايته من عبث العابثين وعلى كل فرد يتمتع بالمزايا الوطنية أن يكون عضوا فى الكنيسة . وقد عارض هذه الآراء جماعة المستقلين واشتهر منهم روجر وليمز وقال إن الدولة منفصلة تماما عن الكنيسة ولا حق للحكام أن يتدخلوا فى الشئون الروحية للكنيسة ، وحث على حرية الفكر والرأى معتمدا على الآيات المقدسة ومبرهنا على أن مثل هذه الحرية ضرورية لمصلحة الاجتماع والسياسة،وقال إن الحكومة المدنية تستند على اتفاق عام بمقتضى تعاقد أصلى ، وقد كان لآرائه قيمتها فى انجلترا فى أثناء قيام الجمهورية فيها

حمل المطهرون الى امريكا مبادىء كلفن التى تعارض الديمقراطية ولكن كان السكان قليلين فى المستعمرات الأولى واشتركوا جميعا فى ادارة الشئون فقويت الديمقراطية أثر ذلك ، وقد اتخذت نظرية العقد الاجتماعى اساسا لتكوين الجماعة السياسية فى انجلترا الجديدة ، وأن الاتفاقية التى عقدت فى

سنة ١٦٢١ والتى عقدت فى سنة ١٦٣٩ وتلك التى عقدت فى سنة ١٦٤٠ كلها أمثلة على تشبع المستعمرين بصحة هذه النظرية ، وقد ايدها كاتب يسمى توماس هوكر بعبارات معينة صريحة واضحة وضوحا تاما وقد اكدت هذه النظرية الحرية الفردية وقيمة الفرد فى الدولة والكنيسة وما لبثت أن حلت الديمقراطية فى امريكا محل الميل الى الارستقراطية بين المستعمرين الاوائل

أما المستعمرات فى الجنوب وكان معظمهم من الملكيين فقد اشتغلوا بالزراعة واستخدموا الرقيق وكانوا أقل ميلا الى الديمقراطية من اخوانهم فى الشمال ، ثم اتجهت الافكار فى أمريكا الى تسطير القوانين والدستور ، وأن الامتيازات المكتوبة التى منحت للشركات التجارية المستعمرة والتى منحت المستعمرين الاراضى الزراعية كانت أساسا كتابيا لقيام الحكومة ولحفظ الحقوق الفردية ، واشتهر عدد من المستعمرات بدساتيرها المكتوبة وأعجب فولتير ومنتسكيو بدستور بنسلفانيا اعجابا شديدا ثم ظهرت الديمقراطية ، ظهورا جليا فى المنافسة التى قامت بين الحكام الارستقراط الذين كانوا يمثلون الملك الانجليزى وبين الجمعيات العمومية للشعب فى المستعمرات وسارت هذه المنافسة على أساس ما دار بين الملك والبرلمان فى انجلترا وتسمت الاحزاب فى المستعمرات أحرارا ومحافظين كما كان الحال فى الدولة الرئيسية ، واستطاعت الجمعيات شيئا فشيئا مراقبة الاحوال المالية وضيقت دائرة نفوذ الحكام ، وكان من نتائج هذه المنافسة أن تعلم المستعمرون السياسة العملية ومالوا الى الحكومة الديمقراطية فالاستقلال

الباب العاشر

توماس هوبز، وجنا لوك

١ ــ الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعى

كتب هوبز ولوك الكاتبان الانجليزيان فى نظريتى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى كتابة وافية وبلغت مبادىء هاتين النظريتين غايتها فى انجلترا وكانت معروفة منذ القدم، ونظر الكتاب السياسيون فى بلاد الاغريق وفى رومية الى القانون الطبيعى نظرة سلبية بمقارنته لقانون المدنية، ولكن الرواقيين نظروا اليه نظرة ايجابية واعتبروه مساويا فى الأهمية للقانون الخلقى، وقال المحامون الرومان عنه إنه هو القانون المشترك بين الأمم وميزوه عن القانون المدنى، وأما كتاب القرون الوسطى فانهم قسموا القوانين الى ثلاثة أقسام وهى القانون الطبيعى وقانون الخالق والقانون الايجابى، واعتبروا القانون الطبيعى مرتبطا وخاضعا لقانون الخالق ولكنهم عدلوا هذا الرأى شيئا فشيئا ونظروا اليه بأنه إملاء العقل وليس إملاء السلطة وفى كتابة هوكر وجروتيوس ما يدل على هذا الرأى دلالة غير واضحة، ولما جاء هوبز قال إن قانون الطبيعة هو قانون العقل وإن مواده مستنبطة من طبيعة العقل البشرى

أشار الكتاب القدماء الى الفكرة القائلة بوجود حالة طبيعية بين الافراد قبل أن يكونوا الجماعات السياسية، وكانوا يخضعون لقانون طبيعى

ويتمتعون بحقوق طبيعية ، وظلت هذه الفكرة غير ملتفت اليها حتى كتب فيها كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر فازدادت خطورتها ، وبلغت شأوا عظيما من الشهرة

لم يثبت الكتاب هذه النظرية باساليب تاريخية بل نظروا اليها بأنها ضرورية ليفسروا بها القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية ، وارادوا أن يصلوا بطريق الاستنباط الى وجود جماعات بشرية قبل أن تتكون الدولة ويتكون معها القانون ليؤيدوا بذلك نظرية السلطة الشعبية ، ووصفوا الحاله الطبيعية بصفتين اساسيتين . الأولى إنها تمثل الفطرة والفضيلة وإن السلطة المدنية قضت عليها عند ما تأسست ، وطلبوا من الناس العمل على إعادة هذه الحالة ، اما الصفة الثانية فأنها حالة تنازع بين الافراد واعتداء من جانب القوى على الضعيف ، وإن الدولة تأسست فقضت على هذه الحالة ، وعلى الافراد ان يخضعوا للدولة حتى لا تسود الفوضى الاولى ، وانتشر فى القرون الوسطى الرأى القائل بوقوع الانسان فى الخطيئة ووصف الكتاب الاجتماع السياسى بأنه ضرر لا بد منه ، وكان القرن السادس عشر عصر إنقلاب اقتصادى وتوسع سياسى . ورحب الكتاب بالآراء والافكار الجديدة واهملوا الآراء القديمة ، وقال الكتاب الذين عظموا الملكية إن حالة الطبيعة حالة توحش وإن الحكومة المنظمة والدولة التى يسودها الامن والسلام نتيجة من انبل نتائج الحضارة والمدنية ، وكان هذا رأى هوبز ، ولما جاء روسو أبرز الفكرة الطبيعية مرة ثانية ووصفها بأنها حالة بديعة وفائقة ، ووصف الرجل غير المتمدين بأوصاف النبل والشرف ، وطلب من الناس الرجوع اليها حتى يتخلصوا من مساوىء الحكومة التى انتشرت فى الدولة وخاصة فى فرنسا إذ ذاك

لم تكن نظرية العقد الاجتماعى جديدة فقد أشار اليها وانتقدها كل من افلاطون وارسطوطاليس ، وورد ذكرها فى كتاب العهد القديم ، ونشرها رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، ومهدت الالتزامات الاقطاعية بين اللورد ورعيته والاتفاقات التى عقدت بين الطرفين الطريق لظهور الفكرة القائلة بوجود تعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وقال بها وليم أوكام اذ جعل أساس الحكومة المدنية والملكية الخصوصية اتفاق المحكومين ورضائهم ، وأصبحت النظرية مألوفة فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ، واستعملها السياسيون لمعارضة دعاوى الملوك والامراء فى السلطة المطلقة والحكم الاوتوقراطى ، واستخدمها الجزويت فى معارضة منافسيهم من رجال الدين والامراء السياسيين ، وأشار اليها بوكنان والثسيوس ، وكان الكتاب يعتبرونها طورا تعاقدا بين الله والناس ليتبعوا الدين القويم ، ومرة تعاقدا بين كل فرد وآخر ليؤلفوا جماعة سياسية ، وتارة تعاقدا بين الحاكم والمحكومين يعين حدود السلطة التى نزل عنها هؤلاء الى الحاكم

وكتب فيها ريشارد هوكر فى انجلترا عام ١٥٩٤ واعتنقها الشعب الانجليزى بسبب تقدم الطبقات الوسطى وزيادة ثروتهم وبسبب ظهور طائفة من رجال القانون الاقوياء ، واستخدمها الحزب الديمقراطى فى أثناء الحرب الاهلية سلاحا يدفع به أقوال انصار نظرية التفويض الالهى والملكية المقدسة ، واتخذت القوانين التى سنت فى أيام الجمهورية فى انجلترا شكل تعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وعلى ذلك اصبحت النظرية من القواعد الاساسية بين حزب الاحرار ، ولما عاد النظام الملكى الى انجلترا أحرق انصار الملكية الرسالة التى تقول بها فى سنة ١٦٧٢ ، ولكن الكتاب احيوها بعد الانقلاب عام ١٦٨٨ ، وأن طرد جيمس الثانى من على عرشه

كان مشروعا فى نظرهم بسبب سوء ادارته وعسفه فاعتبروه مخالفا لنصوص العقد الاجتماعى الذى عقد أصلا بين الملك والشعب

أصبحت هذه النظرية من النظريات المقررة بين الكتاب والمفكرين فى الجزء الأخير من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر واستخدمها هؤلاء لمعارضة نظرية الملكية المقدسة ، واعتنقها الناس لانها تطلق الحرية لهم وتعيد الملكية ، ولقد كان أثرها شديدا فى انجلترا وامريكا وفرنسا ، واذاعها كل من لوك فى انجلترا و روسو فى فرنسا ، واتخذت أساسا للانقلابات التى ادت الى الديمقراطية الحديثة والحرية الفردية ولكن يؤخذ عليها أنها نظرية لا يثبتها التاريخ . وانتقدها الكتاب بعد ذلك أمثال هيوم وبنتام وبرك وكانت انتقادا مرا واثبتوا عدم صلاحيتها

٢ — توماس هوبز (١٥٨٨—١٦٩٧)

كان توماس هوبز (Thomas Hobbes) أول كاتب إنجليزى كتب فى الفلسفة السياسية كتابة منطقية واضحة ، وكان فى بدء أمره فيلسوفا اشتغل بالكتابة والتأليف ، ولم يشترك فى المنازعات الحزبية التى انتشرت فى البلاد الانجليزية فى عصره ، وكان يعتقد أنه يبحث فى الحقائق الخالدة ويكتب لكل الطبقات و الازمان ، ولكنه مالبث ان تأثر بالحوادث والاحوال التى احاطت به إذ كان متصلا بالملكيين اتصالا وثيقا ، وتألم لحالة الفوضى والاضطراب التى انتشرت فى انجلترا فى إثناء الانقلاب الذى قام به المطهرون ، وكان يميل بطبعه الى حب النظام واعتقد أن نظرية القانون الطبيعى كما فسرها الكتاب المضادون للملكية ادت الى الفوضى ، ولما لم يستطع مناصرة نظرية التفويض الالهى مناصرة قوية قال بمناصرة حكومة ثابتة الدعائم مطلقة التصرف على حسب قواعد العقل والحكمة ، وعلى ذلك

استخدم نظريتى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى لمناصرة الملكية المطلقة ، وقال إن السلطة العليا للملك يجب أن تقابل بالخضوع التام من جانب الرعية ، وفى كتابه الذى سماه الجبار العظيم (The Leviathan) وصف دولة تسودها الوحدة المطلقة وعلى رأسها السلطة العليا نافذة الكلمة مهيبة الجانب ، ونظر الى التقسيمات السياسية فى الدولة كأنها ديدان صغيرة فى احشاء ذلك الجبار ، ونادى بتأسيس ملكية قومية قوية تشرف على كل الامور وتقبض على ادارة الشئون بيد من حديد

لم يلتفت هوبز الى التاريخ وحوادثه والى آراء من سبقه من الكتاب والفلاسفة السياسيين الا قليلا ، ولم يبحث فى الحقائق السياسية التى نشأت عن الاختبارات العملية ، ولكنه إبتدأ فلسفته بتعريف الآراء الاساسية تعريفا شاملا ، واتبع هذه التعاريف بسلسلة من الحجج والبراهين الاستنباطية وقد تأثر كثيرا بمبادىء العلوم الطبيعية الجديدة التى ظهرت فى عصره ، فأنكر حرية الاختيار ولم يعتقد بالرأى القائل بسقوط الانسان الذى انتشر فى القرون الوسطى ، وقال إن الناس كلهم متساوون تقريبا طبيعة ، ولم يوجد بينهم قوى لدرجة أن لا يخشى الخوف او ضعيف لدرجة أن يكون خطرا على غيره ، وقال إن الحالة الطبيعية كانت حالة فوضى واعتداء بسبب التنافس بين الافراد وكانت حياة الانسان حياة وحشية ومنفردة وحقيرة وقصيرة ، وكان الناس لا يعرفون حقا او عدالة ، وعلى ذلك تكونت الدولة تكوينا صناعيا بمقتضى تعاقد اجتماعى لرغبة افرادها فى الامن والسلام ، وكانت الاغراض الذاتية هى أساس كل سلطة وقانون ، فالقانون نتيجة الرغبة فى الدفاع عن النفس ونشأت عنه الفضيلة الخلقية ، ودفعت الرغبة فى البقاء الناس للاتحاد والخضوع لقواعد الاخلاق أو

القانون . وقد ميز هوبز بين الحق الطبيعى و القانون الطبيعى وعرف الحق الطبيعى بأنه الحرية التى يملكها الانسان لعمل مايراه صالحا لبقائه وفى مأمن من شر جيرانه ، اما القانون الطبيعى فكان فى نظره القاعدة التى اكتشفها العقل البشرى لتمنع اى اعتداء على حياة الفرد ، وقد سببت المساواة بين الافراد فى الحقوق الطبيعية حالة حرب بينهم ، فاتبعوا القانون الطبيعى واسسوا الدولة والحكومة حتى يتجنبوا هذه الحالة ، ولما تأسست الحكومة اصبحت ارادة الحاكم هى القانون الحقيقى الوحيد ، واضطر الافراد حبا فى البقاء والتمتع بالامن والسلام أن يتحدوا ويكونوا الدولة ، ونزلوا عن حقوقهم الطبيعية الى سلطة عامة تخيف القوى وترهب الضعيف وتمنع التعدى وترعى الصالح العام وانحصرت السلطة العليا فى الشخص او الهيئة التى تتولى تنفيذ ذلك ، ولم يكن صاحب السلطة هذه طرفا فى العقد الاجتماعى فلا يستطيع احد أن يبطله أو يخرج على نصوصه ، وإذا حاول إنسان أن يخالف الجماعة فانه يريد الرجوع الى الوحشية الاولى وعلى صاحب السلطان أن يأمر بأهلاكه

لم يقل هوبز بضرورة انحصار السلطة العليا فى شخص واحد ، ولكنه قال بان الملكية افضل انواع الحكومات لأنها أقل الأنواع تأثرا بالاغراض والشهوات ، كما إنها أقل تعرضا للانحلال والزوال بسبب الحروب الداخلية والثورات الاهلية ، ونادى بضرورة اطلاق يد صاحب السلطان وعدم توزيع السلطة بين هيئات متعددة ، وكره فكرة الملكية المطلقة ، ولم يقل إن التاريخ أثبت تكوين الدولة بمقتضى تعاقد اجتماعى ، بل نظر الى الحالة الطبيعية بانها حالة عادية ومنطقية لوجود البشر وقال إن مثل هذه الحالة تستمر اذا لم تتكون هيئة سياسية تعمل على انهائها

انكر هوبز حق الفرد فى المقاومة حتى ولو كان الحاكم مستبدا ، وقال يجب أن يترك عقاب الظالم الى الله دون سواه ، ويتمتع الفرد بالحرية فى حدود القانون وليس له حق طبيعى سوى الدفاع عن نفسه ضد أى اعتداء ، كما أن له الحرية فى دفع التهم التى توجه اليه ، ثم قال عن الحاكم إنه تولى لحماية الافراد فاذا عجز عن تأدية هذه الوظيفة وقامت الثورة بسبب هذا العجز فانه يكون قد برهن على عدم القدرة لحفظ السلام والطمأنينة فى البلاد ، ويكون قد خالف العقد فى هذه الحالة وتزول عنه حقوقه القضائية ، ويرى من ذلك تخبط هذا الكاتب من الوجهة المنطقية . وقال إن الحاكم له حق سن القوانين وتشريعها ، وله ان يختار لمساعدته من اشتهر بحب النظام وعدم تعكير صفو السلام ، وقال إن القوانين يجب أن تكون قليلة بعيدة عن الابهام ، وقال عن الدولة إنها لم توجد للعمل على الصالح العام بل هى ضرر لابد منه تكونت لتحمى الافراد ضد غرائزهم الوحشية ، ثم عرف القانون بانه أوامر الملك موجهة الى الشعب ، وميزه عن الفضيلة الخلقية السياسية ، وللملك وحده حق التشريع وحق ابطال القوانين وهو فوق القانون ولا يخضع له ، وانكر هوبز وجود القانون الطبيعى كما فسره من سبقه من الكتاب ، وقال إنه إذا وجد فان كل فرد يغيره على حسب مايهوى ويشتهى ، وقال إن القانون لابد أن ينفذ بالقوة وطلب عقوبة من يخالفه إلا إذا نشأت هذه المخالفة عن جهل باصول القانون

قال هوبز إن الملك يسيطر سيطرة تامة على الشئون السياسية والدينية فى الدولة ، ولكنه نادى بالتسامح الدينى ، وعارض مطالب المطهرين والكاثوليك فى انجلترا معارضة شديدة ، وتناول المبادىء التى نشروها بالنقد والتجريح وألصق بالكنيسة الكاثوليكية تهما شديدة وانكر دعاويها الدينية ولذلك كرهه الكاثوليك ورجال الدين ورموه بالزندقه

لم تتأثر انجلترا بآراء هوبز الا قليلا وذلك بسبب عدائه الشديد لرجال الدين على اختلاف مذاهبهم ، ونظر اليه الملكيون بعد عودة الملكية بعين الشك والريبة لانه عارض نظرية التفويض الالهى ، وقال إن سلطة الملك أصلها انسانى وليس مقدسا ، وكرهه الحزب البرلمانى لأنكاره القوانين الاساسية فى البلاد ، ولكن أوستن وبنتام احيا مبادئه ونظرياته فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وفى قارة اوربا نشر كاتب اسمه سبنوزا (Spinoza) مبادىء هوبز وعمل على اذاعتها

كان هوبز متطرفا فى رأيه إن السلطة العليا المطلقة طبيعية ، ولم يفصل الدين والاخلاق عن السياسة كما فعل مكيافلى ، بل وضع السياسة فوق الدين والاخلاق ، وقيد بودان السلطة العليا بالقانون المقدس والقانون الطبيعى والقانون المشترك بين الامم ، ولكنه جعلها قادرة ومطلقة وغير مقيدة . وقال جروتيوس إن قانون الطبيعة وقانون الامم ملزم للدول ، غير إنه قال إن هذه القوانين لاتقيد الافراد الا بوساطة مليكهم ، وقد حاول أن يتخذ نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يناصر به الملكية المطلقة ولكنه أخفق فى ذلك وجاء لوك بعده وسار فى طريق الانقلابات والديمقراطية

٣ — النظريات السياسية فى عهد الملكية المستردة :

لما عاد النظام الملكى الى انجلترا عام ١٦٦٠ قويت الروابط بين التاج والكنيسة ، وانتشرت مبادىء نظرية التفويض الالهى والطاعة العمياء لولى الأمر ، وسادت آراء فلمر بين الجماهير الانجليزية . رجع حزب المحافظين الى السلطة ، وايد الملك والكنيسة وقاوم كل محاولة من جانب الاحرار لتقييد سلطة الملك أو قلب أى نظام فى الدولة والكنيسة ، وعارض النظرية القائلة بأن الأمة مصدر السلطات ، وانكر حق الافراد فى مقاومة إرادة الملك ولو

استبد ، وفى وسط هذه الموجة الرجعية أرسل هارنجتون الى سجن البرج فى لندره واحرقت كتابات ملتون و رسائله السياسية

طالبت الفرق البروتستنتية بالتسامح الدينى ولكنها انقطعت عن الاشتغال بالامور السياسية ، واختفت المبادىء السياسية والاقتصادية التى نشرت أيام كانت تتولى السلطة فى البلاد ، وكان الملك يميل الى الكاثوليك فلم يشجع التسامح الدينى ، ولما تولى جيمس الثانى الحكم فى البلاد ناصر الكاثوليك مناصرة شديدة ، فاتحدت الاحزاب المعارضة وخلعوه من على العرش ، واستدعت البلاد وليم ومارى للحكم واصدر الملكان قانون الاعتراف بحقوق الانسان فانتصر البرلمان وانتصرت معه النظرية الشعبية ، وكان انقلاب سنة ١٦٨٨ من تدبير الرجال المتمسكين بالقديم المحبين للنظام والمعارضين للفوضى الديمقراطية ، فرغبوا فى ملكية مقيدة و إشراف ارستقراطى على شئون الحكم ، وقد تأثر حنا لوك بهذا الرأى واثبته فى فلسفته السياسية . كتب زعيم من زعماء الاحرار يسمى الجرنون سدنى (Algernon Sydney) (١٦٢٢ - ١٦٨٣) يؤيد مبادئ فلمز وقال إن السلطة تستند على رضاء المحكومين وقد شنق من أجل مبادئه ، وقال إن العقد يبقى نافذا بين الملك والرعية مادام الملك يعمل على المصلحة العامة ، ومدح الحرية وكره المساواة المطلقة بين الناس ، واليه يرجع الفضل فى ايقاظ الشعور بالحرية فى عهد الملكية المستردة ، وكان له أصبع فى الانقلاب الذى حدث عام ١٦٨٨ وقضى على نظرية الملكية المقدسة فى انجلترا . واشتهر كاتب آخر فى هذا العصر يسمى جورج سافيل « اللورد هلفكس » (George Savile) (١٦٣٣ - ١٦٩٥) وقد نشر رسائل سياسية كثيرة برهنت على فكر صائب وملاحظة دقيقة ، وقد كان محافظا بطبيعته ، ولكنه كان يميل الى الاعتدال والاتفاق بين الاحزاب ، وعارض الاضطهاد والعنف وكره الثورات

الداخلية ، ونادى بالملكية المطلقة والحرية الفردية فى حدود القانون ، وأيد الاساليب الدستورية والقضائية وطلب التسامح الدينى ، وقال بالتحالف بين انجلترا وهولندا فى الامور الخارجية ، ويجب عليها أن تحفظ التوازن بين فرنسا واسبانيا ، وطلب من انجلترا أن تحتفظ بقوة بحرية عظيمة حتى تأمن شر الغوائل ، وعارض نظرية التفويض الالهى التى نشرها الملكيون كما إنه عارض نظرية الحقوق الطبيعية التى نشرها الجمهوريون

تأثرت فرنسا بالنظريات السياسية التى نشرها الاحرار فى انجلترا ، وترجمت الرسائل التى كتبها سدنى وغيره الى الفرنسية وكتب كاتب فرنسى فى سنة ١٧٥٠ يقول إن الافكار والمبادئ الانجليزية عبرت البحر واتت الى فرنسا لتطبق فيها ، وتأثر المستعمرون فى أمريكا بهذه الآراء أيضا وضمنوها القوانين التى أصدرها ، ويرى الباحث فى وثيقة اعلان الاستقلال كثيرا من هذه الآراء

٤ — حنا لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤)

كان حنا لوك (John Locke) الكاتب الذى اشتهر فى أثناء الثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ شهرة فائقة وكتب رسائله دفاعا عن الحزب البرلمانى وكان سكرتيرا لدى اللورد سافستبرى (Lord Shafestbury) مؤسس حزب الاحرار فى انجلترا ، وفى هذه الوظيفة اكتسب خبرة سياسية عملية وعارض الأساليب الدينية والسياسية التى اتبعها الملوك الاستوارتيون ، وهاجم نظرية الملكية المقدسة التى نادى بها فلمر وأنصار الكنيسة الانجليزية ونظرية الملكية المطلقة التى قال بها هوبز مستندا على نظرية العقد الاجتماعى كما إنه كان قليل العطف على المبادئ المتطرفة التى نادى بها الأحرار

كتب لوك رسالتين تناول فى الأولى النظرية التى نشرها الكتاب عن

السلطة التى يتمتع بها الملك على حسب مبدأ الملكية المقدسة ، وعارضها معارضة شديدة وبرهن على عدم صحتها وصلاحيتها ، وقد نحا فيها نحو سدنى ، إذ تناول كل نقطة وبحثها وناقشها واثبت خطأها . أما رسالته الثانية التى سماها « الحكومة المدنية » فقد بحث فيها بحثا مرتبا وتفصيليا عن أصل الحكومة وطبيعتها ووظيفتها ، وقد كتبها ردا على ما جاء فى كتابات هوبز ولو أنه لم ينقض مبادئه نقضا كاملا ، ولقد اعترف بأنه مدين لهوكر إذ استمد من أفكاره السياسية ، واتفق مع هوبز فى مبادئه الخاصة بالأفراد وفى اعتماده على نظرية العقد الاجتماعى ، ولكنه رفض معظم الأسس الفلسفية التى نشرها هوبز . قال لوك إن حالة الطبيعة الاولى كانت حالة تعقل سادها الأمن والسلام ولم تكن حالة فوضى إذ عاش الأفراد مقيدين بالقانون الطبيعى ، وقد عرفه بأنه مجموعة قواعد وأصول سنها العقل لأرشاد الناس وهم فى حالتهم الطبيعية ، وبذلك خالف هوبز لانه اعتبر القانون الطبيعى سابقا للقانون الحقيقى لا معارضا له ، ثم قال إن الناس عاشوا متساوين فى ظل القانون وتمتعوا جميعا بالحقوق الطبيعية ، وهى حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية ، أما حق الحياة فكان حقا أساسيا للفرد ، وعرف الحرية بانها عدم تقيد الفرد بغير قواعد الطبيعة ، أما حق الملكية الخاصة فقال عنه إن الفرد اكتسبه من نتيجة عمله فلا يجوز لأنسان آخر أن يحرمه منه ، ولما اختلف الافراد فى تفسير أحوال القانون الطبيعى ولما لم يوجد بينهم قاض يفصل فى منازعاتهم ، ولما لم يستطع الفرد أن يحتفظ بحقوقه ضد اعتداء غيره وظلمه ، اجتمع هؤلاء الافراد وتعاقدوا وكونوا جماعة سياسية متعهدين أن ينزلوا عن حقوقهم فى تفسير القانون الطبيعى وتطبيقه مقابل تمتعهم بحقوقهم الطبيعية ، وعلى ذلك كان العقد معينا تعيينا واضحا وليس مبهما كالعقد الذى قال عنه هوبز ، ثم قال إن السلطة المتنازل عنها لم تعط

لفرد واحد أو لهيئة من الهيئات بل أعطيت للجماعة السياسية باعتبارها وحدة قائمة بنفسها ، ولم تكن سلطة الجماعة السياسية مطلقة بل مقيدة وقاصرة على حماية القانون الطبيعى ، وكانت كلمة الأغلبية هى الكلمة العليا لأن الفرد نزل عن حقوقه للجماعة فيما يختص بتنفيذ القانون الطبيعى ، وعلى الأقلية أن تخضع لرأى الأكثرية ، وقال إن الخلف مرتبط بتعهدات السلف فيما يختص بالتعاقد الاجتماعى . ميز لوك بين الدولة والحكومة وقال إن الحكومة تكونت بمقتضى الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية وقال إن نوع الحكومة يتوقف على من يملك سلطة التشريع فيها ، ونظر الى السلطتين التنفيذية والقضائية بأنهما خاضعان للسلطة التشريعية ، ولكن لم يتوسع فى البحث فى نظرية الفصل بين السلطات ، وكانت الحكومة الديمقراطية التى تتألف من أعضاء ينتخبهم الشعب ويراقبهم أفضل انواع الحكومات فى نظره ، وقبل الحكومة الملكية اذا سلب الملك حق التشريع واعترف أن يستند فى حكمه على اتفاق الشعب ورضاه

اعترف بسيادة السلطة التشريعية فى البلاد سيادة غير مطلقة ، وقال إنها مرتبطة بحقوق الشعب الطبيعية ، وإن الشعب له حق تغيير الحكومة إذا حادت عن الطريق السوى وخرجت على تعهداتها ، وله أن يقاوم السلطة المدنية إذا عم الظلم وانتشر فى الدولة ، وعلى ذلك أقر مبدأ الثورة وأثبت حق الفرد فى المقاومة ، ثم تناول العلاقة بين الكنيسة والدولة وطلب من الدولة أن تشرف على بقاء النظام الاجتماعى وليس لها أن تتدخل فيما يتعلق بالروحانيات ، وتشجع التسامح الدينى ولا تتعرض الى المذاهب الدينية إلا إذا تعارضت مع الامن العام ، ولكنه طلب من الدولة ألا تتسامح مع الزنادقة والكاثوليك والمسلمين . لم يضف لوك الى النظريات

السياسية مبادىء جديدة و لكنه عين الحقوق الطبيعية والسلطة الشعبية وحق المقاومة تعيينا واضحا ، وأكد قوة الفردية فى العقد الاجتماعى ، وأراد هوبز سلطة عالية مطلقة و لكنه أراد سلطة مقيدة ، وكانت نظرياته سياسية اكثر ممن تقدموه ، وفصل الكنيسة عن الدولة ليؤكد أهمية الدولة ونفوذها لا للعمل على استقلال الكنيسة ، وكانت آراؤه ونظرياته معتدلة وعملية و لكنها كانت أقل منطقا من آراء هوبز ، وقد نشرها ليوجه آراء الناس لأفضلية الحكومة النيابية التى يكون الفرد متمتعا بحقوقه تحت كنفها ، وقد اعتنق مبادئه كثير من زعماء الاحرار الانجليز لأنها برهنت على شرعية نظريتهم الاقتصادية فيما يختص بالحرية الاقتصادية والرأسمالية ، ولم ينشر لوك آراء شيوعية أو إشتراكية بل أقر حق الفرد فى الملكية وأكده

كان تأثير لوك فى غيره من الكتاب بعيد الأثر ، واستعمل الساسة آراءه أساسا لمباحثهم ، واعتنق كثير من الهيجونوت فى فرنسا و هولندا نظرياته ، واتخذ منتسكيو نظريته فى الفصل بين السلطات قاعدة لبحثه ، واستخدم روسو نظريته فى العقد الاجتماعى واتخذها هاديا له وفسرها تفسيرا يتفق مع مبادىء الثورة الفرنسية ، وفى أمريكا استفاد السياسيون الذين ألفوا مواد إعلان الاستقلال من آراء لوك ، والخلاصة إن لوك يمثل الروح الحديثة فى الاستقلال والنقد و الفردية و الديمقراطية هذه الروح التى بلغت غايتها فى الانقلابات الفكرية و الاقتصادية و السياسية فى القرن الثامن عشر ، وأنه كان اكثر الفلاسفة اثرا فى عقول الكتاب وفى النظم القائمة .

الباب الحادى عشر

النظريات السياسية

فى قارة أوربا فى القرن السابع عشر

١ـ الاحوال السياسية فى الدول الاوربية فى أثناء القرن السابع عشر :

اشتغل السياسيون فى أوربا فى أثناء النصف الاول من القرن السابع عشر بحوادث حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) التى قامت بسبب المنازعات الدينية فى المانيا ، ولكنها ما لبثت أن انقلبت الى حرب سياسية بين عدد كبير من دول أوربا ، وفى نهايتها اجتمع المتحاربون فى مؤتمر دولى فى مدينة وستفاليا وعقدوا صلحا عام ١٦٤٨ يعد فاتحة عهد جديد فى السياسة الأوربية إذ فقدت الخلافات الدينية خطر شأنها الاول ، ولم يعد للبابوية مقامها المختار بين دول أوربا واماراتها ، وضعف مركز الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وظهرت دول قوية على حدودها ، وانقسمت المانيا الى وحدات سياسية ولم يبق للامبراطور السلطة العليا الى داخل حدود املاك اسرة الهبسبرج

تأثر المؤتمرون فى وستفاليا بنظريات جروتيوس ومبادئه أثراً كبيرا ، وقبلوا المبدأ القائل بوجود عدد من الدول المستقلة على رأس كل منها ملك نافذ الكلمة فى شعبه ذو سلطة عالية يخضع لها الجميع خضوعا تاما ، ويكوّن هذا العدد من الدول أسرة واحدة ترعى أصول القانون الدولى وتسير فى

علاقاتها وفق نصوصه وقواعده ، وسادت فى أوربا فكرة التوازن الدولى ، واعتنقها السياسيون وعملوا على تنفيذها ، ولقد ضعفت اسبانيا التى كانت أقوى دول أوربا فى القرن السادس عشر ، فطمع الدول فى تقسيمها ، واصبحت فرنسا بفضل ذكاء رشليو وتلميذه مزران أقوى الدول الأوربية ، واشتهرت بحكومتها المركزية الثابتة وبملكيتها المطلقة القوية ، وفى عصر ملكها لويس الرابع عشر اتسعت دائرة مطامعها وأخذت تعمل على تحقيق هذه المطامع ، فقاومها رجال السياسة فى أوربا وثبتت السياسة الأوربية حول ذلك فى أثناء النصف الثانى من القرن السابع عشر ، وقد امتازت هذه الفترة بالملكيات القوية المستبدة ، وبالتنافس العظيم بين الملوك الاقوياء والدول الأوربية ، ونظر الملوك الى دولهم كأنها ضياع خاصة لهم ، واجتهدوا فى توسيع رقعتها ، وعملوا على ترقية مصالح أسرهم الخاصة دون مصالح شعوبهم ، واشتد التنافس فى الاستعمار ، وفى ميدان التجارة ، وحاولت كل دولة أن تبز غيرها وتستفيد من ضعف جيرانها ، وتأثرت النظريات السياسية بالمظاهر الاقتصادية وبالسياسات التجارية ، واشتركت انجلترا بارتقاء وليم الثالث الى عرشها سنة ١٦٨٨ فى هذه المعمعة السياسية ، ودافعت عن هولندا ضد اعتداء لويس الرابع عشر ، واصبحت المنافس العظيم لفرنسا وابتدأت المعركة بينهما وظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر

تقدمت مبادئ القانون الدولى فى أثناء الحروب التى أثارها لويس الرابع عشر فى أوربا لتحقيق مآربه ، واعترف المتحاربون بمناعة البعثات السياسية ، وتناولت الجرائد الرسمية فى كل دولة مبدأ التدخل لحفظ التوازن الدولى وبحثته وناقشته ، ودرست قواعد الحرب فى البحار واتبعتها الدول ، وأصدرت فرنسا فى سنة ١٦٨١ قانونا بحريا أباحت فيه للمتحاربين التدخل

فى تجارة المحايدين ، واعترفت الدول بحرية البحار اعترافا عاما مخالفة مبدا سلدن ، ووضعت القواعد والاصول فيما يجب أن يتبع فى تفتيش السفن ، واقفال الثغور ومصادرة التجارة ، وغير ذلك من الامور البحرية ، والخلاصة إن الاحوال السياسية التى عادت أوربا فى هذا العصر لم تساعد على تقدم النظريات السياسية تقدما يذكر ، ووقف تيار الفكر بين الكتاب فى كل من اسبانيا وفرنسا بسبب اشتغال الناس بالشئون السياسية العملية ، أما فى المانيا وهولندا حيث سادت الحرية السياسية والدينية فقد استمر العلماء فى دراسة نظريات هوبز وجروتيوس ، وتسربت الافكار الانجليزية السياسية الى قارة أوربا ، واشتغل الكتاب بعلاقة الافراد بالحكام وبعلاقة الدول بعضهم ببعض

٢ ـ النظريات السياسية فى هولندا :

كانت هولندا فى القرن السابع عشر متمتعة بالرخاء المادى ، وكانت جمهورية ارستقراطية تشابه فى نظمها وأساليبها الحكومية انجلترا اكثر من مشابهتها أى مملكة أوربية أخرى ، ومالت حكومتها الى النظام الملكى بسبب خوفها من فرنسا ومطامع اسرة اورنج التى ملكت زمام الامر فيها وأخذ كاتب برتغالى اسرائيلى كان يستوطنها يسمى بندكت سبنوزا (Benedict Spinoza) (١٦٣٢ - ١٦٧٧) ينشر مبادىء جروتيوس عن السلطة العليا ، ونظريات هوبز الخلقية والسياسية ، وايد الحرية الدينية بكل ما أوتى من قوة بيان بسبب الاضطهادات الدينية التى وقعت عليه ، واعتنق نظرية السلطة العليا فى مباحثه الفلسفية وقال إن الدولة تملكها على انها وحدة سياسية ، وليس الحاكم كما قال غيره من الكتاب ، وقبل

نظرية العقد الاجتماعى واتخذها اساسا للحرية ولتكوين حكومة ديمقراطية معتدلة ، وكما تأثر جروتيوس باعتداء اسبانيا على النذرلند فى النصف الاول من القرن السابع عشر ، تأثر سبنه زا باعتداء فرنسا على هولندا فى النصف الاخير منه

اختلف سبنوزا مع هوبز فى بعض نقط جوهرية ، ولكنه اتفق معه فى كثير من المبادىء والآراء الفلسفية ، وقال إن المصلحة الذاتية هى المحور الذى تدور عليه جهود الانسان ، وإن الدفاع عن النفس هو أول حق طبيعى يملكه الفرد ، وكان معجبا بمكيافلى إعجابا شديدا ، واعتنق كثيرا من مبادئه إذ كانت الصعوبات التى اعترضت هولندا إذ ذاك تشابه تلك التى اعترضت مدن ايطاليا وجمهورياتها فى القرن الخامس عشر ، وشابهت نظمها نظم فلورانسة والبندقية ، وقال إن المبادىء التى تتفق مع مبادىء الفرد لا تتفق فى معظم الحالات مع مبادىء الدولة ، وعلى الدولة أن ترعى مصالح افرادها وألا تتقيد بالمعاهدات اذا تعارضت مع هذه المصالح ، وقال إن الحرب ضرورية بين الدول إلا إذا وجدت دولة أقوى من الجميع تستطيع أن تسيطر عليها ، ونادى بالمبدأ التعاهدى بين الدول وقال إنه وسيلة لتخفيف وطأة الحروب والعمل على تقليلها ، ثم نظر الى الدولة بأنها ضرر لا بد منه ، وقال إنها تكونت لا بسبب الخوف بين الافراد بل بسبب المنافع الذاتية التى دفعتهم الى تكوينها ، فاجتمعوا وتعاقدوا اختياريا ونزلوا عن حقوقهم الفردية الطبيعية الى سلطة حاكمة اتبعت الحق الطبيعى العام للجماعة السياسية ، ولم يدخل فى تفصيلات العقد ولا فى صفته القانونية ، ولا فى طبيعة السلطة العليا فى الدولة كما فعل هوبز ، وميز بين الدولة من حيث أنها مالكة للسلطة العليا وشخص الحاكم ، وقال إن السلطة العليا تعتمد على الارادة العامة أو على الاقل إرادة

الاكثرية، وقد استخدم روسو هذه النظرية عندما كتب فى نظرية الارادة العامة بعد ذلك وفصل بين الحكومة والدولة فصلا واضحا، ومال الى الحكومة الجمهورية الارستقراطية عند ما كان يبحث فى أنواع الحكومات، وكان لا يعطف على الحرية الديمقراطية، ونادى باستحالة وجود الملكية المستبدة من الوجهة العملية، وكان يسعى لتقرير الحرية الفردية على عكس هوبز الذى كان يسعى لتقرير الملكية المطلقة، وقال إن غرض الدولة الأساسى هو العمل على تقرير هذه الحرية الفردية، وقال إن سلطة الدولة مقيدة بالحقوق الطبيعية التى يملكها الأفراد، وإن كفاية الحاكم كانت فى نظره القدرة على حفظ النظام وإذا لم يستطع زالت عنه صفة الحكم، واكد حرية الفكر والتعبير لأنها ضرورية لكرامة الفرد، وضرورية لخير الدولة، ويرى من ذلك أنه كان متقدما فى آرائه من هذه الوجهة عن هوبز الذى قال إن الافراد يملكون حقوقا طبيعية منفصلة عن الدولة، أما هو فقال إن الافراد يملكون الحقوق التى تمنحهم إياها الدولة

ظلت مئة لغات سبنوزا مجهولة فى أوربا نحو قرن من الزمن بسبب الشكوك والريب التى حامت حول معتقداته الدينية، ولكن لما جاء لوك أحيا مبادئه وتأثر وهو يعالج نظريته فى الحرية الفردية بنظرياته، واعتنق روسو كثيرا من مبادئه ونشرها فى إثناء الحركات الثورية التى قامت فى أوربا بعد ذلك.

٣ — النظريات السياسية فى المانيا:

اشتغلت الافكار فى المانيا بعد حركة الاصلاح الدينى بالمجادلات الدينية العقيمة وبحوادث حرب الثلاثين عاما، ولم تتقدم النظريات

السياسية بسبب ذلك واضمحلت الروح القومية لانقسام هذه البلاد الى أمارات مستقلة، واستمد الالمان كثيرا من عادات فرنسا ونظمها مهملين عاداتهم القومية ولغتهم وأنظمتهم، وظلت الأمور سائرة على هذه المنوال حتى ظهر كاتب بينهم يسمى صمويل بفندورف (Samuel Pufendorf) (١٦٣٢ — ١٦٩٤) فأبتدأ به عصر العرفان الحديث فى المانيا، وقد أراد هذا الكاتب أن يوفق بين آراء هوبز فى السلطة العليا المطلقة وبين آراء جروتيوس فى السلطة العليا المقيدة، وكانت طريقته منطقية تجنب فيها اشارات جروتيوس إلى النظم اليه نانية والرومانية، وإشارات هوبز الى الكتاب المقدس والآيات الانجيلية، وهاجم المبادىء والنظريات الدينية التى نشرها رجال الدين فى عصره يؤيدون بها نظرية الملكية المقدسة. واتخذ القانون الطبيعى أساسا لمذهبه السياسى وفلسفته السياسية، وعرف هذا القانون بأنه املاء العقل فيما يختص بالخطأ والصواب، ولكنه مال الى مذهب هوبز المادى وقال إن المصلحة الذاتية هى أساس السلوك الشخصى

حلل بفندورف الحالة الطبيعية وقال عنها إنها حالة تاريخية ومنطقية لوجود البشر، وإن غرائز الناس الاجتماعية هى التى دفعتهم الى الاجتماع مقيدين بأوامر القانون الطبيعى لا بالاوامر الانسانية، وعاش الناس فى الحالة الطبيعية عيشة شقاء وتعس مدفوعين بحب الذات، يتغلب القوى على الضعيف بدافع الشهوة الذاتية لا بدافع العقل والحكمة، ولكنه خالف هوبز ولم يقل عنها إنها كانت حالة كفاح مستمر، اتفق معه بأن العدل والحق كانا غائبين بسبب جهل الأكثرية، فاجتمع الناس بمقتضى عقد اختيارى وكونوا الجماعة البشرية ليتغلبوا على النقائص الطبيعية

التى وجدت بين الافراد متفرقين وقال إن العقد الاجتماعى الذى وصفه هوبز والعقد الحكومى الذى وصفه الكتاب المضادون للملكية المستبدة ضروريان فكانت الخطوة الاولى ان اتفق الافراد فيما بينهم على أن يكونوا الدولة ، وقرروا باغلبية نوع الحكومة التى تسيطر عليهم ، وكانت الخطوة الثانية أن تعاقد الطرفان وهما الجماعة البشرية على أنها وحدة معتبرة طرفا أول ، وهيئة الحكام التى انتخبت معتبرة طرفا ثانيا ، تعهد الطرف الاول على اطاعة الطرف الثانى ، وتعهد الثانى بتنفيذ سلطته وتوجيهها الى الصالح العام وخير الجميع ، وعلى ذلك تكونت السلطة العليا مقيدة ولكنها سيدة لا تخضع الى سلطة بشرية أعلى منها أو الى قانون بشرى ، وانما تعهدت بالقانون الطبيعى بالدين وبالعادات والتقاليد القومية وبالغرض الذى من من أجله تأسست ، ويجب على الدول مثل الافراد أن تخضع لقانون العقل كما يفسره الاذكياء النابهون ، ونظر الى الملك المنتخب أو المقيد بانه أفضل الحكام وقال إن اشتراك البرلمان فى التشريع لا يعد تقليلا فى السلطة الممنوحة للملك بل هو مساعد لها

وعرف قانون الامم بانه جزء من القانون الطبيعى بحث فى علاقة الدول بعضها ببعض ، واشتقت قواعده من ميل البشر الى ترقية الصالح العام ، وانكر وجود قانون ايجابى أو قانون اختيارى بين الامم سنت قواعده وأصوله بالاتفاق العام ، ومن هذه الوجهة يتفق مع هوبز ويختلف مع جروتيوس وكان بفندورف أول أستاذ فى جامعة أسس استاذية لدرس قانون الطبيعة وقانون الأمم ، وقد انتشرت مبادئه انتشارا كثيرا بسبب اعتدال آرائه وتوفيقه بين الملكية المستبدة التى تعمل للمصلحة العامة ، وبين الحرية الفردية التى قبلت مبدأ السلطة العليا بشرط ألا يكون لها الرقابة المطلقة على

أرواح اعضاء الدولة وأعمالهم . وقد ظلت نظرياته معدلة تعديلا خفيفا بوساطة اتباعه أساس الفلسفة السياسية فى المانيا حتى جاء كانت

٤ ـ النظريات السياسية فى فرنسا :

أهمل الكتاب السياسيون فى أثناء حكم لويس الثالث عشر (١٦١٠ — ١٦٤٣) نظرية بودان القائلة بوجود قوانين أساسية فى الدولة على الملك إطاعتها ، ونشروا المبدأ القائل بان الملك غير مقيد إلا بالقوانين التى يمليها ضميره عليه ، ولما حكم لويس الرابع عشر (١٦٤٣ — ١٧١٥) نادى الكتاب بشرعية الملكية المطلقة ، وقالوا عنها إنها أفضل أنواع الحكم . وعظموا الملك وقالوا إنه خليفة الله فى الارض ، ويحكم مفوضا من قبله ، وطلبوا من الرعية الطاعة التامة له ، واكدوا استقلال الكنيسة الفرنسية وإنفصالها عن الرقابة البابوية ، وكانت فرنسا فى عهده أقوى ممالك أوربا قاطبة ، واتبع ملوكها سياسة التوسع فى الخارج والحكم المطلق فى الداخل ، وقد حاول فريق من النبلاء تقييد سلطة الملك فى بدء حكمه ، وانتقده فريق آخر فى نهاية حكمه عند ما ظهرت العواقب السيئة من الوجهة الاقتصادية وكانت نتيجة السياسة الحربية التى اتبعها ، وإقترح المرشال فوبان (Marshall Vauban) تعديل الضرائب لمصلحة الشعب فى سنة ١٧٠٧ ، واعتبر العمل الزراعى أساس الثروة ، وطالب بتوحيد الضرائب ، وناقش كاتب آخر السلطة الملكية وهو يبحث فى المالية العامة ، وطلب المساواة فى فرض الضرائب ، ولكن ظلت الافكار السياسية خاضعة بصفة عامة للادارة الملكية ، ونجح الكردينال رشليو وزير لويس

الثالث عشر فى تثبيت مبدأ الملكية المطلقة فى فرنسا ، وقال إنها أفضل أنواع الحكومة لخير الدولة وصالحها العام ، وفى عصر لويس الرابع عشر نشر الاسقف جاك بوسيه (Bishop Gacques Bossuet) (١٦٢٧-١٧٠٤) وكان خطيبا بليغا ومعلما لأبن الملك المبدأ القائل بالملكية المقدسة وبنظرية التفويض الالهى ، وقد كتب رسالة سياسية ليتعلم منها ولى العهد فكرة سامية عن مركزه ومقامه وعن التبعات التى ستلقى على عاتقه بعد إعتلائه العرش ، وقد تأثر هذا الكاتب بآراء هوبز وأيد أقواله بالآيات الانجيلية ، ونادى بشرعية الحكومة لتنظم ميول الانسان وتكبح جماح الشهوات الفاسدة عند الافراد ، وقال إن الملكية الوراثية هى أفضل أنواع الحكومة واقدمها من الوجهة التاريخية ، وقال إنها مقدسة ، ومحرم على الفرد أن يهاجم شخص الملك ويجب إعتبار الملوك بأنهم مقدسون ، وطلب من الملك أن يرعى شعبه كما يرعى الوالد أولاده ، وقال عنه إنه مطلق فى تصرفاته غير مسئول ، وطلب من الرعية إطاعته إطاعة تامة ، ولكنه قال إنه مقيد باوامر العقل وممثل لله ، فعليه أن يحافظ على مركزه ومقامه ويحافظ على الدين ويتبع العدل ، ووصفه بأنه شخصية عامة مقدسة ، فأضاف صفة التقديس الى الصفات التى اتصفت بها السلطة العليا قبل ذلك .

الباب الثانى عشر

النظريات السياسية

فى النصف الاول من القرن الثامن عشر

١ـ الاحوال العامة فى نصف القرن الثامن عشر الاول:

لم تظهر مؤلفات ذات قيمة عظيمة فى النظريات السياسية فى الفترة التى وقعت بين لوك الانجليزى و منتسكيو الفرنسى ، وكل الذى حدث فى أثناء هذا العصر ان تقدم القانون الدولى تقدما قليلا ، وابتدأ الكتاب فى انجلترا ينتقدون نظرية العقد الاجتماعى وينقضون أصولها وقواعدها ، وكان العصر عصر ركود فكرى من وجهة الفلسفة السياسية اذا قارناه بالعصر الذى سبقه فى انجلترا ، وبالعصر الذى تلاه فى فرنسا وامريكا ، واشتغل الناس بالحروب الوراثية التى أثارها لويس الرابع عشر فى اوربا ، واشتركت فيها دول اوربا الرئيسية ، وتنافست انجلترا وفرنسا فى ميدان الاستعمار فى امريكا والهند ، وتنازعتا سيادة البحار والسيادة السياسية فى اوربا ، وتنافست بروسيا والنمسا وحاول كل منهما السيادة على المانيا ، وكثرت المحالفات والمعاهدات بين الدول العظمى جريا وراء المنافع ، وبين الدول الصغرى لتحافظ على استقلالها ، وتحفظ التوازن الدولى بين ممالك اوربا وإماراتها ، وقامت الحروب لتحقيق مطامع الأسر الحاكمة المستبدة ، امثال اسرة هبسبرج واسرة البربون واسرة هوهنزلرن تلك

الأسر التى اعتبرت ممالكها ضياعا شخصية ، واهملت مصالح الشعوب ، ونظر الملوك الى التجارة والصناعة وجعلوها مصدر ايراد للحكام ، وتقيدت التجارة الخارجية والتجارة فى المستعمرات بمختلف القيود التى رأتها الحكومات موصلة الى المكاسب المادية ، وظلت نظرية الملكية المقدسة مقررة بين الكتاب فى اوربا ، وبقيت مبادىء لوك وآراؤه قليلة الأثر فيها ، وقصر الكتاب همهم فى بحث العلاقات بين الدول بعضهم ببعض ومع ذلك وضع الكتاب فى فرنسا اسس الآراء الثورية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر

تقدمت الروح الحرة فى فرنسا بعد موت لويس الرابع عشر فى سنة ١٧١٥ ، وكان الفرنسيون فى عصره لا يعرفون من الفلسفة الانجليزية السياسية الا فلسفة هوبز التى أيدت الملكية المطلقة ، ولكن بعد موته كثر اختلاط الفرنسيين بالانجليز وتعلموا اللغة الانجليزية وترجموا المؤلفات والرسائل الانجليزية السياسية ، وتأثر فولتير ومنتسكيو وميرابو وغيرهم من فلاسفة فرنسا بآراء الانجليز ونظرياتهم ونظمهم السياسية ، وانتشرت آراء لوك وهيوم انتشارا كبيرا بين طبقات المفكرين الفرنسيين ، ودرس هؤلاء المفكرون دستور انجلترا واسباب الثورة التى قامت فيها ونتائجها ، وكونوا أساسا فلسفيا للثورة الكبرى فى كتابة روسو ، وكان الكتاب الفرنسيون يحملون على الكنيسة ونظامها فى النصف الاول من القرن الثامن عشر ولكنهم وجهوا حملاتهم فى النصف الثانى منه الى الدولة ونظمها السياسية

ثبتت الحكومة البرلمانية الحزبية فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ ، وتقرر مبدأ قيام وزارة مسئولة تشرف على أمور التنفيذ فى البلاد ، وكان

الحزبان المحافظون والاحرار قد إتفقا لمنع جيمس الثانى من العودة الى الحكم، ولكنهما إختلفا بعد أن تولى وليم ومارى الامر فى إنجلترا، وكان مبدأ المحافظين العمل على إرجاع آل إستيوارت الى الحكم، وأيد الاحرار مبدأ الانقلاب الذى حدث وناصروا أسرة هانوفر بعد ذلك ونجحوا فى إقامتها فى الحكم بعد موت الملكة آن عام ١٧١٤، وظلوا حزب الغالبية فى البلاد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وعدل المحافظون اراءهم فى نظرية التفويض الالهى، وتركوا المطالبة بعودة آل إستيوارت الى العرش، وعاضد الاحرار الملكية المقيدة والحكومة المركزية القومية، ودارت المعركة بين الحزبين على كراسى الحكم لا بسبب الاختلاف فى المبادىء إذ أيد الحزبان النظام الدستورى، وقصر الكتاب بحثهم فى تحليل طبيعة هذا الحكم وفى طريقة تنفيذه على أفضل وجه، واستقرت فى هذه المدة العلاقة بين الكنيسة والدولة وعرف كل منهما حدود عمله ودائرة إختصاصه

كان القرن الثامن عشر عصر احياء القانون الطبيعى، وقلت فيه الروح التاريخية ولم يحفل الكتاب إلا قليلا بحوادث الماضى وعبره، وارادوا التخلص من العادات والنظم القديمة ومدحوا قوانين الفطرة، وفضلوها على القوانين الكثيرة المعقدة التى سنتها الدول بعد أن تأسست والتى كان الناس يئنون من جراء تطبيقها، ونشدوا الحرية الفردية وطلبوا تقييد التدخل الحكومى الى أقصى حد ممكن، وقالوا إن الحكومة التى لاتحترم قواعد القانون الطبيعى مستبدة، ونشروا المبدأ القائل بالمساواة بين الناس وبالحقوق الطبيعية، وقد تأثر الناس بهذه الآراء ونظروا الى النظم القائمة بعين السخط والازدراء، وابتدءوا يبحثون فى الاصول التى يجب على

الحكومة اتباعها حتى تتفق مع القانون الطبيعى ، وفى نهاية هذا القرن هب الناس فى فرنسا ثائرين ليطبقوا بانفسهم المبادئ الطبيعية .

٢ — النظريات السياسية فى المانيا :

كانت حكومة امارات المانيا ودولها فى ابتداء القرن الثامن عشر حكومة مطلقة مستبدة ، وكانت الحياة العلمية فيها متأخرة وغامضة ، وكان تأثير رجال الدين فيها لايزال شديدا ، وقد اشتهر فيها كاتبان فى هذه الفترة وهما كرستيان توماسيوس (Christian Tomasius) (١٦٥٥—١٧٢٨) وكرستيان ولف (Christian wolff) (١٦٧٩ — ١٧٥٤) وفصل أولهما بين علمى القانون والأخلاق ، وميز بين القانون الطبيعى والايجابى وبين الحقوق الطبيعية التى ورثها الأنسان بالغريزة والحقوق التى اكتسبها من القوانين البشرية ، وقال إن الحرية والمواهب الطبيعية والحق فى الحياة وفى التفكير هى الحقوق الطبيعية ، اما الحقوق المكتسبة فهى حق الملكية وحق الاشتراك فى السلطة

اما ولف وكان استاذا فى جامعة هول فقد اشتهر شهرة عظيمة وكان محبوبا فى فرنسا لدرجة كبيرة ، واكب الناس على دراسة آرائه وقرأة مؤلفاته ، واتخذ نظريات جروتيوس وبفندورف أساسا لبحثه ، وكتب فى القانون الطبيعى وفى قانون الامم وفى نظرية الدولة متشبها بطريقة لوك ، واستنبط القانون الطبيعى من طبيعة الأنسان الخلقية ، والحقوق الطبيعية من واجبات الانسان الخلقية الغريزية ، وقال إن الناس متساوون لأن حقوقهم وواجباتهم متساوية ، وليس لانسان سلطة على انسان آخر بالطبيعة ، وتكونت الدولة بتنازل الافراد بمحض رغبتهم عن بعض حقوقهم

الطبيعية للمصلحة العامة ، وكان غرض الدولة تحقيق الأمن العام وترقية مصالح الفرد

تناول الكاتبان بعد ذلك القانون الدولى وكتبا فيها كتابة قيمة ، وميز توماسيوس بين الواجبات الكاملة للدولة وواجباتها الناقصة ، أما ولف فقد كتب فيه كتابة نظرية ورياضية ، واشتهرت لأن مشترعا سويسريا يسمى دى فاتل (E. de Vattel) (١٧١٤ — ١٧٦٧) فسرها وقدمها لرجال الادب والسياسة فى أوربا ، وقد كتب هذا العالم القانونى فى العلاقات الدولية كتابة تعد فى المرتبة الثانية بعد كتابة جروتيوس ، واتبع طريقة بفندروف فى وضع قانون الامم على أساس قانون الطبيعة ، ولكنه أضاف اليه قانونا ايجابيا مبنيا على الرغبة والاتفاق العام ، وقد اشتهرت مؤلفاته فى اوربا وامريكا ، وكان كثير من رؤساء الجمهورية فى الولايات المتحدة يتمثلون بآرائه وينقلون عنها

كانت كتابة توماسيوس ولف ينقصها الابتكار ، ولكنهما شجعا حركة العرفان الانسانية فى المانيا بسبب استعمالهما اللغة الالمانية فى كتبهما ورسائلهما ، وقالا يجب ان تشتق النظريات والآراء من العقل والخبرة ، وظلت كتابات ولف لها الاثر الاكبر فى المانيا حتى منتصف القرن الثامن عشر عند ما ترجمت مؤلفات لوك وغيره من الانجليز الى اللغة الالمانية

ارتقى فردريك الكبير عرش بروسيا فى سنة ١٧٤٠ وايد الاحرار وناصرهم ، وتقدمت حركة العرفان فى أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وقد قبل مبدأ القانون الطبيعى قبل أن يتولى الامر فى بروسيا ، وكان معجبا بنظريات لوك ومبادئه وعطف على العلماء فى عصره ، واعاد ولف الى كرسى استاذيته بعد ان اجبره رجال الدين على الاستقالة من الجامعة ، وارسل دعوة الى فولتير ليأتى الى برلين ويقيم بها ، وهاجم مبدأ

الملكية المقدسة معتقدا بأن الملوك انما يحكمون باتفاق شعوبهم ، واكد الواجبات التى على الحاكم ان يؤديها ، ودحض النظرية القائلة بأن الملوك يملكون الدولة وشعبها كما يملك الفرد ضيعة خصوصية ، وقال إن الملك هو خادم الدولة ولا يكون حكمه شرعيا إلا اذا عمل على ما فيه مصلحة لشعبه ، ثم كتب رسالة فى سنة ١٧٣٩ انتقد فيها آراء مكيافلى الخاصة بالمصلحة الذاتية والطمع والاستبداد ، ولما ارتقى العرش تأثر بمبادئ العدل والاخلاق ، ولم يستعمل سلطته فى اغراضه الذاتية ، ولكنه وهو يعمل على مصلحة بلاده تناسى المبادئ التى انتقدها وطبقها فى سياسته ، وتأثر بالقانون الطبيعى تأثراً كبيراً ظهر فى القوانين التى سنها وشرعها ، وقد قال إن خير الدولة وخصوصا شعبها هو غاية كل اجتماع مدنى والغرض العام من كل القوانين ، ويجب ألا تقيد القوانين واللوائح الحربية والحقوق الطبيعية إلا بالقدر الذى لايتعارض مع هذه الغاية وهذا الغرض ، ويعتبر يوسف الثانى امبراطور النمسا من تلاميذ فردريك واتباعه السياسيين ، وقد درس أصول القانون الطبيعى وقواعده واراد تطبيقها على الاحوال السائدة فى مملكته ، وكان يريد الاصلاح ولكنه اخفق فى مهمته بسبب اهماله النمو التاريخى وبسبب المعارضة القوية التى قوبل بها من جانب من أراد خيرهم

٣ ـ النظريات السياسية فى ايطاليا :

أسس مشرع ايطاليا يسمى جيامبتستا فيكو (Giambattista Vico) (١٦٦٨ - ١٧٤٤) الطريقة التاريخية المبنية على علم النفس فى الفلسفة السياسية ، وقد تأثر كثيرا بنظريات بيكون وجروتيوس وكان يشير كثيرا الى مكيافلى وبودان ، وتعتبر نظريته معارضة لنظرية القانون الطبيعى التى كانت سائدة إذ ذاك ، ولم يتفق مع غيره من الفلاسفة فى وجود قانون

يطابق العقل الكامل صالحا فى كل زمان ومكان ، وقال إن النظم و الافكار السياسية تتأثر و تتقلب على حسب الوسط واخلاق الشعب القومية ، وإذن تتغير الحكومات والقوانين على حسب حالة العرفان العام وحاجات الشعوب فى وقت من الاوقات ، وقد تأثر منتسكيو فى كتاباته الاخيرة كثيرا بهذه الآراء

إستمد فيكو كثيرا من آرائه من دراسة التاريخ الرومانى ، ثم كتب نظريته فى قيام الحكومة واختفائها ، وقال إن الحكومة الاولى كانت الحكومة الربانيـة التى استندت فيها السلطة على ارادة الله وأظهرتها للخلق بواسطة المعجزات ، واتت الحكومة الارستقراطية بعد ذلك وهى التى تكونت من رؤساء الاسر وكانت السلطة العليا فى أيديهم ، ثم جاءت الحكومة الديمقراطية بعد ذلك وهى التى يشترك فيها جميع أفراد الشعب ، وهى إما أن تكون جمهورية أو ملكيـة ، ويكون الملك فى الثانيـة نائبا عن الشعب فى ادارة الاحكام والسيطرة على الشئون،وقال إن النوع المشترك من الحكومة وجد فى حالة الانتقال من نوع الى آخر من الانواع التى ذكرها ، وقد اعتقد فيكو أن هذا التتابع فى أشكال الحكومة مطابق للطبيعة البشرية وللمبادىء العامة للفلسفة ، ولم يشتهر هذا الكاتب فى عصره شهرة عالمية بل كان معروفا عند جماعة المشترعين فى نابولى وظلت مبادئه غامضة بجانب مبادىء كانت ونظرياته زمنا طويلا

٤ — النظريات السياسية فى انجلترا :

هدأت الاحوال فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ وتقرر المبدأ القائل بأن الامة مصدر السلطات ، ورغب الرجل العادى أن يترك حرا

يجرى وراء منفعته الخصوصية ، ومر قرن على البلاد بعد ذلك استطاعت فى أثنائه أن تزيد فى ثروتها العامة ، وتنمى تجارتها وزراعتها ، وتأسست المدن فمهدت الطريق أمام الانقلاب الصناعى ، وانسحب رجال الدين من الاشتغال بالأمور السياسية وقنعوا بحياتهم الدينية الهادئة ، واشتغل رجال السياسة بالمسائل الحزبية والعمل على تطهيرها من مساوئها ، واتخذت النظريات السياسية صبغة علمية أدبية ، وكانت تظهر فى شكل مقالات ، وتعتبر مقالة بوب عن الانسان (Pope's Essay on Man) أنموذجا لكتابة هذا العصر السياسية ، وقد اشتهر كاتبان من كتاب ذلك العصر وهما الفيكونت بولنجبروك (Viscount Bolingbroke) (١٦٧٨-١٧٥١) ودافيد هيوم (David Hume) (١٧١١ -١٧٧٦) وقد كان أولهما موظفا كبيرا فى عصر الملكة آن وخلفه ولبول عند ما اعتلت أسرة هانوفر العرش الانجليزى ، وأراد أن يقلب خلفه وينزع منه السلطة بتدبير مؤامرة مكونة من المحافظين والمنشقين من حزب الاحرار ، وهو أول من أسس جريدة تنطق رسميا بأراء حزب سياسى فى انجلترا ، وطلب حرية الصحافة حتى يتمكن من محاربة ولبول متحاشيا العقاب ، وكان يؤيد وهو فى الوظيفة مبدأ الحزبية ، ولكنه انتقد النظام الحزبى بعد أن خرج من الوظيفة ، وقال إن الاحزاب تسعى وراء السلطة وتهمل المصلحة العامة ، وكانت آراؤه متناقضة يعوزها الاخلاص ، ومدح النوع المختلط من الحكومة التى تتوازن فيه القوات الحكومية ، ووضع السلطة العليا فى الشعب كما قال غيره ، وقال إن العلاقة بين الحاكم والمحكومين تستند على تعاقد ، وأيد سياسة خارجية قوية . وطلب إتساع دائرة الحرية التجارية فى المستعمرات ، واعتقد أن واجب انجلترا أن تشجع التنافس بين النمسا وفرنسا حتى تتعارض

مصلحتهما فتقوم الحرب بينهما ، وأكد أهمية البحرية وقوتها لمصلحة البلاد ، وقد تأثر الملك جورج الثالث كما تأثر شاتام ودزرائيلى بنظريته القائلة بوجود حزب قومى على رأسه ملك وطنى يقف المنازعات الحزبية ويقضى على النضال الداخلى

أما هيوم فقد كانت فلسفته انتقادية وقوية ، إذ رفض رأى رجال الدين فى الدولة ، كما أنه رفض نظرية العقد الاجتماعى ، واستمد كثيرا من آراء لوك ونظريته ، ومن آراء الكتاب الاسكتلنديين الذين ربطوا الاخلاق والسياسة والأقتصاد برباط واحد ، وعارض استعمال التاريخ فى التدليل على نظريتى العقد الاجتماعى والتفويض الألهى ، وقال إن الفضيلة لا يمكن فصلها عن القانون الايجابى ، وعارض الكتاب البشريين ونظريتهم فى القانون الطبيعى ، واعتقد أن التاريخ وعلم النفس قادران على امدادنا بالمعلومات اللازمة للفلسفة السياسية ، وهاجم نظرية العقد الاجتماعى من مظهرها التاريخى والمنطقى ، فقال إن فكرة التعاقد الأختيارى فوق إدراك الرجل الفطرى ، ولم يثبت لنا التاريخ وجود عقد أصلى ، وان الخلف مرتبط بتعاقد السلف وإن السلطة مبينة على الاتفاق العام فكرتان مستحيلتان من الوجهة العملية والتاريخية وقال إن الدول انما تأسست بالغلبة والقهر ، وان الناس خضعوا لحكامهم بالطبيعة وحكم العادة ، فقد ولدوا فى الدولة ولم يلتفتوا الى أصل تكوينها أو سبب تأليفها ، وقال إن الثورات يقوم بتدبيرها نفر قليل ولا يبحث الكثير فى شرعيتها أو فى اسبابها المعقولة ، وعلاوة على ذلك فان المبدأ القائل باتفاق الناس بمحض رغبتهم على اطاعة الحكام معناه أنهم يستطيعون الأنسحاب من الدولة وهذا يخالف الواقع ، وبعد أن ابان ان التاريخ والواقع

يكذبان نظرية التعاقد الأختيارى تناول الأساس الفلسفى للنظرية، فقال إن الدولة وجدت بسبب منفعتها الظاهرة، وإن الاعتقادات والآراء هى التى تقرر اعمال الأنسان لا العقل، وإن الناس لاتقبل المبادىء والنظريات الا اذا صادفت هوى فى نفوسهم من وجهة مصالحهم الذاتية، واتفق مع هوبز فى اعتبار الناس محبين لذواتهم، وقال إن القوانين والحكام ضروريان لمنع الاعتداء والظلم من جانب القوى على الضعيف، وعلى ذلك فان قيام الدولة ضرورى وعلى الافراد اطاعتها لا لأنهم وعدوا باطاعتها بل لأن الجماعة البشرية لاتوجد بغير ذلك

عارض هيوم مبدأ الحكومة الشعبية، ولكنه ضمن كتاباته كثيرا من الملاحظات الدقيقة الخاصة بالشئون السياسية التى شغلت بال المفكرين فى عصره فاعترف بان السلطة الحاكمة تتأثر بتوزيع الثروة، واستشهد على ذلك بتقدم الديمقراطية فى انجلترا وميلها الى جعل مجلس العموم مركز السلطة الحقيقية فى البلاد، ورأى ضرورة وجود الاحزاب وضرورة حرية الصحافة فى حكومة شعبية ولقد كانت آراؤه الأقتصادية سابقة لأوانها، وعارض القيود التجارية ومذهب التجاريين القائل باستيراد الذهب وعدم تصديره، ونشد حرية المواصلات والمبادلة، وانكر تعارض الزراعة والصناعة، واعتقد بان الأجور العالية لها قيمتها الأقتصادية، ونادى بالمبدأ السياسى الذى وصفه بعض الكتاب الانجليز لدولتهم وهو انها توقع بين الدول حتى تحتفظ بسلامتها

تقدمت الآراء الديمقراطية فى انجلترا فى الفترة التى وقعت بين موت هيوم وظهور برك، وابتدأ الناخبون يراقبون ممثليهم فى البرلمان، وقد نجح هيوم فى القضاء على الأثر الذى احدثه لوك فى انجلترا بنظريته فى العقد الاجتماعى والقانون الطبيعى، ولكن ظلت ممالك قارة او ربما متأثرة بهذه المبادىء

وظهر هذا الأثر فى نظمها الحكومية ، وظهر بطل نظرية العقد الاجتماعى وهو جان جاك روسو وتأثر بالآراء الانجليزية ودون فلسفته فى فرنسا ، أما فى أمريكا فكانت نظريات لوك وآراؤه محبوبة ، وطبقت اقواله فى سيادة السلطة التشريعية وفى شرعية الثورات على المسائل السياسية فى عصره ، واتخذت فكرة الحقوق الطبيعية فى انجلترا شكل الفردية على الأساس المادى ومهدت الطريق أمام كتابة بنتام ومل وآدم سميث .

الباب الثالث عشر

البارون دى منتسكيو ، وجان جاك روسو

١ — الأحوال فى فرنسا بعد لويس الرابع عشر :

كانت فرنسا فى اثناء القرن الثامن عشر اقطاعية فى نظامها الاجتماعى ، واتوقراطية فى نظامها الحكومى ، فقد بلغ عدد سكانها نحو الخمسة والعشرين مليونا من الانفس ، فيهم نحو ربع مليون من النبلاء ورجال الدين وكان هؤلاء معافين من الضرائب ويستوعبون معظم أموال الخزينة فى المعاشات والمرتبات ، ووجدت طبقة وسطى بين النبلاء والفلاحين ، وهذه الطبقة كان سكان المدن عمادها ، وكانوا أغنياء ولكنهم محرومون من الامتيازات الاجتماعية والسياسية ، وكانت الحكومة مركزية ومستبدة ، وكانت الحرية الفردية واقعة تحت رحمة الملك وأعوانه ، ولم يوجد مجلس نيابى يكبح جماح السلطة الملكية ، وكانت السلطة القضائية تحت مراقبة النبلاء والأشراف وسببت الحروب الطويلة التى عادت على فرنسا بالوبال وتبذير الملك وبلاطه خراب خزينة الدولة ، وأثقلت كاهلها بالديون الفادحة ، وكانت السلف تعقد بشروط مرهقة ، وكانت الضرائب ثقيلة وغير موزعة توزيعا عادلا ، وعاقت الرسوم الجمركية الداخلية تقدم التجارة ، وكانت الضرائب تباع الى موظفين ارهقوا العباد وظلموا السكان ، وانحطت قيمة الأراضى الزراعية ، واتبعت الحكومة سياسة التجارة المقيدة التى نادى بها التجاريون ، وقد تأثر الكتاب بالاحوال التى احاطت بهم ، ففى منتصف القرن ظهرت كتابات

جماعة الطبيعيين فى السياسة والاقتصاد، ونادوا بتطبيق الحقوق الطبيعية فى عالم الأقتصاد، واتخذت هـذه الحقوق شكل (اتركه حرا فى العمل)، (Laissez Faire) ثم اكدوا أن الزراعة هى المصدر الاساسى للثروة، واقترحوا أساليب اقتصادية لتعديل الضرائب وتخفيف وطأتها، فوسعوا بذلك الهوة بين الشعب والحكومة

شعر الناس بعد موت لويس الرابع عشر بالسياسة المستبدة التى اتصفت بها الملكية الفرنسية، وهبوا يطلبون حرية الرأى والفكر وأدخل الكتاب الفرنسيون مبادىء لوك فى كتاباتهم، ودرسوا النظم الانجليزية وتعشقوها ونشروها بين طبقات الشعب، وكان من نتائج ذلك أن احتقر الناس الملكية والكنيسة، وكرهوا النظم القائمة، وتحركوا يعملون على تغييرها، وانتقدوا الامتيازات الاجتماعية، وبرهنوا على عدم صلاحيتها أو مشروعيتها، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب غير منتسكيو وروسو كتاب كثيرون أمثال سنت بيير (Saint Pierre) الذى أبان مساوئ النظام الحكومى فى فرنسا وانتقده إنتقادا شديدا، واقترح تكوين مجالس لتشرف على ادارات الحكومة المختلفة ومصالحها المتعددة، وقد كان لرسالته «مشروع السلام الدائم» التى كتبها فى سنة ١٧١٣ أثر كبير فى أوربا ودولها التجارية حتى انهم عقدوا الحلف المقدس، ومثل المركيزدارجنسون (Marquis d'argenson) الذى إقترح تقييد سلطة ملوك البربه نو تغييرها الى ملكية معتدلة متنورة تعمل على خير الجميع، ومثل فولتير (Voltaire) (١٦٩٤ - ١٧٧٨) وكان أقوى ناقد فى عصره، وقد قضى ثلاث سنوات فى انجلترا، واتصل باللورد بولنجبروك اتصالا وثيقا، ودرس مؤلفات بيكون ونيوتن ولوك، وبذل جهده فى نشر الآراء الانجليزية فى فرنسا، ثم هاجم بقلم بليغ وأسلوب رائع سلطة رجال

الدين والخرافات التى نشروها بين العامة ، وأخذ بعد ذلك يحارب الاستبداد والظلم ويجاهد فى سبيل الحرية الفكرية والدينية والسياسية وطلب حرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية البرلمانات ، ونشد الحقوق الطبيعية للطبقة الوسطى التى كانت تزداد ثروتها التجارية والصناعية ، وكان يفضل الملكية المتنورة التى تعمل للخير ، اذ كان لايعتقد فى كفاية الطبقات الدنيا على حكم نفسهم بنفسهم ، ولما رأى أن الملوك لايستطيعون ان يحكموا شعوبهم حكما صالحا نادى بالحكومة الجمهورية المعتدلة ، وقال إن الناس جميعا لهم الحق الطبيعى فى الحرية وفى الملكية وفى حماية القانون ، وعارض الضرائب الأقطاعية معارضة شديدة والقوانين الملكية الظالمة ، ولكنه لم يعمل على الثورة بل طلب الأصلاح عن طريق الحكام انفسهم .

هذا وقد ظهر فريق من العلماء (The Encyclopedists) اشتركوا فى تأليف دوائر المعارف وشجعوا حركة العرفان فى فرنسا ،واشتهر منهم ديدارو (Didero) (١٧١٣ — ١٧٨٤) والمبرت (D'alembert) (١٧١٧ — ١٧٨٣) ، فقد كتبا مؤلفا بلغت اجزاؤه ثمانية وعشرين جزءا ، وجمعا فيه الحقائق العلمية والتاريخية ليأخذا منها فلسفة الحياة والكون ، وفى هذا الكتاب الجامع عرفت الحرية الطبيعية تعريفا يتفق مع ماقاله لوك بان الافراد لهم الحق فيما ملكت ايمانهم ، يتصرفون فيه وفى اشخاصهم كما يرون ، لايخضعون الا للقانون الطبيعى وحده ، وإن الناس جميعا متساوون طبيعيا ، وبعد ان كونوا الجماعة المدنية اصبح لهم الحق فى الحرية المدنية .

٢ — البارون دى منتسكيو (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

كان منتسكيو (Baron de Mantesquieu) عالما كبيرا فى الادب والتاريخ ، وكان يعطف عطفا تاما على الحركة الفكرية فى عصره ، وفى

سنة ١٧٢١ كتب رسالة سماها « الخطابات الفارسية » ، انتقد فيها النظم السياسية والدينية والاجتماعية التى سادت فى فرنسا اذ ذاك ، وسافر بعد هذا التاريخ الى البلاد الاجنبية ليدرس نظمها وأحوالها ، ومكث فى انجلترا سنتين بعد سياحات طويلة فى ممالك أوربا وأماراتها ، وفى انجلترا اتصل برجال السياسة الممتازين وتأثر بالآراء الانجليزية فى الحرية ، وأعجب بالنظام الحكومى فيها ، وفى سنة ١٧٣٤ نشر رسالة حلل فيها تحليلا فلسفيا نهوض رومية وأسباب سقوطها ، واشتق منتسكيو من التاريخ الرومانى والنظم الانجليزية فلسفته السياسية ، وفى سنة ١٧٤٨ كتب أعظم رسائله السياسية وهى « روح القوانين » ، ونشرها بين الجمهور ، ولقد كانت طريقته وهو يبحث فى المسائل السياسية عملية مستمدة من التجارب والخبرة ، لا تنقاد بالخيال ولا تتقيد بالآراء النظرية ، وكان يعتقد كغيره من الكتاب أن القواعد الاساسية للعدالة والقانون موجودة فى الطبيعة ، ولكنه قال إن هذه القواعد لا تستخرج من الطبيعة عن طريق الاستنباط العقلى بل من حقائق التاريخ ومن المشاهدات العملية للحياة السياسية ، ولم يعترف بالعدالة النظرية ، كما أنه لم يحاول أن يؤسس نظاما قانونيا كاملا ، ولذلك يعده الكتاب عضوا سابقا من أعضاء الحزب التاريخى الذى ظهر فيما بعد ، وليس من فريق القانون الطبيعى ، وكانت طريقته طريقة ارسطوطاليس وبودان لا طريقة افلاطون ولوك

كان منتسكيو يريد الاصلاح ، ولا يريد مناصرة النظم السائدة أو هدمها ، ولذلك فانه بحث فى المسائل العملية للعدالة ، وفى الكفاية الحكومية ولم يبحث فى المبادىء الخاصة بحقوق الوطنيين وامتيازات الملوك وما لهم من حقوق فى السلطة ، ولا تشير كتاباته الى السلطة العليا وطبيعتها أو الى

حقوق الانسان والمساواة الطبيعية الا قليلا ، واراد المحافظة على الروح الفرنسية وابقاء الملكية ، وطلب فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى يضمن الحرية للافراد ، وكان غرضه من الكتابة أن يفسر طبيعة النظم السياسية وطريقة تطبيقها بصفة عامة فى جميع الدول لا فى فرنسا وحدها ، ولذلك فان أثره فى سير الثورة الفرنسية كان قليلا ، وقد اشتملت مؤلفاته جميع النظم للوجود الاجتماعى ، وبحثت فى العلاقات بين البيئة الطبيعية والخواص الجنسية ، والعادات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، وبين النظم الحكومية من جهة ، والحرية المدنية والسياسية من جهة أخرى ، وأراد أن يؤسس نظرية المقارنة للقانون والسياسة ، مبنية على دراسة النظم الفعلية فى الممالك والازمان المختلفة ، ونظرية المقارنة للتشريع تتفق مع حاجات الحكومات على اختلاف اشكالها ، وإن أهم جزء فى مؤلفه هو الجزء الذى بحث فى الحرية وفى فصل السلطات كضمان ضرورى لهذه الحرية

وسع منتسكيو دائرة الفكرة عن القانون ، حتى شملت العلاقة العامة بين السبب والمسبب ، مخالفا بذلك الفكرة التى قالت إن القانون موجود فى الطبيعة ويمكن استنباطه من املاء العقل ، والفكرة التى قالت إن القانون هو أوامر صاحب السلطان فى البلاد ، واعتقد أن هناك عدة عوامل وأصول تعمل باستمرار لتقرير طبيعة النظم والتشريع . وقال إن قانون الامم نشأ عن العلاقات بينها ، ونبع القانون السياسى فى اية دولة من العلاقات بين الحكومة والمحكومين ، وكان مصدر القانون المدنى من العلاقات بين الوطنيين بعضهم مع بعض ، وقال إن قانون الامم مشترك بين الجميع ، أما القوانين المدنية والسياسية فانها تختلف بأختلاف الدول ومتوقفة على أحوال كل ، وان النوع الطبيعى للحكومة والنظام الطبيعى للقانون هما اللذان يتفقان مع المؤثرات

المتعددة التى تقرر طبيعة الافراد والاحوال التى يعيشون فى كنفها ، وهذه المؤثرات المعقدة هى التى تكون روح القوانين ، وقد تناول منتسكيو وهو يحلل هذه المؤثرات علوم الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والتشريع والسياسية

حاول منتسكيو أن يكتشف الاصول والقواعد التى بنيت عليها انواع الحكومات والدول ، وقسم الحكومات الى استبدادية وهى التى يحكم فيها الفرد من غير قانون ، والى ملكية وهى التى يحكم فيها الفرد طبق القانون ، والى جمهورية وهى التى فيها يمتلك الشعب السلطة السياسية ، ويكون هذا النوع الاخير ديمقراطيا أو أرستقراطيا ، وقال إن كل نوع بنى على قاعدة خاصة به ، فقامت الاستبدادية على الرهبة ، وقامت الملكية على الشرف ، والارستقراطية على الاعتدال ، وقامت الديمقراطية على الفضائل السياسية أو الوطنية ، ثم بحث فى الاخطار التى وجدت فى كل نظام ، وفى النظم والقوانين التى تتفق مع كل نوع من الانواع التى ذكرها ، وقد فسر وهو يكتب فى ذلك كثيرا من الاصول والقواعد السياسية فى ضوء علاقاتها مع نظام خاص أو ظروف خاصة ، ولم يفضل نوعا من الحكومة على نوع آخر بل قال إن قيمته نسبية ، فاذا تغيرت الروح التى امتاز بها نوع على غيره فأن الثورة تكون نتيجة طبيعية ، وتصبح الديمقراطية مستحيلة اذا اختفت الفضائل السياسية وذهبت معها روح المساواة ، ولا تعيش روح الارستقراطية اذا حادت عن الاعتدال بين الطبقات ، وتموت الملكية اذا ضعفت روح الشرف بين الحكام ، وأن الحكومة الاستبدادية غير ثابتة بطبيعتها ، ولا تتبع الثورات نظاما معينا ، بل يتوقف نوع الحكومة الجديد فى كل دفعة على الاحوال السائدة ، ثم قال إن نوع الحكومة يتوقف بصفة خاصة على اتساع رقعة الدولة فأن كانت رقعتها واسعة كانت الحكومة الاستبدادية

طبيعية ، أما اذا كانت معتدلة فى الاتساع فأن حكومتها تكون ملكية ، وتصلح الحكومة الجمهورية فى الدولة المحدودة المساحة ، وقال إن مساحة فرنسا واسعة فلا تصلح لها الحكومة الجمهورية ، وإن كل تغيير فى حجم الدولة يصحبه تغيير فى شكل حكومتها ؛ وقال إن اتساع الرقعة يؤدى الى قيام نوع من الحكومة غير مرغوب فيه ، وعارض فكرة التوسع مخالفا مكيافلى فى ذلك ، وأيد مبدأ الحكومة التعاهدية فى الدولة لتتجنب الصعوبات التى تعترض الجمهوريات الصغيرة وقد تأثرت امريكا بأفكاره عند ما كانت تطبق فى بلادها النظام التعاهدى

عنى منتسكيو عناية شديدة بمسألة الحرية ، واستمد معظم آرائه فى هذا الموضوع من نظريات لوك ومبادئه ، ولكنه لم يعن كثيرا بالحقوق الطبيعية أو الفردية ، وميز بين الحرية السياسية والمدنية وقال إن الأولى ناشئة عن علاقة الفرد بالدولة ، وهى حرية الفرد فى العمل طبق القانون وفى ظل حمايته وهى تتعارض مع الاستبداد ، أما الحرية المدنية فقد نشأت عن علاقة الفرد بأخيه الفرد ، وتتعارض مع الرق ، وهى مرتبطة بالقانون الطبيعى ، وقد انتقد النظريات التى ناصرت نظام الرق ، واقترح اتفاقية دولية تحرم الاتجار بالرقيق ، ثم بذل جهده فى وضع نظام حكومى يكفل الحرية السياسية ، ويضمن الخضوع للقانون وعدم اعتداء الأفراد كل على أخيه ، وكانت الحرية ممكنة فى دولة على رأسها حكومة مقيدة ، ومضمونة اذا انفصلت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن بعض ، كما كانت الحال فى انجلترا ، وكان فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية فى نظره مهما ، وطلب من السلطة العناية بأمر القانون الجنائى والاجراءات الخاصة به ، حتى يمتنع الظلم ، وقد أثرت نظرية الفصل بين السلطات تأثيرا كبيرا فى فرنسا ، وطبقت فى دستور الدولة وولاياتها

وقد روعيت ايضا فى قانون الاعتراف بحقوق الانسان الذى اصدرته الجمعية الوطنية الثورية فى فرنسا

اتفق منتسكيو مع بودان فى اعتباره تأثير البيئة الطبيعية على النظم السياسية والاجتماعية ، واعتقد ان الحرية السياسية طبيعية فى الدولة ذات الجو البارد ، والرق طبيعى فى الدول ذوات الجو الحار ، وتشجع الأصقاع الجبلية الحرية ، والسهول الخصبة الاستبداد ، وان الوحدات السياسية الصغيرة تساعد على نمو الحرية ، ويميل سكان الجزر الى الديمقراطية اكثر من اخوانهم فى القارة ، ثم قال إن القانون يتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، ويجب أن يطابق العادات والتقاليد ، ثم اخذ يبحث فى مسائل السكان واعانة الفقراء ، وفى مسائل النقود والتجارة بحثا علميا متمثلا بحوادث التاريخ وبالحوادث التى رآها فى عصره وقال كما قال هارنجتون ان توزيع السلطة يتوقف على توزيع الثروة ، وإن التجارة لاتتفق مع كرامة الملكية ومقامها ، وطلب من الحكومة ألا تتسامح مع شركات الاحتكار والجماعات التجارية ، واتفق مع الطبيعين فى فائدة المنافسة والمجهود الفردى

كان منتسكيو يعتقد فى المسيحية ، ولكنه ناقش العلاقة بين الكنيسة والدولة ، وبين الدين والسياسة ، بروح تشبه روح مكيافلى ، وقال إن الاسلام يشجع الحكومة المطلقة (كيف يتفق هذا مع قوله تعالى وامرهم شورى بينهم) ، والمسيحية تشجع المقيدة ، وإن الكاثوليكية تصلح للملكية والبروتستنتية تصلح للجمهورية ، وايد التسامح الدينى ، وقال إن تنظيم المسائل الخلقية والدينية خارج عن دائرة اختصاص الحكومة ، وقد اتبع الطريقة الاستقرائية التى اتبعها كل من ارسطوطاليس ومكيافلى وبودان

وعنى مثلهم بالمسائل السياسية العملية ، ووسع ميدان التاريخ ، وبحث فى التاريخ القديم للامم غير المتمدينة ، وكانت استنتاجاته غير دقيقة وغير صحيحة فى بعض الأحوال

٣ — جان جاك روسو (١٧١٢ — ١٧٧٨)

كان جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) الكاتب الذى وصف الاحوال فى فرنسا فى عصره وصف خبير ، وكان غرضه أن يرفع الظلم السياسى والاجتماعى الذى أنّ الفرنسيون من جوره اذ ذاك ، وقد طبق نظرية العقد الاجتماعى فى فرنسا فى الوقت الذى كان هيوم يعمل على هدمها فى انجلترا من طريق المنطق ، ولقد كان قويا فى آرائه ومحبوبا وبليغا ، أثر بكتاباته على الرغم من تناقضها وعدم دقتها تأثيرا كبيرا فى العصر الذى جاء بعد ظهورها ، وكان عالما بالتاريخ وحوادثه ، متفقها فى الفلسفة السياسية القديمة ، وكان معجبا بالجمهوريات الاغريقية والرومانية ، وبالدول الديمقراطية الصغيرة ، ولعله تأثر فى ذلك بنظم جنيف حيث قضى ايام طفولته ، وقد استمد كثيرا من آرائه ونظرياته من كتابات بفندورف ولوك ومنتسكيو ، وقد اتفقت نظريته فى السيادة الشعبية مع نظرية الشسيوس فيها فى كثير من النقط والوجوه ، وكان يكره المبادىء التى قال بها كل من هوبز وجروتيوس ، وكانت آراؤه تنم على حقيقة شخصيته ، فقد كان مغرورا حساس العواطف ، الشعور محبا للحرية المطلقة ، ولذلك فانه ثار على القيود الوضعية ، وقلل من شأن السلطة والمدنية ، وعظم قيمة الحرية العامة ، وكان لايعطف على الأصلاح المعتدل كما أوصى به فولتير والطبيعيون ، اوكما طلبه منتسكيو ، بل طلب الحرية للفلاحين وافراد

الطبقة الوسطى ، واراد مساواتهم فى الحقوق مع غيرهم من الطبقات الاخرى الممتازة ، وانتقد الرأى القائل بان التقدم متوقف على درجة العرفان ، ولم يعتقد فى مدنية صناعية مبنية على الفنون والعلوم الأنسانية ، وكانت آراؤه ترمى الى تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة ، وطلب تعديلا اساسيا فى كل النظم الاجتماعية والسياسية ، ولذلك كانت الثورة الكبرى نتيجة منطقية لتلك الآراء .

وضع روسو نظريته السياسية على أساس دولة لم تتكون سياسيا ، وكانت على حالة فطرتها الأولى ، وكان الناس فيها متساوين وقانعين بما عندهم من الارزاق ، مدفوعين فى سلوكهم بعامل المصلحة الذاتية ، وبشعور الرحمة والشفقة ، وقال إن الشرور نشأت عن تقدم المدنية ، وسبب توزيع العمل بين الافراد مميزات بينهم ، وامتاز الغنى عن الفقير بالتملك ، وقضت هذه الحالة على السعادة الطبيعية التى تمتع بها بنو الانسان ، وأصبح تأسيس الجماعة المدنية ضروريا ، وكان روسو يميل اكثر من هوبز ولوك الى تصوير الحالة الطبيعية بأنها تاريخية وحقيقية ، وقد خالف جروتيوس وهوبز وبفندروف وقلل من شأن العقل البشرى ، وقال إنه نتيجة للحياة الصناعية التى عاش فى وسطها الانسان بعد تكوين الجماعة السياسية ، وكانت هذه النتيجة سيئة على بنى الانسان ، وطلب الرجوع الى الحالة الطبيعية ، اذ كان الفرد غير متمدين ولكنه كان شريفا ونبيلا ، وقال إن الدولة ضرر نشأت عن عدم المساواة بين الافراد

تناول بعد ذلك كيفية تأسيس الدولة ونشر رأيه فى هذا الموضوع فى مقال سياسى خطير أسماه « العقد الاجتماعى » وأودعه من الافكار والآراء ما أثار الحمية فى قلوب القارئين ، ومهد السبيل لاعظم ثورة فى تاريخ

الفرنسيين ، وقرر فيه أن الحكومة تكونت بمقتضى عقد اجتماعى ، لأن السلطة لا تكون شرعية ولا تتوفر الحرية للافراد إلا بالتعاقد والاتفاق ، وقد تأثر وهو يثبت ذلك بآراء هوبز ولوك فى هذا الموضوع ، واعتقد ان كل فرد نزل عن حقوقه الطبيعية للجماعة السياسية بصفتها وحدة قائمة بنفسها ، فتأسست وحدة سياسية لها حياتها وارادتها متميزة عن أفرادها وامتلك كل فرد جزءا متساويا مع غيره فى السلطة العامة واسترجع الحقوق التى نزل عنها تحت كنف الدولة وحمايتها ، ولذلك كان التعاقد الذى وصفه روسو اجتماعيا لاحكوميا ، وكان اتفاقا متبادلا بين الفرد والدولة ، ربط الفرد بغيره من الافراد بصفته شريكا فى السيادة العامة ، وربطه بصاحب السلطان بصفته عضوا فى الدولة ، وكان يعتقد انه لايوجد تعارض بين السلطة الممنوحة للافراد بصفتهم وحدة سياسية وبين حريتهم بصفتهم افرادا ، وقد برهن حكم الارهاب فى فرنسا على أن السلطة الشعبية إن لم تتقيد تصبح مستبدة مثل سلطة أى ملك مستبد آخر ، وعلى ذلك كانت نظرية روسو غير عملية ، ثم بحث فى الادارة العامة ، وقال إنها تتكون من ارادة الافراد الذين نزلوا بمحض رغبتهم عن حقوقهم وسلطتهم للدولة ، وقال ان الارادة العامة هى ارادة الاكثرية فى الدولة ، وتخطىء الاقلية اذا اعتقدت إن ارادتها هى الارادة العامة ، وقال إن وجود حزبين قويين خطر على الدولة ، وطلب تعدد الاحزاب ان كان ولابد من التحزب ، وفى رأيه كانت الارادة العامة هى المظهر الوحيد للسلطة ، واتخذ آراء هوبز وبودان التى عضدت الملكية المطلقة معوانا له لمناصرة الرقابة الشعبية ، وتعبر الارادة العامة عن مصالح جميع أعضاء الدولة ، وهى القانون دون سواها ، وعلى ذلك يجب ان يكون القانون مطابقا للمصلحة العامة وصادرا من الشعب ، وتتكون الهيئة الحكومية لتنفذ الاوامر العالية للهيئة المشرعة الحقيقية ، ويتضح من هذا

ان فكرة روسو فى القانون تقرب الفكرة الحديثة عن القانون الاساسى أو الدستور الذى تتمشى السلطات الحكومية على مقتضاه

أشار روسو من آونة الى أخرى الى الفرق بين الدولة والحكومة ، وقال إن الدولة هى جمهور الافراد مجتمعين فى وحدة سياسية ، تظهر نفسها فى الارادة العامة التى لها السلطة والسيادة العليا ، أما الحكومة فهى الافراد الذين انتخبتهم الجماعة ليطبقوا الارادة العامة ، ولم تتكون الحكومة بمقتضى تعاقد كما قال هوبز بل برغبة الافراد ، ولهم ان يغيروها متى شاؤا ، وماهى إلا وكيلة عنهم وللوكيل أن يكون دكتاتوراً اذا رأى فى دكتاتوريته تنفيذا للارادة العامة

قسم روسو الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ومختلطة ، وطبق كثيرا من آراء منتسكيو الخاصة بتوزيع السلطة على حسب الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وقال إن ازدياد عدد السكان دليل على صلاحية نوع الحكومة ، وأيد الديمقراطية المباشرة حتى تشرع القوانين ، وقال إن المجالس النيابية علامة من علامات الاضمحلال السياسى ، ولما رأى ميل الحكومات الى توسيع نفوذها على حساب الشعب قال ان الارادة العامة لاتستطيع ان تبقى صاحبة السيادة إلا فى الدول الصغرى التى لم تتعقد أحوالها الاجتماعية ، وطلب انعقاد جمعيات شعبية دورية ، لتقرر عما اذا كانت الحكومة القائمة صالحة فتستمر فى عملها ، أو غير صالحة فتستبدل بها غيرها ويجب أن يقف كل تشريع من جانب الحكومة عند ماتكون هذه الجمعيات منعقدة ، وقد طبق كثير من ولايات أمريكا انعقاد الجمعيات الشعبية بصفة دورية

أثرت مبادىء روسو فى الحكومات وتقلباتها بعد موته ، وكانت مبادئه الخاصة بالحرية الانسانية وبالسيادة الشعبية وبالرغبة الى الرجوع الى الحالة الطبيعية محبوبة ، وطبق زعماء الثورة الكبرى كثيرا من آرائه فى التشريعات التى سنوها زمن الثورة ، وتأثر الامريكان بهذه الآراء ونفذوها عمليا فى دساتيرهم ونظمهم الحكومية ، وكان لنظرياته أثر كبير فى المانيا ، واعتنقها الفلاسفة الألمان مثل كانت وفشت وهيجل

اختلف هوبز ولوك وروسو فى الكتابة عن نظرية العقد الاجتماعى فقال هوبز إن الانسان فى حالته الطبيعية كان محبا لنفسه ، وإن حالة الطبيعة كانت حالة كفاح ونزاع بين الافراد ، أما روسو فقد قال إن الإنسان الفطرى كان طيبا ، وكانت الحالة الطبيعية حالة رخاء وسعادة ، ووقف لوك وسطا بين الرأيين ، وقال هوبز وروسو إن السلطة العليا مطلقة ، أما لوك فقال عنها إنها مقيدة ، وقال هوبز إن هذه السلطة يملكها فرد أو أفراد قليلون أو أفراد كثيرون ، ومتى امتلكت لا يستطيع إنسان إبطالها أو سحبها ، أما روسو فقد قال إن السلطة دائما فى أيدى الشعب ، وإن القانون هو المعبر المباشر عن الارادة العامة ، ولم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ، أما لوك وروسو فقد ميزا بينهما وعرفا كلا منهما ، وقال هوبز إن تغيير الحكومة معناه إنحلال الدولة والرجوع الى الفوضى ، وقال لوك إن الناس يستطيعون تغييرها إذا أساءت التصرف ، أما روسو فقد اعتبرها مجرد وكيل يعبر عن الادارة العامة ، واتحد روسو ولوك فى الاعتراف بسيادة الشعب وتقييد سلطة الحكومة ، ولكن لوك قال بأن سلطة الشعب محتفظ بها ولا تظهر الا فى الحالات الضرورية مثل حالات الثورة ، وقال إن كل أعمال الحكومة تعتبر شرعية وقانونية الا إذا اعتدت على

حقوق الشعب، أما روسو فقد اعتبر السلطة الشعبية موجودة دائما وعاملة، وقال إن إشتراك الشعب ضرورى لتشريع القانون

بقيت نظرية العقد الاجتماعى حية فى المانيا وأمريكا بعد موت روسو، واعترف بها كانت وفشت ولكنهما أنكرا وجودها تاريخيا، واتخذاها أساسا لاختبار صلاحية القوانين وعدلها، أما فى أمريكا فقد كان أثرها شديدا، وفى اعلان الاستقلال اعترف بها المستعمرون الامريكان، وطبقوها فى معظم الدساتير التى سنوها فى بلادهم، ولكن الكتاب الحديثين يعدونها من المناقضات التاريخية فى عالم الفلسفة السياسية فأنه على الرغم من مخالفتها للتاريخ والمنطق، قد إتخذها الكتاب أساسا ليبرروا به الثورة الانجليزية والثورة الفرنسية والثورة الامريكية، وأساسا فلسفيا للديمقراطية الحديثة والحرية المدنية

الباب الرابع عشر

التقدم الاقتصادى واثره فى النظريات السياسية

١ — العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة السياسية:

إعترف المفكرون منذ القدم بالعلاقة الوثيقة بين الآراء الاقتصادية والنظم السياسية فقال أرسطوطاليس إن السياسة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد، وإن نوع الحكومة يتوقف على حالة توزيع الثروة بين الافراد وإن الثورات تقوم فى الغالب بسبب التنازع بين الطبقات الاقتصادية. وقال بضرورة وجود طبقة وسطى فى دولة منتظمة الحكومة ووصف الشعب الزراعى بالثبات والمحافظة والجد والنشاط، والشعب التجارى بالشغب وبسرعة الانقياد للزعماء الديماجوجين. واعترف مكيافلى بخطر شأن الجماعات الاقتصادية، ونصح للامير أن يوقع بينهما حتى يحتفظ بسلطته. وقال هارنجتون « إن السلطة السياسية تتبع توزيع الثروة » وطلب من السياسى أن يراقب التوزيع وقال إن وجود طبقة من الملاك ضرورى لثبات الدولة. وقال لوك إن وظيفة الدولة هى أصلا المحافظة على الملكية الخاصة وإن الحكومة إذا اعتدت عليها تتعرض لخطر السقوط والثورة. وانتشرت الآراء الشيوعية طالبة المساواة الاقتصادية فى عصر المسيحية الاولى وفى زمن الثورات التى قام بها الفلاحون فى

القرون الوسطى . وقد اعترفت الحكومات فى الدول الكبرى بالاساس الاقتصادى وانقسمت طبقات السكان الى نبلاء ورجال دين وطبقة سكان المدن وفلاحين وكانت لكل طبقة مصالحها الاقتصادية الخاصة بها واستمرت الحال على هذا المنوال حتى جاء روسو وكتب مبادئه النظرية عن المساواة والحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، وطبقت عمليا فاهملت الفلسفة السياسية الحقائق الاقتصادية ، وحاولت أن تضع نظاما ديمقراطيا سياسيا من غير أن تلتفت الى الفوارق الاقتصادية والى كيفية توزيع الثروة ، وتناست أن هذه الفوارق لابد وأن تؤثر فى نوع الحكومة الذى كانت تنشده

٢ — المذهب التجارى :

إزدادت خطورة العلاقة بين الاقتصاد والنظريات السياسية بحلول القرن السادس عشر إذ نهضت فيه الامم الحديثة ، واشتغل الناس بالامور الاقتصادية مثل توفير الأموال والضرائب والتجارة الخارجية ، واتجهت الانظار الى العلاقة بين الدولة والثروة ، وتقدمت التجارة بعد كشف الدنيا الجديدة ، وازداد شأن الذهب والفضة ، وأهمل الناس الزراعة التى كانت عماد الثروة فى اثناء القرون الوسطى ، واكبوا على جمع المال من طريق التجارة الخارجية ، واشتد التنافس بين الممالك القوية فى ميدان الاستعمار ، وراقبت الحكومات الحركة التجارية وأشرفت عليها بعد أن كانت فى أيدى الافراد والنقابات ، وبذلت جهدها للحصول على المال من هذا السبيل اذ كانت حاجتها اليه عظيمة بسبب زيادة النفقات اللازمة للجيوش النظامية والمصالح الحكومية ، وأصبح لفريق التجار الذى أثرى ثراء كبيرا

شأن كبير فى المسائل السياسية ، وتأسست المستعمرات وبحث الكتاب والساسة فى علاقتها الاقتصادية بالدولة الرئيسية ، وكان المبدأ المقرر ان تقصر التجارة فى المستعمرات على الدولة المستعمرة وحدها ، وتقصر الصناعة فى المستعمرات على انتاج المادة الاولى التى تستطيع الدولة الرئيسية صنعها وبيعها فى مستعمراتها ، وادارت المصالح التجارية السياسية الخارجية للدولة ، وساد الاعتقاد بأن واجب الحكومة أن تتدخل تلاخلا فعليا فى امر التجارة والصناعة فى الدولة لأن مصلحتها المادية لايمكن الحصول عليها إلا على حساب غيرها من الممالك ، وطبقت هذه المبادئ فى المنازعات التى قامت بين انجلترا وهولندا فى منتصف القرن السابع عشر ، وبين فرنسا وانجلترا فى أثناء المنافسة التى حدثت بعد ذلك بينهما

وقد نشأ عن هذه المظاهر ما سميت بالحركة التجارية أو المذهب التجارى فعظم الناس شأن الصناعة واعتبروها أفضل من الزراعة كمصدر للثروة الاهلية ، وفضلوا التجارة الخارجية على التجارة الداخلية وعملوا على زيادة الصادرات على الواردات حتى يزداد الذهب فى البلاد وشجعوا زيادة السكان لانهم مصدر قوة للدولة ، وعليها أن تتبع الخطوات التى تراها مؤدية الى زيادة ثروتها وقوتها ، ووضعت كل حكومة القيود والرسوم التجارية التى رأتها فى مصلحتها ، وشجعت الصناعة المحلية باعطاء الاعانات المالية وفرض الضرائب المانعة على الصناعات الاجنبية ، واعطت الاحتكارات ومنحت الامتيازات للشركات وانتشر التجار فى المستعمرات يجنون من المكاسب ما استطاعوا اليها سبيلا ، وظلت هذه السياسة التجارية قائمة من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ، واتخذ الساسة المذهب

التجارى وسيلة لتقوية دولهم وتكوين ممالك قوية تكون غنية بسكانها مستقلة بذاتها .

نفذ شارل الخامس المبدأ التجارى فى اسبانيا بعد أن استوى على عرشها عام ١٥١٦ وأصدر قرارات فى مصلحة بلاده تتعارض مع السياسة الاحتكارية التى اتبعتها جمهورية البندقية إذ ذاك وكان الكاتب الايطالى سرا (Serra) هو أول من وضع رسالة سنة ١٦١٣ ذكر فيها المبادىء والاساليب التى يجب على الدولة التى خلت أرضها من المناجم أن تتبعها حتى تكثر الذهب والفضة فيها ، وفى انجلترا اكد السير وليم بيتى (Sir William Petty) فى رسائل كتبها فى سنتى ١٦٥٥ و ١٦٦٢ خطورة كنز الذهب والفضة والجواهر ، وحض الحكومة على تحسين طرق فرض الضرائب وجبايتها وعلى اتباع الاساليب العلمية لترقية الموارد الطبيعية فى الدولة ، وفى سنة ١٦٦٤ نشر توماس مون (Thomas Mun) احد المديرين فى شركة الهند الشرقية رسالة اكد فيها خطر شأن التجارة الخارجية وخطر شأن الميزان التجارى ولكنه هاجم المبدأ القائل إن النقود وحدها مصدر الثروة ، واتخذ نهوض هولندا واضمحلال اسبانيا مثلا يؤيد به حججه ، وقد ظلت آراؤه الاقتصادية مرجع الاقتصاديين فى اثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأعيد نشر رسائله مرات كثيرة وبقيت لها المكان الاول حتى نشر آدم سميث كتابه « ثروة الامم »

كانت حكومة الاحرار فى انجلترا تكره فرنسا فى اواخر القرن السابع عشر ، واعتنقت نظريات التجاريين ووضعت القيود التجارية على سير تجارتها مع فرنسا ، ولكن المحافظين الذين أيدوا سياسة شارل الثانى فى صداقته لفرنسا عارضوا سياسة حماية التجارة التى اتبعها البرلمان ، وكتب

كاتبان فى سنتى ١٦٩٠ و ١٦٩١ رسائل تعاضد سياسة حرية التجارة قائلين إن العالم وحدة تجارية ، وإن الاثمان و ربح رؤوس الأموال يجب أن يحددها العرض والطلب وليست القيود الحكومية ، وتعتبر كتاباتهما مقدمة لمبدأ « اتركه يعمل » « Laissez faire » ولسياسة التجارة الحرة التى ظهرت فى القرن الثامن عشر

اتبع جان كولبرت (Jean Colbert) (١٦١٩ - ١٦٨٣) وزير لويس الرابع عشر سياسة الحماية التجارية فى بلاده ، ونفذ القيود التجارية بكل دقة فى عالم الصناعة والتجارة ، وعمل على تنشيط الصناعة الفرنسية بفرض الضرائب المانعة على المصنوعات الأجنبية ، وحسن طرق فرض الضرائب وجبايتها ، وأسس بحرية قوية وحاول توسيع نفوذ بلاده فى المستعمرات فى امريكا وآسيا ، وتأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية فى سنة ١٦٦٤ بمعاضدته . وفى انجلترا اتبع الساسة نفس السياسة التجارية واصدرت الحكومة سلسلة من القوانين مثل قوانين الغلال وقوانين الملاحة تقيد بها سير التجارة الداخلية والخارجية ، وفى بروسيا فى عهد المنتخب العظيم وفردريك الكبير اصدرت الحكومة قرارات لتشجيع الزراعة والصناعة ولمراقبة التجارة الخارجية . وفى باقى ولايات المانيا وامبراتورها ظهر فريق من العلماء وكتب فى النظريات السياسية والاقتصادية ، وبحث فى الاساليب التى تنمى دخل الحكومة وتزيد فى ثروة الامراء والحكام ، وقد عنى هذا الفريق من الكتاب بأمر التجارة المحلية وترقية الموارد الاهلية ، والكفاية فى الحكم اكثر من عنايتهم بمسائل التجارة الخارجية . واتفقوا مع التجاريين فى الفيود الحكومية فى الشئون الاقتصادية ، وفى الاعتراف بخطورة المعادن النفيسة ، والعمل على زيادة السكان والعظمة القومية . وقد اشتهر هؤلاء

الكتاب الألمان بمؤلفاتهم القيمة وبرسائلهم فى المسائل المالية وعرفوا باسم « الكمرلست » (The Kamaralists) أخذا من المكان الذى كان يخزن الأمراء فيه أموالهم .

٣ — الطبيعيون :

إن نظرية الحقوق الفردية التى قال بها كل من لوك وهيوم فى السياسة والاخلاق اثرت فى النظريات الاقتصادية أيضا فى منتصف القرن الثامن عشر ، اذ ان القيود والموانع التى فرضتها الحكومات على الافراد والشركات اصبحت ثقيلة غير محتملة ، واتخذ الكتاب نظرية الحقوق الطبيعية اداة يدفعون بها التدخل الحكومى فى الحرية الاقتصادية ،وطلبوا منح هذه الحرية للفرد واطلاق العنان للمنافسة المشروعة حتى يستفيد الفرد والمجموع ،ونهض فريق من الكتاب يعرفون بالطبيعين فى فرنسا يعارضون مذهب التجاريين وينشدون الحرية الأقتصادية ، وظهر معهم فى انجلترا فريق آخر وعلى رأسهم آدم سميث يؤيد هذه النظرية وينشط حركة الانقلاب الصناعى التى ظهرت فيها اذ ذاك

ضج الناس والكتاب من جراء المساوىء التى نشأت عن القيود التجارية والسياسة المالية التى اتبعها كولبرت فى فرنسا ، وتعس الفلاحون فيها بسبب تنشيط الصناعة والتجارة على حساب الزراعة ، وبرهنت انجلترا عمليا على أن الزراعة الواسعة اذا تحسنت اساليبها وانفق عليها تكون اكثر ربحا من التجارة والصناعة ، فتأثر الفرنسيون وادار وا ظهورهم الى مذاهب التجاريين والتفتوا الى خطر شأن الزراعة ، وهب فريق من الكتاب أمثال فوبان وفنلون ينتقد سياسة الحكومة المالية ، ويقترح اصلاح الضرائب وحرية التجارة

والعناية بأمر الزراعة ، وكتب ريشارد كانتيلون (Richard Cantillon) رسالة فى سنة ١٧٥٥ يقول فيها إن الأرض هى المصدر التى يؤخذ منه كل الثروة ، وان التجارة المحلية افضل من الخارجية ، وانتشرت هذه الرسالة انتشارا واسعا فى فرنسا ومهدت السبيل أمام ظهور فريق الطبيعين

تأثر الطبيعيون بالمبادىء السائدة عن القانون الطبيعى ، وطبقوا مبادئه على العلاقة بين الدولة والتجارة والصناعة كما انهم تأثروا بالمبادىء التى نادى بها لوك وروسو وبالتقدم الذى ظهر فى العلوم الطبيعية فى عصرهم ، وقالوا إن انتاج السلع وتوزيعها يجب أن يتبع قوانين طبيعية ثابتة ، ويجب ألا تتدخل الحكومة فى أمره بفرض القيود والموانع ، ثم اكدوا خطر شأن الفرد وحقوقه ، وخصوصا حقه فى الملكية الخاصة ، وقالوا بوجوب منح الفرد حرية واسعة فى توزيع مايملكه ، وكانوا يعتقدون فى «النظام الطبيعى» الذى هو من عمل الله وتعبر قوانينه عن ارادة الله على عكس «النظام الايجابى» الذى هو من صنع الحكومات القائمة التى تعتبر قوانينها ونظمها ناقصة وغير كاملة ، وقالوا إن وظيفة الدولة هى حماية حياة الفرد وحريته وملكيته ، وإن الفرد يعرف مصلحته الخصوصية اكثر من معرفة الحكومة اياها ونادوا بمبدأهم المشهور « اتركه يعمل اتركه يمر » (Laissez faire, laissez passer)

اعتقد الطبيعيون أن الارض مصدر الثروة ، وان الجهد الذى يصرف فى الأنتاج الزراعى وفى استخراج المادة الاولى من الارض هو الجهد المثمر ذو الربح الوافر ، أما التجارة والصناعة فغير مثمرة وليست مهنا رابحة ونادوا بزيادة استغلال رؤوس الأموال فى الزراعة ، وبالغاء الرسوم التى تحصل على تجارة الحبوب فى داخلية البلاد فى فرنسا ، وبفرض ضريبة واحدة على الارض ، ثم انتقدوا نظام الضرائب المتبع انتقادا مرا فحركوا العواطف واثاروا الخواطر على الملكية الفرنسية المستبدة

ايد الطبيعيون من الوجهة السياسية الملكية الوراثية ، وقالوا إن الملك يجب أن يكون مستنيرا وحرا ، ولم يعنوا بأمر الحقوق السياسية ، وكرهوا النظام البرلمانى الانجليزى ، واعتقدوا فى الملكية الفردية المطلقة على شريطة ألا يكون الملك مصدر القانون ولكنه المنفذ لقواعد العدالة والفضيلة الطبيعية ، وقالوا يجب ان تعترف قوانين الدولة بالأصول الضرورية للنظام الأجتماعى الطبيعى ، وإن وظيفة الدولة المحافظة على حقوق الفرد الطبيعية وهذه تشمل أولا حرية الفرد فى أن يتصرف فى شخصه ، فله الحق ان يعمل ومتى عمل له الحق فى ان يتصرف فى نتيجة عمله ، وعلى الحكومة ألا تتدخل الا وقت الضرورة فى حرية الفرد وحرية عمله ، وطلبوا الغاء القوانين غير الضرورية ، وقالوا إن ابطالها افضل عمل تقوم به الهيئة التشريعية ، ولكنهم قالوا إن واجب الحكومة ان تقوم بأمر التعليم حتى يعرف الفرد المبادىء الأساسية للقانون الطبيعى ، ثم تناولوا العلاقات الدولية وشجعوا التجارة الحرة والسلام والاختلاط الدولى ، واعتقدوا ان الوطنية المعتدية والمنافسة الحادة بين الدول التى سادت فى عصرهم من الاضرار التى يمكن تجنبها

اشتهر من الطبيعيين فرنسوا كسناى (François Quesnay) (١٦٩٤ - ١٧٧٤) وجاك ترجوت (Jacques Turgot) (١٧٢٧ - ١٧٨١) وغيرهما وهؤلاء الكتاب هم أول من فهم أن الحقائق الاجتماعية متصلة بعضها ببعض بواسطة قوانين ضرورية ، وأول من أسس علم الاقتصاد ، وعلى الرغم من اعتبارهم أن الزراعة أفضل من التجارة والصناعة فانهم هم الذين مهدوا السبيل أمام المباحث الاقتصادية التى قام بها آدم سميث ومن جاء بعده من الكتاب فى القرن التاسع عشر . هذا وقد عاقت حوادث الثورة الفرنسية تقدم العلوم الاقتصادية واخضعتها للسياسة فى فرنسا ،

ونقلت النشاط العلمى الى انجلترا ، ومع ذلك فقد أثرت مبادىء الطبيعيين بعض الأثر فى دول أوربا وأمريكا وأعجب بنيامين فرنكلين أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة بمبادئهم وطبق بعضها فى بلاده ، كما طبق بعض هذه المبادئ والآراء كل من كترين الثانية فى الروسيا ويوسف الثانى فى النمسا وغستاف الثالث فى السويد ، وحاول ترجوت وهو وزير مالية لويس السادس عشر أن يخفف عبء الضرائب ويقوم باصلاحات مالية ولكنه أخفق بسبب معارضة النبلاء ورجال الدين لهذه المبادىء

٤ — آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

كان القرن الثامن عشر فترة خطيرة الشأن فى الانقلاب الاقتصادى فى انجلترا ، إذ ازدادت الثروة الاهلية زيادة كبيرة ، وتعس فريق من السكان فى الوقت عينه تعاسة لا حد لها ، وذلك بسبب اختراع الآلات لغزل القطن والصوف ونسجها ، واستخدام البخار فى توليد القوى والاستعاضة بالفحم عن الخشب ، وتقدم صناعة الحديد ، اذ ان كل هذا قلب الصناعة المنزلية التى انتشرت فى انجلترا فى أثناء القرن السابع عشر الى نظام المعامل التى انتشرت فيها فى القرن التاسع عشر ، واتبعت أساليب حديثة فى الزراعة ، وتحسن نظام الصرف وازدادت خصوبة الارض ، وتحسن انتاج الماشية ، وأدخلت نباتات جديدة فى البلاد ، واتسع نطاق الزراعة الواسعة ورخص النقل بفضل تحسين طرق المواصلات المائية والبرية ، وكان من نتائج ذلك أن هجر الفلاح الصغير مزارعه وقريته وسكن المدن التى أصبحت بمعاملها مراكز صناعية مكتظة بالسكان ، يسيطر على الصناعة

فيها فريق من اصحاب رؤوس الاموال كما سيطر فريق الملاك الكبار على الزراعة فى الاقاليم ، وتقدمت التجارة الخارجية وتقدم معها فن بناء السفن واتسع نطاقه ، وقضى استخدام الآلات على فريق كبير من العمال ، وأصبحت الحياة فى المعامل لا تطاق ، فازداد فقر الطبقات العاملة ومالوا الى الاجرام

حدث الانقلاب الصناعى فى انجلترا فى الوقت الذى أهملت فيه مبادىء التجاريين وطبقت مبادىء الطبيعيين ، ولذلك لم تتدخل الحكومة وتركت اصحاب المعامل والعمال يسوون مشاكلهم فيما بينهم ، وقد ساعدت الأحوال الاقتصادية الجديدة على القضاء على أفكار التجاريين ومذهبهم ، فان انجلترا احتاجت الى استيراد المادة الاولى لمعاملها كما أنها احتاجت الى الاغذية من الخارج ، واضطرت بسبب المنافسة أن تبيع سلعها المصنوعة باثمان رخيصة حتى تتغلب على غيرها ، وكان من صالحها أن تسير التجارة حرة من غير قيد ولا شرط ، وهب فريق من الكتاب فيها فى اواخر القرن السابع عشر يهاجم النظام التجارى ، وفى النصف الاول من القرن الثامن عشر خفض وزيرها الاكبر ولبول الرسوم المقررة على مائة سلعة من السلع التجارية فى التصدير والتوريد ، وأهمل تنفيذ قانون الملاحة وعارض نظام الاحتكار التى اتبعته انجلترا فى المستعمرات ، ولما حاول جورج الثالث أن يتبع سياسة التجارة فى المستعمرات قابله المستعمرون بالرفض وساعدهم فى ذلك فريق كبير من الانجليز الذى اعتقد فى المنافسة والتجارة الحرة ، وعلاوة على ذلك قد أكد الكتاب السياسيون فى انجلترا الحقوق الطبيعية والحرية الفردية والاقتصادية ، وكتب الكتاب الرسائل الاقتصادية والسياسية واشتهر منهم آدم سميث بكتابه « ثروة الامم » الذى نشره عام ١٧٧٦

درس سميث مؤلفات التجاريين وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقرأ مذهب الطبيعيين وتأثر بالمحاضرات التى سمعها فى جلاسجو من استاذه فرنسيس هاتشنسون على التشريع الطبيعى ، وعرف منها آراء بفندورف وجروتيوس ولوك ، وتقابل وهو يطوف فى فرنسا مع ديدارو وكسناى وترجوت ، وكثيرا ما تباحث مع الاخير منهم فى مسائل الضرائب والتجارة الخارجية ، واستمد من معاصريه ج . تكار (J. Tuckar) وآدم فرجسون (Adam Ferguson) أفكارا وآراء فى السياسة والاخلاق والاقتصاد ، كما أنه تأثر الى حد كبير فى آرائه الفلسفية بنظريات هيوم الخاصة بالطبيعة الانسانية والروح التاريخية والحرية التجارية ، وبمعارضته لآراء التجاريين وقيودهم التجارية . حاضر سميث بعد ذلك فى جامعة جلاسجو وتناول النظم السياسية الخاصة بالتجارة والمالية والمؤسسات الدينية والحربية ، وقال إن المصلحة الذاتية هى العامل الاول بين عوامل الجماعة البشرية وإن الافراد يملكون حقوقا طبيعية ، وإن العالم يحكم بوساطة الله الذى يحب الخير للجميع ، وإن التدخل الحكومى يجب أن يصل إلى حد قليل لا يتعداه ، وقال مخالفا رأى الطبيعيين إن العمل وليست الارض هو مصدر الثروة ، واتفق معهم فى رفع القيود التى وضعها المشرعون على كاهل الانسان ، وكان عمليا وماديا فى آرائه أكثر منهم وأوجد مبررات للشىء النافع حتى ولو كان مخالفا للقانون الطبيعى ، فربط بذلك الطبيعة والفلسفة والمادة ، واعتقد أن وظيفة الدولة يجب أن تقصر على حماية نفسها من شر الاعتداء الاجنبى ، وأن تقوم بتنفيذ القانون ونشر العدل ، وتشرف على بعض الاعمال والمعاهد العامة مثل الطرق والموانى والمدارس والكنائس ، وفى بعض الاحوال الضرورية أباح للحكومة

التدخل فى حرية التجارة والصناعة ومخالفة المبدأ « اتركه يعمل اتركه يمر » كأن تتدخل مثلا فى تنظيم شئون المصارف والاشراف على الفائدة وفرض الرسوم على السلع الواردة التى لها نظائر فى المصنوعات الاهلية ، ومقابلة ضرائب الدول الاجنبية على السلع الانجليزية بضرائب تماثلها ، وتنظيم العلاقة بين المستخدم وصاحب العمل وما شاكل ذلك

كان الجو مشبعا بالآراء الثورية فى عالم الصناعة والفلسفة والسياسة عندما نشر سميث كتابه ، وكان الناس يترقبون تفسيرا لهذا النظام الاجتماعى الجديد ، كما انهم كانوا يطلبون تسامحا دينيا وسياسيا وحرية اقتصادية ، وايد الطبيعيون فى فرنسا والتجار الاحرار فى انجلترا طلب هذه الحرية وذلك التسامح ، فلما نشر سميث كتابه وصادفت مبادئه هوى فى النفوس اقبل الناس على قراءته اقبالا عظيما ، واعيد طبعه فى حياة مؤلفه خمس مرات ، وترجم الى عدة لغات وتأثر به المشترعون فى دول اوربا المختلفة ، واعتنق الاقتصاديون فى انجلترا وفرنسا آراءه وطبقوها ، وكان وليم بت الصغير تلميذا لسميث وعدل آراءه السياسية حتى تتفق مع ماجاء بكتاب ثروة الامم ، واستطاع أن يقوم بعدة اصلاحات على الرغم من شدة تمسك التجار ومحافظتهم على مبدأ التجاريين ، وشجع السياسة الحرة مع المستعمرات ، ووحد انجلترا وايرلندا حتى يقضى على الرسوم التجارية بينهما . وانتشرت مبادىء سميث بسبب الحوادث التى وقعت بعد موته ، واعتنق زعماء الانقلاب الصناعى فى انجلترا آراءه الخاصة بتقسيم العمل وتوسيع نطاق الاسواق ، ورحب اصحاب المعامل برأيه القائل بعدم تدخل الحكومة بين العامل واجوره وبينهم ، وبرأيه المعارض لقوانين الغلال التى رفعت الاثمان وادت الى ارتفاع الأجور ، ولما قامت الثورة الامريكية بسبب سياسة التجارة المحمية التى ارادت انجلترا

تنفيذها برهنت على صدق آراء سميث و بعد نظره ، وقد انكر كما انكر تكر ضرورة المستعمرات لنجاح التجارة ، ونادى الماديون امثال بنتام و مل بان المستعمرات مصدر للثورات السياسية والحروب ومؤذية من الوجهة المالية

نفذت « جماعة منشستر » (Manchester School) وهى جماعة مؤلفة من رجال الصناعة و التجارة وكان على رأسها ريشارد كبدن وجون بريت مبادىء آدم سميث ، فأنهم أيدوا قوانين المعامل الخاصة بحماية الاطفال ، وناصروا الحرية الفردية ، واعتقدوا أن التدخل الحكومى مضر للتجارة والصناعة ، وعملوا على نقض قوانين الغلال . هذا ويرجع الفضل فى تقدم انجلترا التجارى و الصناعى الى المذهب الفردى الذى نادى به سميث ومع ذلك فأن تطبيقه أدى الى اضرار جسيمة بطبقة العمال بسبب أنانية أصحاب المعامل وايثارهم مصلحتهم الذاتية على مصالح العمال البائسين ، وان تقدم المذاهب الاشتراكية فى عصرنا الحالى ومبدأ التدخل الحكومى لمصلحة العمال دليل ساطع على النتائج العملية التى نشأت عن تطبيق مبادئه

٥ — نظرية السكان :

بحث كتاب كثيرون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر مسألة السكان ، وقال التجاريون إن ازدياد السكان أمر مرغوب فيه إذ أن هذه الزيادة تؤدى الى الرخاء المادى العظيم ، وكانت الحكومات واصحاب الاعمال يؤيدون هذه الزيادة و يعملون على تحقيقها ، لأن الحكومة كانت فى حاجة الى الجيوش الجرارة ولا تصل الى ذلك الا بزيادة السكان ، ورغب اصحاب الاعمال فى هذه الزيادة حتى تكثر الايدى العاملة فتنخفض الاجور ويزداد ربحهم ، وشجعت الحكومات فى المانيا الاسر العامرة وعاونتهم

ماديا ، وكانت لا توظف الا الأزواج ، وقد تناول منتسكيو مسألة السكان بسبب الاحوال التى سادت بين الفلاحين فى فرنسا وبحثها وعضد زيادتها ، وفى انجلترا بحثت الحكومة المسألة بحذافيرها بسبب الانقلاب الصناعى . وفى نهاية القرن الثامن عشر ظن المفكرون أن الارض ضاقت بمن عليها لارتفاع أثمان الحاجات وكثرة الايدى العاملة وانتشار الفقر وزيادة السخط العام

وزاد عدد السكان فى ايرلندا زيادة جعلت توماس روبرت ملتس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦-١٨٣٤) يقول إن الزيادة فى السكان تسبب التعاسة وتؤدى الى الشقاء ، وقال إن هذه الزيادة لا تزول الا بالامراض والطواعين والمصائب التى تقلل من عدد السكان ، ثم قرر فى الرسالة التى كتبها ونشرها فى سنة ١٧٩٨ ان زيادة عدد السكان أسرع من زيادة الطعام ، وإن سكان أى دولة يتضاعف عددهم كل خمس وعشرين سنة واستشهد على صحة قوله بما حدث فى الولايات المتحدة إذ تضاعف عدد سكانها فى ربع قرن ، ثم برهن بوساطة عمليات حسابية وهندسية على أن عدد السكان يتجه دائما نحو الزيادة بأسرع من زيادة مواد الغذاء التى يمكن الحصول عليها وذلك بسبب قانون تناقص الغلة ، ووصف العلاج الذى يحول دون هذه الزيادة وشجع الوسائل الذميمة التى تمنع الحمل ، وحض على عدم الزواج إذا لم تتوافر الموارد المالية الكافية للانفاق على الاسرة ، إلى غير ذلك من الاوصاف التى أثارت انتقاد الكتاب على نظريته ومعارضتها معارضة شديدة ، ونشر وليم جودوين (William Godwin) رسالة قال فيها إن الحكومة التى هى ضرر لا بد منه مسئولة عن الشقاء والتعاسة التى يرزح تحتها الانسان ، وأن الطبيعة جادت بالخيرات التى

تكفى جميع السكان إذا وزعت هـذه الارزاق والخيرات بطريقة عادلة ومتساوية ، وقد تناول ملتس ما كتبه معاصروه فى هذه النظرية ورد على ما جاء من الآراء مخالفا له ولنظريته ووجد له من يناصره فى رأيه ، وقد تأثرت الحكومات بما كتبه فيما يختص بأعانة الفقراء وبالمهاجرة ، وتأثر دارون بهذه المبادىء وهو يكتب فى نظريته الاختيار الطبيعى ، كما تأثر بها جون استيوارت مل الذى امتنع عن طلب تدخل الحكومة لمصلحة العمال بسبب هذه النظرية

هذا وقد برهن التاريخ على عدم صدق هـذه النظرية فى وقتنا الحاضر لأن بعض الدول تشكو من قلة السكان لا من زيادتها وتتخذ الخطوات للاكثار وليس للتقليل كما قال ملتس .

الباب الخامس عشر

الخلقيون والمشترعون فى نهاية القرن الثامن عشر

١ — الأحوال السياسية فى نهاية القرن الثامن عشر :

انتهت حرب السنين السبع بعد موت روسو بسنة واحدة وخرجت منها انجلترا وحليفتها بروسيا فائزة بعد أن دحرت عدوتها فرنسا وحليفتها النمسا فى ميادين القتال فى اوربا وفى المستعمرات ، واستولت انجلترا على مستعمرات فرنسا فى حوض نهرى السنت لورنس والمسسبى وقضت على آمالها الاستعمارية فى الهند،وقد خسرت الملكية الفرنسية علاوة على ماتقدم عطف شعبها لتحالفها مع اسرة هبسبرج المكروهة منها ولأنها حملته ديونا فادحة اثقلت كاهله ، وعجلت بوقوع الكارثة المالية والاضطرابات الاجتماعية مما ادى الى الثورة الكبرى ، وكانت المحاكم العليا فى فرنسا قد ارادت ان تدافع عن الحريات الفردية ضد استبداد الملكية متأثرة بنظرية الفصل بين السلطات التى قال بها منتسكيو ولكن الملكية تغلبت عليها واقفلتها فى سنة ١٧٧١ وظل الملك مستبدا حتى قامت الثورة بعد ذلك بنحو عشرين عاما

أما انجلترا فقد خرجت من الحرب وقد اتسعت دائرة مستعمراتها واصبحت سيدة البحار والاستعمار فى العالم ، وحاول جورج الثالث الذى ارتقى عرشها عام ١٧٦٠ ان يزيد فى نفوذه ويوسع فى دائرة اختصاصه على حساب البرلمان ورئيس الوزراء ولكنه قوبل بمعارضة شديدة ، وهبت الاحزاب فى وجهه وأخذ الكتاب يبحثون نظريات منتسكيو الخاصة بفصل

السلطات ويظهرون فضل النظام الحكومى الانجليزى ويقررون خطر شأن البرلمان، ولما ارادت الحكومة الانجليزية أن تستبد بالمستعمرين وتنفذ قوانين الملاحة، وتطلب من الامريكان أن يتحملوا نصيبا من النفقات التى صرفت فى الحرب بينها وبين فرنسا فى كندا غضب المستعمرون وعارضوا مطالب الحكومة وايدهم فريق من الكتاب والسياسيين فى انجلترا وازدادت المشادة بين الفريقين مما أدى فى النهاية الى الثورة الامريكية فحرب الاستقلال

أما بروسيا فقد ازداد شأنها بين دول اوربا واصبحت قوية بفضل مكاسبها الاقليمية والحربية ، وكان ملكها فردريك الكبير مثالا عظيما لملوك هذا العصر المستنيرين الذين بذلوا جهدهم لخير شعوبهم مثل كترين الثانية فى روسيا و يوسف الثانى فى النمسا وشارل الثالث فى اسبانيا، فأنهم جميعا تأثروا بالاقتراحات التى قدمها منتسكيو وجماعة الطبيعيين، وقاموا باصلاحات فى دولهم عادت عليها بالسعادة والرخاء وحسنوا حالة الرقيق ، وعدلوا أساليب فرض الضرائب وجمعها ، واصلحوا الاساليب القضائية والادارية ، ورفعوا قيودا كثيرة عن كاهل التجار والصناع ، وعملوا على تقليل الأمتيازات التى تمتع بها النبلاء ورجال الدين ، وهاجموا تدخل الكنيسة واحتكارها مراقبة الحركة العلمية وقللوا من نفوذ البابا والجزويت

كان الملوك فى هذا العهد يعضدون الفلاسفة ويرحبون بآرائهم ونظرياتهم السياسية ، وتأثرت الحكومات المختلفة بذلك واستخدمت نفرا منهم فى مناصب مسئولة، فعين ترجوت وزيرا للمالية فى عهد لويس الخامس عشر واعطى الفرصة لينفذ آراء الطبيعيين، واستدعى فردريك الكبير فولتير الى برلين ليسترشد بآرائه، ولجأت بولندا وكرشيقا الى روسو حتى يقدم لهما

المشورة والمعونة فى المسائل الخطيرة التى اعترضتها ، واستدعت كترينة الثانية مشرعا فرنسيا يسمى مرسير دى لافير (Mercier de la Rivier) ليساعدها فى سن القوانين فى املاكها ، وكان يوسف الثانى معجبا بآراء ترجوت وروسو ودرسها دراسة وافية ، أما أثر منتسكيو فقد كان عظيما فى الأصلاحات الاجتماعية ولكن الملوك المستنيرين لم يعنوا الاقليلا بنظريته القائلة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، واستمروا يحكمون مهملين المجالس النيابية حتى قامت الثورة الفرنسية

كانت السياسة الخارجية فى هذا العهد غير مقيدة بقواعد العدالة الطبيعية ، وكانت قواعد القوانين الدولى غير ملتفت اليها واتبع الملوك الاساليب التى توصلهم الى المكاسب القومية والى اضعاف منافسيهم معتنقين الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة ، وكانت الحروب الطاحنة تقوم بين الدول لأتفه الاسباب ، وكانت المعاهدات لا تحترم شروطها اذا رأت الحكومات أن فى مخالفتها مكاسب فردية تعود عليها ، وتدل الاساليب التى اتبعها فردريك الكبير فى مهاجمة النمسا وتلك التى اتبعتها الروسيا والنمسا وبروسيا فى اقتسام بولندا على اتجاه دول أوربا نحو السياسة المكيافلية

امتازت الفلسفة السياسية فى أواخر القرن الثامن عشر بروح التفاؤل واعتقد الفلاسفة انهم يستطيعون اصلاح النقائص الاجتماعية والسياسية إذا طبقوا العقل البشرى ، ودونوا آراءهم فى التشريع وكتبوا القوانين المطولة محاولين تأسيس حكومات دائمة وكاملة ، وقد نجحوا فى اقتلاع بعض المساوىء الحكومية وأثاروا السخط العام على النظم القائمة ، ولما أراد الكتاب بعد الثورة الكبرى أن يعيدوا النظام الى نصابه واجهتهم المصاعب من كل جانب ، وعرفوا أن قلب النظام المستتب واستبدال غيره به ليس من الامور الهينة

٢ ـ الفلسفة الاجتماعية والخلقية فى فرنسا :

اشتغل الكتاب السياسيون فى الفترة التى وقعت بين موت روسو وقيام الثورة الكبرى فى فرنسا بشئون الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وقد اقترحوا للوصول الى ذلك بعض التحسينات السياسية، وقبلوا المبادئ التى قال بها منتسكيو وروسو ، وقد اجمع هؤلاء الكتاب على أن الحالة فى فرنسا أصبحت غير محتملة، ورأوا أن لاعلاج لها إلا بتطبيق العقل البشرى والرجوع الى النظم الطبيعية، فقال الطبيعيون بالالتفات الى الزراعة والعمل على تقدمها ، وطلبوا توحيد الضرائب وفرضها على الارض الزراعية ، والغاء القيود التجارية فى داخل المملكة واتباع سياسة « اتركه يعمل » حتى تظهر القوانين الطبيعية وتعمل عملها ، ونادى فريق آخر من الكتاب بأن الملكية أصل الداء واس الفساد وطلبوا الغاءها وبخاصة ملكية الاراضى، ونشروا الشيوعية والاشتراكية وقداشتهر من هذا الفريق الكاتبان الشهيران مورلى (Morelly) والاب مابلى (Abbé Mably) وكان مورلى من الذين تنبؤا بسقوط ملوك البربون وقيام دولة فى فرنسا تكون حرة من الامتيازات الاقطاعية ، وهاجم عدم المساواة فى الملكية وناصر مبدأ التوزيع العام للاراضى الزراعية، وقد كانت آراؤه ذات أثر كبير فى النظريات الاشتراكية التى ظهرت فى أثناء الثورة الفرنسية . أما جبريل دى مابلى (Gabreil de Mably) (١٧٠٩ - ١٧٨٥) فقد اعتنق مبادئ روسو وقال إن توزيع الثروة غير العادل واغتصاب الملاك للسلطة هما مصدر الظلم الاجتماعى والسياسى، وقال إن الناس متساوون بالطبيعة « فاذا كانت حاجاتهم واحدة وقواهم العقلية واحدة يجب أن يعطوا قسطا

متساويا من المادة ومن الفرص العلمية » . وقد نشأ عدم المساواة عن القوانين السيئة خصوصا القوانين التى أقرت الملكية الخصوصية وقال لايمكن علاج هذه الحالة إلا بتشريع عادل يقوم به مشرع عاقل يسترشد بمبادىء العقل الطاهر والعدل المجرد . وكان مابلى معجبا بنظم اسبرطة ورومية وكثيراً ما أشار إلى قوانين صولون وليكرغوس وكاتو . وتأثر بآرائهم فيما يختص بالملكية الزراعية ، وكتب فى القانون الدولى وعارض السياسة المكيافلية التى سادت فى عصره ، وحض على احترام المعاهدات وعلى عدم الاعتداء على بضائع الافراد فى أثناء الحروب البحرية

انتقد كتاب آخرون أمثال هلفتيوس (Helvetius) وهولباش (Holbach) الآراء الخلقية والدينية التى سادت فى عصرهما وطالبا بالتسامح الدينى وبحرية الصحافة،وقال هلفتيوس إن الناس جميعا متساوون طبيعة من الوجهة العقلية، وقرر خطر شأن التعليم والثقافة العامة فى التقدم القومى،وقال إن جميع الحكومات تحب السلطة وهى استبدادية بطبعها وأن أفضلها هى الحكومة المستنيرة واستحسن المجهودات والسياسة التى يتبعها الملوك المستنيرون فى بروسيا وروسيا ، النمسا ، وطلب من الحكومة الفرنسية اصلاح القوانين اصلاحا عاما و تعديل النظام الاجتماعى والسياسى فى فرنسا ، وقد تأثر كل من بنتام وبكاريا (Beccaria) بنظرياته المادية . أما هولباش وكان فيلسوفا فرنسيا من اصل المانى فقد هاجم الدين مهاجمة عنيفة وقال إنه مصدر كل المساوىء البشرية ،وطلب استبدال نظام عام به من الثقافة والتعليم مبنيا على المصلحة الذاتية المستنيرة ، وكان يعتقدان دراسة العلوم تقرب الناس من الطبيعة ، وقد انتقد روسو فيما يختص بالمتوحش النبيل ولكنه اعتنق مبادئه فى العقد الاجتماعى والادارة العامة، واتفق مع لوك بان

أساس السلطة تعاقد بين الحكام و الوطنيين، وان الوطنيين فى حل من الطاعة للحكام اذا عجز هؤلاء عن العمل على ترقية المصلحة العامة، واتبع رأى منتسكيو القائل بتوزيع السلطة بين جهات متعددة حتى تكفل الحرية الفردية، وقد انتقد النظم الحكومية القائمة انتقادا مرا وطلب اصلاحا عاما فمهد السبيل أمام الثورة. وكتب كاتب آخر يسمى شاستلكس (Chavalier de Chastellux) (١٧٣٤-١٧٨٨) يؤيد تقدم الزراعة وزيادة السكان، وقال كل ما يعمل على زيادة عدة السكان والخيرات فى الارض مثمر ومفيد ومفضل على كل الاشياء الأخرى، وطلب العمل على السعادة المادية، وقال إنها غاية الحكومة، وقال عن الدين بأنه نظام عتيق وإن الاخلاق فرع من الطب، وكان مثله الاعلى أنه توجد عصبة من الامم تتألف منها وحدة عالمية تتمتع بالرزق الوافر والراحة التامة

إنقسم الكتاب الذين نشدوا الاصلاح فى فرنسا فى اثناء القرن الثامن عشر الى اربع طبقات: الطبقة الاولى وتسمى «المدرسة الحرة» وكان يمثلها منتسكيو وارجنسون وفولتير وكانت تاريخية فى اسلوبها معتدلة فى آرائها مستحسنة نظام الحكومة الانجليزية وطلبت تطبيقه فى فرنسا. والطبقة الثانية وهى «المدرسة الديمقراطية» وكان يمثلها روسو وديدارو وهلفتيوس وهولباش وطلبت اصلاح النظم القائمة واعتمدت على العقل البشرى حتى تتكون دولة كاملة. أما الطبقة الثالثة فكانت طبقة الطبيعين الذين ناصروا الملكية ولكنهم طلبوا اصلاحا اقتصاديا عاما. والطبقة الرابعة وتسمى «المدرسة الثورية» وكان يمثلها مابلى قالت بأن الثورة ضرورية حتى تقوم السيادة الشعبية. وقد اتفقت الطبقات الاربع على أن الناس يملكون حقوقا طبيعية، وأصبح هذا المبدأ من المبادىء الاساسية للثورة الفرنسية

٣ — المشترعون الايطاليون :

إشتهر كاتبان ايطاليان فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وكانا مشترعين عظيمين وهما قيصر بكاريا (Cesare Beccaria) (١٧٣٥—١٧٩٤) وجيتانو فلنجيرى (Gaetano Filangieri) (١٧٥٢—١٧٨٨) وقد درسا منتسكيو وآراءه دراسة وافية ، ووجه بكاريا اهتمامه الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ونشر رسالته الاولى مقترحا فيها ما رآه من سبل اصلاح العملة ونظامها فى ولاية ميلان وأماراتها ، ثم كتب رسالة مجيدة تناول فيها المسائل الجنائية وعقابها ، ونشرها فى سنة ١٧٦٤ وترجمت الى اللغة الانجليزية بعد ذلك بثلاث سنوات ، وطلب فيها من السلطات أن تحاكم المجرمين محاكمة علنية ، وتمتنع عن وسائل التعذيب والاتهام السرى وتحقق العقاب ولكنها تنفذه بحزم ، وايد منع عقوبة الاعدام وطلب أن تحاكم الافراد من كل الطبقات على قدم المساواة ، وأن تمتنع السلطات عن مصادرة الاملاك كعقاب للمجرم إذ أنها تؤدى الى حرمان الابرياء من أفراد الاسرة ، وقال إن العمل على منع الجرائم أفضل من العقاب عليها بعد ارتكابها ، وقال إن هذا لا يتأتى الا بنشر العرفان وتقرير العقوبات المؤكدة الحاسمة . وقد اتخذ الاعتقاد الشائع بأن المصلحة الذاتية هى الدافع للافراد فى معترك الحياة أساسا لنظرياته ، وقال إن الناس مستقلون طبيعة وانتظموا فى الجماعة البشرية بمحض رغبتهم ، وأن الغرض من التشريع هو توفير الخير لاكبر عدد ممكن من أعضاء الدولة ، وقال إن المصلحة العامة هى مجموعة المصالح الفردية أى أنها مصلحة الاغلبية والاكثرية بين السكان ، وعلى ذلك فأن القوانين والعقوبات تكون عادلة اذا كانت ضرورية لبقاء الدولة

وكانت مستمدة من الذكاء البشرى ، وقد ترجم مؤلفه هذا الى لغات كثيرة واستفادت منه دول أوربا فى تعديل قانون عقوباتها ، وتأثر بارائه جون هوارد وبنتام فى انجلترا

أما جيتانو فلنجيرى فقد كان مصلحا قويا ، وانتقد المساوىء التى انتشرت فى عصره انتقادا مرا ، واشتق معظم آرائه من منتسكيو وطبقها فى المسائل العملية للأصلاح ، وقد بحث منتسكيو فى روح القوانين أما هو فانه بحث فى محتويات القوانين ومشتملاتها مؤسسة على الخبرة والعقل الراجح ، وكانت أوربا فى رأيه قد وصلت الى درجة من السلام تمكن الفرد من التمتع بحريته ، وتمكن الامم من الاثراء والرخاء بوساطة التجارة والصناعة، ولذلك ظن أن الوقت مناسب للدراسة القانونية العلمية، وبحث فى الكتاب الاول من رسالته التى نشرها فى سنة ١٧٨٠ فى القواعد التى يجب أن يسير عليها ، وخصص كتابه الثانى بالمسائل الاقتصادية مناصرا التجارة الحرة طالبا الغاء القيود الصناعية والتجارية، وبحث فى كتابه الثالث فى أصول التشريع الجنائى وفى الكتاب الرابع تناول مسائل الاخلاق وشئون التربية والتعليم ، وقد أخذ نظرياته فى القانون الجنائى وإجراءاته من بكاريا ، واتبع منتسكيو فى آرائه الحكومية ، ولكنه انتقد النظام الحكومى الانجليزى بسبب تنافس الاحزاب فيها فى عصر جورج الثالث وكان يعتقد أن النظام التى تتبعه ولايات أمريكا ودولها يقرب من الحالة الطبيعية التى وصفها الفلاسفة ، وقد تكهن باستقلال أمريكا وولاياتها عن أوربا

٤ ـ الفلسفة القضائية والخلقية فى انجلترا :

ظهر شىء من التغيير فى النظريات السياسية الانجليزية بعد أن انتصف القرن الثامن عشر بسبب الاحوال السياسية التى سادت انجلترا إذ ذاك

وقد ظهر اثر منتسكيو فى الكتابة التى نشرها أحد رجال الدين المسمى جون براون (John Brown) (١٧١٥ - ١٧٦٦) فانه كتب رسالة فى سنة ١٧٥٧ انتقد فيها الشئون السياسية والدينية ، وحمل على العادات والحالة الخلقيـة فى عصره ، ووصفها بانها حالة ترف وأنوثة ووازن الحالة فى انجلترا بالحالة التى كانت عليها قرطاجة ورومية قبل سقوطهما، وقال إن العظمة التجارية مؤذنة بالاضمحلال ، وإن فرنسا ستقضى على انجلترا إلا إذا أعيدت اليها البساطة الطبعية ، وكان لا يعتقد فى الحكومة الشعبية بل يعتقد فى قيام حاكم مستنير على رأس الدولة يقودها بحكمته وثاقب رأيه على النحو الذى وصفه بولنجبروك . هذا وقد تلقى الفلاسفة الاسكتلنديون عن هيوم مبادىء منتسكيو ونظرياته، واشتهر منهم كاتب يسمى آدم فرجسون (Adam Ferguson) (١٧٢٣-١٨١٦) وكان أستاذا فى جامعة ادنبرغ ونشر رسالتين أحدهما فى سنة ١٧٦٧ والثانية فى سنة ١٧٩٢ ، وقد امتازت كتابته بأسلوب أدبى متين ، حلل فيها ما دونه الكتاب والفلاسفة تحليلا منطقيا بديعا ، وعلى ذلك كانت كتابته محبوبة بين طبقات الشعب على الرغم من خلوها من الابتكار والافكار الجديدة ، وقد اشتق آراءه من منتسكيو ومن هيوم وآدم سميث ، وقال إن الغريزة والعادة هما اللذان كونا الجماعة البشرية لا العقل ، وقال إن التشريع لا يؤثر الا قليلا فيما لا بد من وقوعه من الحوادث ، وإن الدولة لم تؤسس بالتعاقد ، وانتقد رأى روسو القائل بان الحالة الطبعية كانت حالة ثبات وسلام ، واعتقد أن المنافسة والمعارضة بين الافراد طبعية ومفيدة ، وقال بضرورة المنافسة فى السياسة والتجارة والصناعة وفى الحرب بين الدول ، وقال لا يمكن الاحتفاظ بالحرية إلا بالتنافس والتنابذ المستمر بين أعضاء الدولة ، وأن المصلحة الذاتية هى الدافع القوى للافراد

والامم فى معترك الحياة ، واعتقد أن سلطان الدولة مقيد بحقوق الانسان الطبعيـة ، ونادى بتقييد الحرية وقال إن الحرية ليست معناها المساواة وعارض الاستبداد والديمقراطية الشعبية ، وانتقد التطرف وكان لا يعطف على الحركات الثورية ولا على الفلسفة الاصلاحية

اشتهر كاتب آخر يسمى السير وليم بلاكستون (Sir William Blackstone) (١٧٢٣ - ١٧٨٣) إذ نشر رسالة فى سنة ١٧٦٥ حلل فيها دستور انجلترا وقوانينها ، واتبع ذلك ببحث الفلسفة العامة للدولة ، وقد استمد كثيرا من آرائه من بفندروف ولوك ومنتسكيو ، وقد كان أثر رسالته عظيما فى انجلترا وفرنسا وأمريكا ، وكان المحامون والقضاة الفرنسيون متهمين باتباع طريقة بلاكستون أكثر من اتباع قوانين بلادهم ، وقد بيع نحو الاربعة عشر ألف نسخة من رسالتـــه فى أمريكا قبل ظهورها ويقال إن الافكار الخاصة بالحقوق الطبعية والحرية الفردية التى انتشرت فى أمريكا عند قيام الثورة فيها كانت كلها مستمدة من بلاكستون ، وقد قال عن أصل الدولة إنه نتيجة المجهودات الفردية التى قام بها الافراد للوصول الى مآربهم الذاتية ورفض فكرة الحالة الطبعية والعقد الاجتماعى ، وقال انها لا توجد فى التاريخ ولا يؤيدها حوادثه ، ومع ذلك كان كتابه محشوا بالمناقضات إذ لم يميز بين الحكومة والدولة ، معتقدا أن الحكومة تملك السلطة المطلقة العليا ونزلت عنها الى الهيئة التشريعية وهى الملك فى البرلمان ، وفى الوقت نفسه قال بالحقوق الطبعية ، وقال إن غرض الدولة الاول هو العمل على حماية الافراد وحماية أشخاصهم وممتلكاتهم ، وطلب للفرد حرية حمل السلاح وحرية التكلم وحرية التقدم الى المحاكم بالشكوى ، ثم عظم النظام الحكومى فى انجلترا وفخم دستورها ، وقال إنه خليط كامل من المبادىء الملكيـة والارستقراطية والديمقراطية ، واعتقد أن الحرية السياسية والمدنية قد قاربت الكمال فى

انجلترا ، ولم يتعرض فى كتابته الى الوزارة وتكوينها أو الى الاحزاب ونظامها ولا إلى المسئولية الوزارية ، وكان رأيه فى امتيازات الملك وحقوقه عتيق كما أن نظريته بأن مجلس النواب يمثل كل الافراد الملاك كانت خطأ إذ أن المدن الصناعية كانت غير ممثلة فيه ، والخلاصة ان كتابة بلاكستون كان لها شأنها فى تاريخ النظريات السياسية بسبب الانتقاد الذى وجهه اليها كل من بنتام وأوستن إذ برهنا على فساد فلسفته التشريعية

كتب مشترع سويسرى يسمى جان دى لولم (Jean De Lolme) (١٧٤٠ - ١٨٠٦) فى الدستور الانجليزى وقد كان متوطنا فى انجلترا بسبب جريمة سياسية ارتكبها فى بلاده وهى رسائله السياسية ، ودرس وهو فى منفاه الحكومة الانجليزية ونظامها ، وكتب مظهرا فوق هذا النظام وقد استعمل جورج الثالث آراءه التى ضمنها كتابه ضد المعارضين له ولسياسته وقد وجد لولم سر الحرية فى التوازن الدستورى بين السلطة الملكية ، والسلطة الشعبية ، وأكد خطر شأن استقلال السلطة القضائية ، وحرية الصحافة ، والنظام الحزبى ، وفوق السلطة المدنية على السلطة العسكرية ، ومدح نظام المحلفين وعدم القبض على الاشخاص الا بمسوغ قانونى ، ولكنه لم يذكر شيئا عن الوزارة ورئيسها ، وعارض حكم الجماهير ، وخالف روسو فى مبدئه القائل بان الحرية تتوقف على اشتراك الافراد المباشر فى أمور التشريع

كانت سياسة جورج الثالث سياسة أوتوقراطية فغضب الانجليز ونقموا عليه وعارضوه معارضة شديدة ، ومالوا إلى دراسة آراء الكتاب الذين ايدوا الحرية الشعبية والارادة العامة ، وأقبل العلماء على قراءة روسو إقبالا عظيما وتأثروا بنظرياته ، وبدأ هذا الاثر واضحا فى مقالات جون ولكس (John Wilkes) وغيره من الكتاب فانهم هبوا جميعا وطالبوا بالحرية ورحب الاحرار بآراء روسو فيما يختص بالحقوق الطبعية والسيادة

الشعبية، ونشر يوسف برستلى (Joseph Priestly) (١٧٣٣-١٨٠٤) رسالة فى أصول الحكومة سنة ١٧٦٨ قال فيها إن الناس متساوون ويملكون جميعا حقوقا طبعية متساوية، وإنه لا يمكن حكمهم إلا باتفاقهم وإن الحكومة قائمة على مقتضى تعاقد نزل فيه الطرف الاول عن حريته المدنية إلى الطرف الثانى فى مقابل اشتراكه فى التشريع معه، وعلى ذلك يستطيع الشعب صاحب السلطان أن يقاوم الحكومة إذا اعتدت على حقوقه الطبعية، ويجب على الحكومة أن لا تتدخل إلا فى الأحوال الضرورية فى أعمال الفرد وخصوصا فى تجارته، وقال إن سعادة أغلبية السكان ورخاءهم هما الميزان الذى يوزن به كفاية الحكومة على ادارة الشئون ومن هذا الرأى اشتق بنتام عبارته المشهورة « أعظم سعادة لاعظم عدد » وتأثر كاتب آخر يسمى الدكتور ريشارد بريس (Richard Price) (١٧٢٣ -١٧٩١) بقيام الثورة الامريكية، وكتب متبعالوك ومنتسكيو فى الحقوق النظرية قائلا إن الحرية تعتمد على الحكومة الشعبية المباشرة وإن الناس أحرار طبيعة ومتساوون، وأنهم يملكون حق الثورة على من حاول حرمانهم من حق الحرية أو الملكية، واتفق مع براون فى أن الترف علامة من علامات الاضمحلال فى انجلترا، ويعتبر برستلى وزميله بريس يمثلان آراء الاحرار فى أثناء الثورة الامريكية، أما حزب المحافظين فقد مثل آراءه كاتب يسمى جوزيا تكر (Josiah Tucker) (١٧١٢-١٧٩٩) فانه كتب رسالة فى الحكومة المدنية عام ١٧٨١ خالف فيها آراء روسو عن « المتوحش النبيل » وعن الحالة الطبيعية، وقال إن السيادة الشعبية معناها حكم الغوغاء، وإن حق الناس فى تغيير الحكومة يؤدى إلى العنف والفوضى وأنكر على المستعمرات الامريكية حقها فى الثورة، ولكنه اعترف بان بقاء

المستعمرات فى يد انجلترا غير مثمر وغير مفيد ، ونصح للحكومة أن تتركها حتى تقر المال الذى يصرف على ادارتها ، وأيد التجارة الحرة

تقدمت الآراء الحرة فى انجلترا تقدما كبيرا فى أثناء الثورة الامريكية ولكن تطرف الديمقراطية فى فرنسا فى أثناء ثورتها وعداء نابليون لانجلترا بعد ذلك أثرت فى هذا التقدم وجعلت الانجليز يميلون إلى آراء الكتاب المحافظين ، ومن ثم بقيت أراء برك وهو من المحافظين لها المكانة الأولى فى البلاد نحو ربع قرن من الزمن .

الباب السادس عشر

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية

١ — طبيعة الثورتين الأمريكية و الفرنسية :

كان النزاع قائما بين المستعمرين الامريكان وحكامهم الانجليز قبل قيام الثورة الامريكية بنحو خمسين عاما ، ولكنه كان نزاعا داخليا تناول الشئون المحلية الصرفة مثل نفى المجرمين واصدار النقود وفرض الضرائب ، ولم تقع حوادث تستحق الذكر لاعتقاد المستعمرين فى عدل الحكومة البريطانية ، ولأن ولبول وخلفاءه سلكوا سبيل الحكمة والرشاد فى ادارة البلاد داخليا وخارجيا ، ولكن لما جاء جورج الثالث ومال الى الحكم الاوتقراطى فى انجلترا والمستعمرات قامت المعارضة فى وجهه وايدوا المستعمرين ، وابتدأ النزاع عندما حاولت الحكومة الانجليزية تنفيذ قانون الملاحة وكان مهملا اذ عارض التجار فى انجلترا الجديدة الذين كانوا يتاجرون مع أفريقيا وجزائر الهند الغربية التنفيذ ، واخذوا يحاربونه بكل قواهم ، واشتد هذا النزاع واخذ دورا خطيرا لما أرادت الحكومة الانجليزية أن تفرض على المستعمرين جزءا من النفقات التى تتحملها فى سبيل بقاء الجيوش والقوات العسكرية فى كندا ، وفى سنة ١٧٦٥ قرر البرلمان الانجليزى قانون الطوابع واحتج المستعمرون على اصداره ، وقالوا إن فرض الضرائب عليهم عمل استبدادى لأنهم غير ممثلين فى البرلمان ، وأن جمعياتهم الوطنية هى التى لها هذا الحق دون سواها ، وكتب الكتاب فى طبيعة الامبراطورية

البريطانية وفى سلطات البرلمان على اجزائها ، ونحاكل فريق نحوا يؤيد وجهة نظره الخاصة ، وتراجعت الحكومة الانجليزية واستبدلت الرسوم الجمركية على البضائع المرسلة الى المستعمرات بقانون الطوابع ، ولكن المستعمرين عارضوها أيضا ، واتفقوا على مقاطعة البضائع الانجليزية ، فأرسلت جيوشا الى أمريكا لتراقب تنفيذ ما أصدرته من القوانين ، وأدت هذه السياسة الى اتساع الخرق بين المستعمرات والدولة الرئيسة ، وكونت المستعمرات حكومة مستقلة لها ، ثم عقدت مؤتمرا وطلب المؤتمر رفع المظالم والغاء القوانين الأخيرة ، ولما رفضت الحكومة الانجليزية قامت الحرب وانتصر المستعمرون واعلنوا استقلالهم واتحدوا

انتهزت فرنسا الفرصة وثأرت لنفسها من انجلترا وساعدت الامريكان ماديا فى حروبهم ضد انجلترا ، ورأى الفلاسفة الفرنسيون ان الثورة الامريكية ماهى الا تطبيق للمبادىء التى ينادون بها اذ استطاع الثائرون وهم أقرب الى الفطرة من غيرهم أن يتخلصوا من حكومة ارادت الاستبداد فيهم ، ويقيموا بالاتفاق غيرها مقررين حقوقهم الطبيعية ، وتأثروا باراء الكتاب الامريكان وازداد نشاطهم ونشروا الآراء الثورية فى فرنسا ، وقد سارت الحوادث سراعا باشتراك فرنسا فى حرب استقلال امريكا ، اذ كانت الملكية فيها فى دور الانحلال يكتنفها الفساد من جميع جهاتها ، ولم يستطع ترجوت ونيكر أن يقوما بتنفيذ اصلاحاتهما المالية بسبب معارضة الاشراف ورجال الدين ، واقترح رجال السياسة عدة اصلاحات ولكنها لم تأت بالفائدة المطلوبة واضطرت الحكومة أن تعقد فى سنة ١٧٨٩ مجلس النواب الذى لم يعقد منذ قرنين ونصف تقريبا ، وما لبث هذا المجلس أن انقلب الى جمعية وطنية تعبر عن الارادة العامة للشعب الفرنسى ، وأخذت على عاتقها ادارة

الدولة، والغت الامتيازات واصدرت قانونا بحقوق الأنسان، وشرعت دستورا جديدا للبلاد، وعارض الملك وحزبه رغائب الشعب ولعبت الدسائس دورها، فخرجت الثورة عن طور اعتدالها واعتنقت الجماهير مبادئها واشتد لهيبها، وظهر زعماء الشعب الذين ارادوا قلب الامور رأسا على عقب، والغيت الملكية وشنق الملك، وأعلن الحكم الجمهوري، ثم جاء حكم الادارة ولما فشل ظهر نابليون وسيطر على البلاد وحكمها حكما امبراطوريا وفى اثناء هذه الحوادث سن المشترعون دساتير متعددة ونفذوها، وأصبح سن الدستور وتسطيره من المبادىء المقررة فى عالم النظريات السياسية

اعلنت الجمعية الوطنية فى فرنسا عام ١٧٩٠ بأن الأمة الفرنسية تعارض الحروب التى تكون غرضها الفتح وتقبحها، وأنها تعد الشعوب بأنها لا تلجأ الى القوة أبد الابدين فى محاربة حرياتهم، وقدم الأب جريجوار فى سنة ١٧٩٣ مشروعا للاعتراف بقانون الأمم يكون ملحقا لقانون الاعتراف بحقوق الانسان الذى أصدرته الجمعية فى سنة ١٧٨٩، وقد اشتمل هذا المشروع على آراء متقدمة فى العدل الدولى، ويعبر عن الروح الكاملة التى كانت تريد تحقيقها الثورة الفرنسية عند بدء قيامها، ولكن تدخل الممالك المجاورة فى شئون فرنسا الداخلية قلب الثورة الاصلاحية الى ثورة هجومية، وترك الثائرون وزعماؤهم المبادىء الكاملة التى كانوا ينشدونها وحركوا شعوب أوربا ضد ملوكهم، وقامت حرب أوربية عامة وقفت فيها انجلترا موقف المحايد أولا ولكنها ما لبثت أن زعمت المعارضة فى أوربا ضد نابليون وامبراطوريته، ونجحت هى وحلفاؤها فى ارجاع فرنسا الى حدودها الأصلية قبل الثورة، وقد اهملت القوانين الدولية فى أثناء هذه الحرب اهمالا تاما، مما أدى الى قيام حرب فى سنة ١٨١٢ بين الولايات

المتحدة والدول المتحاربة ، ولما انتهت الحرب فى أوربا عقد مؤتمر فينا واتخذ مبدأ شرعية العروش أساسا لعمله ، وأهمل عوامل الديمقراطية والقومية ، وتغلبت عليه الروح الرجعية فكانت قراراته مثيرة للثورات والحروب فى أثناء القرن التاسع عشر

٢ — النظرية السياسية للثورة الامريكية :

لم يكتب أحد من الكتاب الامريكان رسالة سياسية بحث فيها النظرية السياسية التى بررت أسباب قيام ثورتهم وأدت الى حرب استقلالهم ، ولكنهم بحثوا فى مبررات الثورة فى الخطب التى القوها من على المنابر فى الكنائس والمجتمعات العامة ، وفى المقالات التى نشروها على صفحات الجرائد ، وفى القرارات التى اتخذوها للاتفاق فيما بينهم وللقيام فى وجه الحكومة الانجليزية ، وظهرت روح نظريتهم واضحة جلية فى الدساتير الكثيرة التى سنوها لأنفسهم ، ولقد كانت مباحث الكتاب فى بدء الثورة قاصرة على بحث العلاقة القانونية بين المستعمرات والدولة الرئيسية ، وكان بحثهم فى دائرة القانون وحيز الدستور ، اذ رفعوا شكواهم الى الملك ضد قرارات البرلمان ، واستندوا على الوثائق والعهود الكتابية التى تأسست على مقتضاها مستعمراتهم ، وعلى اعتراف الحكومات الانجليزية المختلفة بحقهم فى فرض الضرائب ، وعلى الحقوق التقليدية التى يتمتع بها الانجليز ولما تقدمت الثورة واستعر لهيبها بنى الكتاب نظريتهم على نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعى ، وقال فريق منهم إن الملك خالف العقد ووجبت مقاومته ، وقال آخر إن العقد أصبح باطلا وعاد الافراد الى حالتهم الطبيعية ولهم أن يكونوا دولة أخرى جديدة

أخذ المستعمرون آراءهم من تقاليد القرن السابع عشر وسوابقه

التاريخية فى انجلترا ، وكانوا يتمثلون باقوال ونظريات ملتون وسدنى وهارنجتون ولوك فى الحقوق الطبيعية ، والعقد الاجتماعى والسيادة الشعبية وحق المقاومة والثورة ، كما أنهم كانوا يستندون على أقوال بفندروف وفتل وجروتيوس فى القانون الطبيعى ، ولكنهم عند ماطبقوا هذه المبادىء من الوجهة العملية فى بلادهم بعد استقلالهم فاقوا انجلترا فى ديمقراطيتها . هذا ولم يتأثروا الا قليلا بأراء الكتاب الفرنسيين وقبلوا مبادىء منتسكيو التى أخذها من النظام الانجليزى ، وطبقوها وهم يسنون دستورهم

أما مبادىء روسو فقد أهملوها ، وكان محور جدلهم وهم يناقشون الحكومة الانجليزية يدور حول البرلمان والملك وقالوا إنه ليس للبرلمان الحق فى فرض الضرائب عليهم ، وهم لايدينون بالطاعة إلا للملك الذى على مقتضى وثائقه أسست مستعمراتهم ، وأن جمعياتهم العمومية تقوم مقام البرلمان الانجليزى فى بلادهم ، ولكن ميز فريق منهم بين الضرائب الداخلية والخارجية ، وأباح للبرلمان حق التصرف فى الخارجية دون الداخلية ، ثم قالوا إن البرلمان لا يحق له ان يفرض عليهم الضرائب لأنهم وهم انجليز لايمثلون فيه بمندوب من قبلهم ، وعلى ذلك سقط عن البرلمان حقه هذا وأصبح من حق الجمعيات الوطنية العمومية ، ويلاحظ أن هذه الحجج ضعيفة لأنهم استندوا على ما كان للملك من السلطة قديما ونسوا أن البرلمان قد زادت سلطته وأصبح مصدر التشريع لا للملك فى انجلترا ، كما أنهم نسوا أن البرلمان كان يمثل الطبقات فى انجلترا إذ ذاك ولم يكن يمثل السكان والشعب عامة مثل ما كانت عليه الحال فى المستعمرات

ظهرت بجانب هذه الآراء الدستورية آراء أخرى بنيت على نظرية الحقوق الطبيعية ، وقال أصحابها إن الناس كانوا أحرارا ومتساويين طبيعة وهم على فطرتهم ، وانهم كونوا الجماعات البشرية بمحض رغبتهم وأقاموا عليهم

حراسا من أنفسهم يعملون على مصلحة الجميع وخيره ، وليس لهؤلاء الحراس أن يعتدوا على حقوق الأفراد أو يتدخلوا فى شئونهم الذاتية ، وللشعب صاحب السلطة العليا أن يقيلهم من وظائفهم إذا أساؤا اليه ، وله الحق فى المقاومة والثورة ، وكانت الحقوق فى نظرهم هى حق الملكية وحق الحرية وحق الارتزاق ، وحرية العبادة والخطابة والحصانة القانونية والمحاكمة السريعة فى حالة الاجرام ، ثم قالوا إن الحكومة التى أقامها الأفراد برغبتهم واختيارهم تستند على إرادة المحكومين وتستمد سلطتها من رضائهم ، ويجب أن يكون التشريع وخصوصا فرض الضرائب مستمدا من رغبة الذين يطيعون القوانين ، اذ أن فرض الضرائب ان لم يكن بوساطة ممثلى الشعب يكون استبدادا ، وقالوا إن الشعب مصدر السلطة العليا ، وان الذين يتولون السلطة هم وكلاء الشعب وهم مسئولون أمامه ، وله أن يستبعدهم اذا اعتدوا على حقوقه الطبيعية ، وان الثورة واجبة على كل فرد يعشق الحرية وهى حق من حقوقه ، وفى وثيقة اعلان الاستقلال تظهر نظرية الامريكان واضحة فى القرارات والقوانين التى أصدرتها الجمعيات العمومية للمستعمرات

كانت الحكومة الملكية مقبولة فى أمريكا عند بدء قيام المشادة ، وكان المعارضون لها قليلين ، ومدح جيمس اوتس (James Otis) وجون ادمز (John Adams) وهما من أشهر كتاب أمريكا فى ذلك العصر النظام الحكومى والاساليب الدستورية فى انجلترا ، ولكن لما قامت الثورة وتبعتها الحرب ودبت فى النفوس فكرة الجمهورية ، وحرك كاتب شهير يسمى توماس بين (Thomas Paine) (١٧٣٧ — ١٨٠٩) العواطف بكتاباته ورسائله الثورية ، وكان يكره النظام الملكى وما يحيط به من نبلاء بالوراثة كراهية شديدة ، وقال إن الملوك يكلفون الدولة الاموال الطائلة ولا يعملون عملا مفيدا أو منتجا ، وسخر بنظرية التفويض الآلهى والملكية المقدسة

وقال ان رجلا أمينا واحدا يساوى الف ملك متوج ، وقال إن فكرة ارتقاء الملك على العرش بسبب الوراثة فكرة خاطئة ومضرة ، وحض المستعمرين على طلب الاستقلال واعلانه قائلا إن الدول الأجنبية لا تتدخل لمساعدة الامريكان ما داموا متمسكين بولائهم للعرش الانجليزى ، ثم أخذ يكتب فى طريقه التمثيل والانتخاب والحكم ، وتأثر الأمريكان بآرائه الى حد كبير ، وانتقد الاساليب الحكومية فى انجلترا مخالفا منتسكيو انتقادا مرا ، وقال إن وظيفة الحكومة هى سن القوانين وتنفيذها ، وفى هذه الفكرة اختلف عن الزعماء الامريكان ، وكان من رأيه أن عدم تسيطر الدستور فى انجلترا نقص معيب فى نظامها واعتبر النظام الامريكى فى سن الدستور وتسطيره من الخطوات التى أفادت العلوم السياسية ، وقال إن الحكومة ضرر لابد منه ولذلك يجب تقييد سلطتها تقييدا إذ أن حقوق الانسان أغلى ما تصبوا اليه النفوس

شذ فريق من الامريكان عن اخوانهم وخرجوا على اجماعهم مؤيدين فكرة الولاء للعرش ومعارضين الثورة ، وكان هذا الفريق محافظا فى آرائه نطق بلسانه أحد رجال الدين فى ولاية فرجينيا يسمى جونثان بوشر (Jonathan Boucher) (١٧٣٨ — ١٨٠٤) واتبع منطق فلمر واسلوبه ، وقال إن الحكومة من الله وإن الملوك يحكمون بارادته ، وانكر ان الحكومة ضرر ، وقال إنها نعمة من نعم الله على بنى الانسان ، وعارض فكرة الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، واعتقد أن الديمقراطية هى الفوضى وأن الثورة مبدأ مكروه مشتق من ابليس رب الثورات والعصيان

٣ — الوثائق والدساتير الامريكية :

ظهرت فى فترة الثورتين الامريكية والفرنسية عدة وثائق حكومية هامة

اشتملت على الفلسفية السياسية فى ذلك العصر ، مثل وثيقة اعلان الاستقلال ووثيقة الدستور العام والدساتير الفرعية فى الولايات ، ووثيقة اتحاد الولايات وتكوينها دولة مستقلة ، وقد اتبعت هذه الوثائق فى تقرير الحرية الفردية التقاليد التى ورثها الانجليز عن قانون العهد الاكبر وملتمس الحقوق واعلان الحقوق وقانون الحصانة الشخصية وماشاكلها ، كما اتبعت آراء لوك فى تقرير الحقوق الطبيعية للفرد . هذا وتعتبر وثيقة اعلان الاستقلال من أخطر الوثائق شأنا فيما يختص بالحرية المدنية وحق الثورة ، أما الدساتير الامريكية فانها تعتبر المحاولة الأولى التى نجحت فى تكوين نظام حكومى مبنى على أصول الفلسفة السياسية ، إذ كانت وثائق أساسية شرعها ممثلون عن الأمة منتخبون لهذا الغرض ، ثم عرضت على الأمة فأقرتها ولاتستطيع أى حكومة تغييرها أو الاعتداء عليها ، لأنها قوانين البلاد الأساسية التى ضمنت الحرية الفردية وصانتها من عبث العابثين

تأثرت الدساتير الامريكية المسطورة بالآراء السياسية التى استمدتها من الفلسفة السياسية الانجليزية والفرنسية ، كما أنها تأثرت بالأحوال والنظم الحكومية الامريكية التى سادت البلاد إذ ذاك ، ولذلك لم تقر النظام الملكى ، ولم تعترف بطائفة من النبلاء ذوات الأمتيازات ، ولم تسمح بمبدأ الوراثة فى الوظائف الحكومية ، وفصلت بين السلطات وحفظت لكل منها سلطتها واستقلالها ، ونظرت الى الحكومة كأنها خادم للشعب يجب محاسبتها والاشراف عليها ، وقيدتها بمختلف القيود ، واعطت شيئا من السلطة للمجالس النيابية ، وأقرت مبدأ التصويت العام ، وقصرت أجل المجالس النيابية حتى تأمن شر استبدادها ، ونظرت الى الجيوش الجرارة نظرة شك وريبة ، واعتبرتها مصدر خطر على البلاد وحرياتها ، واوصت باشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية ، وعارضت مبدأ الحكومة

المركزية وشجعت الحكومة اللامركزية ، ومع ذلك فان الكتاب يأخذون عليها نقصها فيما يختص بالنساء وحرمانهن من التصويت ، وبأقرارها مبدأ الرق فى البلاد مما يخالف المساواة الطبيعية ، وبحرمانها الكاثوليك من أشغال الوظائف الهامة فى الدولة الى غير ذلك من المسائل التى ابعدتها عن الديمقراطية المطلقة التى كانت الثورة تنشدها

درس فلاسفة السياسة فى أوروبا دساتير امريكا دراسة دقيقة وتأثروا بمبادئها ونشروها بين بنى أوطانهم ، ووصف رشارد بريس فى انجلترا الثورة الامريكية بانها فتح جديد فى تاريخ العالم ، أما فى فرنسا فقد كان اثر هذه الثورة ووثائقها ودساتيرها عظيما ، اذ رجع الفرنسيون الذين ساعدوا الامريكان فى حروبهم مع انجلترا وهم يحملون الى بلادهم لواء الحرية والمساواة ، وبالجملة كانت هذه الثورة مشكاة ونبراسا انبثق نوره فأضاء أوربا وعلمها كيف تنال الحرية الفردية وكيف تعمل على تحقيقها ، وكيف تسن الدساتير وتسطرها وتحيطها بسياج من حديد يرد عنها كيد الكائدين وشر المستبدين

٤ — النظريات السياسية للثورة الفرنسية :

ظهرت الفلسفة السياسية فى فرنسا فى اثناء ثورتها الكبرى كما ظهرت فى أمريكا على شكل رسائل سياسية كتبها الكتاب باسماء مستعارة يطلبون الأصلاح وينشدون قلب النظم وتغييرها ، وهب النبلاء ورجال الدين والحكام يعارضون هذه الآراء ويعملون على احباط الأصلاح ، ويدافعون عن النظم القائمة ، واشتد الجدل بين الفريقين ونشطت الاقلام وازدحمت دور الكتب بالقراء ، وتأسست النوادى السياسية ، وفى ربيع سنة ١٧٨٩

نشر رجال السياسة « نشرات انتخابية » « Cahiers » بين جمهور الناخبين ، وكانت معتدلة اللهجة بينت مواطن الشكوى التي يتألم منها الشعب الفرنسى ، واقترحت الاصلاح لازالتها ، وكان غرض كتابها ارشاد اعضاء مجلس النواب الى المساوىء الحكومية السائدة حتى يعملوا على اصلاحها متى اجتمع مجلسهم ، وكانت كل طائفة تسرد فيها النقائص والمظالم التى تقع عليها ، وتطلب نوع الاصلاح الذى تنشده ، فكان الفلاحون يطلبون الاصلاحات الاقتصادية وتعديل الضرائب ، وكان رجال الدين الأصاغر يطلبون تقييد سلطة رؤسائهم الدينية والاشتراك معهم فى بعض مواردهم المادية ، أما النبلاء فكانوا يطلبون تقرير خطة سياسية رشيدة تنشل البلاد من وهدتها ، وعلى ذلك اتفقت كل الهيئات والطوائف فى فرنسا على وجوب اصلاح الحالة الحكومية ، وطلب بعض الناخبين من نوابهم ألا ينظروا فى الاصلاح أولا بل فى انشاء دستور للبلاد تتمشى على أصوله وتراعى قواعده ، كما انهم اتفقوا على وجوب بقاء النظام الملكى فى البلاد مع اشتراك نواب الامة معه فى امور التشريع ، أما السلطة التنفيذية فيقوم بها الملك بوساطة وزراء مسئولين أمام المحاكم المدنية أو مجلس النواب ، وعلى مجلس النواب الاجتماع من آن الى آخر ليقرر الضرائب المطلوبة لمدة معينة ، وتقوم فى الأقاليم مجالس محلية يكون لها الاشراف على أمور الادارة فيها ، وتعدل اجراءات المحاكم وتحسن معاملة المتهمين

كتب الأب سايس (Abbé Siéyès) (١٧٤٨ — ١٨٣٦) رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٨ مثلت آراء المصلحين السياسيين ومطالبهم ، اذ هاجم فيها امتيازات الاشراف ورجال الدين ، وطلب اشتراك الطبقات

الشعبية الأخرى فى ادارة شئون البلاد السياسية ، لأنها هى التى تقوم بانفع الاعمال وافيدها ، وكان يعتقد كما اعتقد روسو بان الدولة تكونت من أفراد تنازلوا برغبتهم عن ارادتهم حتى يكونوا الارادة العامة ، ولكنه اختلف عن روسو وقال إن نواب الشعب يستطيعون فى دولة كبيرة التعبير عن الارادة العامة ، وطلب انعقاد مؤتمر وطنى ليقرر دستورا مسطورا تتمشى عليه البلاد ، ولا يكون هذا الدستور مقيدا لسلطة الأمة العليا ، بل تستطيع الأمة ممثلة فى مؤتمر وطنى آخر تغييره أو تعديله ، ولكنه يكون مقيدا لسلطة الحكومة التى تتكون على حسب نصوصه وأصوله ، وقد نصح لنواب الطبقة الثالثة أن يجتمعوا منفصلين عن نواب الطبقتين الاخيرتين (الاشراف ورجال الدين) و يكونوا جمعية تشريعية أهلية ، وقد تأثر الفرنسيون بارائه الى حد كبير حتى أن الجمعية التشريعية التى قامت فى فرنسا فى سنة ١٧٩١ اتبعت تعاليمه ونفذت آراءه .

اشتهر كاتب آخر فى ذلك العصر وهو المركيز كوندرسيه (Marquis De Condorcet) (١٧٤٣ - ١٧٩٤) فأنه نشر رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٨ أبان فيها التفصيلات التى يجب أن تتبع فى انشاء الدستور و تسطيره ولقد كان عالما فى الدساتير الامريكية عارفا بدقائقها ، وكان من المؤيدين لفكرة قيام مؤتمر دستورى ليعبر عن الارادة العامة فى شكل وثيقة مسطورة ، وقال إن الحرية الكاملة والحكومة الكاملة يمكن تحقيقها بوساطة تطبيق قواعد الفلسفة العقلية ، وطالب تدوين القوانين التى تكفل الحقوق الفردية فى جسم الدستور ، وكان من رأيه أن الجيل الحاضر لا يقيد الجيل المستقبل بل كل حر فى اختيار النظم التى تتفق مع ميوله ومصالحه وقد انتقد طريقة فصل السلطات فى امريكا ووصفها بانها معطلة للارادة العامة ، واختلف عن روسو فى تقديره للمدنية ، وقال عنها أنها أفادت النوع

البشرى وعملت على اسعاده، وتنبأ بالحوادث التى قامت فى أوربا بعد ذلك فقال إن الحرية الديمقراطية ستقتصر على المبادئ الرجعية، وأن القيود التجارية ستلغى بين الأمم وإن نفوذ أوربا سيتسع ويمتد فى آسيا وافريقيا، وأن أمريكا ستتقدم ويزداد خطرها

٥ — الوثائق والدساتير الفرنسية :

ظهرت عدة وثائق سياسية ودساتير مسطورة فى أثناء الثورة الفرنسية اذ نشر الكتاب امثال لافيت وسايس وكوندرسيه وميرابو قبل اجتماع الجمعية الأهلية نماذج للدساتير الكافلة للحقوق الفردية، وكانت النشرات الانتخابية كما قدمنا تطلب من النواب تقرير القوانين التى تكفل الحقوق المدنية كما حدث فى امريكا، وحث لافيت الجمعية الاهلية فى فرنسا على اتباع مثل أمريكا فى تقرير هذه الحقوق، ولكن رجال الدين فى الجمعية عارضوا هذه الفكرة، وقالوا إن الاحوال فى فرنسا غيرها فى أمريكا، وطلبوا اصلاح النظم والقوانين القائمة بدلا من قلبها رأسا على عقب، وبعد جدال عنيف بين الطرفين تقرر قانون الاعتراف بحقوق الانسان فى سنة ١٧٨٩ واندمج فى الدستور الذى ظهر بعد ذلك بسنة، ولقد كان هذا القانون اكثر انطباقا على المنطق وادق ترتيبا عن نظيره الامريكانى، كما أنه اكد المساواة اكثر من تأكيده الحرية، وخلط الحرية مع الديمقراطية، وكان من جرائه عند التطبيق أن أساءت الديمقراطية الى الحرية، ولكن مع ذلك كان تأثير هذا القانون كبيرا فى أوربا

صدر أول دستور مسطور فى فرنسا عام ١٧٩١، وفيه وضعت السلطة العليا فى الشعب كما طلب روسو، وفصلت السلطات واعطى كل منها امتيازات وحقوقا كما طلب منتسكيو، وطبقت مبادئ سايس فيما يختص بمجلس نواب يعبر عن إرادة الأمة، وظلت الملكية قائمة ولكنها تقيدت

بوساطة جمعية ذات مجلس واحد لها كل السلطة التشريعية والتنفيذية ، واعيد تقسيم فرنسا من الوجهة الادارية ، واعطى كل قسم قسطا وافرا من السلطة المحلية ، وجعل الانتخاب غير مباشر ولم يكن عاما بل مقصورا على الملاك . انقسمت الامة الفرنسية بعد ذلك الى احزاب وشيع اشتد الجدل بينها ، وتنافرت وتنازعت ، ثم قامت الحرب بين فرنسا وغيرها من دول أوربا ، وحاول امراء المانيا أن يتدخلوا فى شئونها الداخلية ، وازداد نفوذ الغوغاء فى باريس ، وضعف نفوذ المعتدلين وتقوى الزعماء الذين طالبوا بالحكم الجمهورى ، واهمل الدستور فى سنة ١٧٩٢ وحلت محله وثيقة سياسية من عمل الغرنديين ، كان أثر كوندرسيه ، بين ظاهرا فيها ، ولكنها ما لبثت أن اهملت هى أيضا وتغلب اليعقوبيون واعدم الملك ، واقيم النظام الجمهورى فى البلاد وسن دستور جديد فى سنة ١٧٩٣ اعطى حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، ونص على وجود برلمان مكون من مجلس واحد يتجدد انتخابه كل سنة ، ويكون له الأشراف العملى على الحكومة ، وتكون قراراته خاضعة للاقرار أو الالغاء الشعبى ، واهملت فى هذا الدستور نظرية الفصل بين السلطات ، ويتولى السلطة التنفيذية مجلس يكون مسئولا أمام السلطة التشريعية وقد أقر الشعب الفرنسى هذا الدستور ، ولكنه أبطل بسبب الحرب القائمة بين فرنسا وغيرها من الدول الاوربية وقرر المؤتمر الوطنى إقامة حكومة ثورية ما دامت فرنسا فى خطر من الغزو الاجنبى ، وظلت الأمور سائ ة حتى انتصرت البلاد على اعدائها ، ورجع المؤتمر الى تشريعاته سنة ١٧٩٥ وسن وثيقة دستورية أخرى وصفت بأنها أكثر اعتدالا من غيرها ، اذ حذفت فيها كثير من نصوص قانون الحقوق ، وأعيد قصر الناخبين على الملاك ، وروعى فصل السلطات واقيمت

حكومة الادارة، واعطى لها سلطة مركزية واسعة، ولما قامت الحكومة القنصلية وتعين نابليون بعد سقوطها أمبراطورا أبطلت الدساتير المبنية على النظريات السياسية، وحلت محلها وثائق مبنية على المبدأ القائل بأن الامبراطور نائب الأمة ويحكم البلاد وكيلا عنها، وظهرت هذه الفكرة واضحة فى دستور سنة ١٨٠٠ إذ نص على وجوب وجود سلطة مركزية قوية، ثم انتشرت المذاهب الرجعية بعد أن سقط نابليون وأعيد النظام الملكى الوراثى الى فرنسا

٦ــ آراء الكتاب الانجليز فى نظريات الثورتين الامريكية والفرنسية:

اختلف كتاب السياسة فى انجلترا فيما بينهم وهم يحللون أسباب قيام الثورة الأمريكية وشرعيتها، فاعتبرها الكتاب الأحرار أنها دفاع عن الحقوق الفردية التى كان فريق من أحرار الانجليز ينشدها، ونظر اليها المحافظون كأنها ثورة ضد العرش، وشعر كثير من الانجليز بأن السياسة التى اتبعتها انجلترا مع المستعمرين كانت سياسية استبدادية، وعارضوا استعمال القوة مع الامريكان، وكان اللورد شثام (وليم بت الكبير) يؤيد هذا الرأى وناصره ادموندبرك (Edmund Burke) (١٧٢٦-١٧٩٧) بقلبه ولسانه

درس برك كما درس منتسكيو الدولة وأصلها بوساطة التاريخ وليس عن طريق الفلسفة كما فعل غيره من الكتاب، وقد انتقد نظرية العقد الاجتماعى ووصفها بأنها جعلت من الدولة نظاماً صناعياً وليس طبيعيا كما يجب أن تكون، وقال إن الدولة نمت نموا طبيعيا، ورفض فكرة الحقوق الطبيعية وقال إنها مؤدية للفوضى وكان يعتقد فى الحقائق العملية مهملا النظريات الخيالية التى تنشد المثل الاعلى وتطلب الكمال، ومع انه كان محافظا فى آرائه

السياسية إلا انه كان يميل الى المبادىء الحرة ، ولقد كان أقدر خطيب بين الاحرار فى نضالهم مع جورج الثالث ، وانتقد سياسة البرلمان مع الامريكان وقال إنها غير عادلة ووصفها بالجور والعدوان ، وتمنى للامريكان النجاح فى ثورتهم إذ رأى ان فى نجاحهم ضمانا للحرية الانجليزية ، ويعتبر الكتاب آراءه فيما يتعلق بالادارة الاستعمارية وحكم الشعوب الخاضعة سابقة لأوانها بنحو نصف قرن من الزمن ، وكان ينشد النظام ويعمل على استقرار الحالة بادخال الاصلاح تدريجيا على ما رآه ناقصا من شئون الدولة وأمورها ، وكان لايثق بالجماهير بل وثق فى حكومة ارستقراطية ، وكان من المعجبين بالدستور الانجليزى وطريقة تكوينه وقال عنه بأنه افضل من اى وثيقة انسانية أخرى ، وكان من أشد اعداء الثورة الفرنسية ، وانتقد ميلها الى النظريات الخيالية ، وهجومها على النظام الدينى ومحاولتها محو الماضى وخلق جديد عوضا عنه ، ووقف بجانب النبلاء الفرنسيين ، وحث الانجليز على كراهية المبادىء الفرنسية الحرة ، ثم تناول مبادىء المساواة والسيادة الشعبية وحق الفرد فى الثورة وانتقدها انتقادا مرا ، وقال إن الناس غير متساويين طبيعة ، ويجب ان يخضعوا لحكم من تؤهلهم مواهبهم لتولى زمام الامور ، وعليهم واجبات يجب عليهم تأديتها أرادوا أم لم يريدوا ، وقال إن الأفراد خلقوا فى الدولة وعليهم احترام نظمها والخضوع لسلطانها ، وقد وجدت لتوفير حاجاتهم وليس لضمان حقوقهم ، وكل ما تعمله لنيل هذه الحاجات عادل وشرعى ، ثم قال إن لكل دولة نظما خاصة مبنية على تاريخها وتقاليدها ، وإن كل محاولة من جانبها لتقليد غيرها فى نظمها مقضى عليها بالاخفاق ، وتنبأ بقيام الدكتاتورية فى فرنسا على انقاض الديمقراطية

عرف برك تعقد الحياة السياسية اكثر مما عرف غيره من الكتاب وطلب دراسة النظم الفعلية وطبيعة الاصلاح المتدرج الناجح ، وقد مثل

فى انجلترا الفلسفة الرجعية التى انتشرت فى أوربا بعد انقضاء حكم الارهاب فى فرنسا وسقوط نابليون بعد حروبه ، ويتضح لك ميوله السياسية من قوله « انا نخاف الله ونخشى الملك ونحب البرلمان ونحترم القساوسة والنبلاء ونؤدى الواجب نحو الرؤساء والحكام »

ظهر فريق من الكتاب فى انجلترا أيد مذاهب الثورة الفرنسية وناصر مبادئها ، اشتهر منهم توماس بين ووليم جودوين وجيمس مكنتوش فقد كتب بين رسالة رد فيها على مزاعم برك ودافع عن الثورة الفرنسية ، وقال إن الجيل الحاضر غير مرتبط بما سلفه ، وانه حر فى ان يعمل ما يرى فيه مصلحته غير متقيد بالتاريخ أو التقاليد ، وميز بين الحكومة والدولة ، وقال إن الدولة نتيجة ضرورية لطبيعة الانسان وحاجاته ، والحكومة نظام صناعى ضرورى لكبح الرزائل البشرية وهى عرضة للخطأ والاستبداد ووجب تقييدها وحصر سلطتها فى ميدان ضيق ، وقال إن العقد الذى تكونت الدولة على مقتضاه هو تعاقد بين أفراد متساويين وليس بين حاكم ومحكومين كما قال برك ، وإن الحكومة الجمهورية والدستور المسطور ضروريان لقيام حكومة منتظمة ، وإن الملوك والقساوسة ورجال السياسة الذين يدبرون الحروب ويشرفون عليها من أخطر الكائنات على بقاء الدولة ورخائها ، وإن الناس أحرار ومتساوون ويملكون الحقوق الطبيعية فى الامن والحرية والملكية ، وإن السلطة مستمدة من الشعب ، ثم قال إن الدولة خلقت للانسان وإن الحكومة خادمة له ، وقد أثبت فى الجزء الثانى من كتابه « حقوق الانسان » الذى نشره فى سنة ١٧٩١ وجوب الزامية التعليم واصلاح قانون الفقراء والمعوزين الى غير ذلك من مواضيع السياسة العملية الانشائية

أما وليم جودوين (William Godwin) (١٧٥٦ — ١٨٣٦) فقد كان فيلسوفا فوضويا طلب الغاء الحكومات حتى ولو كانت مستبدة غير ،

وقال إن مصدر الرذائل الانسانية هو النظم الاجتماعية التى جعلت الانسان جاهلا ومستعبدا ، وقال إن الانسان يكمل بوساطة التعليم المنتظم والحكومة العادلة ، ونادى بضرورة قيام نوع من السلطة فى الدولة بسبب الجهل المنتشر بين الأفراد ، وتكون متقيدة تعمل على حفظ النظام فى الدولة ونشر السلام بين ربوعها ، ثم أخذ يهاجم بعد ذلك الملكية الخصوصية ، وقال إن التفاوت فى الملكية مخالف للمساواة الطبيعية بين الافراد ، ورأى أن تقدم العلم ونشر التعليم بين طبقات الأمة يؤدى الى ازالة المساوىء التى نجمت عن الثروة والملكية ، كما أنه يؤدى الى ازالة تلك المساوىء التى نشأت عن الظلم وقيام الحكومة الجائرة ، والخلاصة أن مبادئه كانت خليطا من مبادىء افلاطون ومور الخيالية ، ومن فلسفة القانون الطبيعى فى اثناء القرن الثامن عشر ، ومن المبادىء المادية والفردية التى ظهرت فى اثناء الانقلاب الصناعى ، ولم تكن محبوبة يوما من الايام فى انجلترا

كره الانجليز مبادىء الثورة الفرنسية وفلسفتها السياسية بسبب عداء نابليون وقيام الحروب بين الدولتين ، وانصرفوا عن فلسفة بين وجودوين الحرة الى فلسفة برك التى مثلت رأى المحافظين ، ولما قرر المؤتمر الوطنى فى فرنسا عام ١٧٩٢ الغاء الملكيات القائمة ووعد بمساعدة الشعوب التى تناهض ملوكها ، فقد الانجليز عطفهم على الاحرار الفرنسيين ، وقابلوا اعدام لويس السادس عشر بالازدراء والسخط ، ولم يستطع حتى الاحرار منهم أن يقولوا كلمة واحدة تؤيد الثوار ، وساد البلاد نوع من المبادىء الرجعية ظهر اثرها فيما سنه البرلمان من القوانين ضد الأجانب وضد حرية الكلام والكتابة وغير ذلك من القوانين الاستثنائية ، ومع ذلك فأن التغييرات الاقتصادية

التى سببت قيام المدن الصناعية وظهور طائفة من التجار الأغنياء جعلت الاحرار الانجليز يعارضون المحافظين و يطلبون حرية التجارة أولا ثم الحرية السياسية ثانيا واشتد ساعدهم بفضل ما كتبه بنتام و بمؤازرة جماعة منشستر، وهب الافراد فى منتصف القرن التاسع عشر ينشدون الاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى

الباب السابع عشر

النظريات السياسية الخلقية الكاملة

١ – طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكماليين :

استمد هؤلاء الكتاب وهم الذين كانوا ينشدون الكمال الخلقى والمثل الأعلى فى السياسة آراءهم وأفكارهم من كتابات افلاطون وارسطوطاليس ، وقالوا إن الفلسفة السياسية ما هى إلا دراسة خلقية إذا نظرت الى الدولة بأنها طبيعية ، وبحثت فى الأساليب التى توصلها إلى الأغراض الخلقية ، وقالوا إن الانسان بطبعه عضو فى مجتمع بشرى ، وإن غاية الدولة هو توفير حياة الفضيلة للأفراد ، وإن القانون هو لسان العقل الراجح ، وإن الحياة الطيبة هى قيام الفرد بالواجبات التى تحتمها عليه الجماعة البشرية . وقد ظهرت هذه الآراء السياسية والفلسفية فى المانيا فى نهاية القرن الثامن عشر وفى أوائل القرن التاسع عشر ، وانتشرت بعد تعديلها وتهذيبها فى انجلترا فى أواخر القرن الماضى ، وقد اعتنقها ونادى بها فى كل من المملكتين فريق من العلماء اشتغل بالبحوث العلمية بعيداً عن الشئون السياسية العملية ، وبحث فى علاقة الدولة بالحرية الخلقية التى يتميز بها الانسان عن الحيوان ، وفسر هذه الحرية بأنها حق الفرد فى الارادة ، وكانت الدولة خاضعة كما قال كانت للحرية الفردية ، أما هجل فقد نظر الى الدولة بأنها أسمى نتيجة للفضيلة الاجتماعية ، وأيد كل من الكاتبين نظريته بالرجوع الى فلسفة الأغريق فيما يتعلق بالحرية

كانت فلسفة الكماليين فى المانيا ثورة على المبادىء المادية التى قررها الحكام المستنيرون فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والذين تأثروا بآراء لوك وهيوم وفرجسون، وكتب هولباش يمجد العرفان ويعجب بما وصل اليه الانسان من التقدم والمدنية، ولما جاء روسو عارض هذه الآراء وطلب الرجوع إلى الحالة الطبيعية الأولى، وقال إن قيمة الانسان لاتتوقف على ذكائه ومقدار تقدمه فى العرفان بل على مايتحلى به من الفضيلة الخلقية، وتأثر فريق الخلقيين بهذا الرأى واشتهر منهم فى المانيا كانت وفشت وفون همبوليد وهجل

٢ — الكماليون الألمان :

لم يشترك امانيويل كانت (Immanuel Kant) (١٧٢٤ — ١٨٠٤) اشتراكا فعليا فى الحياة السياسية العملية، ولكنه كان مهتما بحوادث الثورتين الامريكية والفرنسية اهتماما شديدا كما أنه كان متتبعاً الأحوال السياسية فى انجلترا، ولا تعتبر كتاباته أنها أضافت شيئا جديدا إلى النظريات السياسية إذ أخذ مبادئه السياسية من روسو ومنتسكيو، وحلل النظريات السياسية الأساسية مبتعداً عن المسائل العملية فى السياسة والادارة، واعتنق الألمان مبادئه فتقدمت الآراء الحرة، وتضاعفت المجهودات لنيل الحكومة النيابية والوحدة القومية

قال كانت إن الناس أحرار ومتساوون طبيعة، وإن الدولة تعاقد بين الأفراد ووضعوا على مقتضاه حريتهم الفردية تحت كنف وفى رعاية الجماعة البشرية، ورفض فكرة وجود التعاقد تاريخيا، وقال إن الأمة مصدر السلطة العليا، وإن ارادتها العامة هى مصدر القانون، ولا يكون القانون عادلا إلا اذا اعترف به الجميع ووافقوا عليه، وإن قيام الدستور فى

الدولة علامة على استتبابها ومظهر من مظاهر الارادة العامة ، وإن وظيفة الدولة هى التشريع والتنفيذ والقضاء ، وقال إن الفصل بين السلطات ضرورى للحرية ، ثم تناول أنواع الدول وقال عنها إما أن تكون اوتقراطية وإما أن تكون ارستقراطية وإما أن تكون ديمقراطية ، أما الحكومات فقد تكون استبدادية أو جمهورية على حسب تطبيقها لمبدأ الفصل بين السلطات ، وقد يمثل سلطات الشعب نواب منتخبون أو ملك وطائفة من الأشراف ، وتأثر كانت بالأحوال فى بروسيا وقال قد تنوب الحكومة الملكية عن الشعب ، وتستطيع أن تكون صاحبة السلطة العليا فى البلاد

ميز كانت فلسفيا بين المثل الأعلى من الدول وبين الدول الموجودة فعلا وخلط النوعين فقال عن النوع الاول أنه تكوّن بمقتضى اتفاق اختيارى واستندت السلطة العليا فيه على الارادة العامة ، أما النوع الثانى وهو الدولة العملية فقد تكونت تاريخيا وتستند على القوة والعقل ، ويتولى حكامها تنفيذ السلطة العليا فيها وهم اصحابها ، وانكر حق الفرد فى الثورة متأثرا بتطرف حوادث الثورة الفرنسية ، وقال يجب أن تقوم الانقلابات الدستورية بالطريقة القانونية بوساطة الحاكم نفسه ، وكان من المؤيدين للنظام والقانون وقال عن القانون إنه مظهر الارادة العامة للافراد ، إذ للفرد حق الارادة وله حق الحرية فى تقييد هذه الارادة بالخضوع والرضوخ الى القانون ، بحث كانت بعد ذلك فى العلاقات الدولية وقال إن نظام التوازن الدولى الذى تتبعه اوربا لاينتج سلاما دائميا بينها ، إذ لاتستطيع اية دولة منها أن تكون مستقلة تمام الاستقلال من الوجهة الخارجية عن غيرها من الدول ، وتنبأ بخضوع الدولة الى ارادة عصبة من الامم الاوربية لأن الارادة الالهية ترغب فى جعل البشر أمة واحدة ، ووصف علاجا للفوضى التى تسود

اوربا بايجاد نظام دولى مبنى على الحق والقانون العام يجب على كل دولة ان تخضع لاحكامه وتطيعها ، وكان من القائلين بأن الاحوال الاقتصادية ستدفع الناس الى تجنب الحروب بسبب مارآه من الصعوبات المالية التى حلت بالمانيا من جراء حرب السنين السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) وحروب نابليون بعد ذلك

اتفق جوهان فشت (Johann Fichte) (١٧٦٢ — ١٨٢٤) مع كانت فى فلسفته الكمالية ، وفى اعتقاده بأن عالم الفكر يمثل الحقيقة اكثر مما يمثلها عالم الحس ، ولكنه كان اكثر اهتماما منه بمسائل السياسة العملية ، واكثر تأثرا بما وقع لبروسيا من المحن بسبب حروب نابليون وغزوه لها ، وتبع فى الرسائل الاولى التى كتبها آراء روسو فى الحرية والفردية ، واكد الحق الطبيعى وحقوق الافراد وسيادة الشعب ، أما فى الرسائل التى كتبها بعد ذلك فقد اكد خطر شأن الدولة القومية ، وايد اشراف الحكومة على المرافق الحيوية فى البلاد

قال فشت فى رسائله الاولى متفقا مع كانت إن حرية الافراد مقيدة بحرية الآخرين ، وان إرادتهم كونت الارادة العامة بوساطة عقد اجتماعى ، ولكنه رفض فكرة وجود حالة طبيعة سياسية قبل تكوين الدولة ، وقال إن الدولة نظام طبيعى لوجود البشر ، وقسم العقد الاجتماعى ثلاثة أقسام : التعاقد العقارى وهو الذى اتفق الناس بمقتضاه على ان يقيدوا حريتهم فى العمل فى عالم الحس الخارجى ، والتعاقد الواقى وهو الذى اتفقوا بمقتضاه ان ينفذوا بالقوة التعاقد الاول ، والتعاقد الاتحادى وهو الذى اتفقوا على حسبه أن يكونوا دولة صاحبة سيادة ، وله سلطة عليا كى تستطيع تنفيذ شروط العقود السابقة ، ولاتتدخل فى حرية الافراد إلا بالقدر الذى يمنع اعتداء القوى على الضعيف

اعطى فشت فى رسائله الاخيرة سلطة اكثر اتساعا للدولة قائلا إن الملكية الفردية لا تستطيع أن تقوم إلا بقيام الدولة، وان وظيفة الدولة هى حماية هذه الملكية والمحافظة عليها واعطاء كل فرد ما يستحق من هذه الملكية، ثم قال متأثراً بأحوال المانيا الاقتصادية والسياسية إن كل دولة يجب أن تكون مستقلة عما عداها من الوجهة الاقتصادية، وعلى الدولة أن توزع سكانها بين ثلاث طبقات وهى طبقة المزارعين والصناع والتجار وهى الطبقات المنتجة، وعليها أن تحدد الاثمان، وأن يعطى كل فرد مايستحقه من الثروة الاهلية، وطلب من الدولة ان تتجنب بقدر الاستطاعة التجارة الخارجية، وأن تقوم بها الحكومة اذا دعت اليها الضرورة، وعارض نظام التجارة الحرة التى كانت تتبعه انجلترا إذ ذاك، وانتقده انتقادا مرا، وقال إن التنافس التجارى والاقتصادى بين الدول هو سبب البلاء وأس الحروب ويجب الابتعاد عنه، وقال إن لكل دولة نصيبا فى تقدم المدنية العالمية، كما أن لكل فرد نصيبا خاصا فى تقدم الدولة التى ينتسب اليها

غلبت بروسيا على أمرها فى حروبها مع نابليون ورأى فشت أن سبب ذلك يرجع الى نقص فى الاحساس السياسى بين الالمان، ولذلك دعا بنى وطنه أن يعملوا على توحيد ألمانيا إذ فى توحيدها نجاة ورفعة لشأنها بين دول العالم، وطلب من الحكومة للوصول الى هذه الغاية أن تتولى تدريب الشعب من الوجهتين الخلقية والعلمية، وقد أقر مخالفا كانت حق الشعب فى الثورة، اذا رأى استبدادا من جانب الحكام ومخالفة لقواعد الدستور، واقترح إقامة هيئة من شيوخ الأمة (Abody of Ephors) يكون وظيفتها الوحيدة الأشراف على تنفيذ الدستور، وايجاد وسيلة لتنفيذ رغبة الشعب فى حالة المخالفة

بلغت النظرية الكمالية السياسية غايتها فى ألمانيا بالرسائل التى كتبها ونشرها جورج ولهلم هجل (Georg Wilhelm Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١) فانه كتب رسائله السياسية بعد سقوط نابليون واعادة الملكيات الساقطة الى عروشها، وانتشار الروح الرجعية فى أوربا، وقال عن الدولة إنها نمو طبيعى مخالفا نظرية العقد الاجتماعى، وأنكر وجود الايرادات الفردية، وقال أنه لا وجود للفرد إلا بالدولة، وأن حياته الكاملة لا يبلغها إلا إذا خضع للارادة العامة، وأن الفرد وجد للدولة، وأن الدولة تملك السلطة العليا بصفتها شخصية قضائية، ولا توجد السلطة العليا فى الأشخاص مجتمعين من غير الحاكم عليهم. وقال إن الحاكم يمثل الشخصية القضائية للدولة، وعلى ذلك فانه يملك السلطة العليا، وفضل الملكية الدستورية على الديمقراطية، ثم تناول الدساتير وقال يجب أن تكون نموا تاريخيا فى كل دولة، ولم يقر المحاولات التى تقوم بها الدول لتشريع وسن الدساتير، وعارض نظرية فصل السلطات، وقال إن الملك والسلطة التنفيذية يجب أن يشتركا فى الشئون التشريعية حتى يحتفظ بالوحدة الحية لارادة الدولة

كتب هجل فى العلاقات الخارجية للدولة وقال إن كل دولة مستقلة، ولا تخضع لأى قانون غير قانون إرادتها، وأكد الفردية الكاملة لكل دولة بين باقى الدول، وقال إن القواعد الخلقية العادية التى يتبعها الافراد فى معاملة بعضهم بعضا لا يمكن اتباعها فى علاقات الدول، وان الاتفاقات التى تعقدها الدول والحكومات مؤقتة اذ كان الغرض من المعاهدة الوصول الى مصلحة الدولة الذاتية، فاذا لم تتحقق هذه المصلحة بسبب تغيير الاحوال يجب اهمال شروط المعاهدة، وقال عن الحرب بأنها ضرورية لحفظ كيان الدولة، وفى نظره كان السلام الدائم من أسباب الفساد الداخلى، وأن الحرب الناجحة تمنع القلاقل فى الداخل، وتقوى الدولة داخليا وخارجيا، وطلب وجود فئة من

الأشخاص الممتازين بشجاعتهم ليتفرغوا للحروب ويكونوا على استعداد لتضحية أنفسهم فى سبيل نصرة الدولة ، والعمل على رفعتها . هذا وقد اتفق مع فشت فى الاعتقاد بأن لكل دولة روحا خاصة بها وأنها أضافت بأعمالها وتاريخها شيئا الى الحضارة العالمية إذ يوجد فى كل عصر شعب يمثل هذه الحضارة العالمية ، وقال إن الحرية الكاملة هى الهدف الذى تعمل كل دولة للوصول اليه ، وهى تمر بأربعة ادوار وهى تتطور سياسيا : الدور الشرقى وكان حاكم الدولة ملكا مستبدا مطلق التصرف ، ودور الاغريق والرومان وكان حاكم الدولة مقيدا بعض التقييد وتمتع البعض بالحرية ، والدور الالمانى وكانت الدولة فيه دستورية تمتع الجميع فيها بالحرية ، وكان معجبا بنظم بلاده فى عصره ، ووصفها بأنه اسمى ما وصل اليه الانسان من الحضارة والمدنية

أما فون ولهلم همبولد (Wilhelm von Humboldt) (١٧٦٧-١٨٣٥) فانه خالف كانت وهجل فى آرائهما عن الدولة ، وقال إن الدولة تكونت بمقتضى تعاقد بين الافراد للوصول الى مصلحتهم العامة ، وانها ليست الغاية الوحيدة التى يتطلبها الأنسان بل احدى الوسائل التى يعمل النوع الانسانى لتحقيقها حتى يصل الى درجة الكمال التى ينشدها ، وطلب من الدولة أن تعطى الفرد نصيبا وافرا من الحرية والاستقلال فى العمل ، وتكون وظيفتها مقصورة على منع العوائق التى تعرقل تقدم الافراد ، ومنع الاعتداء من جانب بعضهم على البعض الآخر ، وتشرف اشرافا معنويا لافعليا على الاعمال اذ تدخلها يؤدى الى عدم التقدم ووقوف حركة الابتكار عند الافراد ، وعليها أن تدافع عن صوالح أعضائها ضد الاعتداء الاجنبى وان تنشر لواء العدل بين ربوعها . هذا وقد أخذ هذا الكاتب راءه ومبادئه من الكتاب الذين سبقوه أو عاصروه ، فاخذ من ملتون ولوك وفولتير

ومن الطبيعيين والاقتصاديين ، وكان يكره الديمقراطية على الرغم من مناصرته للفردية ، كما أنه عارض حق الفرد فى الثورة ، وفى اواخر أيامه تعين وزيرا للمعارف فى بروسيا وانتهج سياسة وهو فى الحكومة تخالف المبادىء الفلسفية والسياسية التى نادى بها وهو غير موظف

اتخذ هؤلاء الكتاب الألمان الفكر البحت أساسا لنظرياتهم ومبادئهم ، وأهملوا الواقع والمشاهد أمامهم ، وخالفوا مبادىء الثورة الفرنسية ، ومجدوا القومية الأهلية ، وعظموا الشعب الألمانى ، وبثوا بكتابتهم بين بنى أوطانهم روح العظمة ، وعلموهم كيف يعملون على توحيد المانيا ، وكيف يطلبون تنفيذ الاشتراكية الحكومية ، ومهدوا السبيل أمام الكتاب السياسيين الذين جاءوا بعدهم ولقنوا الشعب الألمانى أن يطلب مكانا لائقا به تحت الشمس وأن يعمل على أن يكون سيد الجميع وفوق الجميع

٣ — الكماليون الانجليز :

ظهرت الفلسفة السياسية التى تنشد الكمال وتتطلب المثل الأعلى فى انجلترا فى القرن التاسع عشر ، واستقى كتابها آراءهم من المصادر الاغريقية ، ومن كتابات روسو ومن آراء الكماليين الألمان ، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب ت . هـ . جرين (T. H. Green) (١٨٣٦ — ١٨٨٢) و ف . هـ . برادلى (F. H. Bradley) (١٨٤٦-٢) و ب . بوزنكيه (B. Bozanquet) (١٨٤٨ — ١٩٢٣) وكانت جامعة اكسفورد مهداً لهذه الفلسفة ، حيث كانت تدرس فيها جمهورية افلاطون ، وكتاب الأخلاق لارسطاطاليس ، ومنها عرف طلاب هذه الجامعة أن الانسان بطبعه عضو فى مجتمع سياسى ، وأن الدولة كائن حى لها إرادتها ،

ووجدت لترقية الصالح العام، ووظيفتها هى توفير الحياة السعيدة، واعتنق هؤلاء الفلاسفة مبادىء روسو التى بحثت فى الارادة والحرية كما فسرها الكماليون الالمان، ولكنهم عدلوها فى مواضع كثيرة، اذ خالفوا الالمان فى مبادئهم عن الملكية المطلقة، وفى ميلهم لاهمال الوجهة الخلقية فى معاملاتهم الدولية، وكان كانت وهجل يكرهان الحكومة النيابية والنظم الحكومية الانجليزية، كما أن تعظيم هجل للحكومة وسلطانها خالف حب الانجليز للحرية، ولذلك قبل الكماليون الانجليز مبادىء زملائهم الالمان بنوع من الحذر، وكان ميلهم لمبادىء كانت أشد من ميلهم الى آراء هجل ونظرياته. هذا وتعتبر الفلسفة الكمالية الانجليزية مضادة لمبادىء النفعيين وتعظيمهم للفردية المادية، وعملت على تجديد الثقة فى الدولة بسبب ما أصاب الافراد من الضنك المالى والعسر الاقتصادى الذى نشأ عن سياسة « اتركه يعمل »، وطلبت التدخل الحكومى لمصلحة الفقراء الذين أرهقهم أرباب رؤوس الاموال، ونظرت إلى الدولة بأنها مسئولة عن حقوق الافراد، ومطالبة بالعمل على حفظها وحمايتها، كما أنها اتخذت الأخلاق والسياسة مرتبطين أساسا لنظرياتها

ابتدأ جرين، وقد ألقى محاضرات فى مبادئ الواجبات السياسية بين عامى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ ومحاضرات فى التشريع الحر وحرية التعاقد فى سنة ١٨٨١، رسائله السياسية بالمبدأ القائل بأن الدولة رقى طبيعى، وأن غرضها خلقى فى مبناه ومعناه، وأن الحقوق الفردية لم تكن نتيجة مساومة وتعاقد بل هى مظهر ضرورى للارادة الخلقية الحرة يمثلها القانون، وأن السلطة العليا هى القوة التى تضمن الحقوق، وتحافظ على الحرية وتحيطها بسياج متين، وميز بين الحقوق القضائية والحقوق المعنوية، واعترف بأن

القانون لايمثل المبادىء الخلقية الكاملة على الوجه الاكمل ، وفضل تقييد الدولة وجعل عملها مقصورا على إزالة العوائق التى تعرقل سير الحرية ، وشجع التعاون الاشتراكى بين الافراد ، ورحب بفكرة تكوين دولة عالمية تعاهدية تحفظ فيها حقوق كل دولة بطريقة محدودة ومعينة ، واعتبر الحرب أمرا غير مرغوب فيه ، وأن قيامها علامة على نقص فى نظام الدولة ، وطلب من الدولة أن تعمم التعليم بصفة الزامية ، وأن تنظم بيع المشروبات الروحية وتجارتها ، وأن تراقب نظام الملكية ، وأن تحافظ على أملاك الفرد ومتاعه ، والخلاصة أن فلسفته السياسية كانت مزيجا من مبادىء النفعيين ومبادىء الكماليين الالمان

مال الكماليون من جماعة اكسفورد الى رأى هجل فى الدولة واعتبارها غاية فى ذاتها مطلقة فى سلطاتها العليا ، وقال برادلى إن الدولة كائن معنوى وتمثل ارادتها الاستقامة الاجتماعية ، وإن افرادها وقد خلقوا فيها مدينون لها بشخصياتهم التى هى نتيجة لنظمها وروح وجودها ، وإن واجب الفرد الخلقى هو قيامه بما يجب عليه نحوها على وجه كامل ، وإن إرادات الافراد مجتمعة كونت روح الدولة ، وإن النظم والقوانين هى مظهر هذه الارادات وتمثلها . أما بوزنكيه فقد قال إن الدولة لها شخصية وذاتية وإرادة خاصة بها دون سواها ، وانها سيطرت على الارادات الفردية وكونت منها إرادة عامة ، واعتنق مبادىء هجل القائلة بان الدولة لاتتقيد بالقواعد الخلقية الفردية ، ولا بالحقوق والواجبات التى تفرضها على اعضائها ، وأكد قيمة الدولة القومية بروحها الاهلية الممتازة ، ورفع كما فعل الكماليون الالمان الدولة على الفرد ، وقال عنها أنها أسمى ما وصل اليه النظام البشرى ، وبالجملة فان فلسفة هؤلاء

الكتاب شجعت الحكومة الارستقراطية، وايدت الحكرمة المركزية القوية، وناصرت توسيع اختصاصها، وعاضدت الروح العسكرية والميل الى السيطرة والاستعمار، مما أدى الى قيام طائفة أخرى من الكتاب تشد أزر المؤسسات الاشتراكية، وتحث على توزيع السلطة وتعمل على تقليل شأن السيطرة الحكومية

الباب الثامن عشر

النظريات السياسية الرجعية بعد الثورات

١ — الطبيعة العامة للحركات الرجعية :

أيدت فرنسا بوجه عام سلطة نابليون المركزية ، وأحبه الفرنسيون الذين أرادوا امتداد نفوذ فرنسا واتساع سلطانها ، والتف الكل حوله حتى يعيد إلى البلاد سلامها الداخلى ورخاءها المادى ، فاستطاع أن يرتقى عرشها أمبراطورا ، ويصلح نظمها المالية والادارية ، ثم سخر قواتها فى بسط نفوذه على ممالك أوربا وامارتها ، وأثار الحروب على الممالك التى اعترضت تنفيذ مطامعه وغزاها بالجيوش وانتصر عليها فى معارك فاصلة ، وأصبحت حكومته بفضل انتصاراته العسكرية مطلقة مستبدة ، وأحييت المبادىء الملكية التى كانت الثورة قضت عليها ، ولكن لما شعرت القوميات المختلفة أن نابليون يعمل على إذلالها سياسيا واقتصاديا اجتمعت بزعامة انجلترا وكونت الحلف تلو الحلف ونازلته فى ميدان القتال حتى صرعته فى ميدان وترلو فى سنة ١٨١٥ ، واجتمع مندوبوها فى مدينة فينا عقب خذلانه الاول فى موقعة ليبزج ليقرورا تعديل خريطة أوربا بعد غزواته ، ولينظروا فى أمر الملوك المخلوعين والامراء المطرودين من على عروشهم ، وكانت انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا هى الممالك الرئيسية فى المؤتمر ، وتأثر مندوبوها بالروح الرجعية ، وكان جل اهتمامهم موجها الى تقسيم الغنائم والاسلاب بين المنتصرين غير مراعين مبادىء القومية الأهلية أو السيادة الشعبية ، وكان المؤتمر يرغب جهد الطاقة اعادة النظام الملكى الى دول أوربا التى حرمته ، والى

اعادة النظم الحكومية التى كانت هذه الدول تتمشى على مقتضاها قبل قيام الثورة الكبرى ، وتكون الحلف المقدس من الروسيا وبروسيا والنمسا لمنع قيام الحركات الثورية فى دول أوربا ، ويعرقل سير الافكار الثورية وتقدمها ، وكانت انجلترا لا تعطف على سياسة هذا الحلف الرجعية لأن مبادئه التجارية المقيدة ، ونظرياته السياسية فى الملكية المقدسة خالفت سياستها الحرة وحكومتها الدستورية وملكيتها المقيدة ، والتفتت الى مصالحها الذاتية وسياستها الاستعمارية بعد ان زال عنها الخطر من جراء سياسة نابليون الامبراطورية

لم يستطع السياسيون المشتركون فى المؤتمر على الرغم من مبادئهم الرجعية اغفال بعض التغييرات التى نشأت عن الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، فانهم لم يقدروا على اعادة الدولة الرومانية المقدسة التى قضى عليها نابليون عام ١٨٠٦ ، كما أنهم لم يستطيعوا إعادة أملاك الكنيسة فى ألمانيا الى سابق عهدها ، ولا إعادة أمارات ألمانيا ، مدنها المستقلة الى ما كانت عليه قبل غزو نابليون لها ، ولقد كان أثر قانون نابليون بمبادئه الحرة شديدا فى دول قارة أوربا ، وأصبحت عادة تسطير الدساتير من العادات المقبولة والمحبوبة بين الشعوب والقوميات المختلفة ، وترقبت الأحزاب الحرة الفرصة لتقوم فى وجه الرجعيين ، وتنفذ الدساتير الممنوحة بعد تعديلها وتوسع دوائر اختصاصها ، وقد وجه الحلف المقدس نداء الى ملوك أوربا وأمرائها يعتبر وثيقة سياسية خطيرة الشأن ، يتعهد فيه أعضاؤه بأن يسيروا فى أحكامهم على مقتضى التعاليم المسيحية العادلة ، وأن يكونوا فى معاملتهم لرعاياهم والدول الاجنبية على وفق أوامر الدين المقدس ، ولكنهم اتخذوا هذا الحلف سلاحا يحاربون به المبادىء الحرة ، ويعملون على اخماد انفاس الحركات الشعبية التى قامت لتحقيق التوحيد القومى ، ونيل الحرية والاستقلال

انقسم فريق الرجعيين الذين عارضوا المبادئ الفلسفية للثورة الى جماعات عديدة منها ، المدرسة التاريخية وقد هاجمت الفكرة القائلة بأن الدولة تكوين صناعى منظم ، وان النظم السياسية من صنع الارادة ، وقالت إن الدولة نتيجة لنمو تاريخى وليست نتيجة تعاقد بين الافراد ، وقد اشتهر من اعضاء هذا المذهب برك فى انجلترا وسَفِيني (Savigny) فى المانيا ، ومنها جماعة الكماليين الذين قالوا بأن الدولة أساسها الضرورة الخلقية وليس الأختيار المنظم ، واكدوا فوق الارادة العامة للدولة على ارادة الافراد المستقلة ، ومثل هذا الرأى كانت وفشت وهجل واتباعهم وتلاميذهم ، ومنها جماعة الفقهاء الدينيين الذين عملوا على احياء النظرية الدينية ، وقالوا إن الله مصدر السلطة العليا فى الدولة إذ أن القوة الانسانية غير كافية للحكم فيها ، وإن الدولة تكونت بامر من الله وليس بتعاقد بين الافراد ، ومثل هذا الرأى دى ميستر (De maistre) والمركيز دى بونلد (Marquis de Bonald) فى فرنسا واستاهل فى المانيا ، وكانت هناك جماعة أخرى تقول بنظرية الأرث وانكرت نظرية العقد الاجتماعى ، وقالت إن منشأ الدول وأصلها ناجم عن الملكية العقارية للافراد والجماعات ، واشتهر من القائلين بهذا الرأى الكاتب السويسرى المسمى لدويج فون هولر

مالت كل هذه الجماعات الى المبادئ الرجعية والنظريات المحافظة ، وايدت السلطة وعارضت الاصلاح ، واكدت قيمة النظام واستقرار الحالة ، وفى انجلترا ظهر فريق رجعى قوى يسمى فريق النفعيين اشتهر من أعضائه هيوم وبنتام ومل ، وقد رفض فكرة العقد الاجتماعى ، واتبع الفكرة الايجابية فى الشئون التشريعية ، والمبادئ المادية فى الأخلاق ، وقال إن الناس يخضعون للسلطة لاعن اتفاق بينهم بمحض رغبتهم بل لأنهم يرون أن سعادتهم لاتتحقق إلا بهذه الوسيلة

٢ — الافكار الرجعية فى امريكا :

قام فريق من الساسة الامريكان بعد انقضاء زمن الثورة يطلب تقييد السلطة الشعبية، وينشد حكومة قوية حتى تستطيع حماية الافراد وممتلكاتهم وحقوقهم ، وكانت الافكار الثورية لا تزال تتملك النفوس وتلبس الرءوس . وإن وثيقة اعلان الاستقلال و ما اشتملت عليه من مبادئ ماهى إلا مظهر لتلك الافكار إذ أقرت حق الفرد فى المقاومة والثورة ، ومبدأ تقييد الحكومة لأنها ضرر يخشى ، وأيدت السلطة الشعبية تأييدا تاما ، واعترفت بنظرية الفصل بين السلطات ، وقبلت الانتخابات السنوية لهيئات المجالس النيابية ، ولكن الحوادث التى وقعت فى امريكا بين سنتى ١٧٧٦ و ١٧٨٧ جعلت الامريكان يعدلون آراءهم الثورية ، ويخضعون لمبادئ زعماء سياسيين يخالفون من سبقوهم فى طريقة التفكير ووجهات النظر السياسية كى ينشلوا امريكا من الفوضى المالية التى وقعت فيها بعد الاستقلال، و يعملوا على تقوية الحكومة، و يديروا شئون الولايات من الوجهة الخارجية، و ينقذوا البلاد من خطر الثورة الاجتماعية، و يعيدوا اليها الأمن والطمأنينة و يحافظوا على حقوق الدائنين ، و يشجعوا الصناعة والتجارة ، وقد اشتهر من الكتاب الذين نادوا بهذه الآراء كاتبان وهما جون آدمز (John Adams) واسكندر هملتون (AIex . Hamilton)

كان جون آدمز من المتحمسين لمبادئ الثورة عند بدء قيامها، ولكنه تأثر بالحوادث التى وقعت فى البلاد بعد الاستقلال ، وعدل آراءه الأولى وطلب حكومة قوية ، وأيد المبادئ الارستقراطية ، وأنكر المساواة بين الناس، وقال إن النسب والثروة والتعليم سببت الفوارق بين الافراد وخلقت

أرستقراطية طبيعية ، ونظر الى الحكومات الشعبية نظرة شك وريبة ، وطلب تقييد سلطة الجماهير بمختلف القيود ، و نادى بوجوب قيام نظام ثنائى للمجالس النيابية ، مجلس يمثل الشعب ، وآخر يمثل الارستقراطية فى البلاد ، وتكون وظيفة المجلسين التشريع ، وطلب قيام سلطة تنفيذية قوية تدير شئون البلاد ، وتفصل فى المشاكل التى تنشأ بين المجلسين

أما هملتون فقد اتفق مع آدمز فى المطالبة بوضع السلطة فى أيدى ابناء الأسر العريقة فى النسب ، ولكنه فاق زميله فى المطالبة بحكومة قوية ، وكان من المعارضين للمبادىء الديمقراطية ، ومن المعجبين بنظام الحكومة الانجليزية ، وطلب تطبيقه فى أمريكا ، واقترح سلطة تنفيذية يستمر أفرادها متولين السلطة طول حياتهم ، ويكون لهذه السلطة حق إقرار القوانين أو رفضها ، وطلب قصر حقوق الانتخاب على الملاك ، وشجع فكرة قيام جيش قوى ، وعمل على ترقية الصناعة والتجارة

تأثرت الولايات الامريكية فى تقدمها الدستورى و فى سياستها الخارجية بما وقع من الحوادث فى أوربا ، ولما ابتاعت مقاطعة لوزيانا من نابليون اشتد ساعد الحكومة المركزية ، ولما رأت التقدم الاستعمارى للروسيا على شواطىء المحيط الهادى بعد سقوط نابليون ، ورأت محاولة الحلف المقدس العمل على اعادة الجمهوريات اللاتينية الامريكية الى سابق خضوعها لأسبانيا والبرتغال نشرت بين العالم مبدأ منرو القائل بمنع التدخل الاوروبى فى شئون الامريكان ، وتحريم الأستعمار الجديد فى أمريكا ، وقد أيدت انجلترا أمريكا فى هذا الموقف لأنها كانت تكره السياسة الرجعية التى اتبعها الحلف المقدس ، كما أنها كانت تستفيد باتباع سياسة التجارة الحرة مع الجمهوريات الأمريكية الجديدة ، ثم اختطت هذه الدولة الفتية لنفسها سياسة الأبتعاد عن مشاكل

أوربا ، والعزلة عن حوادثها السياسية بسبب موقعها الجغرافى ، ومخالفة مبادئها السياسية لمبادىء أوربا ، كما أنها رأت أن تتبع سياسة التجارة المحمية حتى تشجع الصناعات القومية فى بلادها ، وقد استطاعت أن تحافظ على اتباع سياستها وتبتعد عن المشاكل الاوربية حتى أواخر القرن التاسع عشر تقريبا عندما اشتبكت فى حرب مع اسبانيا فى سنة ١٨٩٨ وطردتها من مستعمراتها فى المحيط الهادى ، ووجهت جل اهتمامها الى ترقية مواردها الطبيعية ، وعملت على تقدم صناعتها وبجارتها ومدنها

٣ — الافكار الرجعية فى أوربا :

كره الغربيون مبادىء الثورة الفرنسية بعد سقوط نابليون ، واتهموها بالبعد عن قواعد الدين ، وانتهز رجال الدين الكاثوليك هذه الفرصة وكتبوا الرسائل الرجعية ونشروها بين الناس ، وقد اشتهر من هؤلاء كتاب فرنسا الكاثوليك وهم يوسف دى ميستر (١٧٥٣ — ١٨٢١) والمركيز دى يونالد (١٧٥٤ — ١٨٤٠) وروبرت دى لامينيه (Robert de Lamennais) (١٧٨٢ — ١٨٤٥) فأنهم دافعوا عن حقوق الاشراف المنفيين بسبب الثورة ، وعارضوا المبادىء الثورية ، وانكروا معاملتها للكنيسة ، ورفضوا سياسة نابليون نحوها ، واعتبروا حوادث الثورة ومبادئها مؤدية للفوضى ، وطلبوا الرجوع الى النظام الملكى القوى ، وعملوا على تخليص الكنيسة من رقابة الحكومة المدنية وإعادتها الى رقابة البابا وسلطته ، وأيدوا مذهب بوزيه القائل بان السلطة كلها مستمدة من الله ، وناصروا الملكية المقدسة ونظرية التفويض الالهى ، وقالوا إن رجوع أسرة البربون الى العرش معناه رجوع البلاد الى حظيرة الله بعد خروجها منها فى أيام الثورة

قال دى ميستر إن تطبيق العقل البشرى على سن الدساتير وتشريع القوانين عمل غير صائب ، ويجب أن تكون القوانين والنظم رقيا طبيعيا تنطبق على العادات والتقاليد ، أما هذه الدساتير المسنونة والقوانين المشترعة فهى أعمال صناعية مصيرها الفشل اذ لاتكون الأمة بوساطة دستور ديمقراطى ، كما أنها لاتنال الحرية بوساطة قانون كقانون حقوق الأنسان ، وقد استهزأ بجميع الدساتير والوثائق المكتوبة فى كل من أمريكا وفرنسا ، وقال كما رأى منتسكيو إن القوانين يجب أن تتمشى مع الزمن ، وتنبع من حاجات الناس ورغباتهم فى كل زمن يعيشون فيه ، وايد رأيه هذا بأمثلة تاريخية كثيرة ، ولكن يؤخذ عليه أن سياسته الفلسفية كانت شديدة فى رجعيتها ، اذ أراد أن يرجع بالعالم الى السياسة الدينية التى انقضت بانقضاء القرون الوسطى

بحث المركيز دى بونالد الدولة من وجهة السبب والوسيلة والمسبب وقال إن الاسرة والكنيسة والحكومة تمثل مظاهر السلطة العليا الثلاث ، ويحتاج إلى وزارة تنفذ إرادتها ، وإلى شعب يطيع هذه الارادة ، وإن السلطة العليا آتية من الله ، وإن الملك هو الذى يمثلها فى الدولة ، أما النبلاء فهم وكلاؤها وعليهم خدمة الدولة والعمل على مصلحتها ، وعلى الشعب الطاعة التامة ، واعتبر الحقوق الطبيعية أحلاما وهمية ، وقال إن الفوارق بين الناس وعدم المساواة بين طبقاتهم أمر طبيعى ، وإن المجهودات التى يبذلونها فى إقامة نظم جديدة وسن دساتير ضائعة وغير مثمرة ، وعليهم أن يتبعوا تعاليم الكتاب المقدس ، ويقتدوا بالتقاليد القديمة ، وقال إن التغيير والتجديد مضران بالدولة ، وإن الوحدة الدينية والسياسية أمر لا بد منه لوجودها وارتقائها ، ويعتبر هذا الكاتب متأخرا فى آرائه رجعيا فى مبادئه ممثلا لنظريات القرن السابع عشر ومذاهبه السياسية

أما لامنيه فقد عارض أيضاً نظرية الفردية التى سادت فى عصره ، وقال يجب أن تستمد السلطة من الدين ، وكره المجهودات التى بذلها نابليون لاستخدام الكنيسة للوصول الى أغراضه السياسية ، وانتقد الفكرة التعاهدية بين الكنيسة والدولة بعد عودة الملكية إلى فرنسا ، وطلب أن تكون الكنيسة مستقلة لا تخضع إلا لسلطة البابوية فى رومية ، واشتغل جهد طاقته حتى يحرر الكنيسة من رقابة الدولة ، ولما لم ينجح بسبب ضعف البابا والأحوال التى احاطت بالملكية فى فرنسا رجع إلى الشعب وطلب حرية الفكر والتعليم ، ومال إلى الشيوعية فى أواخر أيام حياته

كتب مشرع المانى من أهل سويسرا يسمى لدويج فون هولر (Ludwig Von Haller) (١٧٦٨-١٧٥٤) يعارض نظرية العقد الاجتماعى ، وقال إن مبادئه سببت الثورات التى قامت فى أوربا ، وإن الفوارق بين الطبقات والافراد طبيعية إذ خلقت طائفة تحكم وأخرى تكون محكومة ، ولا تأتى السلطة بذلك عن طريق رضا المحكومين بل عن طريق الطبيعة منحة من الله ، وانتقد الفكرة التى تعظم الدولة وتمجدها ، وقال إن الناس اجتمعت بدافع تبادل المنفعة ، وإن هناك نوعين من الدول وهما الملكية والجمهورية ، نشأ النوع الاول عن اجتماع فريق من الافراد والتفافهم حول فرد اشتهر بالكفاية والقوة ، ونشأ النوع الثانى عن اجتماع فريق من الأفراد متساوين فى الكفاية والقوة ، وقال إن الملك يتقيد بالقانون الخلقى ، وهو قانون الله ، وإن العوامل التى تؤدى إلى النظام الملكى هى الملكية العقارية والانتصارات العسكرية والرياسة الدينية ، وان وظيفة الحاكم هى العمل على حماية الدولة من شر أعدائها الخارجين ، وعلى زيادة الثروة الأهلية ، وعلى ترقية الدين والعلم والفن

ظهر فريق آخر من الكتاب امثال هـ . ا . تين (H. A. Taine) وكان فياسوفا ومؤرخا فرنسيا و ف . ج . ستاهل (F. G. Stahl) المشرع الالمانى عارض فلسفة الحقوق الطبيعية ، وانتقد أولهما قانون الاعتراف بحقوق الأنسان ، وقال إن الثورة تؤدى إلى الفوضى وحكم الغوغاء ، وهاجم الثانى النظريات الفرنسية الثورية ، واعتبر الدولة شخصية قائمة بذاتها ، وقال إن الغرض من سلطانها هو ربط الأفراد فى وحدة روحية تماثل المملكة الربانية

٤ — الكنيسة والدولة فى انجلترا :

كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة فى انجلترا واسكتلندا من أخطر المسائل التى شغلت بال المفكرين الانجليز فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت مرتبطة الى حد ما بالحركة الرجعية فى النظريات السياسية وبأحياء سلطة الكنيسة وقامت ثورة فى اسكتلندا فى سنة ١٨٤٣ بسبب استياء رجال الدين من التدخل الحكومى فى وظائف الكنيسة ، وانفصل حزب قوى عن الكنيسة الانجليزية وأسس كنيسة جديدة فى تلك البلاد أطلق عليها كنيسة حزب البرسبتريان الجديدة ، وقد نادى هذا الحزب بالمبدأ القائل بوجود هيئتين الكنيسة والدولة ، لكل منهما سلطانها ونفوذها فى دائرتها الخاصة ، وأنكر تدخل الدولة فى أحوال الكنيسة وشئونها ، ورفض الاعتراف بسلطة الملك أو البرلمان على امتيازات الكنيسة وحقوقها وقد هب فريق من كتاب البلاط يقاوم آراء هذا الحزب ويعارض مطالبه ويقول إن الكنيسة ليس لها حقوق الا ما منحته اياها الدولة ، وأنكر وجود شخصية قضائية لها أو سلطة مستقلة ومنفصلة عن شخصية الدولة وسلطانها ، واكد سلطة البرلمان عليها . هذا وظهر بين الفريقين فريق معتدل من رجال السياسة اعترف للكنيسة باستقلالها . ولكنها تخضع لنظم الدولة

ورقابتها من حيث ان الدولة هى التى منحتها أملاكها ، وهى التى جعلت مذاهبها دينها الرسمى ، واذ أرادت الكنيسة أن تتحرر من هذه الرقابة عليها أن تخرج من محالفتها للدولة وتعلن انفصالها ، وللدولة فى هذه الحالة أن تستولى على ما منحته إياها من الاملاك والا تعترف بدينها رسميا

قامت حركة فى انجلترا تماثل شقيقتها فى اسكتلندا ، وكتب فريق من العلماء فى جامعة اكسفورد ينتقد خمول الكنيسة ، ويحث رجال الدين على النهوض بها واعادة المبادىء المسيحية الأولى اليها ، ويرفض اعتداء الدولة وتدخلها المتكرر فى شئونها الادارية ، قائلا إن الكنيسة مستقلة ، وهى نظام قدسى ، وكان هذا الفريق رجعيا فى آرائه أراد احياء النظريات والحجج التى نادى بها الآباء الروحانيون الأوائل عند ما كانت سلطة الكنيسة فى أوج مجدها ، وانتهز الكاثوليك فى انجلترا قيام هذه الحركة وظهور هذا الميل بين الكتاب ، وعملوا على احياء مذهبهم والاشتراك فى المظاهر السياسية ، وفى سنة ١٨٢٩ أعيدت اليهم صفة الوطنية وكانوا قد حرموها قبل ذلك ، وكانوا منقسمين الى فريقين فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الدولة إذ اعترف فريق منهم بسيادة الدولة وسلطانها فى كل الشئون الزمنية ، وخضعوا لهذه السلطة عن طيب خاطر ، أما الفريق الآخر فقد رفض الاعتراف بهذه السيادة ، وكان ينظر الى البابا بأنه سيده ومولاه دون غيره من الحكام ، وقامت فى البلاد حركة قوية من جانب الكاثوليك تعمل على احياء هذا المذهب فى اثناء القرن التاسع عشر ، واعتنق الكاثوليك مذاهب دى ميستر الفلسفية ونشروها بين أعوانهم وتلاميذهم ، وبذلوا جهدهم لاحياء سلطة البابا ، ودللوا على أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين التى استعملها أنصار البابوية قديما ، وأصبح الأحياء الكاثوليكى فى ذلك الوقت مظهرا من مظاهر النظريات الفلسفية والسياسية

الباب التاسع عشر

النفعيون الانجليز

١ — الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين :

ظهرت فلسفة النفعيين فى الرسائل السياسية التى كتبها ريشارد كمبرلند (Richard Cumberland) (١٦٣٢—١٧١٩) فى أثناء القرن السابع عشر ، إذ قال إن المصلحة العامة هى أفضل خير تعمل له الدولة ، وقال بعده فرنسيس هتشسون (Fransis Hutcheson) (١٦٩٤—١٧٤٧) يجب أن يكون غرض الدولة توفير أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من أعضائها ، وكانت الطريقة التى اتبعتها هذه الفلسفة هى الطريقة الاستنباطية أخذت مبادئها من التجربة والاختبار ، وكان غرضها عمليا ، وقالت إن الناس اجتماعيون بطبعهم ، واستهزأت بالفكرة القائلة بأن الفرد وحدة مستقلة ، وأكدت أنه مسوق فى عمله وميوله بالوراثة والوسط الذى يعيش فيه ، وقالت إن الناس مدفوعون فى الحياة بعامل الرغبة للوصول إلى السعادة وتجنب الألم ، وإن سعادة الفرد لا يصل اليها إلا عن طريق علاقته بغيره من الافراد ، وعلى ذلك وجب تقييد حرية الجميع بوساطة التشريع ، ويرى من ذلك أن الفلسفة النفعية مرتبطة تمام الارتباط بالأخلاق والسياسة من الوجهة العملية ، وبعيدة عن المثل الاعلى الخلقى لأنه خيالى ، ولم تبحث إلا فى المبادىء المستمدة من المشاهدة والخبرة ، والتى يمكن تحقيقها ، وكانت تحكم على الأعمال بنتائجها ، وثارت ضد القديم الذى احترمه برك ، وضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الأجتماعى ، وقالت إن الدولة وجدت

لأنها ضرورية ، وإن وظيفتها هى العمل على ترقية المصلحة العامة ، واذا أخفقت قوانينها فى تحقيق هذه الوظيفة وجب تغييرها ، ولم يبحث القائمون بها فى المبادىء النظرية بل بحثوا فى صعوبات الحياة وعقدها من الوجهة البشرية

سادت مبادىء هذه الفلسفة فى النظريات السياسية الانجليزية بسبب الأحوال التى انتشرت فى انجلترا اذ ذاك ، إذ أن تطرف حكم الارهاب فى فرنسا والسياسة الامبراطورية التى اتبعها نابليون جعلت الانجليز يكرهون مبادىء الثورة ، كما أن فريقا منهم عارض المبادىء الملتزمة التى نادى بها برك والتى أيد فيها حكم النبلاء الأغنياء ، وأوجد الأنقلاب الصناعى فريقا من الصناع ، وطبقة من التجار كرهت المبادىء الحرة المتطرفة التى ناصرها توماس بين ، والمبادىء الفوضوية التى نادى بها جودوين ، كما أنها كرهت النظام القديم وقيوده التجارية ، وارادت سياسة حرة فى العمل و التجارة ، وشجعت الفردية واحبت الحرية ، وعارضت الجمود والخمول الذى ساد انجلترا فى القرن الثامن عشر ، واتجهت نحو الجديد من المبادىء ، وعملت على التقدم فى مضمار السياسة والصناعة والتجارة ، وظهر بجانب هذه الطبقة فريق العمال الناقمين على ما وصلت اليه حالهم الأجتماعية والمعيشية ، و تأسست نقابات العمال وطلبت الأصلاح والاشتراك فى الشئون السياسية ، واختفت نتيجة لذلك مبادىء الحقوق الطبيعية و العقد الاجتماعى وتحولت النظريات السياسية فى انجلترا من المبادىء الخيالية إلى المسائل العملية والاصلاحات الصناعية والاجتماعية ، وصادفت الفلسفة النفعية هوى فى النفوس فأقبل الناس على مبادئها واعتنقوها وعملوا على تحقيقها ، وعرفوا منها أنهم يستطيعون الوصول إلى ما ينشدون من الأصلاح عن طريق التشريع البرلمانى

كان دعاة هذه الفلسفة متصلين بالمسائل العملية وبالحياة العامة، وبفضل مجهوداتهم وكتاباتهم اصلحت الحكومة النظام القضائى وعدلت القانون الجنائى، وأدخلت الاصلاح على المعامل والمناجم، وعدلت التصويت البرلمانى والنظام النيابى، وسنت القوانين لمصلحة الفقراء والمعوزين، وألغت قوانين الغلال، والخلاصة أن النفعيين نجحوا فى جذب الشعب الأنجليزى وحكومته إلى مبادئهم، اذ كان جل غرضهم توفير أعظم قسط من السعادة لاكبر عدد من الافراد، وعارضوا الاستبداد والظلم، وشجعوا الحرية الفردية، واشتهر من هؤلاء الفلاسفة جريمى بنتام وجيمس مل فانهما كتبا فى النظرية النفعية من الوجهة السياسية، وكتب فيها جون استوارت مل وانتقل بها من مظهرها الى مظهر آخر، وكتب فى قواعدها واصولها المؤرخ جروت واسكندر بين من فحول علم النفس، اما جون اوستن فقد تناول اصولها ومبادئها من الوجهة التشريعية، وكتب فيها ريكاردو من الوجهة الاقتصادية، وبحثها كبدن وجون بريت وهما يتكلمان فى التجارة الحرة ويطلبان اتباع سياستها

٢ — جريمى بنتام (١٧٤٨ — ١٨٣٢)

كان جريمى بنتام (Jeremy Bentham) زعيم المفكرين بين فريق النفعيين الأنجليز، وقد اشتغل بالشئون العامة والمسائل العملية فى الفترة التى وقعت بين الثورة الأمريكية وقانون الاصلاح الذى اصدرته الحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٣٢، واظهر منذ نعومة اظفاره ميلا الى دراسة المسائل الاجتماعية العامة، وقرأ وهو فى الثالثة والعشرين من عمرة رسالة برستلى فى الحكومة، وتأثر بالعبارة التى وردت فيها بأن سعادة أغلبية

السكان يجب أن تكون الميزان الذى يوزن به كفاية الدولة على الحكم ، وقال متأثرا بنظرية هلفتيوس وبكاريا إن السعادة هى تمتع الانسان بالسرور وابتعاده عن مواطن الحزن والألم ، وطلب ان تكون النظم الحكومية موصلة الى هذه السعادة وعاملة على توفيرها للأفراد ، وكتب رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٩ قال فيها إن الانسان محكوم بعاملين ، عامل الألم وعامل السرور والهناءة ، وان الغرائز الانسانية كلها متساوية بالطبيعة ، وإن هذه الغرائز أما ان تكون حسنة او رديئة بحسب نتائجها ، وان « مبدأ المنعة » هو الذى يحكم على الاعمال على حسب مناصرتها للسعادة أو معارضتها لها ، وقال إن الانسان غير مرتبط بواجبات ال أشياء نظرية مثل الدولة والكنيسة والاحزاب ، بل هو مرتبط بواجبات نحو غيره من الأفراد البشرية إذ أنهم هم الذين يشعرون بالسرور أو الألم

تربى بنتام تربية قانونية ، وتفقه فى نظرية التشريع ، وبحث فى الغاية منه والأغراض التى يرمى اليها ، وقد ثار وهو طالب فى جامعة اكسفورد على المحاضرات التى القاها بلاكستون ، وانتقدها انتقادا مرا فى سنة ١٧٧٦ عند مانشرت ، وهدم نظريات هذا الأستاذ التى مجدت النظم الأنجليزية وبرهن على فساد رأيه فيما يتعلق بأصل القانون وانه نبع من تعاقد اجتماعى ، وكان الانجليز المحافظون يمجدون القانون الانجليزى ، ويقولون عنه إنه نمو طبيعى يتفق مع الارادة الألهية ، اما هو فقد هاجمه ووصفه بأنه استبدادى وانه وسيلة صناعية استعملها الاقوياء لظلم الجهلاء وارهاقهم ، وانكر كل النظريات التى قالت بأن أصل الدولة تعاقد بين الافراد ، وقال إن الدولة تأسست لا على مقتضى هذا التعاقد بل على عادة الطاعة الغريزية فى الافراد ووجدت لمنفعتها الظاهرة ، وانكر وجود القانون الطبيعى ، وقال إن القانون

هو لسان الارادة العليا للجماعة السياسية ، وأمر من أوامرها ، ولايملك الافراد أى نوع من الحقوق قبل هذا القانون ، ولايملكون أى حق قانونى لمقاومته ، وقال إن الحق معناه الواجب والقيام به ، وطلب وجود سلطة تستطيع تنفيذ هذه الحقوق بالقوة وتعاقب من خالفها ، وان حق مقاومة السلطة العليا هو حق معنوى ، وقد يكون واجبا معنويا فى حالة زيادة المنفعة من استعماله على المضار التى تنشأ عن الثورة ، ثم تناول الدستور الأنجليزى ووصفه بالنقص ، وطلب تعميم حق التصويت بين الرجال الراشدين وايد فكرة البرلمانات السنويه وطلب أن يكون التصويت سريا ، وعارض نظام الملكية فى انجلترا ونظام مجلس اللوردات وقال إن أفضل أنواع الحكومات هو الحكومة الجمهورية ذات المجلس التشريعى الواحد ، وكان يعطف عطفا شديدا على الثورتين الامريكية والفرنسية ، ولكنه خالف سياسة القانون الطبيعى التى اتبعته كل من الثورتين ، وقال إن الافراد يملكون الحقوق التى يعطيهم إياها القانون ، وطلب من الحكومة أن تقوم باصلاحات كثيرة منها تعميم التعليم العام ، والعناية بالصحة العامة ، واصلاح قانون الفقراء والمعوزين ، واصلاح نظم الخدمة العامة الى غير ذلك من المسائل التى كانت تتطلب إصلاحا فى عصره

كان بنتام تلميذا لآدم سميث فى نظرياته الأقتصادية ، ولكنه خالفه فى بعض الشئون والمبادىء ، فاتفق معه فى مسألة التدخل الحكومى فى قانون الطلب والعرض ، وقال يجب أن يكون هذا التدخل قليلا على قدر الاستطاعة وكان من المؤيدين لمذهب التجارة الحرة ومذهب المنافسة التجارية ، وعارض نظام الأحتكارات والمنح المالية ، وكان لايعطف على سياسة التوسع الأستعمارى ، وقال ان امتلاك المستعمرات ليس ضروريا للمتاجرة معها ، ويمكن استغلال رؤوس الأموال بنجاح فى اقطار غير مستعمرة ،

وفى سنة ١٨٢٨ وضع عريضة لاهالى كندا يطلب فيها انفصالهم عن الأمة الرئيسيه ، ولكنه عدل اراءه هذه فى اواخر ايامه ، وطلب ابقاء المستعمرات مع منحها استقلالا ذاتيا ، ثم تناول مسائل الهند ووصف لها نظاما قضائيا وتشريعيا ، كما انه وصف نوعا من الحكومة الذاتية للمستعمرات الاوسترالية ، وبين أفضل الأساليب الاستعمارية العلمية التى يجب أن تتبع فيها

حول بنتام بعد ذلك اهتمامه نحو الاصلاح الاجتماعى العملى ، وتناول مسائل التشريع والعقاب وانتقد القوانين القائمة وطريقة تنفيذها ، واقترح نظاما قانونيا تفصيليا ليحل محلها ، وقد تأثرت الحكومة الانجليزية بأفكاره اقتراحاته وعدلت القوانين وهذبتها متفقة معه فى كثير مما اشار به ، ثم انتقد شدة العقوبات التى نص عليها القانون الجنائى ، وانتقد نظام السجون وكيفية ادارتها ، وقال إن الغاية من العقاب هو منع الجريمة ، ويجب ان تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة ، وطلب اصلاح حال المجرمين داخل السجون بادخال نوع من التعليم والتهذيب الدينى فيها ، وبذل جهدا عظيما لأقناع البرلمان حتى يأخذ بارائه ويسن تشريعا للسجون واصلاحها ، واليه يرجع الفضل فى اصلاح السجون والأصلاحيات فى انجلترا وفى غيرها من ممالك أوربا ودول العالم المتمدين ، ولقد كان أثر نظرياته ومبادئه عظيما فى دول اوربا ، اذ ترجمت رسائله فى التشريع الى الفرنسية فى سنة ١٨٠٢ ، وكان ميرابو يستعين باقواله واقتراحاته السياسية والقضائية ، وكان الفرنسيون يحبونه حبا جما حتى انهم منحوه هو وتوماس بين لقب « مواطن فرنسا » فى سنة ١٧٩٢ ، وانتشرت مبادئه فى الروسيا والبرتغال واسبانيا وفى بعض جمهوريات امريكا الجنوبية ، واستعملها زعماء النهضات القومية وهم يحاربون الحلف المقدس ومبادئه الرجعية ، وكثيرا ما طلب من رؤساء الحكومات والقياصرة والملوك فى اوربا وغيرها أن يعدلوا القوانين التى تسير عليها

حكوماتهم ، ووضع اقتراحاته وخدماته تحت تصرفهم ، وكانت ثقته فى نفسه وقدرته على سن القوانين والتشريعات لاحد لها ، واليه يرجع الفضل فى ادخال كلمات وتعبيرات اصطلاحية جديدة على اللغة الانجليزية

٣ — جيمس مل (١٧٧٣ — ١٨٣٦)

كان جيمس مل (James mill) من تلاميذ بنتام ومن المعجبين بارائه وقد اتفق مع استاذه فى أن التميز بين الاعمال الخلقية وغير الخلقية يتوقف على منفعتها ، وفى أن وظيفة القانون هو توجيه الدولة نحو العمل لأسعاد الافراد ومنع الضر عنهم ، وشاركه فى الاعتقاد فى خطر شأن التعليم ، واعتنق مذهب هلفتيوس القائل بان الافراد جميعا مستعدون طبيعة للأصلاح ، وهم متساوون فى هذا الاستعداد ، وينشأ عدم المساواة بينهم بسبب الوسط ونقص التعليم ، وكان من انصار الحكم النيابى والمؤيدين لحرية البحث والجدل حتى تنتظم الحياة السياسية ، وقال إن الحكومة ضرورية لمنع اعتداء الافراد بعضهم على بعض وهم يجرون وراء سعادتهم الفردية ولكنه طلب تقييد سلطة الحكومة ولا يتحقق ذلك إلا بوضع السلطان فى أيدى نواب الشعب ، وكان من انصار الطبقة الوسطى ، وخالف الذين قالوا بكمال النظام الانجليزى لانه يمثل العناصر الثلاثة الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وقال إن المصلحة المشتركة بين الملك واللوردات تجعلهما يقفان فى سبيل مصلحة الشعب ممثلا فى مجلس العموم ، ونادى بزيادة قوة نواب الشعب حتى يستطيعوا مقاومة الملك واللوردات ، واقترح قانونا يماثل القانون الذى أقره مجلس النواب فى سنة ١٩١١ وهو ينص على فوق هذا

المجلس على مجلس اللوردات فى الأمور التشريعية والمالية ، واقترح أن يكون عمر البرلمان قصيرا حتى يستمر اتصال النائب بناخبيه وثيقا ، وطلب منح حق الانتخاب والتصويت لجميع الرجال الذين يبلغون الأربعين ، وقد أقبل الجمهور الانجليزى على قراءة آرائه إقبالا شديدا ، واليه يرجع الفضل فى قيام الحوادث التى أدت الى إصدار قانون الاصلاح فى سنة ١٨٣٢

شارك بنتام فى طلب الاصلاح القضائى ، وبحث فى أمور التشريع وتناول الحقوق الفردية وعرفها ، ومسائل العقوبات ودستور المحاكم وكيفية الاجراءات التى تتبعها ، وبحث فى القانون الدولى وبين نقص وجود هيئة دولية تكون قراراتها نافذة ومحترمة من جميع الدول ، وقال إن الدول لا تستطيع إهمال قواعده واقتراح نظاما للقانون الدولى ، واقامة محكمة عدل دولية وقال إذا وجدت هذه المحكمة ومثلت فيها الدول تمثيلا جيدا وكانت قراراتها عادلة وبعيدة عن التحزب أمكن احترام أحكامها وتنفيذها ، وحث الدول على أن تضع فى مناهج مدارسها وجامعاتها دراسة المسائل الدولية وما نشأ عنها من المنازعات والخلافات التى تجر الى الحروب فى معظم الاوقات

٤ . جون استن (١٧٩٠ – ١٨٥٩)

جمع جون استن (John Austin) فى رسائله السياسية بين مبادئ النفعيين العامة وبين التشريع الايجابى ، إذ أراد أن يفسر القانون الانجليزى ويحدد معناه ويشرح قواعده واصوله ، وللوصول الى ذلك رأى ضرورة وضع نظرية معينة فى التشريع والسلطة العليا ، وكانت المبادىء النفعية قد وضعت أساسا خلقيا للتشريع ، وكانت الأحوال فى انجلترا صالحة لوضع أساس قانونى لنظرية السلطة العليا بسبب نفوذ البرلمان وسيادته واعتراف الملك والدستور بهذه السيادة

تلقى أوستن دراسته فى ألمانيا ، ولكنه كان يكره نظريات الكماليين الالمان وتأثر بآراء المشترعين فيها وخصوصا بآراء غستاف هوجو ، وعنه أخذ التعبير « فلسفة القانون الايجابى » وكانت طريقته فى الكتابة تماثل طريقة هوبز مبنية على قواعد المنطق السليم ، واشتهرت بالتعاريف الواضحة والتعبيرات الدقيقة والحجج الاستقرائية ، وهو الذى فصل نظرية السلطة العليا عن أساسها الخلقى والتاريخى ، ووضع علم القانون الايجابى ، وقال إن السلطة العليا فى الدولة هى أساس القانون ومصدره ، وتناول القانون وحلله ورتبه غير ملتفت الى المؤثرات التى جعلت صاحب السلطان يشرعه أو يقره ، ورفض نظرية العقد الاجتماعى ، وقال إن الدولة نمو طبيعى بطىء ، إذا اجتمع الأفراد بعضهم مع بعض بعد أن تحققوا أن الخضوع للسلطة خير لهم من حالة الفوضى التى كانوا عليها ، وكونوا جماعة سياسية لا بواسطة تعاقد رسمى بل مدفوعون بعادة الطاعة الغريزية لفرد أو هيئة من الأفراد ، ويكون هذا الفرد أو تلك الهيئة التى تتلقى الطاعة من جمهور الشعب والتى لا تدين بالطاعة لأحد غيرها هى صاحبة السلطان الاعلى فى البلاد . وكانت الدولة والسلطة العليا فى نظره شيئا واحدا ، ولم يكن الملك أو الشعب صاحب هذه السلطة بل الفئة التى تحكم البلاد فعلا ، وكانت سلطة صاحب السلطان مطلقة وقانونية ، إذ يجب أن تكون الهيئة المشرعة غير مقيدة بسلطه أعلى ، وكان صاحب السلطان مصدر جميع الحقوق القانونية ، والمانح للحرية المدنية والحافظ لها ، ولم يعترف بمبدأ الحقوق الطبيعية ، وقال إن القانون هو مصدر الحقوق جميعها ، واعتبر الخضوع له مساويا للحرية المدنية فى الاهمية ولقد كان محافظا فى آرائه على الرغم من مطالبته بالاصلاح الحر فى القانون ، فانه كره الديمقراطية المتطرفة ، وعارض الاصلاح البرلمانى فى سنة ١٨٥٩ ،

وأنكر المبدأ القائل بأن الحكومة تستند على رضا المحكومين وموافقتهم ، قائلا بأن معظم أفراد الشعب يؤيد الحكومة ويطيع القانون بقوة العادة والشعور ، وأن الذين يبحثون فى مسائل السلطان الاعلى ومصدره هم فئة قليلة ومستنيرة

عرف القانون بأنه أمر صادر من رئيس الى مرءوس ، وللرئيس السلطة فى توقيع العقوبة إذا خولف أمره ، وأن الأوامر التى يصدرها الرئيس السياسى وهو صاحب السلطان الأعلى هى القانون الايجابى ، أما ما عداها من الأوامر الانسانية التى تصدرها هيئات ليس لها السلطان الأعلى فانها تعتبر قواعد خلقية إيجابية ، ويدخل ضمنها قانون العادة والتقاليد ، ومجموعة القواعد الدولية التى تفاهمت الدول بمقتضاها على المسائل الخلافية بينها ، والمبادىء والسوابق الدستورية ، واعتبر القانون الدولى غير إيجابى إذ لا توجد قوة تنفذه وتستطيع توقيع العقوبة على من خالفه ، وكذلك القانون الأساسى أو الدستور لا يعتبر إيجابيا إذ لا توجد سلطة قانونية تستطيع وضع القواعد التى تتكون على حسبها السلطة العليا ، ثم تناول السلطة العليا فى الدولة وكتب فى هذه النظرية كتابة ممتعة تعتبر أنها أضافت مكاسب جديدة على تاريخ النظريات السياسية ، إذ عرف هذه السلطة بقولة « إذا وجد انسان معين له سلطة عليا لا يدين عادة بالطاعة لانسان يماثله ، بل تدين له أغلبية الشعب عادة بالطاعة ، فان هذا الشخص المعين يكون صاحب السلطان والسلطة العليا فى تلك الجماعة السياسية ، وتعتبر هذه الجماعة بما فيها صاحب السلطان مستقلة ووحدة سياسية » ويعتبر صاحب السلطان بأنه مصدر جميع القواعد والاصول القانونية التى يطيعها عادة عامة الشعب ، فاذا كانت صدرت هذه القواعد على شكل مرسومات تكون معبرة عن ارادة صاحب

السلطان ، واذا صدرت على شكل أحكام قضائية تكون معبرة عن ارادته بوساطة المحاكم كوكيلة عنه ، واذا كان منشؤها العادة تكون أيضا وفق إرادته لأنه هو الذى أقر العادة وعن أمره انتشرت فى البلاد وتقيد بها الشعب ، ويرى من ذلك ان صاحب السلطان الذى وصفه اوستن مستبد فوق القانون ، ولا يتقيد بحقوق قضائية أو واجبات فردية ، وقد تناول كثير من الكتاب هذا التعريف وانتقدوه انتقادا مرا وبرهنوا على أنه نظرى فيه مواطن ضعف كثيرة

ميز أوستن بين القانون والعادة ، وقرر أن العادة لا تعتبر قانونا إلا إذا أقرها صاحب السلطان ، وميز بين التشريع والاخلاق ، وقصر فن التشريع على القانون الايجابى ، واعترف بوجود عوامل أخرى غير هذا القانون تعمل فى الحياة الاجتماعية ، وتقيد الافراد فى سيرهم وأعمالهم ، ولكنه أصر على قوله بأن صاحب السلطان غير مقيد مخالفا بنتام الذى قال بأنه مقيد فى الولايات التعاهدية بمقتضى اتفاقات معترف بها ، أما هو فقد قرر أن الجماعات السياسية ترتبط مع بعضها بمقتضى اتفاقات حكومية ، تظل فيها كل جماعة صاحبة السلطان ، وهذه هى الجماعات التعاهدية ، اما اذا كانت الدولة وحدة سياسية اتحادية فان صاحب السلطان فيها يكون فردا أو هيئة معينة ، وخالف النظرية الامريكية عن السيادة الموزعة ، واعتبر الولايات المتحدة وحدة سياسية اتحادية ، يملك الناخبون الذين ينتخبون اعضاء الهيئة التشريعية السلطة العليا وهم أصحاب السلطان فى البلاد

عارض المشترعون الذين عاصروا أوستن هذه الآراء ، ولم تكن مبادئه ونظرياته مقبولة فى قارة أوربا على اطلاقها ، بل انتقده الكتاب كما قدمنا

٥ — جون استيوارت مل (١٨٠٦ — ١٨٧٣)

قبلت انجلترا مبادىء النفعيين الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر ، ومنحت عددا عظيما من السكان الأمتيازات السياسية ، وعدلت طرائق انتخاباتها العامة ، واعادت توزيع الدوائر الانتخابية ، وازالت كثيرا من الفوارق الاجتماعية ، ونشرت الديمقراطية بين طبقات شعبها ، فظهرت بعض المساوىء من جراء تطبيق هذه الأصلاحات ، ومال السياسيون نحو الحكومة المركزية مرة ثانية ، واشتد ساعد حزب المحافظين ، ونشأت فى البلاد حالة جديدة جعلت علماء النظريات السياسية يعنون ببحث مدى التدخل الحكومى ، وما يجب أن تكون عليه الحرية الفردية ، وكان زعيم هؤلاء المفكرين هو جون استورت مل (John Stuart Mill) بن جيمس مل المتقدم ذكره ، فقد نشر كتبا قيمة فى هذه الفترة كان لها المقام الأول عند جمهور السياسيين والمتعلمين ، وان رسالته « فى الحكومة النيابية وفى الحرية » التى نشرها فى سنتى ١٨٥٩ و ١٨٦٠ لاتزال مرجعا سياسيا حتى يومنا الحالى ، ولقد ظلت اراؤه وافكاره عمدة الآراء فى النظريات السياسية حتى جاء سبنسر وداروين وحولا هذه النظريات الى مجرى آخر سنقرأ عنه بعد ذلك

كان مل فى فى بدء صباه من أشد أنصار بنتام ومبادئه ، ولكنه مالبث أن عدل نظرياته النفعية ، وكان المعروف عن بنتام وجيمس مل أنهما لم يفضلا أى نوع من السعادة على غيره من الأنواع ، ولكن استوارت مل ميز بين انواعها المختلفة معتبرا افضلية الأنواع العالية على غيرها ، ونظر الى السعادة العامة بأنها أفضل من السعادة الفردية ، وطلب من الافراد أن يعملوا

على تحقيق النوع الأول، وقرر أن منفعة الجميع وسعادتهم هى غاية الحكومة وأن علامة نجاحها هى نشر الفضيلة والعرفان بين أعضاء الدولة، وكان من المعتقدين بان دراسة التاريخ اذا ارتبطت بمعرفة الطبيعة الأنسانية واستعانت بتحليل المظاهر السياسية تكون معوانا كبيرا للمشترعين والسياسيين، وقرر أن التقدم الأنسانى يستفيد فى سيره ونموه بالمجهودات الانسانية المستنيرة، واوصى بالاستعانة بعلم الاحصاء متأثرا بمباحث وآراء هـ . ت . بكل التى كانت قد ظهرت حديثا فى كتابه عن تاريخ الحضارة والمدنية فى انجلترا بين سنتى ١٨٥٩ و ١٨٦١، ولقد كان بكل (H. T. Buckle) يرجو أن يضع علم الأجتماع الأنسانى على أصول معينة وقواعد محدودة مماثلة لقواعد العلوم الطبيعية، كما انه كان يعتقد بأن الحكومة عدو للتقدم، وهـذا شجع مل فى نظريته الفردية. هذا وقد نظر الى المسائل السياسية بنظرة عملية اذ كان مهتما بالأصلاح الأجتماعى كما كان مهتما بالبحث السياسى، وتناول مسألة النساء وناصرهن فقد كن محرومات فى أوائل حكم الملكة فكتوريا من التعليم العالى، وممنوعات من الاشتغال بالوظائف الرئيسية واشغال المناصب ذات القيمة فى الدولة. وطلب تحرير المرأة ودافع عن حقوقها فى البرلمان قائلا باعطائها فرصة مساوية للرجل حتى تسعد وان السعادة لاتأتى الا عن طريق الحرية، واذا سعدت المرأة اضافت بمجهودها وقوة ذكائها خيرا للدولة والجماعة البشرية، وبفضل مساعدته ومتانة دفاعه انفسح المجال أمام النساء فى التعليم العالى وفى الحياة العامة والاشتراك فى الشئون السياسية

تناول مل بعد ذلك طائفة العمال وطلب نشر التعليم بينها، وحض على اعطائها قسطا أوسع من الاستقلال، واقر مبدأ اتحاد العمال والتعاون الاختيارى بين رأس المال والعمل، وكان من المشجعين للملكية الفردية، ولكنه أراد تخفيف الويلات الناشئة عن ملكية الاراضى الواسعة، وعارض

التدخل الحكومى فى المسائل الاقتصادية وكان من رأيه أن يكون هذا التدخل فى الاحوال التى تضر بالدولة دون غيرها من الاحوال ، ومال فى شيخوخته الى المبادىء الاشتراكية ، اذ تمنى فى مذكراته التى نشرها سنة ١٨٧٣ أن تكون المادة الاولى فى جميع العالم ملكا للجميع ، ويشترك الجميع فى انتاجها وصنعها ، ويتمتعون بالفوائد التى تنشأ عنها ، وشجع بكل قواه مبدأ « اتركه يعمل » ولكنه خالف آدم سميث وقيد هذا المبدأ بعض التقييد حتى تتحقق المصلحة العامة الاجتماعية كاملة

قرر مل أفضلية الحكومة الديمقراطية على غيرها من أنواع الحكومات ، واتفق مع اوستن فى وجوب وجود سلطة عليا واحدة وكانت هذه السلطة السياسية العليا فى انجلترا مستقرة فى البرلمان الانجليزى بمجلسيه ، وطلب أن يكون عمل هذه الهيئة الاشراف على السياسة العامة للدولة ونقدها وتصحيحها ، وليس التشريع العملى والتدخل فى الادارة ، ولكنه خشى تقدم الديمقراطية واتساع نفوذها فى مسائل التشريع حتى تضعف الفردية ، وحفظا لهذه الفردية قال إن التقدم الاجتماعى لا يتم إلا اذا أعطى الفرد أعظم قسط من الحرية ، حتى ينمى مواهبه العلمية والخلقية ، وأيد بناء على ذلك حرية الفكر والقول والعمل ، وطلب من الحكومة الا تتدخل فى حرية الآراء والمباحثات دينية كانت أو سياسية ، واعتقد ان الحقيقة تعيش وتظهر بالجدل والمناقشة وتضارب الآراء ، واستعان بنظريات ملتون وسدنى وهمبولد فى التدليل على صحة اقواله ، وقال يجب ان تترك الحكومة الافراد والجماعات احرارا فيما يقولون ويفعلون مالم تكن اعمالهم مضرة بمصلحة الغير وحقوقه ، واكد قيمة هذه الحرية من وجهة الابتكار والاختراع ، وما تستفيده الدولة والجماعات الانسانية من جراء ذلك ، وعارض تدخل الحكومة فى مسألة التعليم مقررا بأن هذا التدخل معناه صقل عقول الافراد وجعلها تفكر تفكيرا

واحدا ، وهذا يعرقل تقدم الأنسانية و يعطل سير الحضارة والمدنية

خشى مل طغيان الاكثرية واستبدادها بالاقلية ، وكان يعتقد أن الاقليات غير ممثلة تمثيلا جيدا فى البرلمان الأنجليزى ، وطلب لذلك اتباع طريقة التمثيل النسبى التى اقترحها توماس هير فى سنة ١٨٥٩ حتى تكون المقاعد البرلمانية موزعة على حسب الأصوات التى نالتها الاحزاب فى الانتخابات العامة ، وأيد فكرة وجود زعماء سياسيين مدربين ، ومنح حق الانتخاب لكل من دفع ضريبة من الرجال الراشدين ، ولكنه نادى بفكرة تعدد الأصوات لمن امتاز بالعقل الراجح والخلق السامى ، ورتب السكان طبقات ، واقترح عقد امتحان مسابقة يدخله كل الافراد حتى يبرهنوا على ذكائهم وعقلهم الراجح ، وعارض مبدأ دفع مرتبات لأعضا البرلمان حتى تظهر الآلة الحكومية ، وعارض الاقتراع السرى لأنه يشجع الأنانية ويخفف المسؤلية التى يجب ان يشعر بها الناخب ، وعمل على ازدياد نفوذ مجلس العموم حتى يصبح صاحب السلطان فى البلاد ، واقترح أن يكون مجلس اللوردات وهو الذى يحتوى على الكفايات القضائية هو المقترح لجميع مشروعات القوانين التى تقدم لمجلس العموم

كانت النظرية النفعية على الرغم من النقائص التى اتصفت بها والانتقادات التى وجهت لمبادئها مفيدة فى ميدان السياسة العملية والنظريات الفلسفية السياسية ، والى اثرها يرجع الفضل فى كثير من الأصلاحات التى تمت فى أثناء القرن التاسع عشر ، وكانت مبادئها ونظرياتها عملية اختلفت اختلافا بينا عن مبادئ فلسفة الكماليين النظرية ، إذ اكدت الفردية والحرية حتى تعارض تقدم المبادئ الاشتراكية ، وتضعف فكرة تمجيد الدولة ووضعها فوق الفضيلة والقانون ، والخلاصة أن النفعيين وجهوا نظرياتهم السياسية الى الحكومة وتحليل ماهيتها ولم يعنوا إلا قليلا بنظرية الدولة

الباب العشرون

النظريات السياسية للحكومة الدستورية

١ — الديمقراطية والحاجة الى الدساتير المسطورة :

بقى الكثير من مبادىء الثورة الفرنسية حيا فى أوربا بالرغم من الروح الرجعية والجهود التى بذلها السياسيون لنشرها فيها بوساطة قرارات مؤتمر فينا وتشريعاته ، اذ ظل المفكرون وأصحاب الرأى السليم يثقون فى الدساتير المسطورة والأنظمة النيابية ، واثارت حروب نابليون الشعور نحو التوحيد القومى والاستقلال الشعبى ، وقد سقط نابليون بفضل يقظة الشعوب وشعورها بقوة قوميتها ، ولجأ الملوك والامراء الى الشعوب فى محاربتهم لنابليون ، يستفزون غضبها عليه ويحرضونها للقيام فى وجه واعديها الحرية الدستورية والحكومة النيابية متى تم سقوطه وتحررت البلاد من نير استبداده ، ولما انعقد مؤتمر فينا وقرر ما قرر من المبادىء الرجعية غضب الأحرار فى أوربا ، وتظاهروا ضد الملوك والامراء الذين لم يفوا بوعودهم ، وسرعان ما تكونت الجمعيات السرية ضدهم ، وقامت الثورات وتبعتها الحروب فى ممالك اوربا فى أثناء القرن التاسع عشر لتنفذ حق تقرير المصير بحد السيف وتعمل على التوحيد السياسى القومى ، وتنشر الحكومة الدستورية وتقرر المبدأ النيابى حتى تشترك الشعوب فى إدارة الشئون السياسية والاقتصادية اشتراكا فعليا ، وفى سنة ١٨٢٠ استطاعت ايطاليا واسبانيا والبرتغال أن تقرر ابتدائيا مبدأ الحكومة الدستورية ، وهبت

اليونان تطالب باستقلالها وانفصالها عن تركيا، ونجحت بعد حروب دموية فى تقرير مصيرها، وفى سنة ١٨٢٠ ثار الفرنسيون فى وجه مليكهم شارل العاشر وطردوه من البلاد لأنه وقف فى سبيل دستورهم، وثار البولنديون ضد الروسيا طالبين الانفصال ولكنهم لم ينجحوا، وثار البلجيكيون فى وجه هولندا ونجحوا فى الانفصال عنها والاستقلال وقرروا مصيرهم، وفى سنة ١٨٤٨ اشتعلت نار الثورة فى انحاء اوربا، وانقلبت حكومة فرنسا من ملكية مقيدة الى جمهورية ثم الى امبراطورية، وثار الألمان طالبين التوحيد والدستور ولكنهم لم ينجحوا وثاروا بعد ذلك حتى تم لهم ما أرادوا فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر، وكان الايطاليون قد نجحوا قبلهم فى تحقيق الاستقلال والتوحيد، وثار البلقانيون ضد تركيا بين سنتى ١٨٥٦ و١٨٧٨ وبمقتضى مؤتمر برلين استقلت امارات البلقان ودوله، وبالجملة كانت المطالبة بالديمقراطية الدستورية والاستقلال القومى سببا فى الثورات والحروب التى قامت فى القرن التاسع عشر

رغب الحزب الحرفى كل دولة وثيقة مكتوبة تحدد سلطة الحكومة، وتضمن الحقوق الفردية وتطلب مجلسا نيابيا يمثل جمهور الشعب ليشترك مع الحكومة فى ادارة الشئون، وانتشرت نظرية الفصل بين السلطات فى دول اوربا وحكوماتها، ومنعت فوضى الحكومة الجمهورية فى فرنسا المطالبة بهذا النوع من الحكم، وارادت الشعوب تحديد السلطة بين الملكية المقيدة بالدستور والمجالس التى تمثل الشعوب، وفى كثير من الحالات منح الملوك بعد سقوط نابليون شعوبهم الدستور خوفا من الثورات وتجنبا لخطر الانقلابات الاجتماعية، وفى بعض الأحوال منحت الدساتير على شكل اتفاقية معقودة بين الملك والجمعيات الوطنية التى مثلت الشعب، ووقفت النمسا والروسيا وبروسيا فى سبيل الاحزاب الحرة وكثيراً ما تغلبت عليها

بقوة الجيش ، ولكنها ما لبثت ان منحت الدساتير وماجاء عام ١٨٨٠ حتى كانت كل دول أوربا ماعدا الروسيا وتركيا دولا دستورية تتمتع شعوبها بنعمة الدستور والحكومة النيابية

اختلفت هذه الدساتير فى مبناها ومعناها ، ولكنها ارتكزت جميعها على فكرة تحديد مركز الملك بالنسبة للمجالس النيابية واشتراكه فى أمور التشريع ، وعلى حقه فى تغيير الدستور ، وقال المحافظون والمحامون الذين دافعوا عن سلطان الملوك وان الملوك لهم الحق فى وقف أو تعديل الدساتير التى منحوها ، وعارضهم فى نظريتهم هذه الكتاب الاحرار ، ووقعت الثورات فى البلاد ، واخيرا تقرر المبدأ القائل بأن تعديل الدستور وتحويره من حق الملك والمجالس النيابية مجتمعين ، وطلب الملوك حق سن القوانين قائلين إن الجمعيات الشعبية لها أن تناقش محتوياتها وليس لها أى حق آخر ، كما أنهم طالبوا بحق اصدار المرسومات التى يكون لها قوة القانون ، وبعد جدال بين انصار الطرفين تقرر المبدأ القائل بأن هذه المرسومات تكون نافذة إذ لم تتعارض مع تنفيذ القوانين التى اقرتها المجالس النيابية . هذا وقد نجح الملوك فى معظم أوربا فى أثناء القرن التاسع عشر ان يظلوا اصحاب السلطان الحقيقى فى دولهم وساد فى المانيا وامارتها الاعتقاد بأن الملكية نمت طبيعا مع نمو الامة ، وأن الشعب والملك يكونان الدولة ، وكان الاحرار يطلبون الفصل بين السلطات حتى يقللوا من شأن نفوذ الملك ، وعارضهم المحافظون وانتقدوا نظرية الفصل ، وحاولوا أن يبرهنوا على عدم صحتها من الوجهة التاريخية ، وأنها غير عملية ومعطلة لوظيفة الحكومة ، واشتغل الكتاب الدستوريون فى الولايات المتحدة وألمانيا ببحث طبيعة الدولة التعاهدية وموضع السلطة العليا فيها ، وتوزيع السلطات بين الحكومة الرئيسية واعضائها ، واتفق هؤلاء الكتاب جميعا

على معارضة نظرية السلطة العليا التى قال بها اوستن ووضعها فى شخص او هيئة معينة

٢ — نظرية الحكومة الدستورية فى أوربا :

ظهر فريق من الكتاب الفرنسيين اطلق عليهم « اصحاب المبادئ النظرية المنطقية » « Doctrinaires » فى الفترة بين سنتى ١٨١٥ و ١٨٣٠، عمل هذا الفريق على التوفيق بين الملكية ومبادئها ، وبين مبادئ النظم الدستورية ، وكان المفكرون فى فرنسا منذ بودان يضعون السلطة العليا فى شخص أو هيئة معينة، فوضعها انصار البربون فى ارادة الملك المفوض تفويضا مقدسا ، ووضعها الثوريون فى الارادة العامة للشعب ، ووضعها الكتاب بعد سنة ١٨١٤ فى العقل والعدالة النظرية ، وقالوا إنها فوق متناول الأنسان ومستمدة من الذكاء وليست من الارادة ، وتجنبوا البحث فى نظرية السلطة العليا المطلقة ، واعترفوا بحقوق الملك والشعب فى السلطة العليا المستمدة من العقل ، ولكنهم انكروا انفرد ايهما بها ، وكان زعيم هذا الفريق كاتب يسمى ريور كولارد (Royer Collard) (١٧٦٣ — ١٨٤٧) فأنه اكد ضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة فى الدولة ، وعارض نظرية السلطة العليا المطلقة ، واراد تقييد السلطة السياسية ، واكد الحرية الفردية ، واعترف بالأساس الخلقى للدولة ، ويرى من ذلك أن هؤلاء الكتاب تأثروا بعض التأثير بآراء الكماليين الألمان

دافع فكتور كوزان (Victor Cousin) (١٧٩٢ — ١٨٦٧) عن نظرية السلطة العليا المستمدة من العقل دفاعا مجيدا ، وقرر ان هذه السلطة معناها الحق المطلق ، ولايمكن أن يستند هذا الحق على القوة أو على الارادة

العامة بل على العقل المطلق ، ولأن الناس عرضة للخطا فأن الوصول الى العقل المطلق غير مستطاع ، وعلى ذلك لايمكن أن يطالب الملك ولا الشعب بالسلطة العليا المطلقة ، ومن حيث انه يمكن الوصول الى بعض مبادئ العقل فان الحكومة النيابية هى أفضل أنواع الحكومات التى تستطيع أن تصل اليها

قرر فرنسوا جيزو (Franois P. Guizot) (١٧٨٧—١٨٧٤) نظريات ومبادىء تماثل ما قرره كوزان ، وعارض نظرية السلطة العليا الملكية المقدسه وللارادة العامة ، وقال إن العقل والعدل هما وحدهما أساس السلطة المطلقة ، وأنكر وجود هذه السلطة فى شخص واحد أو فى جملة أشخاص ، وقال إن السلطة العليا كما قررها هوبز وروسو وأستن تؤدى الى الاستبداد ، وقال إنها مستمدة من الحقيقة المجردة وليس من قوة الارادة ، وأن الحكومات التى وضعت هذه السلطة فى أيدى البشر مستبدة جميعها ، أما التى فصلت بين السلطات ووزعت السلطة بينها فهى التى اقتربت من العدل وبعدت عن الاستبداد ، وأن الحكومة النيابية هى أفضل الحكومات لحفظ الحرية الحقيقية ، واذا وضعت السلطة فى أيدى الملك منفردا أو فى أيدى الشعب منفردا تكون خطرة ، وحاول جيزو أن يخلق احتراما فى نفوس الفرنسيين لدستورهم يماثل احترام الانجليز لدستورهم غير المسطور ، ولكنه اعترف بأفضلية الدستور الانجليزى الذى هو نتيجة لنمو وتطور طبيعى على دستور فرنسا الصناعى

كان هؤلاء الكتاب يرجون التوفيق الدستورى بين الملك والشعب ، ويعملون على دوامه إذ رأوا فيه خير وسيلة حكومية لحالة الانتقال من الملكية الى الجمهورية

قضت الثورة التى قامت فى فرنسا سنة ١٨٣٠ على مبدأ التوفيق ، وأعلن مجلس النواب أن الشعب الفرنسى هو الذى قرر دعوة لويس فيلب الى العرش فهو صاحب السلطة العليا ، ولكن عليه أن يعمل فى حدود الدستور ، إذ سلطته العليا مستمدة من العقل وليس من الارادة العامة

نشطت الآراء الديمقراطية فى أوربا بفضل ما كتبه الكسس دى توكفيل (Alxis de Tocqueville) (١٨٠٥ — ١٨٥٩) إذ نشر كتابا عنوانه الديمقراطية فى أمريكا سنة ١٨٣٥ ، أثبت فيه ملاحظاته الدقيقة عن الاحوال فى أمريكا ، وصحح الاعتقاد السائد فى أوربا بأن الحكومة الشعبية تسبب الفوضى أو الدكتاتورية العسكرية ، ومدح أساليب الحكم فى أمريكا وكيفية توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية والولايات التى تعاهدت معها وبين فضل الادارة اللامركزية ونظام الاستقلال المحلى الذى تتمتع به المقاطعات والمدن فيها ، وايد السلطة الممنوحة للهيئة القضائية فيما يختص بتفسير الدستور ودستورية القرارات التى تصدرها الهيئات التشريعية ، واتفق مع منتسكيو فى الرأى القائل بأن البيئة والاحوال الاجتماعية لها أثرها فى تحديد النظم السياسية وتعيينها ، وقرر أن الديمقراطية لابد أن تسود العالم المتمدين نتيجة لنموه وتقدمه الطبيعى

تقرر مبدأ السلطة الشعبية فى فرنسا بعد ثورتها فى سنة ١٨٤٨ ، واعلن الدستور الجديد بأن السلطة العليا يملكها جمهور الوطنيين ، ولما ظهرت المبادىء الاشتراكية أيدت مبدأ استقرار السلطة فى الامة مجتمعة ، ومالت النظريات السياسية فيها فى القرن التاسع عشر الى كبح جماح السلطة المطلقة ، وحاولت مبادىء سلطة العقل العليا ونظرية الحقوق الفردية التى لا تستطيع هذه السلطة الاعتداء عليها ونظرية السلطة المقيدة أن تمنع عودة

الملكية المطلقة وطغيان السلطة الشعبية وتطرفها. هذا وان افضل ما كتب عن النظرية السياسية الحديثة فى فرنسا هو ما كتبه ج. ب اسمن (J. B. Esmien) (١٨٤٨—١٩١٣) اذ عرف الدولة بأنها الشخصية القضائية للأمة، واكد سلطانها الداخلى والخارجى، وفى الوقت نفسه اكد حقوق الفرد وطلب من الدولة احترامها، ولم يعط للفرد حق المقاومة أو الثورة، وقال إن السلطة العليا هى ارادة الأمة منظمة تنظيما سياسيا، وهى عليا قانونا ولكنها مقيدة معنويا بان تحافظ على الحرية الفردية وتعمل على حمايتها

٣ — تقدم الافكار الديمقراطية فى أمريكا :

امتازت الايام الاولى من القرن التاسع عشر بتقدم الاراء الديمقراطية فى امريكا، وتأسست الجمهوريات اللاتينية فى امريكا الجنوبية وسنت لها دساتير تماثل دستور الولايات المتحدة، وتقدمت الاراء الحرة فى هذه الدولة تقدما سريعا

سيطر فريق المحافظين على ادارة الشئون الحكومية فى الولايات المتحدة عقب استقلالها، وكان هؤلاء المحافظون يريدون اخضاع الشعب واعطاء السلطة السياسية الى ذوى الحيثية والصفة فى الدولة، والعمل على منح الرئيس صفات الملكية وصبغ الحكومة بصبغة ارستقراطية، وكانوا لا يعطفون على مبادىء الثورة الفرنسية، وسنوا قوانين الاغراب والمحرضين، وفوضوا للرئيس بمقتضاها الأمر ليعاقب من انتقد الحكومة، وينفى من البلاد الاجانب غير المرغوب فيهم من غير محاكمة أو تحقيق، وكانوا من أنصار الحكومة القومية المركزية، وأصحاب الكلمة النافذة فى المحاكم العليا، فاستطاعوا أن يحددوا القواعد الأساسية للدستور، ويكيفوا تقدمه ونموه

لمدة جيل من الزمن ، وبفضل مجهودات زعيمهم جون مرشال قرروا المبدا القائل بحق المحاكم فى تقرير دستورية القوانين التى تصدرها الولايات أو الدولة أو عدم دستوريتها ، ولكن انتخب جفرسون لرياسة الولايات المتحدة فى سنة ١٨٠٠ فابتدأ برياسته عهد جديد للديمقراطية ، ورحب به أنصاره واعتبروا انتخابه رجوعا الى المبادىء التى قامت من أجلها حرب الاستقلال، أما المحافظون فاعتبروا انتصاره رجوعا الى الفوضى وحكم الغوغاء ، ومن حظ الديمقراطيـة أن وقعت حوادث سببت سقوط حزب المحافظين إذ شعر الناس بعد اعلان الدستور واستتبابه بالميل الى تقرير حقوق الفرد والدولة وشجعت مبادىء الثورة الفرنسية الأولى روح الديمقراطيـة فى أمريكا ، وكره الأمريكان حكومة المحافظين فى بلادهم لأنها رفضت مساعدة فرنسا الجمهورية ضـد انجلترا الملكية ، وساعد اختراع آلات حلج القطن على ازدياد خطر شأن الزراع ، ونقـل الحركة الاقتصادية من أيدى التجار والصيرفيين فى انجلترا الجديدة الى ايدى الارستقراطية الزراعية فى الجنوب، وازداد عدد السكان فى غرب الولايات فازداد بهم العطف على مبادىء الفردية التى أيدها وناصرها الرئيس جفرسون ، وانتقلت السلطة السياسية من أيدى الارستقراطية التجارية التى كانت تسير فى الحكم على حسب الاساليب الانجليزية الى أيدى الارستقراطية الزراعية التى كانت أمريكية فى مشاربها وروحها وطريقة حكمها ، وقد اختلفت الفلسفة السياسية لهذه الارستقراطية الجديدة عن الفلسفة القديمة ، لذ أهملت المبادىء التى سار عليها المحافظون الذين كانوا يحتقرون عامة الشعب ، واعتبرت نفسها بأنهـا الحامية للجماهير ، وانها تحكم باسمهم ولمصلحتهم ، وكانت تخشى الحكومة المركزية القوية وتعارض وجود جيش نظامى قوى وتأسيس مصرف قومى ، وأيد فريق من الكتاب هذه المبادىء الحرة اشتهر منهم جورج تكر وجون تيلور وتوماس جفرسون

لم يضف جفرسون شيئا جديدا على النظريات السياسية ، إذ أخذ معظم آرائه من سدنى ولوك ، وتأثر فى مبادئه الحرة بنظريات بين واقواله ، وكل الذى فعله أن عدل هذه النظريات وتلك الآراء حتى توافق الأحوال فى أمريكا وتنطبق عليها ، وكان من المعتقدين فى المساواة بين الأفراد وفى الحقوق الطبيعية ، وفى نظرية قيام الحكومة على مقتضى تعاقد اجتماعى للدفاع عن الحرية الفردية ، ومن المؤيدين لمبدأ قيام الثورة فى وجه الحكومة اذا حادت عن الطريق المستقيم ، وكان يكره النشاط الحكومى معتقدا انه يؤدى الى الاستبداد والظلم ، ونادى بوجوب جعل رضا المحكومين أساسا لاستمرار الحكومة فى مراكزها ، وقال إن الثورة من آونة إلى أخرى علاج طبى لصحة الدولة . واقترح مراجعة القانون الاساسى فى الدولة بطريقة نظامية بعد انقضاء تسعة عشر عاما على كل مراجعة . وكان من المعارضين لمبدأ الملكية ولكنه كان يميل الى وجود طبقة ارستقراطية مبنية على الكفاية والذكاء . وقال إن التعليم والحكم الذاتى هما الركنان اللذان تتوقف عليهما النظم الجمهورية .

وقال إن الجماهير الذكية هى التى تختار من يصلح للحكم وادارة الشئون ، وقرر أن الديمقراطية لا تصلح للجماهير الجاهلة ، وعارض وجود جيش كبير تحت السلاح ، وقال إنه علامة من علامات الحكومة المستبدة ، وطلب خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية ، وايد الزراعة ضد التجارة والصناعة مقررا أن تقدم المدن أدى الى الفساد ووقف فى سبيل تقدم الديمقراطية

تغيرت الاحوال بعد ذلك فى الولايات المتحدة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية ، اذ زاد عدد السكان فى غرب الدولة وانضمت اليها ولايات أخرى عند حدودها الغربية ، وتقدمت الصناعة وزاد عدد المشتغلين فيها فى

المدن الشرقية ، ونتج عن ذلك أن قام الاهالى فى هـذه الأصقاع وطالبوا الحكومة بتطبيق المبادىء الديمقراطية العملية لان ظروف الاحوال فيها كانت تشجع الاستقلال والفردية والحرية والمساواة ، واستهزءوا بالامتيازات الممنوحة لبعض الطبقات دون غيرها ، وسخروا من فكرة الارستقراطية الطبيعية ، وطالبوا بتعميم حق التصويت للجميع ، والغاء شرط الملكية اللازمة للناخب ، واشراف الشعب على الاعمال الحكومية داخليا ومحليا ، وعارض انصار الحزب الجديد سياسة التجارة المحمية التى شجعت مصالح الصناع من أهل الشمال ، وفكرة انشاء مصرف أهلى لانه سلاح فى أيدى الماليين يستعملونه اداة استبداد فى الافراد ، وطلب هذا الحزب الغاء الفوارق الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة ، ولما انتخب جاكسون فى سنة ١٨٢٨ رئيسا للولايات المتحدة انتعشت آمال الحزب وتحقق انصاره من النجاح ، اذ انتقلت السلطة من أيدى الزراع الملاك الى أيدى الشعب ، وقال الزعماء المحافظون ان النظم الجمهورية مهددة بالفوضى ، ولكن الرئيس الجديد اعتبر نفسه ممثلا للشعب ونائبا عنه وخطا خطوة جريئة نحو تقوية السلطة التنفيذية ووصل الى ما أراد بالرغم من المعارضة الشديدة التى قامت فى وجهه من جانب زعماء المؤتمر الذين كانوا يرون تقوية السلطة التشريعية وتقييد التنفيذية ، وقد قلدته الحكومات المحلية الاخرى ووسعت حدود نفوذها وقوت سلطتها ، وطلب الديمقراطيون تعميم مبدأ الانتخاب الشعبى وتطبيقه على الموظفين وخصوصا القضاة ، فينتخب القاضى لمدة قصيرة ويتناوب مع غيره شئون الوظيفة ، وسادت الفكرة بأن كل فرد متوسط الذكاء يستطيع اشغال وظيفة سامية ويقوم بها على وجه مرضى ، اذ بقاء الموظف فى وظيفته مدة طويلة يؤدى الى فقد الصلة والعطف بينه وبين طبقات الشعب

اضافت ديمقراطية جاكسون الى النظريات السياسية قليلا ، لأنها شغلت نفسها بتنفيذ النظريات والآراء التى قيلت قبل ذلك ، وفقدت نظرية القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى أهميتها الاولى بسبب ظهور فريق من الكتاب يعارضون نظرية الحقوق الطبيعية والمساواة بين الافراد مقررين ان الحكومة نمو طبيعى من الغرائز الانسانية دعت اليها الضرورة ، وان عدم المساواة بين الافراد ضرورى لتقدم المدنية والحضارة ، وقد اشتهر مهاجر المانى يسمى فرنسيس ليبر (Francis Lieber) (١٨٠٠ — ١٨٧٢) بنشر هذه الآراء والعمل على تأييدها ، وهو أول من كتب رسالة فلسفية سياسية نظامية ظهرت فى الولايات المتحدة ، وقرر بأن واجب الدولة يحتم عليها أن تتبع الخطوات والسياسة التى تراها فى مصلحة المجموع ، وأنكر وجود حالة طبيعية قبل تكوين الدولة ، وانتقد فكرة العقد الاجتماعى قائلا إنها صناعية غير مؤدية الى الغرض المطلوب ، وقرر أن الناس اجتماعيون بغرائزهم ، فاجتمعوا اجتماعا طبيعيا لا صناعيا وكونوا الجماعة السياسية التى تقدمت ونمت بالتدرج والتطور ، ووازن بين الافكار الفرنسية والانجليزية فيما يتعلق بالحرية ، وقال إن الانجليز اكدوا الحرية المدنية وهى الحرية التى تحمى الفرد من التدخل الحكومى ، أما الفرنسيون فقد اكدوا الحرية السياسية ، وقد تأثر الأمريكان بآراء هذا الكاتب أيضا فيما يتعلق بالقانون الدولى ، إذ طلب الرئيس لنكلن منه أن يقدم له قانونا عن الحرب البرية وما يجب أن يتبع فيها حتى تهتدى به جيوش الولايات وهى تقوم بمهمتها فى ميدان القتال ، وقد أيد آراء هذا الكاتب فريق من الكتاب الأمريكان تعلموا فى ألمانيا وتأثروا بنظريتها القائلة بتعظيم الدولة القومية وتمجيدها ، ونشروا هذه المبادىء بين بنى أوطانهم

انتشرت فلسفة اوستن فى الولايات المتحدة بوساطة فريق آخر من الكتاب اشتهر منهم و. ولبى (W. Willougby) إذ نشر كتابا فى طبيعة الدولة سنة ١٨٩١ انتقد فيه نظرية العقد الاجتماعى، وقرر أن الحقوق لا توجد إلا فى كنف قانون البلاد وفى رعايته وأيد نظرية السلطة العليا المطلقة و وضعها فى جميع الهيئات التى تعبر عن ارادة الدولة

٤ — النظريات المضادة للديمقراطية فى القرن التاسع عشر :

انتقد الكتاب أمثال برك وهملتون وجون ادمز المبادىء الديمقراطية، ووصفوها بأنها تؤدى إلى العنف واستعمال القوة المادية والفوضى، وأنها قصيرة الامد، ودللوا على أقوالهم بالحوادث التى وقعت فى الثورة الفرنسية والتى حدثت فى أمريكا من جراء الرقابة الشعبية، وقد ميز مؤسسو الدستور الأمريكانى بين الديمقراطية والجمهورية، إذ قالوا إن الشعب يتولى شئون الحكومة بنفسه فى الدولة الديمقراطية، أما فى الجمهورية فيتولى هذه الادارة نواب عن الشعب ووكلاء من قبله، واعتبر الكتاب حكومة الولايات المتحدة مثالا حيا للحكومة الديمقواطية، وفى القرن التاسع عشر اتجهت الانظار الى توسيع حدود الديمقواطية فى دول أوربا وغيرها من دول العالم المتمدين وتحقق هذا التوسع بالغاء الرق ونظام العبودية، وبرفع القيود الانتخابية، وباتباع نظام الدساتير المسطورة وتقرير الحكومة النيابية، والغاء الملكيات الوراثية، وبمنح النساء حق الانتخاب، وباحياء التشريع الشعبى المباشر بوساطة الاستفتاء العام، وظهرت بعض النقائص الديمقراطية من جراء ذلك فهب فريق من الكتاب ينتقد الديمقراطية ويقرر عدم كفاية الحكومات الديمقراطية وينتقد تبذيرها، ويأخذ عليها ضعفها وترددها

واعتمادها على شعب أصبح آلة صماء فى يدها تحركه كيفما شاءت يعوزه التفوق والكفاية، وخشى انتشار الديماجوجية والرشوة والفساد فى دوائر الحكومة بسبب إيثار المصلحة الذاتية على غيرها من المصالح، وظهر ضعف الآلة الحكومية الشعبية فى كثير من المدن الكبيرة بصفة خاصة، مما أدى إلى قيام فريق من الكتاب ينادون بأن الديمقراطية لا تضمن الحرية، وأنها تبعد الزعماء القادرين عن تولى مناصب الدولة، وأنها عدوة التقدم فى العلوم والفنون، وانتقدوا تطرفها فى التشريع، وتدخل الأحزاب السياسية فى الادارة الحكومية والاساليب التى تستعملها لاستمالة الجماهير اليها، وانتقدوا أيضا الاسس النيابية، وطلبوا تعديل توزيع المقاعد البرلمانية حتى تتناسب بين الاحزاب التى تمثل مصالح الدولة المختلفة، وقامت حركة فى البلاد العريقة فى الدستور تطلب منع انتشار الرشوة فى الانتخابات وبين النواب، وتطالب بقيام فريق الاكفاء باعباء المناصب الهامة فى الدولة، وأيد زعماء هذه الحركة مبدأ التعيين فى الوظائف والتثبيت فيها قائلين ان الموظف المثبت الدائم خير للدولة من زميله المنتخب لمدة قصيرة، وطلبوا القاء المسئولية على كاهل الموظفين حتى يشعروا بها وشجعوا البعثات العلمية حتى يتكون فريق من الخبراء والفنيين يقوم بمركز الدولة ويسير بها فى سبيل التقدم السياسى والاقتصادى، وانتقدوا نظرية الفصل بين السلطات المتبعة فى الولايات المتحدة انتقادا مرا.

تأثرت النظريات السياسية الديمقراطية بالتقدم الاقتصادى الذى ظهر فى العالم فى أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، واستطاع أصحاب رءوس الأموال أن يجمعوا الثروة، وانتشرت الصناعات الكبيرة، وازدادت حركة النقل، واتسعت الدائرة التجارية اتساعاً لا مثيل له،

ونشأت هذه الحركة عن اتباع سياسة « اتركه يعمل » وعن قلة التدخل الحكومى فى شئون الافراد ، وكان من جراء هذا ان اتسعت الهوة بين العمل ورأس المال ، وكون كل من العمال وأصحاب الأموال النقابات والاتحادات حتى تدافع عن المصالح الخاصة بهما ، وكل حاول أن يؤثر فى الحكومة ويحولها إلى رعاية مصلحته دون مصلحة الآخر ، وظهرت الأحزاب من الطرفين ، وأصبح النظام الحزبى العامل الأكبر فى قيام الحكومات وسقوطها فى الديمقراطيات الحديثة ، وانقسمت الناس الى محافظين واحرار فى علاقاتهم مع الحكومة وعلى حسب الخطة التى اختطوها لأنفسهم فيما يختص بالعمل ورأس المال ، وأيد المحافظون المبدأ القائل بمساعدة الحكومة الى العمل ، ولكنهم عارضوا المجهودات التى قامت من جانب منافسيهم طالبين التدخل الحكومى فى دائرة العمل ، وأيد الاحرار مذهب التدخل الحكومى وطالبوا بالملكية العامة فى بعض الحالات ، ويرى من هذا أن المحافظين يناصرون الفردية فى الوقت الحاضر ، خصوصا فى المسائل الاقتصادية ، ويعارضون التدخل الحكومى فى المصالح الذاتية والملكية الخصوصية ، ويتمسكون بالنظريات المضادة للديمقراطية حتى يمنعوا تطرف الرقابة الشعبية وتحولها من الميدان السياسى الى الاقتصادى ، وقد شجعت نتائج الحرب العظمى الأخيرة المبادىء الرجعية فى السياسة ، كما أنها شجعت الانقلابات الحرة ، وقامت فى ايطالية الحركة الفاشستية ، والثورة العسكرية فى اسبانيا ، ونشطت الأحزاب الملكية فى أوربا الوسطى وفى فرنسا ، وذلك بسبب خوف السياسيين من انتشار المذهب الشيوعى فى بلادهم وقلب الأمور رأسا على عقب مما يؤدى الى الفوضى والاضمحلال السياسى ، وعلى ذلك قامت الحكومات الدكتاتورية فى بعض ممالك أوربا ،

ورجع الفاشستى الى نظرية رومية القديمة واعتنقوا مذاهب مكيافلى، ومجدوا الدولة وعظموها، وقالوا ان الغاية تبرر الوسيلة وتبعوا سياسة قوية نحو التوسع والاستعمار، وأهملوا المصالح الفردية بجانب مصلحة الدولة العامة

قل نشاط الشيوعيين فى الفترة الأخيرة، واعتدلت الدعوة البلشفية وزال الخطر من انتشارها، وبرهنت الحكومات المحافظة التى تأسست فى أوربا عقب الحرب العظمى على عجز فى ادارة الشئون الداخلية والخارجية وازدادت مشاكل العمال وأصحاب رءوس الأموال، فانتعشت آمال الديمقراطيين وهبوا يناوئون المحافظين وينازلونهم فى ميدان الانتخابات العامة، ومالت الشعوب الى الافكار الحرة مرة أخرى، وما نجاح حزب العمال فى انجلترا واستلام زمام الحكم فى أعظم دولة فى العالم المتمدين إلا دليل قاطع على فوز هذه المبادىء على غيرها من النظريات والآراء الرجعية

الباب الحادى والعشرون

قيام النظريات السياسية الاشتراكية

١ - نظرية الفردية :

بحثت النظريات السياسية فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر فى مسألة الدولة ونظمها ، وكانت علاقة الملك بالشعب فى مقدمة المسائل التى عنيت بها ، واشتغل الكتاب بمناصرة أو معارضة الملكية المطلقة ، واثبتوا أو نقضوا نظريات الملكية المقدسة والعقد الاجتماعى ، ولما انتصف القرن التاسع عشر كان الكتاب قد وفوا هذه المسائل حقها من البحث والتحليل ، وخرجت الديمقراطية من معمعة هذا البحث منتصرة ، إذ سطرت معظم الدول الدساتير ، واقامت المجالس النيابية ، ووسعت حقوق الناخبين واصبحت الحكومات خاضعة للرقابة الشعبية الى حد كبير ، ولذلك ترك الكتاب البحث فى تلك المسائل ، وطرقوا بابا جديدا وجعلوا مدار بحثهم وظيفة الحكومة وما يجب عليها نحو الأمة ومالا يجب ، وفى عصر الملكية المطلقة أيد انصارها المبادىء التى تعظم الدولة وتمجد الحكومة ، وعارضهم فريق من الكتاب رغب فى تقييد سلطة الحكومة وعمل على تقليل شأنها وجاهد فى سبيل الديمقراطية وطلب الحريات المدنية والحقوق السياسية للأفراد ، ولما انتشرت مبادىء « اتركه يعمل » فى أثناء الانقلاب الصناعى تقوت الفردية السياسية التى نشأت عن الثورات الديمقراطية ، وساد الاعتقاد بين الكتاب فى الفترة بين سنتى ١٧٥٠ و ١٨٥٠ بان الدولة

يجب عليها أن تقصر عملها على الاعمال الحكومية البحتة ، والا تتدخل فى الحريات الفردية اقتصاديا وسياسيا إلا بقدر قليل ، وكان من نتائج ذلك ان ارخى العنان للافراد فى مضمار المنافسة الحرة ، واثرى فريق على حساب الآخرين ، وبدا عيب هذا النظام وتلك المنافسة واضحا ، ومال الكتاب الى مطالبة الحكومة ان تنظم العلاقات بين الافراد وتشرف على اعمالهم اشرافا فعليا ، واحييت المبادئ الشيوعية وشجع الكتاب الجماعات التعاونية ، واخيرا ظهرت نظرية الاشتراكية فى الدولة

إن نظرية الفردية حديثة فى عهدها ، ونمت فى عهد الانقلاب الصناعى الذى قضى على مابقى من الفوارق التى سادت فى القرون الوسطى بين الافراد من الوجهة الاقتصادية ، واصبح الفرد عضوا مهما ومحترما بين الجماعة الأنسانية ، وكان من جراء هذا الانقلاب ان اتسعت الاسواق وظهر نظام المعامل ، وكانت الحكومات المستبدة لاتتفق مع الاحوال والحاجات الجديدة ، وقام فريق قوى من الكتاب يقرر أن الحرية التامة للفرد ضرورية لتقدم المدنية والنوع الانسانى ، وشجعت نظريات علم الحياة الجديدة التى قالت بتطور الأنسان وهو يجاهد فى سبيل الحياة وببقاء الأصلح الحجج الاقتصادية القائلة بالحرية الاقتصادية والمنافسة المطلقة والتجارة الحرة ، وتضافرت كل العوامل التى شجعت الفردية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تضافرا وثيقا ، فنادى انصار الفردية الخيالية بأن الناس يملكون حقوقا طبيعية يجب الا تتدخل الحكومة فيها ، وقال الاقتصاديون إن مصلحة الدولة فى ترك افرادها احرارا يسعون وراء مكاسبهم المادية بالطريقة التى يرونها صالحة لهم ، ونشر العلماء المذهب القائل بأن التقدم ينتج من المنافسة الحرة والجهاد غير المقيد ، واجمع الكتاب بأن المسائل الاجتماعية والمتاعب الاقتصادية تحل نفسها بنفسها إذ تركتها الحكومة حرة ولم تتدخل فيها

كتب علماء كثيرون فى نظرية الفردية فى كل من بروسيا وفرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، ولكن الكتاب الانجليز هم أفضل من كتب فيها ، فقال هربرت سبنسر إن المبدأ القائل إن الفرد يعيش لمصلحة الآخرين (Altuism) يقلل صفة الأنانية عند الافراد ، ولا يكون التدخل الحكومى فى هذه الحالة ضروريا ، وقرر أن التاريخ يثبت أن السلطة الحكومية تقل تدريجيا بانتقال الدولة من النظام العسكرى الى النظام الصناعى ، وطلب أن يكون تدخل الدولة محدودا ومعينا فى أمور محدودة ومعينة وهى حفظ الامن ونشر لواء السلام ، ويرى من ذلك أن سبنسر استعان بالتاريخ وباراء داروين فى اثبات نظرية الفردية ، ومدح جون استوارت مل الفردية ووصفها بأنها أفضل وسيلة لتنمية مواهب الأفراد وذكائهم ، وقرر أن تدخل الحكومة يضعف صفة الابتكار عندهم ، وكان من أنصار الحكومة اللامركزية والرقابة الشعبية ، ومال فى شيخوخته الى الاشتراكية كما تقدم وأيد مبدأ التضحية الذاتية وترك مبدأ المصلحة الذاتية ، وشجع النقابات التجارية ، واعترف بافضلية التنظيم الاجتماعى لتوزيع الثروة العامة

كتب هـ . سدجويك (H. Sidgwick) فى نظرية الفردية فى رسالة نشرها سنة ١٨٨٩ وقرر أن عمل الحكومة هو المحافظة على حياة الافراد وممتلكاتهم وتنفيذ العقود بينهم ، وقال إن المصلحة العامة تقضى بترك كل فرد يسعى وراء مصلحته الخصوصية بالطريقة التى يراها . هذا وقد شجعت امريكا وأحوالها السياسية نظرية الفردية تشجيعا قويا ، واستمرت النظريات السياسية فيها تؤيدها حتى أواخر القرن التاسع عشر ، واشتهر عدد من الكتاب بمناصرتهم لهذه النظرية وتعضيدهم للحرية الفردية وخصوصا فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية

٢ — الاشتراكيون الخياليون :

ليست المبادىء الشيوعية والمذاهب الاشتراكية وليدة العصر الحديث بل وجدت بين الجماعات البشرية منذ أقدم عصور تاريخها ، فكان الاسبرطيون يعرفونها وطبقوها فى نظمهم الاجتماعية والسياسية ، واستمروا يطبقونها حتى انتهى مجدهم باستيلاء رومية على بلادهم ، وكان نظام المؤسسات الزراعية والنقابات فى المدن ونظام الرهبان فى الأديرة فى أثناء القرون الوسطى يشمل كثيرا من المبادىء الشيوعية والعناصر الاشتراكية ، وفى وقتنا الحاضر لايزال يرى المدقق الباحث آثاراً لهذه المبادىء فى النظم الزراعية

أثبت الكتاب السياسيون فى الدول الخيالية التى تمنوا تحقيقها كثيرا من المبادىء الشيوعية ، فوصف افلاطون فى جمهوريته مدينة تكون فيها النساء والاطفال مشتركة بين الجميع ، وطلب سيدنا عيسى عليه السلام تنظيم جماعة يعيش فيها كل المؤمنين بعضهم مع بعض ، ويملكون كل شىء بالاشتراك يأخذ كل ما يحتاج اليه ، وهاجم مور فى دولته الخيالية التى نشرها سنة ١٥١٦ الملكية الذاتية ، وقال إنها اس الجرائم ، ووصف فيها جماعة يشتغل فيها الافراد مجتمعين ، ولايستعملون النقود ويملكون بالاشتراك وقرر كمبانلا فى كتابه « مدينة الشمس » سنة ١٦٢٣ اشتراكية العمل والملكية والنساء ، وحدد هارنجتون مقدار الملكية التى يجب على كل فرد أن يتملكها وفى سنة ١٧٥٣ انتقد مورلى نظام الملكية الذاتية ، وحث على المساواة فيها ، ولما جاء الانقلاب الصناعى وظهرت معه بعض المساوىء الاقتصادية واتسعت الهوة بين العمل ورأس المال ، وتمتع فريق بالثروة الطائلة وتألم فريق آخر من جراء الفقر المدقع ، وتكررت الازمات ، قام الكتاب وعملوا

على الخروج من هذه المآزق ووصفوا علاجا، فقال بعضهم بالرجوع الى نظم القرون الوسطى، وانتقد البعض الآخر النظام الاقتصادى السائد وطلب نقضه من أساسه، واشتهر من هؤلاء جان دى سسموندى (Jean de Sismondi) (١٧٧٣-١٨٤٢) إذ عارض الاقتصاديين الذين أيدوا نمو الثروة الاهلية وطلب العمل على نمو السعادة الاهلية، وحض الحكومة على التدخل فى تنظيم جمع الثروة وتوزيعها، وأيد القيود الموضوعة على استعمال الآلات، وناصر مبدأ تقييد المنافسة وتنظيم العمل، وقد تأثر كل من رودبرتس وماركس بآرائه تأثراً كبيرا، ولكنه مع ذلك لم يهاجم نظام الملكية الخصوصية، ولم يطلب إلغاء النظام الأجتماعى السائد بل تناول مسألة الأصلاح الاجتماعى من الوجهة الخلقية

ظهر فريق من الكتاب فى أوائل القرن التاسع عشر أقر مبدأ الأنتاج الكبير وتقسيم العمل والنظام الصناعى الجديد، ولكنه انتقد النظريات والمبادئ السائدة الخاصة بالملكية الخصوصية والمنافسة، وبحث هذ المسائل من الوجهة الاقتصادية لا من الوجهة الخلقية، وكان هؤلاء الكتاب لا يؤيدون أرباب رؤوس الاموال، وعارضوا كثيراً من النظم الاجتماعية القائمة، وطالبوا بأصلاحات هامة، وكانوا يطمعون فى تنظيم النوع الأنسانى واعماله بوساطة التربية والتعليم، وكانوا يأملون الوصول بالمجتمع الأنسانى إلى اعلى درجات الكمال، وعارضوا الثورات ونزاع الطبقات، وطلبوا من الأغنياء مساعدة الفقراء والمعوزين

شعرت انجلترا قبل غيرها من دول أوربا نتائج الانقلاب الصناعى، وحاول روبرت اوين (Robert owen) (١٧٧١ - ١٨٥٨) فى عام ١٨٠٠ وكان من رجال الاعمال العقلاء أن يضع العلاقة بين الخادم والمخدوم على أساس من التعاون مبتعداً عن المنافسة، واقترح إصلاحا

اجتماعيا يقضى على الفقر والتعس بين طبقات العمال ، وكان يعتقد أن الناس خيرون بطبيعتهم ، وأن الشقاء نشأ عن نظام الرأسمالية ، وقال إن نظام الملكية الخصوصية والدين ونظام الزواج كلها معطلة للنظام الطبيعى ، واقترح إصلاحا لكل ذلك نظاما شيوعيا يستطيع الفرد فيه أن ينفذ ميوله الطبيعية الحسنة ، ونظم دولا خيالية فى اسكتلندا والهند يقوم بالتجارب الصناعية والتعليمية فيها ، واقترح لها مجالس عمومية تدير شئونها الداخلية ، ومجالس أخرى تشرف على أمورها الخارجية ، وعلاقاتها مع غيرها من الدول مثيلاتها ، وحث على توحيد هذه الدول تحت اشراف مجالس أيضا تشبه المجالس المحلية ،

وكان من اثر نظرياته هو وتلاميذه من بعده أنه تأسست الجماعات التعاونية فى انجلترا ، وأن عنى البرلمان بالتشريع لمصلحة العمال ورفع القيود عن كاهل اتحادات العمال . وقد اشتهر من تلاميذه وليم طمسون وهو اشتراكى ايرلندى نشر كتابا فى سنة ١٨٢٤ تناول فيه كيفية توزيع الثروة ، وقال إن العامل هو الذى ينتج كل الثروة التبادلية . وله الحق فى أن يتمتع بثمرة جهوده . وحث الحكومات على إعادة تنظيم النظم الاجتماعية على الطريقة التى اقترحها اوين ، ولكنه لم يطلب الغاء الملكية الخصوصية . ولا مصادرة ماورثه أرباب رؤوس الاموال وكبار الملاك ، واقترح نظام التعاون حلا للمشاكل القائمة بين العمل ورأس المال . وقد اتخذ كارل ماركس الاشتراكى نظريات هذا الكاتب أساسا لمبادئه الاشتراكية التى سنقرأ عنها بعد ذلك

قام فريق من الاشتراكيين الخياليين فى فرنسا نتيجة للأحوال الاقتصادية التى سادت فيها اثناء الثورة والعصر الرجعى الذى تلاها . وتناول المبادئ الاشتراكية بالبحث من الوجهة الفلسفية لا من الوجهة العملية كما فعل اوين وأتباعه ، واشتهر من هؤلاء الكتاب الكونت هنرى دى سنت سيمون (Count Henri de Saint Simon) (١٧٦٠ - ١٨٢٥) وقرر أن

الهدف الذى يرمى اليه النشاط الاجتماعى هو استغلال الكرة الارضية بوساطة الجماعات والشركات الانسانية. ونظر إلى الثورة الفرنسية بأنها حرب بين الطبقات وكان غرضها مصلحة الطبقة العاملة، وقال إن السياسة هى علم الأنتاج، واقترح نظاما اجتماعيا جديدا تكون الطبقة المنتجة فيه هى سيدة الطبقات. ويكون غرضه الأساسى هو العمل على ترقية الصناعة، ويجب أن تكون السلطة العليا مستقرة فى برلمان يتكون من ثلاثة مجالس وهى مجلس المخترعين ويتألف من المهندسين المدنيين والشعراء وأرباب الفن، ومجلس الفحص ويتألف من الرياضيين وعلماء الطبيعة، ومجلس التنفيذ ويتألف من زعماء الصناعة، وعلى المجلس الأول أن يقترح القوانين، وعلى الثانى أن يقرها، وعلى الثالث أن ينفذها، وكانت الدولة الكاملة التى ينشدها هى الدولة التى تماثل المعمل يشتغل أفرادها فى الأنتاج بالاشتراك، وكان من المؤمنين بأن الاصلاح الاجتماعى والسياسى لايكون ناجحا إلا إذا استند على أساس روحانى. واقترح الغاء المذاهب الدينيه القائمة وتقرير مذهب جديد يكون مبنيا على تعاليم المسيح عليه السلام، ويكون غرضه العمل على تحسين حالة الفقراء والمعوزين، وطلب من الطبقة المستنيرة أن تساعده على تحقيق مبادئه ونظرياته، وقد اعتنق تعاليمه بعد موته جماعة من تلاميذه الأوفياء، وأسسوا جمعية تعمل على نشر مبادئه الدينية، وكانوا مركزا للحركات الأصلاحية الحرة التى قامت بعد ذلك وبنوا فلسفتهم على التاريخ معتقدين أن دراسة الماضى الدقيقة تساعد على معرفة المستقبل وأحواله، وأن التاريخ هو الذى علم الانسان كيف تدرجت الشركات التعاونية بين الأفراد، وكيف استغلت الارض استغلالا ماديا سلميا، وأن الدين والعلم والصناعة إذا تضافرت تضافرا تعاونيا تستطيع أن تحل المشاكل القائمة

اشتهر كاتب آخر يسمى شارل فورير (Charles Fourier) (١٧٧٢ – ١٨٣٧) وكان من الاشتراكيين الخياليين إذ قال إن الله نظم الكون تنظيما متناسقا ، وحث الناس على أن ينظموا حالتهم الاجتماعية على مثال تنظيم الكون ، وقرر أن المشاركة والتعاون هما مركز الجاذبية بين الأفراد كما أن الجاذبية هى مركز الأرض ، وقد تأثرت نظرياته الاجتماعية مثل سنت سيمون بآرائه الدينية ، واقترح لإيجاد التناسق فى عالم الاقتصاد والسياسية تكوين عدد من الجماعات تتألف كل جماعة من خمسمائة أسرة متحد بعضها مع بعض ، وتشمل كل جماعة أصحاب رؤوس الأموال والعمال والمخترعين ، ويجب أن يخفف الألم فى العمل ، يحبب الى العمال ، وأن تمنع الأعمال المملة ، وأن تكافأ الأعمال الكريهة مكافأة عالية ، وأن يضمن حد أدنى لدخل كل فرد ، وأن يقسم الزائد بنسب ثابتة بين الجميع ، ويجب أن تسكن كل جماعة قصراً مشتركا ، وأن يكون تحت تصرفها فرسخ مربع من الأرض ، وأن تتحد كل الجماعات وتكون وحدة لها رأس مال واحد فى مدينة القسطنطينية ، وقال إذا تقرر هذا النظام اختفى الفقر بين الناس وتحققت الحرية الطبيعية لجميع الأفراد ، ولا توجد ضرورة لقيام الحكومة ، وقد أدت نظرياته من الوجهة المنطقية إلى الفوضى الفلسفية

كان اتيان كابت (Etienne Cabet) (١٧٨٨ — ١٨٥٦) آخر من كتب فى الاشتراكية الخيالية إذ نشر روايته الشهيرة فى سنة ١٨٣٩ وفيها وصف مستعمرات زراعية ومعامل أهلية ، واقترح إلغاء نظام الأرث ومجانية التعليم ، وكان تأثيره فى فرنسا شديداً ، وأقام مستعمرة شيوعية تحت إشرافه ، وكان من المؤمنين مثل فورير بامكان اصلاح الطبيعة البشرية بوساطة التهذيب والتعليم . هذا وقد أهملت هذه المبادىء الخيالية والرسائل

التى بشرت بها وأيدتها عند ماظهرت الحركة الاشتراكية التى نظمها وناصرها كارل ماركس الألمانى

٣ — قيام اشتراكية الطبقات الفقيرة :

نشطت الطبقات العاملة الفقيرة نشاطا سياسيا بين سنتى ١٨٣٠ و١٨٤٨ اذ أوجد نظام المعامل طبقة كبيرة من العمال الذين لايملكون شيئاً ، ولما اجتمعوا فى صعيد واحد أتيحت لهم الفرصة للتفكير والعمل المشترك ، ولما اتسعت دائرة التجارة والعلاقات الناشئة عنها وجد عديد كبير من الناس مشتركون فى المصالح ، وهب العمال يطلبون نصيبا فى أرباح التحسينات العظيمة ، واتفقوا على أن تسيطر الجماعة على الأرض ورأس المال ، وأن تنظم الصناعة ، وأن توجد الفرصة أمام الأفراد للتعليم ، وقد دل ارتقاء لويس فيلب عرش فرنسا فى سنة ١٨٣٠ وصدور قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ فى انجلترا على اضمحلال نفوذ الطبقة الحاكمة القديمة ، وحل النزاع بين رأس المال والعمل محل النزاع بين كبار المزارعين والصناع ، وفى انجلترا طلب العمال الديمقراطية السياسية ، وأسسوا «اتحاد العمال» وساعدهم الأحرار فى مجلس النواب ، وقدموا «وثيقة الشعب» (People's Charter) يطلبون توسيع حقوق الانتخاب وتعديل توزيع الدوائر الانتخابية حتى يكون مجلس النواب ممثلا للأمة تمثيلا صحيحاً ، وكان من جراء هذه الحركة التى قام بها العمال والاحرار المتطرفون ان قرر البرلمان قانون الاصلاح فى سنة ١٨٦٧ وقانون الأصلاح فى سنة ١٨٨٤

أما فى فرنسا فقد أيد العمال لويز بلانك (Lowis Blanc) (١٨١٣-١٨٨٢) الذى نشر فى سنة ١٨٤١ رسالة سياسية خطيرة عنوانها « تنظيم العمل » (Organization du Travail) وطلب من الحكومة

أن تؤسس مصانع اشتراكيـة يديرها العمال تحت إشرافها ، وقال إن الرجال جميعهم لهم الحق فى أن يعيشوا ، وأن يشتغلوا وأن ينتج كل بحسب كفايته ومقدرته الشخصيـة ، وأن يستولى من الأرزاق مايحتاج اليه ، وطلب من الحكومة أن تنفـذ النظام الاشتراكى الذى وصفه ، وتطلع الى ديمقراطية تحل محل الرأسمالية التى انتشرت فى عصر لويس فيلب ، وثارت الطبقات الفقيرة فى سنة ١٨٤٨ متأثرة بآرائه ونظرياته . هذا وقد انتشرت الاشتراكية التى نادى بها العمال الفقراء فى كل من ايطاليا واعتنقها حزب ايطاليا الفتاة ، وفى المانيا نادى بها حزب المانيا الفتاة الذى تأسس من المهاجرين الالمان فى باريس

أخفقت الثورة التى قامت فى فرنسا سنة ١٨٤٨ من الوجهة الاقتصادية واخفقت معها النظريات الاشتراكية الخيالية ، وقامت على انقاضها المبادىء الفوضوية التى نادى بها بيير . ج . برودهون (Piere G Proudhon) (١٨٠٩ - ١٨٦٥) اذ ناصر الفقراء وايدهم تأييداً قويا ، وهاجم الملكية الذاتية فى رسالة عنوانها « ماهى الملكية » نشرها فى سنة ١٨٤٠ ووصفها بأنها نوع من اللصوصية ونتيجة من نتائجها ، واعترض حتى على الملكية الشائعة فى دولة اشتراكية ، وقرر أن العمل هو وحده المنتج ، وأن الارض ورأس المال من غير العمل لافائدة فيهما ، وقال إن وجود الملكية الذاتية يمنع العدالة ويسبب الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة بين الأفراد ، وهذا ما دعا إلى قيام الحكومات ، وقال إن الملكية والحكومة غير شرعيتين ويجب الغاؤهما ، وان الاشتراكية الحرة هى أفضل نظام للدولة ، وإن كل حكومة تستعمل القوة ظالمة مستبدة ، ورجع إلى التاريخ يستعين بحوادثه ليؤيد نظرياته ومبادئه ، وقد اعتنق هذه المبادىء كثير من الكتاب الذين جاءوا بعده .

قامت حركة خطيرة فى منتصف القرن التاسع عشر تطلب تطبيق

المبادىء المسيحية فى حل المشاكل الاجتماعية فى دول أوربا الكاثوليكية والبروتستنتية ، واستعان القائمون بها بالتعاليم التى وردت فى الانجيل فيما يتعلق بواجبات الاغنياء نحو الفقراء ، واعتقد الاشتراكيون المسيحيون فى مزايا التعاون ، وعارضوا المنافسة وهاجموا المبدأ الفردى القائل بمنح الفرد حرية العمل ، وعارضوا فى الوقت عينه مذاهب الاشتراكية العلمية التى شجعت المادة وخالفت المسيحية ، وانتقدوا النظام الاجتماعى القائم ، وقالوا إن إصلاح الفرد من الوجهة الخلقية خير علاج للحالة السائدة ، وكانت جل أمانيهم أن تقوم دولة يكون كل افرادها إخوة متساويين ، وفى انجلترا تأسست جماعة فى سنة ١٨٥٠ لترقية اتحادات العمال ، واتخذت جريدة سميت « الاشتراكى المسيحى » لسان حالها ، وكان شارل كنجسلى و ف . ه . موريس زعيمى هاته الجماعة وروح هذه الحركة ، وبفضل مجهودهما اكتسب العمال قوانين كثيرة شرعها البرلمان فى مصلحتهم ، واعترفت الحكومة بالشخصية القانونية لشركات التعاون . هذا ولا تزال الاشتراكية المسيحية من الحركات السياسية الخطيرة فى كل من انجلترا والولايات المتحدة

سعت الاشتراكية الكاثوليكية فى بادىء الأمر الى التوحيد بين مبادىء الكنيسة ومبادىء الثورة والتوفيق بينهما ، وزعم هذه الحركة كاتبان شهيران وهما ب . بوشيه (P. Buchez) والأب لامنيه (Abbé de Lamennais) اسس الاول « الاتحاد التعاونى بين المنتجين » ، واقترح الثانى « المصارف التعاونية لمصلحة المقترضين » ، ويرجو الاشتراكيون الكاثوليك فى الوقت الحاضر أن يوفقوا بين مبادىء الكنيسة وتعاليمها وبين مبادىء الديمقراطية ونظرياتها ، ويحضون الناس على القيام بالأصلاح الاجتماعى ، ولكنهم يعتقدون أن الاشتراكية الحكومية منافية للدين والأخلاق والتقدم الاجتماعى ، ويناصرون تكوين اتحادات العمال ، وينشرون بينها

المبادىء الكاثوليكية ويهاجمون مذاهب كارل ماركس الاشتراكية ، ولا يقرون النزاع بين الطبقات ، وإلى هذا النوع من الاشتراكيين يرجع الفضل فى نشر المبادىء الاشتراكية فى المانيا والنمسا . هذا ولقد تأسست بجوار الاشتراكية الكاثوليكية اشتراكية بروتستنتيه أخرى انتشرت فى البلاد السكسونية ، واهتمت بالعلوم الاجتماعية وأيدت شركات التعاون فى الأنتاج ، وطالبت بتغيير نظام الملكية العقارية التى لازالت حتى الآن احتكارا لكبار الملاك . وناصر هذا المذهب رجلان من رجال الدين فى انجلترا وهما كنجسلى (Kingsly) وموريس (Maurice) وكان الأب هيرون(Heron)زعيم الاشتراكية البروتستنتية فى الولايات المتحدة ، ولكن ما لبث ان تطرف انصار هذا المذهب فى أمريكا إلى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضا

اشتهر كاتب آخر من الاشتراكيين المسيحيين وهو فردريك لابليه (Frederick Le Play) وكان مهندسا كبيرا ومصلحا اجتماعيا عظيما ، وضع عام ١٨٥٥ كتاب « العمال فى أوربا » وصف فيه كيفية معيشة هؤلاء العمال ، وأسس جمعية الاقتصاد الاجتماعى بعد ذلك بسنة ، ثم وضع بعد ذلك كتابا فى تنظيم العمل ، وكتابا فى الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا نشره عام ١٨٨٧ ، وقد شرح فى هذا الكتاب مبادئه الأصلاحية وكان شديد التمسك باصلاح نظام الأسر والمعامل ، ويعتقد فى ميل الأنسان الطبيعى إلى الشر ، وعارض نظرية القانون الطبيعى ونظرية الفردية ، وقال يجب أن تصلح الجماعة البشرية نفسها ، ولابد من قيام نوع من الحكومة لتنفيذ الاصلاح ، وحض الناس على احترام الحكومة نظير ما تؤديه الى الهيئة الاجتماعية من الخدمات ، ولكنه كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها

إلا محافظة على الآداب متى عجز الآباء والرؤساء عن القيام بها ، وهو الذى قسم الأسر ثلاثة أقسام : الأسرة الابوية والأسرة غير الثابتة والأسرة الثابتة ، وشرح كل قسم ، وفضل الأسرة الثابتة على غيرها لأنها هى التى تختار أحد أولادها ليكون رئيسا لها بعد وفاة الأب ، وهذا النظام يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة

عنى الكتاب العظام فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر عناية كبيرة بالمسائل الاجتماعية ، واتفقوا جميعا على محاربة الفوضى التى نشأت عن الفردية وسياسة « اتركه يعمل » ، وبينوا الحاجة الى إرشاد العقلاء وضرورة قيام جماعة منتظمة يسودها النظام والأمن والسلام ، ونشروا المبادئ والنظريات التى مهدت السبيل أمام الاشتراكيين ، فخطب شاعر الملك سوزى (Southy) فى عام ١٨٢٩ يحض الناس على فعل الخير ، وتمنى قيام الجماعية الخيرية ، وقد ايد آراءه كل من كنجسلى ودكنز فى الروايات التى نشروها بعد ذلك ، وانتقد توماس كرليل (Thomas Carlyle) نظريات الفردية والديمقراطية ، وقال إن الطبقات العاملة تحتاج إلى إرشاد وحكم فريق من العقلاء ، وناصر مثل افلاطون الجماعة المنتظمة التى يكون على رأسها ملك فيلسوف ، أما جون رسكن (John Ruskin) فقد انتقد الميل المادى عند الرجل الاقتصادى ، وشجع الروحانيات وفضلها على الماديات وطلب إحلال التعاون محل المنافسة ، وبفضل كتاباته وثق الناس بالحكومة وزالت الريب والشكوك من عقولهم ، ورحبوا باتساع دائرة نفوذها فى الأصلاح الاجتماعى ، وكتب ماتيو ارنولد (Mathew Arnold) كتابا فى سنة ١٨٥٩ اسماه « التهذيب والفوضى » أيد فيه الحكومة حتى تدافع

عن التهذيب ضد الفوضى التى نشأت عن عصر الفردية والمادة، والخلاصة أن الكتاب أجمعوا فى انجلترا على نقد الحياة السياسية والاقتصادية، واقترحوا أن يعاد تنظيم الحياة الاجتماعية بأرشاد وإشراف الحكومة

٤ — الاشتراكية الحكومية:

انتشرت الأحوال الصناعية التى سببت قيام المذاهب الشيوعية والفوضوية فى انجلترا وفرنسا فى دول وسط أوربا، وترك الناس الاشتراكية الخيالية، وأخفقت التجارب الشيوعية، ونشطت الطبقات العاملة من الوجهة السياسية، وكان الجو مهيئا لظهور حركة ومذهب جديد من مذاهب الاشتراكية، ولقد ظهرت هذه الحركة فى ألمانيا وكانت فى روحها تناصر الفقراء والطبقات العاملة التى لاتملك شروى نقير، واختلفت عن الحركات التى سبقتها والتى كانت تعاضد الطبقات الوسطى، وكانت مبنية على الحقائق العلمية لا على المبادئ الخيالية والنظرية التى اشتهرت بها الاشتراكية الاولى، وقبلت الحكومات القائمة لتنفذ لها برنامج إصلاحاتها، وطلبت ازدياد نفوذ الحكومة، فخالفت المبادئ التى أيدت الجماعات الاختبارية وناصرت الشيوعية والفردية والفوضوية

بنيت الاشتراكية الحكومية على اندماج فكرتين أساسيتين من الأفكار السياسية، وكان أصحاب الفكرة الاولى عددا من الاقتصاديين والكتاب أرادوا تقييد تطبيق مبدأ «اتركه يعمل»، وانتقدوا نظرية آدم سميث فيما يتعلق بالمصالح الخاصة والعامة واعتباره إياهما شيئا واحدا، وطلبوا التدخل الحكومى المشروع فى كثير من دوائر الأعمال، واشتهر منهم ف. لست (F. List) فى المانيا، وجون استوارت مل فى انجلترا، وسسموندى وم شيفلير (M. Chevalier)

فى فرنسا ، وكان أصحاب الفكرة الثانية عددا من الاشتراكيين الذين وجهوا نداءهم إلى الحكومات القائمة باسم العمال ، وكان غرضهم أن يستعملوا سلطان الحكومة ونفوذها فى القضاء على المساوئ والمظالم الاجتماعية السائدة ، ويستبدلوا بها نظاما اجتماعيا كاملا ، وكان لويز بلانك هو أول من اعتنق مبادئ هذه الفكرة فى فرنسا ولكنها وجدت عضدا قويا فى كتابة كل من ج . ك . رودبرتس (J. K. Rodbertus) (١٨٠٥ - ١٨٧٥) وف . لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥-١٨٦٤) وهما كاتبان المانيان

إستمد رودبرتس معظم آرائه من مصادر فرنسية وخصوصا من سسموندى وبرودهون وسنت سيمون ، ونظر الى الجماعة بأنها كائن خلقه تقسيم العمل ، وأنكر الفوائد التى تترتب على حرية القوانين الطبيعية ، وقرر أن الدولة تكوين تاريخى بنظام معين متوقف على جهود أفرادها ، وقال يجب على كل دولة أن تقرر قوانينها وتنمى نظامها الخاص بها ، وأيد نظرية اشراف الدولة مفضلا إياها على نظرية الحرية الطبيعية ، وكان يطلب وجود حزب اشتراكى يقصر كل عمله على المسائل الاجتماعية ، وناصر الوحدة القومية فى ألمانيا ، وكان من أنصار الحكومة الدستورية فى سنة ١٨٤٨ ولكنه تأثر بآراء بسمارك ومال فى شيخوخته إلى الحكومة الملكية وعمل على التوفيق بين السياسة الملكية والمبادىء الاشتراكية العملية ، وكان من القائلين بأن واجب الحكومة هو تنظيم الأنتاج حتى يفى بالطلب ، وعليها توزيع الانتاج بين المنتجين توزيعا عادلا

كان لاسال تلميذاً لفشت وهجل واستطاع ببلاغته أن يوفق بين آراء الكماليين الألمان وآراء الاقتصاديين ، ولقد كان ثوريا ومن أكبر الدعاة

الثوريين ، وأسس الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، وطلب من العمال الألمان أن يكونوا اتحاداً عاما ، وانتقد المبادىء الفردية الحرة انتقاداً مراً ، وطلب أن يشرف العمال على أمور الدولة وشئونها الحكومية ، وأن تتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية وتديرها ، وكان من رأيه أن الدولة نمو تاريخى أضطر الأفراد فيها على أن يجتمعوا ليتغلبوا على الطبيعة ويحاربوا الظلم ، وقال إن النوع الانسانى لايصل إلى درجة عالية من الرقى والتهذيب إلا بوساطة الدولة ، وعليها أذن أن تعمل على خدمة الأنسانية وترقية شئونها

بلغت النظريات الاشتراكية العلمية مبلغا عظيما من الرقى والشهرة بفضل ما كتبه فيها كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨ — ١٨٨٣) الالمانى ، وهو الذى أسس النظام المعروف بالدولية (L' Intrnationale) سنة ١٨٤٨ ووضع بمشاركة صديقه انجل (Engels) نداء الحزب الشيوعى (The Communist Manifesto) فى السنة عينها ، وقد دعا فيه العالم للاتحاد والالتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال ، وألف كتبا كثيرة اشتهر منها كتابه المعروف « رأس المال » وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر أولها فى حياة مؤلفه عام ١٨٦٧ ونشر صديقه الجزأين الآخرين بعد وفاته فى سنتى ١٨٨٥ و ١٨٩٤ ، وقد تأثر فى آرائه إلى حد ما بالحركة العلمية التى انتشرت فى بلاده وقتئذ ، واستنبط كثيرا من نظرياته من كتابة هجل ومن مؤلفات الاشتراكيين الفرنسيين وخصوصا من نظريات بردهون الفوضوية ولكنه استمد معظم هذه الآراء من الاقتصاديين والاشتراكيين الانجليز أمثال سميث وركاردو ووليم تومسون ، ونظر إلى الاشتراكية الخيالية الأولى بعين الازدراء ، ووضع نصب عينه أن يجعل الاشتراكية دولية لا قومية كما كانت ، واتخذ الماديات أساسا لنظرياته وابتعد عن الوهم والخيال ، وثار ضد النظم والدول القائمة ، وأنكر وجود الخير بين طبقات البشر ،

واعتبر الانقلاب الاجتماعى نتيجة للعوامل المادية والاقتصاديه ، وأكد مصالح الطبقات . واعترف بالنزاع القائم فيها متفقا مع داروين فى نظريته النشوء والارتقاء للنوع الانسانى ، وكان يعتقد أن سبب التطورات الاجتماعية حتى فى العصور القديمة واحد ، وهو نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الاموال لتحسين أحوالهم الاقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيده ، وقد استشهد بالتاريخ وحوادثه على صحة استنتاجاته ، وقرر ان هذه الطبقات كثيرا مافازت بسبب وفرة عددها وقوة حقها وتخاذل الطبقات الاخرى لقلة عددها وضعف ادعاءاتها ، وقال إن هذه كانت حال الهيئة الاجتماعية فى الماضى وسيكون هذا شأنها فى الحاضر و المستقبل اذا ظل هذا التفاوت و التباين قائما بينها ، إذ توجد اليوم الطبقة الوسطى تسيطر على المشروعات الاقتصادية وهى صاحبة رؤوس الأموال ، وتقوم فى وجهها طبقة أخرى وهى طبقة العمال وهى اوفر منها عددا ولكنها لاتملك شيئا من رأس المال ، فلا بد من النضال بينهما لتناقض مصالحهما ، ثم قال إن نظام الأنتاج فى عصره لايتمشى مع نظام الملكيه ، اذ لم يعد الأنتاج فرديا كما كان فى الأزمنة الماضية بل أصبح اشتراكيا بفضل اشتراك عدد كبير من الافراد فيه ، بينما ظلت الملكية ونظامها فى مكانهما لم يتغيرا تبعا لتغير الأنتاج ، واستمرت الملكية فردية كما كانت ، فكان من نتيجة ذلك أن طبقة العمال وهى تشترك فى الأنتاج ، لاتشترك فى ملكية رأس المال ، وان تكون تحت رحمة أصحاب رأس المال الذين لا يشتركون فى الانتاج ، « وستظل الحرب قائمة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الأنتاج أى حتى تكون الملكية اشتراكية ، وسينتهى هذا النضال بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الاجتماعى ، لأنها هى الطبقة الاسوأ حالا والاوفر عددا »

كانت اشتراكية كارل ماركس لاتعرف للعواطف مكانا ، ولم تعتمد فى تقرير مبادئها على ماجبل عليه الانسان من حبه العدل وانتصاره للمظلوم. كما قال غيرها من المذاهب الاشتراكية ، بل قالت إن النظام الاجتماعى الجديد سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور الاجتماعى من غير تدخل إرادة مشرع أو مصلح ، ودلل على رجحان نظريته بما وقع من الحوادث التاريخية والاجتماعية ، إذ قال إنه قد جاء وقت انتصرت فيه الطبقة المتوسطه على طبقة الاشراف وانتزعت منها امتيازاتها ، وأصبحت هى مالكة رؤوس الأموال ، واتمت اليوم مهمتها ووجب عليها أن تخلى مكانها لطبقة العمال، ويحتم عليها ذلك تركز الانتاج وهو إستخدام مقدار كبير من رؤوس الأموال وعدد عظيم من المال فى المشروعات ، وسادت المنافسة الحره فزادت الحال سوءاً ، فمنذ أن انتشر الانتاج الكبير اخذ يقل عدد أصحاب رؤوس الأموال بينما ازداد عدد العمال المأجورين ، وبفعل المنافسة الحرة ازدادت كمية المنتجات وزادت عما يستطيع المستهلكون وهم على الأخص طبقة العمال شراءه منها ، فأدى ذلك الى وقوع الأزمات التى كان من نتائجها أن فقد أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أموالهم ، ودخلوا فى طبقة العمال فزاد عددها . وستظل هذه الحالة مستمرة حتى تنحصر رؤوس الأموال فى أيدى معدودات ، وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء الصناعات الكبيرة أصحاب الأموال ليحلوا محلهم ، وتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا للعمال» . ويرى ماركس فى قيام الاشتراكية اخر دور للتطور الاجتماعى والتاريخى لأنها تهدم الملكية الفردية ، واذا نجحت لا يكون هناك ثمت مايدعو إلى تطاحن الطبقات الاجتماعية وذلك لاختفاء مابينهما من الفروق

قرر ماركس أن نظريته لن تحقق إلا اذا حدث انقلاب اجتماعى وسياسى

خطير يخرج منه العمال وهم يسيطرون على وسائل الأنتاج ويديرون الشئون السياسية والاقتصادية ، وتتملك الدولة رأس المال وتشرف على الأمور الزراعية والصناعية، وتكره الجميع على الشغل وتعلم الجميع مجانا ، وحث العمال على أن يقوموا لينفذوا آراءه ولايتركوها للعوامل الاقتصادية الطبيعية ، وأقر اتحاد العمال الدولى الذى تأسس سنة ١٨٦٤ ووصفه بانه أفضل أداة للقيام بالانقلاب المنشود ، وناصر مظاهرات العمال العلنية ودعاهم لتكوين حزب سياسى قوى

صادفت نظريات ماركس نجاحا كبيرا عند الاشتراكيين ، واستمرت تعاليمه موثوقا بها فى المجتمعات الاشتراكية زمنا طويلا حتى خرج عليها بعض أنصارها مثل كوتسكى (Kautsky) وبرنستين (Bernstien) ووضع كل منهما مبادئ أخرى مخالفة لمبادئ ماركس ونظرياته ، فخالف كوتسكى نظريته المادية التاريخية التى قال عنها ماركس ، وقرر أن الاخلاق ذات تأثير كبير فى التطور الاجتماعى ، وخالفه أيضا فى وصف حالة العمال وقال عنها أنها آخذة فى التحسن ، ولم يقر مبدأ الثورة والانقلاب بل أيد الهدوء والسكينة ، وأما برنستين فلم يوافقه على أن العمل وحده أساس تحديد القيمة ، وقال إن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الأخيرة أو نظرية التوازن الاقتصادى ، وطلب لتحسين حالة العامل أن يكون التحسين خلقيا لا ماديا فقط كما قال ماركس ، وانتقد نظرية تركيز العمل التى نادى بها ، ووصفها بانها نظرية مؤسسة على الأوهام والخيالات ولم تتحقق قديما ولن تتحق فى المستقبل

ظهر مفكر المانى عظيم آخر فى منتصف القرن التاسع عشر وهو لورنز فون ستين (Lorenz Von Stein) (١٨١٥ — ١٨٩٠) وتأثر

كثيرا بمبادئ هجل وكومت وجمع بين النظرية التاريخية والكمالية للدولة وبين ضرورة القيام بالأصلاحات الاقتصادية، واعتنق مذهب نضال الطبقات الذى قرره ماركس ولكنه خالفه فى قوله بان الاصلاح لايتم إلا بالثورة، وقال إنه يتم بوساطة نجاح الديمقراطية الاجتماعية، وذلك لايتأتى إلا اذا سيطرت طبقة العمال على شئون الحكم فى الدولة بعد ان تتعلم، وتنال الحقوق الانتخابية وتقهر الأحزاب الأخرى فى ميدان الانتخاب وتفوز بمقاعد البرلمان فتستطيع التشريع لمصلحة العمال وتحررهم من استعباد رأس المال، وقرر أفضلية النظام الملكى فى الحكومة، ولكنه طلب من السلطات الحاكمة أن تعطف على الحركات الديمقراطية وتؤيدها وتناصرها لأنها مبنية على الحق والعدل، والى مبادئه يرجع الفضل فى انتشار الاشتراكية الحكومية فى المانيا

ميز ستين تميزا أساسيا بين الدولة والهيئة الاجتماعية، وقال إن نظام الهيئة الاجتماعية مبنى على مبدأ المصلحة الذاتية، إذ يسعى كل فرد لتحقيق مآربه على حساب غيره من الأفراد، أما الدولة فهى نظام تأسس ليضمن الحرية الفردية والمصلحة العامة للجميع، وقال إن النضال قائم أبدا بين العوامل السياسية والاجتماعية، ولا يمكن تنظيم الهيئة الاجتماعية إلا اذا ازدادت وظائف الدولة واتسع نفوذها، وعلى ذلك وضع ستين أساسا للمبدأ الاجتماعى فى النظريات السياسية، وفسح المجال أمام كل من كومت فى فرنسا وهربرت سبنسر فى انجلترا ليقررا نظرياتهما فى الاجتماع والاشتراكية كما ستقرأ بعد

الباب الثانى والعشرون

أصحاب المذهب التاريخى فى النظريات السياسية

١ — النظريات السياسية التاريخية :

تناول كثير من الكتاب فى أزمان وعصور مختلفة النظريات السياسية من الوجهة التاريخية ، فبحثها بولبيوس من هذه الوجهة واستمد كثيرا من مبادئه السياسية من تاريخ روميه بعد أن درسه دراسة دقيقة ، وقال بودان يجب أن تستند الفلسفة السياسية على المشاهدة التاريخية ، ويجب أن تدرس النظم والآراء فى الازمنة المختلفة وتقارن فى نموها بعضها مع البعض الاخر واستخدم هوتمان الطريقة التاريخية وهو يهاجم الملكية الفرنسية المطلقة وينتقد سلطتها الاستبدادية ، واعترف فيكو تبدرج النظم والأفكار السياسية متأثرة بالبيئة والخلق الطبيعى للشعب ، ونحا منتسكيو هذا النحو مقررا ان القوانين والنظم تنمو على حسب ظروف الاحوال السائدة متفقة مع حاجات الشعب ، واعتنق فى القرن التاسع عشر فريق من الكتاب العظام الطريقة التاريخية واتبعوها فى بحوثهم ، وقد ساعدت عوامل كثيرة على تقدم هذه الطريقة ونموها ، اذا كانت جزءا من الحركة الرجعية العامة التى قامت ضد نظرية الحقوق الطبيعية والعقد الأجتماعى ، واكدت قيمة العادات والتقاليد المقررة والنمو التدريجى ، وخالفت النظرية الثورية التى نشدت الدولة الكاملة والنظام الكامل ، ولقد ظهرت هذه الروح فى مؤلفات بلاكستون وبرك ، وفى الغيرة الكاثوليكية التى أظهرها كل من دى ميستر

ولامنيه فى فرنسا ، وفى محاولتهما الرجعية وميلهما الى نظم القرون الوسطى ، وظهرت ايضا فى الاشتراكية الخيالية التى نادى بها سنت سيمون ، وفى الآراء الايجابية التى قررها اوغست كومت

اقترنت هذه الروح التاريخية فى المانيا بالوطنية القومية ، وكان من اغراضها الاساسية العمل على تحسين التعليم القانونى ، وشجعت الرأى القائل بان القانون تكون تدريجيا من العادة والشعور الشعبى ، وهو يصف الحياة اليومية للشعب وينطق بها ويعبر عنها لا عن ارادة المشترع ، وكان سفينى روح هذه الحركة وعمادها وفى منتصف القرن ظهر مبدأ التطور فنشطت به الحركة نشاطا كبيرا ، وساعد تطبيق التاريخ على علم الحياة السياسيين على تطبيقه على الحكومات والقوانين ، وقد ظهر هذا الأثر واضحا فيما كتبه السير هنرى مين (Sir Henry Maine) اذ كثيراً ما رجع الى نظريات داروين ومبادئه فى تقرير نظرياته السياسية التى بحث فيها أصل الدولة ، واستعمل مبدأ بقاء الاصلح وهو يهاجم الديمقراطية ، وبنى ثقته فى الارستقراطية على الاعتقاد فى انتقال الكفايات العقلية بوساطة الوراثة

اهتم اصحاب المذهب التاريخى وكان اكبر انصاره من المانيا وانجلترا اهتماما شديدا بطبيعة القانون ، وكانت المانيا اذ ذاك مهدا للفلسفة ومذاهبها المختلفة ، كان هجل ينشر آراءه ونظرياته بين بنى وطنه ، ولذلك تأثر التاريخيون الالمان بما أحاط بهم ، ومالت نظرياتهم الى التاريخ والفلسفة ، أما الكتاب الانجليز من انصار هذا المذهب فقد كتبوا يناقضون طريقة اوستن التحليلية وينتقدون آراء اتباعه وتلاميذه ، وكان انصار المذهبين من الانجليز يكرهون نظريات زملائهم الالمان التشريعية الفلسفية ، ولكنهما اتحدا ـ الانجليز والالمان ـ فى القول بأن العادات القومية هى أصل القانون العام وأسس

الحقوق المشتركة، ولكن الالمان قالوا إن العادة نفسها هى اللسان التشريعى للارادة الشعبية وسيادتها العليا، وهى القانون لأنها لسان الشعور بالحق والصواب، وهى تمثل العقل والحجة الطبيعية. اما الانجليز فقد تأثروا بالقانون الايجابى، ورفضوا الاعتراف بالعادات القومية اعترافا قانونيا إلا اذا أقرتها الهيأت التشريعية او القضائية فى البلاد، ويرى من ذلك ان الالمان اعتبروا القانون والفضيلة شيئا واحدا، اما الانجليز فقد ميزوا بينهما

اتفقت المذاهب الفلسفية والتاريخية على ان القانون موجود وليس مصنوعا، ولكنهما اختلفا فى تفسير الموجود، فقال الفلاسفة المشترعون إن الفعل الانسانى اكتشف المبدأ الأساسى للعدالة واتخذه قاعدة، أما اصحاب المذهب التاريخى فقد قالوا ان التجارب والخبرة الانسانية هى التى اكتشفت المبدأ التى يسير عليه العمل فى الحياة الاجتماعية، وقد نما هذا المبدأ وتتدرج حتى أصبح قاعدة قانونية، ولذلك انكر هؤلاء الكتاب النظرية القائلة بأن القانون صنع منظم من عمل الارادة الانسانية، ولم يعترفوا بقيمة التشريع الذى يرمى الى الاصلاح المستحيل، وأكدوا أن القانون نشأ عن العادة والمعتقدات العامة على شكل قرارات قضائية وهو يعبر عن العوامل الصامتة فى الحياة القومية، وحاولوا ان يستنبطوا من المصادر الرومانية ومن النظم القضائية الالمانية الاولى ومن كيفية تقدمهما ونموهما طبيعة الحق والصواب

كان أنصار هذا المذهب فى بادىء أمرهم محافظين ورجعيين فى آرائهم، واستعملوا التقاليد والتجارب فى محاربة المبادىء الثورية والقضاء على روحها، وعارضوا نصراء التغيير والاصلاح، وانتقد مين مبدأ الارادة العامة الذى قال به روسو، ومبدأ سعادة الأكثرية الذى قال به بنتام،

ولكنهم مالوا فى النهاية الى تأييد الديمقراطية وأضافوا نظرياتهم الى نظرية السيادة الشعبية ، واضطرتهم ظروف الأحوال التى أحاطت بهم ان يعترفوا بأن الدولة نشأت عن المجهود المشترك لافراد الهيئة الاجتماعية ، وان القانون والسيادة العليا نشأتا عن المجهود المشترك للدولة ، وأن يقروا مذهب الرقابة الشعبية

٢ — أصحاب المذهب التاريخى الألمان :

كانت النظم القضائية فى ألمانيا فى أواخر القرن الثامن عشر متضاربة ، كثيرة المناحى ومتشعبة ، فكانت هنالك قوانين رومانية تتمشى عليها البلاد ، وجدت بجانبها قوانين أخرى ألمانية ، ووجد كثير من التضارب والأختلاف بين القانونين ، وعلاوة على ذلك لم يكن القانون الالمانى موحدا ، بل كان متشعبا أيضا الى شعب وفروع اختلفت باختلاف الولايات الالمانية الكثيرة وكانت دراسة فن التشريع فى الجامعات دراسة جافة تحتاج الى تنظيم وتوحيد ، وكان الوقت مناسبا والأحوال السائدة موافقة لأيجاد علم جديد للتشريع والقانون ، إذ شجعت نظريات كانت الفلسفية الحركة العلمية ، وايقظت الروح القومية فى ألمانيا الشعور ، وجعلت الألمان يهتمون بكل شىء ألمانى ، ووضعت فلسفة هجل أساسا منطقيا للروح التاريخية التى انتشرت فى البلاد اذ ذاك ، وظهر فريق من الكتاب ينصرون المذهب التاريخى فى العلوم السياسية ، ويؤيدون أقوالهم بمختلف الحجج والبراهين ، اشتهر منهم غستاف فون هوجو (Gustav Von Hugo) (١٧٦٤ — ١٨٤٤) ويعتبر المؤسس للمذهب التاريخى الالمانى ، وفردريك كارل سفيني (Fr. Karl Savigny) (١٧٧٩ - ١٧٦١) وهو أكثر هؤلاء الكتاب أثرا ، اذ عارض كثير من الالمان قبل ظهوره مبادىء القانون الرومانى وانتقدوها واعتبروها أجنبية عنهم فى مشاربها وغاياتها ،

وطلبوا تحليلها وتعديلها قبل إدماجها فى جسم القانون والتشريع الألمانى، وكان هذا لايمكن تحقيقه الا إذا درست القوانين والنظم الرومانية دراسة كاملة وفحصت طريقة نموها وتطورها، وإلى هذه الدراسة تفرغ سفينى فى جامعة برلين التى كانت قد أنشئت حديثا وقتئذ

وضع فى سنة ١٨١٤ المبادىء التى بحثت فى أصل القانون وطبيعته، واعتنقها أنصار المذهب التاريخى، وقال إن القانون من صنع العقل القومى المجتمع، وهو متصل اتصالا وثيقا بالحياة والخلق القومى، ومن عمل الأجيال العديدة التى مرت بالبلاد لامن عمل سلطة استبدادية وإرادتها فى وقت معين من الأوقات، وهو تطور من الحالات الاجتماعية والاقتصادية والخلقية المتقلبة التى مرت بالبلاد والعباد، وأكد خطورة التقاليد، وخطر التغيير، وضرورة دراسة وفهم الأحوال التاريخية مخالفا بذلك الفلاسفة الذين أرادوا الاصلاح عن طريق المبادىء والمثل العليا التى تمنوا تحقيقها، وكان من المؤمنين بتأجيل الأصلاح حتى يفرغ المشترعون من الدراسة العلمية، وأنكر روح الفلسفة التى سادت فى القرن الثامن عشر، وكانت آراؤه فى التشريع تخالف تماما ماذهب اليه روسو فى هذا الموضوع، وأكد فوق الدولة وحياتها على حياة أفرادها، وشجع الميل إلى الحكم المطلق فى المانيا، وقال إن الأفراد لايملكون حقوقا سياسية الا إذا كانوا خاضعين لدولة قوية ومنتظمة ومنها يستمدون شخصيتهم وسيادتهم

كونت آراء سفينى فى القانون جزءا هاما من الحركة العلمية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر، إذ فسرت فلسفة الحقوق الطبيعية تفسيرا قانونيا، واعترفت بوجود هاته الحقوق طبيعيا، واعتبرت الطبيعة والتاريخ شيئا واحداً، وقالت إن نظم الدولة هى نتيجة تقاليدها وتجاربها، وفتحت الباب أمام النمو التدريجى، ورفضت الاعتراف بالأساليب الثورية. وأمسك

الكتاب عن البحث فى حقوق طبيعية مشتركة بين الجميع ، أو فى إنشاء نظم كاملة خيالية تتفق مع رغبات كل الشعوب ، وبحثوا فى الصفات التى تميز كل دولة عن الدول الأخرى ، وقرروا أن النظام السياسى والقضائى لكل دولة هو نتيجة ضرورية لتطور الحالة الاجتماعية وتقدمها لتلك الدولة

٣ — أصحاب المذهب التاريخى الانجليز :

كان أشهر أنصار هذا المذهب فى انجلترا هو السير هنرى مين (Sir Henry Maine) (١٨٢٢ — ١٨٨٨) فقد كتب كتابا فى « القانون القديم » سنة ١٨٦١ ، وكتب بعد ذلك بعشر سنوات فى « الجماعات القروية » وفى « تاريخ النظم الأولى » فى سنة ١٨٧٤ ، وبعد ذلك بعشر سنوات فى « الحكومة الشعبية » ، وطلب مثل زملائه من المشترعين الألمان إصلاح وتحسين دراسة القانون ، وعارض نظرية القانون الطبيعى واعتبرها مبهمة وغامضة ، وأنها أدت إلى الفوضى فى فرنسا عند ما طبقت فيها القوانين الألمانية والرومانية والدينية ، مخالفا سفينى وأتباعه ، وكان يرغب فى دراسة جميع النظم والقوانين فى العالم وموازنة بعضها مع البعض الآخر ، وقد تأثر بآراء برك وستيفن ، وعارض مبدأ الاصلاح بوساطة التشريع الشعبى الذى نادى به الماديون ، وكان على رأس الحركة التى طلبت تقييد حقوق الناخبين فى سنة ١٨٨٤ ووقف التغييرات الدستورية ، ولقد كان محافظا فى آرائه مهتما بدراسة التاريخ والاسترشاد بحوادثه متأثرا بتجاربه وخبرته الطويلة وهو فى خدمة الحكومة فى الهند ، وكان لايثق ولا يؤمن بنظرية الحقوق الطبيعية ، وقرر أن يحلل الجماعات البشرية من الوجهة القانونية ، وأن يتبع الطريقة التاريخية والمقارنة وهو يجمع المعلومات عن نمو القانون

بين الشعوب و الجماعات المختلفة ، و كثيرا ما أكد أن جذور الحاضر مغروسة غرسا متينا فى الماضى . وقد استنتج من دراسة النظم و القوانين الأولى أن الدولة نشأت من الأسرة التى ابتدأت أصلا بسيطة التركيب من أب و أم و أطفال ، و لما كثر عدد أفراد الأسرة من طريقة زواج الأولاد و تناسلهم تكونت أسرات جديدة ، ولكن ظل أب الاسرة الاولى محافظا على سلطته على جميع الافراد ، ولما كبرت الأسرة أصبحت قبيلة و كثر أفرادها فانتقل بعضهم إلى مكان آخر و كونوا قبائل أخرى تربطها بالقبيلة الاولى رابطة النسب ، ووحدت مجهوداتها خصوصا فى الحرب الخارجية و أدى ذلك إلى إيجاد سلطة واحدة يأتمرون بأمرها ، و بذلك أصبحت دولة ، و بهذه الكيفية تكونت دولة اليهود المقامة على اتحاد اثنى عشر سبطا تنسب كلها إلى يعقوب وقرر أن مكانة الفرد فى الدولة تعينت بعضويته فيها و بتعاقده باختياره مع باقى الاعضاء ، و على ذلك أصبح التعاقد الاجتماعى غاية الدولة و الجماعات وليس أصل تكوينها كما قال غيره من الكتاب

انتقد مين نظرية أوستن فيما يتعلق بالسلطة العليا و بأصل القانون ، و أيد انتقاده بأمثلة من النظم السياسية التى انتشرت فى الشرق و التى درسها دراسة جيدة ، وقرر أن السلطة التشريعية نمو حديث ، وكان من المؤمنين بضرورة وجود طبقة أرستقراطية حتى يتم التقدم السياسى الحقيقى ، وقال إن الديمقراطية نظام مزعزع الأركان غير ثابت ، و انها مؤدية الى الانحلال و الفوضى ، واستشهد بالتاريخ و حوادثه ، و عارض نظرية روسو فى السيادة الشعبية معارضة شديدة ، ولم يتفق مع بنتام فى رأيه القائل بالأصلاح بوساطة التشريع ، و اقترح أتباع الطريقة الأمريكية فى تعديل الدستور و اصلاحه ، وطلب تقوية مجلس اللوردات و توسيع اختصاصه ، لأنه يمثل التقاليد التاريخية للامة الانجليزية ، ولقد تأثرت النظريات السياسية فى انجلترا بالطريقة التى

اتبعها فى بحثه أكثر من تأثرها بمبادئه الرجعية ، وتبعه كثير من الكتاب الانجليز واعتنقوا المذهب التاريخى والمقارن ، وكتبوا المؤلفات الثمينة فى التاريخ والسياسة ، ووازنوا الانظمة المختلفة فى الدول قديما وحديثا ، ونشر ا.ف. ديسى (A.V. Dicey) كتبا فى سنتى ١٨٨٥ و ١٩٠٥ تناول فيها القانون الدستورى ، والقانون والرأى فى انجلترا ، وأبان كيفية تكوين الحكومة الانجليزية بعد أن درس الدستور الانجليزى وتاريخ التشريع الاوربى فى القرن التاسع عشر ، ونشر جيمس بريس (James Bryce) كتبا كثيرة ايضا أثبت فيها النظم الحكومية والأساليب السياسية التى تتبعها الدول المختلفة فى انحاء العالم ، مستفيدا بالسياحات ، الأسفار الطويلة التى قام بها فى تلك الدول ، وقد عنى عناية خاصة بالاجراءات التشريعية التى تتبعها المجالس النيابية ، وبالاحزاب السياسية وتكوينها ونظامها وبالعادات والسوابق القضائية .

٤ — أصحاب المذهب التاريخى فى الولايات المتحدة :

كان أصحاب نظرية الحقوق الطبيعية لهم الكلمة العليا والمقام الاول فى الولايات المتحدة من وجهة النظريات السياسية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ولكن ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك تأثر بالآراء الالمانية وبالطريقة التاريخية والمقارنة التى تدرس فى جامعات المانيا ، واقتفى أثر الكاتب الشهير فرنسيس ليبر (Francis Lieber) الذى عدل فلسفة القانون الطبيعى وقرر نظرية التطور الحى للدولة ، وبين تقدم الروح القومية فى الولايات المتحدة والمانيا ، وكان على رأس هذا الفريق من الكتاب العالم الشهير جون . و. برجس (John w. Burgess) (١٨٤٤ —) فأنه تبع ليبر فى جامعة كولومبيا ، وألف كتبا سياسية وتاريخية بين سنتى ١٨٩٠ و ١٩٢٣ اشتهر منها كتابه « التوفيق بين الحكومة والحرية » الذى نشره سنة ١٩١٥ ، وكتابه « التغييرات

فى نظرية الدستور الأمريكى » الذى نشره فى سنة ١٩٢٣ ، قال برجس إن الدولة القومية هى وحدها التى تعطى الكتاب الحقيقة التى يستمدون منها آراءهم وهم يكتبون فى النظريات السياسية ، ويقررون نظاما سياسيا علميا ، وهى الوحدة الانسانية التى لا تخطىء الا قليلا ، وقال ان وظيفتها العمل على الوصول الى حدودها الجغرافية الطبيعية ، وجعل سكانها وحدة خلقية ، ولها الحق فى استعمال القوة اذا رأت ضرورة لها وهى تسعى لتحقيق هذه الغايات ، وكان من المؤمنين بعبقرية العنصر التيوتونى من الوجهة السياسية ، وطلب من الأمم التيوتونية أن تنفذ واجبها وتنشر حضارتها السياسية بين أمم العالم ، ورفض نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية التعاقد الاجتماعى ، وقرر ان الدولة نتيجة طبيعية للنمو التطورى والتاريخى ، واعتبر السلطة العليا علامة من علامات الدولة ، وعرفها بأنها « سلطة عامة أصلية مطلقة غير مقيدة ، لها سلطان على الفرد وعلى مجموع الافراد » وأنكر أن السلطة العليا المطلقة تقضى على الحرية ، وقال إنها على العكس تضمن وتحمى الحرية الفردية ، ولا يمكن أن توجد الحرية إلا تحت رعاية القانون وفى كنفه وحراسته ، وقال إن السلطة العليا فى الولايات المتحدة مستقرة فى الشعب المكون للامة الامريكية ، وبمقتضى الدستور تكونت الحكومة المركزية وتعينت الحرية المدنية ، واستقرت السلطة فى الجمهورية ، وكونت الولايات وحدات حكومية واعتبر برجس النظام الأمريكى أفضل النظم الحكومية ، اذ أنه يوفق بين السلطة والحرية ، فان الدستور يكفل الحرية المدنية وتضمنها المحاكم العليا ضد الآلات الحكومية الاخرى ، وميز بين الدولة والحكومة ، وقال إن سند الحكومة هو الدستور ، وأن سند الدستور هو الدولة التى تخلق الحكومة والحرية ، ونظر الى غايات الدولة نظرة واسعة فقال إن وظيفتها

الأولى أن تحفظ السلام والنظام ، والأمن وأن تعين حدود الحرية الممنوحة للأفراد والجماعات ، ووظيفتها الثانية أن تسعى فى إتمام العبقرية القومية ، وتوجيهها الى أفضل الطرق والأساليب ، ولذلك كانت مصلحة الدولة فوق مصلحة الفرد ، وطلب أن تحقق هذه الغايات بالترتيب التاريخى ، وقال إن الزمن لم يحن بعد لتحقيق الغاية الاخيرة للدولة وهى تأسيس دولة عالمية

كتب آخرون متبعين هذه الطريقة التاريخية اشتهر منهم ودرو ولسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة و ا . ل . لول (A. L. Lowell) وقد وازن الاثنان بين نظام الرياسة فى الولايات المتحدة وبين نظام الوزارة فى انجلترا ، وبحث الاثنان فى طبيعة وحدود السلطة العليا . وفى كتاباتهما الأخيرة تناولا الاحزاب السياسية وتأثير الرأى العام فى الحكومات الحاضرة ، واختلفا عن برجس لانهما اثبتا التقاليد الانجليزية لا التقاليد الألمانية ، وأكدا أهمية الحكومة اللامركزية ، وأبانا فضلها على الحكومة المركزية ، وعارضا فكرة الامبراطورية وأيدا فكرة تأسيس نظام عالمى

الباب الثالث والعشرون

الدولة كائن حى

١ — الأفكار الأولى عن الدولة باعتبارها كائنا حيا :

من المظاهر الهامة للنظريات السياسية فى القرن التاسع عشر نمو المبدا القائل بان الدولة كائن لها طبيعة شخصية . ويرجع تاريخ هذا المبدأ وظهور هذه الفكرة الى الأيام الاولى للفلسفة السياسية اذ شبه أفلاطون الدولة بأنسان هائل ووازن بين وظائفها المختلفة وبين وظائف الفرد ، وقال إن أفضل دولة منتظمة هى التى تماثل فى نظامها الفرد الانسانى ، ووضع تقسيم طبقات الجماعات البشرية الى حكام ومحاربين وعمال على أساس تقسيم الصفات الانسانية وهى العقل والشجاعة والرغبة ، وشبه شيشيرون رأس الدولة بالروح التى تحكم الجسم الانسانى ، واعتبر القانون الرومانى خزانة الدولة شخصية قائمة ووصف ماعليها من واجبات ومالها من حقوق قانونية ، وامتلأت النظريات السياسية فى القرون الوسطى بالتشبيهات التى شبهت الدولة وحياتها ووظائفها بوظائف الفرد الحية ، وفى كتابة جون سلسبرى ومرسليو يجد الباحث امثلة كثيرة على ذلك ، ووصف هوبز الدولة بأنها جبار عظيم « وانها رجل صناعى له جسم اكبر ، يمتاز بالقوة عن الرجل الطبيعى » ، ووازن بين الاعضاء الانسانية ، الأمراض التى تنتابها وبين تلك التى للدولة ، ووضع جروتيوس وبفندورف نظريتهما فى السلطة العليا على أساس أن الدولة كائن حى لها شخصية معنوية ، ولجأ روسو الى هذه

الموازنة فى كتاباته وشبه السلطة التشريعية بقلب الدولة ،والسلطة التنفيذية برأسها ، ولكن نظرية العقد الأجتماعى عارضت هذه النظرية واعتبرت الدولة أنها نتيجة منظمة للادارة العامة ، وليست نتيجة للتطور الطبيعى وقالت إن الفرد هو وحده الذى يملك الحقوق ، ونظرت الى الدولة كأنها مجموع من الأفراد لاأقل ولاأكثر لاتملك حياة حقيقية وليس لها وحدة قائمة بذاتها ،وأن الفرد مستقل عن الدولة بطبعه ، وانها اتفاق صناعى اختيارى فى أصل تكوينها وآلية فى طبيعتها ، وأهملت هذه النظرية التطور التاريخى وقررت أن العقل البشرى يستطيع تشريع القوانين والنظم فى أى وقت أراد

قامت حركة رجعية تدحض نظريات القرن الثامن عشر السياسية ، وتبرهن على فسادها ، وأحييت فكرة الدولة بصفتها كائنا حيا ، وقاومت نظريات القرن التاسع عشر ، الاولى فكرة الدولة الصناعية ، وانها آلة فى يد الانسان ، وأكدت العنصر الطبيعى فى الدولة ، ورفضت العنصر الصناعى ، وأرادت أن تعارض نظرية السيادة الشعبية ، فقالت إن الدولة ليست من عمل الانسان بل هى نتيجة ضرورية للتطور الطبعى الانسانى ، ورفعت مكانتها ومقامها فوق مقام الفرد ومكانته ، وقد رأينا كيف مجد الكماليون الألمان الدولة وكيف عظموا مقامها ، وقال فشت إن الدولة نمو طبعى ، وإن الفرد ليس مستقلا بل جزءا من وحدة ، « وفى الجسم الحى يؤدى كل فرد وظيفته لحفظ مجموع الجسم ، وفى المحافظة على المجموع محافظة عليه وكذلك موقف الفرد بالنسبة للدولة » وقرر هجل أن الفرد لاوجود له الا إذا كان عضواً فى الدولة ، وأن الدولة كائن حى لها شخصية ممتازة ، وقد نحا كثير من الكتاب هذا النحو واعتبروا الدولة كائنا قائما بنفسه ، ووضعوها ضمن

الكائنات المحسوسة ، ووازنوا بين تكوينها ووظائفها وبين وظائف الانسان والنبات وتكوينهما

٢ — الدولة كائن نفسانى :

ظهر فريق من الكتاب بعد منتصف القرن التاسع عشر فى دول أوربا وبخاصة فى المانيا وصف الدولة بأنها تملك الصفات التى تملكها العقلية البشرية ، واستنبطوا أوجه شبه كثيرة بين المراحل التى يمر بها النمو العقلى للانسان وبين الأدوار والمراحل التى تمر بها أنواع الدول وهى تنمو وتتقدم ووازن يوسف فون جورس (Joseph von Gorres) بين العناصر الديمقراطية والملكية فى الدولة والعناصر الاختيارية والذاتية فى علم النفس البشرى ، وشبه الحكومة الشعبية التى ترغب أن تتحرر من رقابة سلطة أعلى بنظام الدورة الدموية والجهاز الهضمى فى الجسم الانسانى ، وقال إن الحكومة الملكية بسلطتها المركزية تشبه الارادة الفكرية التى تقرر أعمال الانسان ، وأن التوفيق بين العناصر الملكية والديمقراطية فى الدولة ضرورى مثل التعاون بين الأعمال الاختيارية والمستقلة عن الارادة فى الجسم الانسانى . هذا وقد تقدمت هذه النظرية عند ماحاول الكتاب أن يوفقوا بين النظام الملكى والديمقراطية الدستورية فى الولايات الألمانية ، ووصف كثير من الكتاب أدوار النمو السياسى للدولة وصفا ينطبق على أدوار نمو الانسان ، وقالوا إن الدول تمر مثلها مثل الأفراد بدور الطفولة ودور الشباب ودور الرجولة ودور الشيخوخة ، وفى كل دور تكون طبيعة الحكومة والقانون مثلها مثل طبيعة الفرد النفسانية فى الدور الذى يمر به ، وأن الدورة التى تمر بها الحكومة من ملكية الى ديمقراطية الى مطلقة والتى تمر بها الاحزاب السياسية من حرة الى محافظة تماثل الدورة التى يمر بها النمو العقلى فى الانسان ، ولقد كتب آخرون وهم الذين اهتموا بتحليل الدولة

أكثر من اهتمامهم بنموها التاريخى ، ووصفوا الدولة بنفس الصفات التى اتصفت بها الشخصية البشرية ، وقرروا أن إرادة الدولة تماثل ارادة الفرد وأثبتوا فوقها عليها ، وقالوا إن الدولة كائن أسمى فى نموها من الفرد ، وأنها خاضعة لرقابة ضمير السلطة العليا فيها ، وأن لها وجوداً مستقلا متميزا عن وجود وحياة أعضائها الأفراد وأن شخصيتها التشريعية حقيقة حية وليست وهما وخيالا قانونيا ، وكان من جراء هذه النظرية أن اعتبر الناس الدولة فوق الفرد ، وأنها تملك شخصية كاملة وأعلى من شخصية الافراد

٣ — الدولة نظام حى :

تقدم علم الحياة تقدما عظيما ، واستمد الكتاب السياسيون أراءهم من النظريات والأساليب الطبيعية ، وطبقوها لتفسير الظواهر السياسية المختلفة التى تحيط بالدولة ، وبحثوا فى أصل تكوينها ونموها ونظامها ووظائفها كأنها مماثله تماما لتكوين وانواع الكائنات الطبيعية ووظائفها ، وكان أول من كتب فى هذا الموضوع ووازن موازنة تفصيلية بين الدولة والكائن الانسانى هو كارل زكريا (Karl Zacharia) ، اذ بحث فى تكوين الدولة الكيميائى والميكانيكى ، وفى تركيبها الطبعى والحيوى ، وقرر أن الدولة كائن مثل باقى الكائنات تتركب من خليط من المادة الحية وغير الحية ، وأن القوة الحيوية فيها مثل مافى باقى الأجسام فى عراك مستمر ، وأن الهدوء السياسى مقدمة للموت ، وأن الثورة ضرورية للوصول الى الحرية ، ثم قال يجب ان تكون الغاية التى ترمى اليها الدولة هى الوصول الى التعاون الكامل والوحدة التامة مثل ماهو كائن فى الجسم الحى ، وان الكمال الميكانيكى فى نظام الدولة لايتم الا بوساطة الملكية الوراثية والحكومة البيروقراطية « وهى حكومة الموظفين المسئولين أمام رؤسائهم دون سواهم والذين لهم الرقابة التامة

على كل الأمور والشئون »، وطلب أن تكون الوحدات المحلية فى الدولة مستقلة استقلالا ذاتياً، وكتب كتاب آخرون فى هذه النظرية اشتهر منهم ج. ك بلانتشلى (G. K Bluntschli) فأنه أكد الصفة الحية والشخصية القائمة للدولة، ووصفها بالصفات الأساسية التى يتصف بها الرجل، وقال إنها كائن أعلا خلقاً من النبات والحيوان لأنها من صنع الانسان بطريقة غير مباشرة، وانها اتحاد بين الروح والجسد، وانها تتكون من أعضاء متماسكة كل له حياته ووظائفه، وانها شخص حى ينمو خارجيا ويتقدم داخليا، وقال إن الأمة تولد وتنمو وتموت وهى مصحوبة بقيام الروح القومية واضمحلالها، ووصف الدولة بصفة الرجولة، والكنيسة بصفة الأنوثة، وعارض منح النساء الحقوق السياسية معارضة شديدة، وكان بلانتشلى من الكتاب الذين مجدوا الدولة وعظموها ورفعوا شأنها، وبرر شرعية كل خضوع من جانب الفرد لتلبية نداء الوطن وأيد مبدأ التضحية فى سبيله

٤ — الدولة كائن اجتماعى :

بلغت النظرية القائلة إن الدولة كائن حى غايتها بظهور علم الاجتماع، إذ أن الكتاب الذين نظروا إلى الجماعة كأنها عضو حى نظروا إلى الدولة أيضا هذه النظرة، واعتبروها كائنا حيا بصفتها عضوا قائما داخل البناء أو بصفتها بناء اجتماعيا ينظر اليه من وجهة خاصة، وأول من كتب فى هذه النظرية هو أوغست كومت وتناولها كل من رنيه ورمز (René Worms) والفرد فويه (Alfred Foullée) فى فرنسا وهربرت سبنسر فى انجلترا وبول للنفلد (Paul von Lilienfeld) فى المانيا والبرت شفل (Albert Schaffle) فى النمسا وتبع مثلهم كتاب آخرون واعتنقوا أسلوبهم وطريقتهم

استفاد أوغست كومت (١٧٩٧ — ١٨٥٧) فى فلسفته السياسية من المجهودات التى بذلها سنت سيمون وأتباعه لاعادة النظام الأوربى بعد حروب نابليون، فان هذا الفريق من المفكرين رفض نظريتى الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى التى قامت الثورة الفرنسية على مبادئهما، وأراد معالجة المسائل الاجتماعية على أساس علمى جديد، وحاول إصلاح الجماعة عن طريق القوانين الاجتماعيـة وإيجاد علم اجتماعى جديد واقترح تقدم العلم الطبيعى الطريقة التى يجب اتباعها، وتقرر أنه قد يصل الانسان إلى العرفان الايجابى ومعرفة العلاقة الدائمـة بين الحقائق بوساطة الملاحظة والاختبار، وأن هذه المعرفة هى وحدها لها قيمة كأساس للاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وأما المبادى النظرية والمباحثات الدينية فهى عقيمة ولا فائدة فيها. وقد اعتنق كومت الطريقة الاستنتاجية والتاريخية، وتأثرا بآراء منتسكيو كثيرا فيما يختص بتأثير البيئـة الطبيعية كما أنه تأثر بمبادىء كوندرسيه فيما يتعلق بالتقدم الانسانى، وكون دولة العلوم المقدسة وهو يحاول ايجاد طريقة علمية، واخترع لها اسم علوم الاجتماع، وكان علم الاجتماع وهو علم البشرية يتوقف على جميع العلوم الأخرى وبخاصة على علم الحياة، واعتقد أن دراسة تكوين الجماعة دراسة علمية اذا ارتبطت بنظرية التقدم تنتج علما اجتماعيا دقيقا فى نظرياته وصحيحا فى أحكامه مثل باقى العلوم الطبيعية

اضاف مبادىء جديدة للنظريات السياسية بما كتبه عن فلسفة التاريخ اذ تناول فيها الادوار الثلاثة التى تمر بها المدنية والحضارة وهى تنمو وتتقدم وقال إن الدور الاول هو الدور الدينى والعسكرى وفيـه لعبت القوة فى الحياة دوراً مهما، وكان الغزو والفتح غاية الجماعـة البشرية، وكان الرق أساس الانتاج، وانتجت الصناعة ضروريات الحياة، وكانت نظرية التفويض

الالهى هى النظرية التى صحبت هـذا الدور . أما الدور الثانى فكان دور تقـدم الصناعة وظلت فيه الروح العسكرية قائمة ولـكنها كانت تضعف بتقدم الصناعة ، وحلت العبودية الاقطاعية أو العمل الحر محل الرق ، وكانت المنافسة الاقتصادية هى أهم أسباب الحروب ، وكان هذا الدور دور انتقال وثورة من أجل الحرية ، وسادت فيها نظريتا العقد الاجتماعى والحقوق الطبيعية ، ثم جاء الدور الثالث وهو الدور العلمى والصناعى وفيه ابتدأ الانسان يتغلب على القوى الطبيعية ، ويكيف انتاجه حتى يسد حاجاته ، وشغلت المسائل الاجتماعيـة الافكار بدلا من المسائل السياسية ، وامتاز هـــذا العصر بالفلسفة الايجابية . وكان كومت يعتقد بأن الحياة الاجتماعية نشأت من ميول الانسان الاجتماعية انانية كانت أو غير أنانية ، وكانت الاسرة الوحدة الاجتماعية التى تـكونت منها الجماعات البشرية ، وأن الحـكومة ضرورية لتنظيم وتوزيع الوظائف والمجهودات اللازمة للنظام الاجتماعى ، واتفق مع هوبز فى أن الحـكومة تستند على القوة المـادية ، ولـكنه اعترف بفضل المراقبة بوساطة القوى العقلية والخلقية والدينية ، ثم وضع على رأس النظام الذى وصفه دينا جديداً وطائفة من رجال الدين ، وانتقد الميل الدينى الذى اشتهر به سنت سيمون انتقاداً شديدا

اتخـذ كومت علم الحياة أساسا لدراستـه الاجتماعية ، واعتبر الدولة كائنا حيا ، وأوجد أوجه للشبه بينها وبين الاشياء الحية الاخرى ، وقال إن الوظائف والاعضاء التى توجد فى النبات وترقى فى الحيـاة الحيوانية تكمل وتبلغ غايتها فى النظام الاجتماعى ، وشبه التقـدم الاجتماعى بالنمو البشرى الآخر ، وقال إن الامراض الاجتماعيـة التى تنتاب البناء الاجتماعى مثلهـا

مثل الامراض التى تنتاب أى كائن حى آخر، وقد اعتبر علم الاجتماع وعلم الحياة فرعين لعلم واحد

ظهرت فكرة النشوء والارتقاء فى منتصف القرن التاسع عشر، وساد الاعتقاد بأن التطور ينتج التقدم، وعنى علماء الاجتماع ببحث هذه النظرية وتحليلها، وكان هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣) فى مقدمة الذين كتبوا فى هذا الموضوع، ولقد كان عالما ضليعا اشتهر بمولفاته القيمة وآرائه الثمينة فى الاجتماع والسياسة والتعليم، ابتدأ كتاباته السياسية ببعض الآراء فى حقوق الفرد متأثرا بالبيئة الحرة التى قضى فيها أيام شبابه الاولى، وكان مغرما بدراسة علم الحياة منذ نشأته وتأثر بنظرياته تأثرا كبيرا، وعرف من قراءة مؤلفات كولردج رأى الكماليين الالمان القائل بقوة الحياة القدسية، وكان من المؤمنين بمبدأ تطور الدولة وبحيويتها وقد لجأ الى العلوم الطبيعية يستعين بها لتأييد نظرياته فى الفردية، ووجد النقاد مطاعن شديدة يوجهونها لما كتبه على الرغم من غزارة مادته وقوة منطقه، وجمعت كتاباته بين مبدأ الماديين القائل بأعظم سعادة لأكبر عدد ومبدأ الحقوق الطبيعية، وأضافت اليهما المبدأ القائل بأن الجماعة كائن حى نمت وتقدمت على حسب مبدأ التطور، ووجد سبنسر صعوبة كبيرة فى التوفيق بين الحقوق الطبيعية للفرد والوحدة الحية للجماعة البشرية، واضطر لذلك على ان يميز بين الوحدة الاجتماعية والوحدة الحية، ولكنه مثل الماديين لم يميز بين الدولة والجماعة بصفة عامة، واعتبر الجماعة وحدة حية تماثل مخلوقا حيا، واعتبر نظمها الحكومية نمت وتقدمت لغرض خاص بطريقة التطور، وموازن بين الاعضاء الرئيسية للجماعة ووظائفها وبين أعضاء الجسم الانسانى ووظائفها، وأبان أوجه الشبه بين الوحدتين، الجماعة والجسم؛ وقال إن النظام السياسى له وظائف مباشرة وأخرى مانعة، وذلك بغية الوصول الى

اغراض عامة ، وأن الدفاع عن الدولة ضد الاعتداء الاجنبى من أهم الوظائف التى يقوم بهـا ، و يليه فى الخطورة منع الاعتداء على الافراد من الوجهة الداخلية ، ودافع عن مبدأ الحقوق الطبيعية ، وقرر مبدأ الحرية للفرد يفعل حسب مايشتهى على شرط الايعتدى على الحرية المساوية الممنوحة للآخرين و اتفق مع مل مخالفا بنتام وطلب توسيع مبدأ « اتركه يعمل » فى المسـائل السياسية كما هو مطلق فى المسائل الاقتصادية ، ويجب على الدولة أن تقصر عملها وتحددها فى المسائل الضرورية ، لانها اذا وسعت نفوذها وتدخلت فى الشئون فأنها تقف فى سبيل التطور الطبيعى للجماعة ، وتمنع التقدم المنشود و تعرقل سيره ، وكره النظام المركزى فى الحـكومة ووصفه بعـدم المرونة والركود ، وقرر أن عمل الحـكومة هو أن تضمن للفرد الحيـاة والحرية حتى يسعى للحصول على مايسعده ويزيد فى رخائه ، وخالف الـكماليين وقال إن الدولة لاحياة لها وليس لها شخصية مستقلة قائمة بذاتها واعتقد أن قانون النشوء والارتقاء الذى يحكم حيـاة الجماعة سيؤدى الى اختفاء الحـكومة تدريجيا ، كما اختفى النظام العسكرى الاجبارى وحل محله النظام الصناعى الاختيارى المؤسس على التعاون ، وقرر أن الحرب أصبحت غير مفيدة فى الوقت الحاضر كما كانت قديما فى ادوار التطور الاولى التى مر بها الانسان ، واذا ما اختفت الحروب أصبح وجود الحـكومة غير ضرورى ، ونظر الى اضمحلال نفوذ السلطة التنفيذية فى المستقبل ، واعتقد فى ازدياد خطورة شأن المجالس النيابية المنتخبة ، واحلال نظام اللامركزية محل نظام المركزية الذى انتشر فى عصره

كانت مؤلفات سبنسر محبوبة فى انجلترا وأمريكا ، واقبل عليها القراء اقبالا شديدا وكان لها اثر عظيم فى النظرية الاجتماعية ، ومال اصحاب المذهب

العلمى فى انجلترا بعده الى التميز بين التطور الاجتماعى والتطور الحيوى ، وقرر داروين وهكسلى وولاس بأن نظام الحياة الطبيعية مخالف للنظام الخلقى للجماعة البشرية ، ولم يحاول داروين تكوين فلسفة اجتماعية ، اما هكسلى فقد ميز بين الفلسفة الاجتماعية والعلوم الطبيعية وفى بعض الاحايين اثبت تعارضهما وكان من انصار ازدياد السلطة الحكومية وتوسيع دائرة اختصاصها

ظهر فريق من الكتاب بعد ذلك طبق مبدأ النشوء والارتقاء على الاخلاق ، وقرر ان التطور نظام روحانى فى عالم الارادة البشرية الروحانية ، وهو نزاع بين المبادىء الخلقية المتنافسة وبقاء الاصلح منها للاحوال السائدة ، ونظر هؤلاء الكتاب فى سلوك الرجال من الوجهة الخلقية ، وطبقوا المبادىء الخلقية على الامور السياسية والعلاقات الدولية . ثم ظهر فريق آخر من الكتاب عدل نظرية الدولة بصفتها كائنا حيا ونادى باستحالة الشبة الكامل بين الدولة والفرد الحى ، ولكنه اعترف بانها وحدة حية ، وانه لا توجد نظرية اخرى تفسر طبيعة الدولة ومنشأها تفسيرا واضحا غير تلك النظرية

تناول كتاب كثيرون فى قارة اوربا هذه النظرية وبحثوها وناقشوا مبادئها ، واكد بول للنفلد ان الدولة كائن حى حقيقة ، وانها تملك جميع الصفات التى تميز الاشياء الحية عن غيرها من الاشياء غير الحية ، وقرر ان الحكومة المركزية برهان على تقدم التطور السياسى ، وقال ان الدولة بهذه الصفة عرضة للمرض والانحلال مثلها مثل الافراد ، وان المحرضين السياسيين اصحاب المآرب الذاتية من عوامل الخطر التى تهدد كيان الدولة . اما البرت شفل فأنه أثبت فى كتاباته اوجه شبه كثيرة بين الجماعة البشرية والكائنات الحية الاخرى ، وقال إن الدولة تمثل العضو المركزى للادارة الاجتماعية والسلطة الاجتماعية ، وبوساطتها تصل الامة الى الوحدة والفردية ، وقرر

ان الدولة القومية هى اسمى ماوصل اليه التطور الاجتماعى . هذا وقد كتب كل من رينه ورمز والفرد فويه كتابة فى هذه النظرية لاتخرج فى معناها ومنباها على ما كتبه غيرهما من الكتاب والعلماء فى هذا الصدد ، غير انهما مجدا الدولة ورفعاها فوق الفرد وايدا مبدأ التضحية الفردية فى سبيل نصرتها والعمل على ترقيتها وتقدمها

اعتنق الكتاب نظرية الدولة بصفتها كائنا حيا وهم مدفوعون بعوامل كثيرة : منها انهم ارادوا معارضة النظريات التى اعتبرت الدولة نظاما صناعيا من عمل الانسان ، ومنها انهم ارادوا تعظيم الروح القومية ، وتلقين الشعوب معنى الوطنية ومبدأ التضحية ، ومنها انهم ارادوا تطبيق الاساليب العلمية على الميدان الاجتماعى حتى يوحدوا فروع العرفان ، وقدوصل هؤلاء وهم يبحثون ويدللون الى مبادىء كثيرة أضافت مكاسب جديدة الى العلوم السياسية ، ولكن يؤخذ عليهم انهم تطرفوا فى القول وبالغوا فى كيفية اثبات اصول هذه النظرية ، حتى قام فريق آخر من الكتاب ووجه اليهم مر الانتقاد مبرهنا على فساد آرائهم وخطأ قواعدها واصولها ، ومعارضا مبدأ تمجيد الدولة وتصغير شأن الفرد ، وقرر ان الدولة انما وجدت للعمل على اسعاد اعضائها من الافراد ، ويجب الا ينسى الكتاب هذه الغاية مهما حاولوا ان يبرهنوا على صحة نظريات ومبادىء جديدة

الباب الرابع والعشرون

نظرية الدولة التعاهدية

١ . نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها :

كان السياسيون يميلون دائما فى اثناء التطور السياسى الى توحيد الوحدات السياسية المتشابهة فى التكوين والجنسية واللغة والدين وربط بعضها بالبعض الآخر ، ولكن كان الميل الى عدم التوحيد يظهر واضحا من آونة الى اخرى فى الازمنة المختلفة ، ولقد نشأ توحيد الدول اما نتيجة لمجهودات الولايات القوية التى اغارت على جاراتها واستولت عليها وضمتها اليها ، واما عن ميل الولايات الضعيفة التى رغبت فى الانضمام الى جاراتها لغرض الدفاع والمصلحة المشتركة ، وكانت الحكومة التى نشأت عن هذا التوحيد على نوعين اساسيين ، كان النوع الاول نتيجة للاندماج الكامل الذى تم بين الوحدات المختلفة حتى تكونت منها وحدة كبرى ذات نظام واحد ونشأ هذا الاندماج والنظام فى بعض الاحيان عن ميل اختيارى بين الوحدات وتم بسلام بينها بفضل تقدم الروح القومية ونموها ، كما حدث قديما فى انجلترا واسكتلندا وفى تكوين دولة ايطاليا فى العصر الحاضر ، ولكنه نشأ فى معظم الحالات نتيجة للغزو والفتح كما حدث فى تكوين الامبراطورية الرومانية والدولة الفرنسية ، فان هاتين الدولتين اغارتا على ماجاورهما من الشعوب ، وبسطتا عليها نفوذهما من غير نظر الى رغبة تلك الشعوب أو مراعاة شعورها ، وأصبحت الوحدات فى كلتا الحالتين اجزاء ادارية فى

الوحدة الكبرى، وخضعت للسلطة والحكومة المركزية

أما النوع الثانى فقد نشأ عن الجنسية أو الموقع الجغرافى بين ولايات رغبت فى التوحيد، فتوحدت وخضعت لحكومة مركزية انشأتها لهذا الغرض، ورضيت برقابتها عليها فى بعض الشئون ولكنها احتفظت بحكوماتها لتدير شئونها فى امور معينة. فاذا احتفظت الوحدات الفردية بسلطتها العليا وسيادتها واعتبرت الحكومة المركزية وكيلة عنها كانت الدولة اتحادية، اما اذا كونت الوحدات المختلفة دولة واحدة ذات سلطة عليا لها دستور يبين حدود الحكومة المركزية وتوزيع السلطة بينها وبين الحكومات الاخرى كانت الدولة تعاهدية

انتشر النوع الاتحادى بين مدن الولايات الاغريقية قديما، وكذلك بين المدن الايطالية، وساد فى القرون الوسطى وان الدولة الرومانية المقدسة خير مثل يعطى لهذا النوع، وظلت الولايات السويسرية والهولندية تتبع هذا النظام من الحكم مدة اجيال طويلة، وهكذا كانت حال الولايات الامريكية عقب استقلالها والولايات الالمانيه بعد مؤتمر فينا، ويعتبر الاتحاد علاقة دولية نشأت حكومته على مقتضى اتفاقات بين الدول المستقلة المختلفة، وأن عصبة الامم الحالية هى أهم مايوجد من هذا النوع فى الوقت الحاضر

تكونت الولايات المتحدة الامريكية وخضعت لنظام حكومى على مقتضى دستور سنته فى سنة ١٧٨٩، واتحدت المقاطعات السويسرية واتبعت نظاما حكوميا على مقتضى دستور سنته فى سنتى ١٨٤٨ و ١٨٧٤، وتأسست الامبراطورية الالمانية بمقتضى دستور سنة ١٨٧١، وظهر بتكوين هذه الدول النوع الثانى وهو الحكومات التعاهدية. ويتضح مما تقدم ان

الدول التعاهدية تتميز عن الاخرى « بأنها مكونة من جماعات سياسية لكل منها دستورها وشكل حكومتها، ولها سلطان معين فى مسائلها الداخلية، وان لها حكومة مركزية ودستورا مركزيا لادارة شئونها المشتركة ، وتختلف عنها فى العلاقة اذ العلاقة بين الدول المكونة للدولة الاتحادية هى علاقة دولية ، بينما علاقات الولايات المكونة للدولة التعاهدية هى علاقة داخلية ، ومن الوجهة الدولية هى حكومة مركزية تقبض على أزمة المسائل المشتركة ، ولا يحق لاى ولاية الانفصال عن الحكومة المركزية . والحكومة المركزية فضلا عن اختصاصها وحدها بالمسائل الخارجية فأنها تختص أيضا بالنظر فى طائفة كبيرة من المسائل الداخلية التى ينص دستورها على اختصاصها بها نظرا لمايعود من الفائدة على جميع اعضاء الدولة التعاهدية . وتتميز أيضا عن الدولة الاتحادية بأن الدولة التعاهدية ذات سلطان واحد ، اما الدولة الاتحادية فيتعدد السلطان فيها بقدر عدد الدول المنضمة للاتحاد»

٢ — النظريات الامريكية فى الحكومة التعاهدية :

كان الميل شديدا الى التوحيد بين الولايات الامريكية الثلاث عشرة فى الايام الاولى لحرب الاستقلال ، ولكن لما تم انفصالها عن جسم الدولة البريطانية واستقلت خمدت الروح القومية قليلا ، وظهرت روح الغيرة والمنافسة بين الولايات فى مواد قانون الاتحاد الذى سن عام ١٧٨١ ، ولكن عجزت حكومة الاتحاد عن ادارة الشئون على الوجه الاكمل فتشجعت الروح القومية مرة أخرى ، وطلب الزعماء حكومة مركزية قوية ووحدة قومية ، وفى الوقت عينه خشيت نتائج التوحيد وارادت الاحتفاظ بكيانها السياسى ، وقال الكتاب السياسيون فى ذلك العصر إن الحكومة الذاتية المحلية معناها الحرية ، والحكومة المركزية تسير نحو

الاستبداد ، واختلفوا فيما بينهم على مقر السلطة العليا فقال بعضهم إنها مستقرة فى الشعب مجتمعا ، وقال البعض الآخر إنها فى الولايات منفصلة وعرف الامريكان فى ذلك الوقت انهم يكونون نوعا جديدا من الحكومة وعرفوا انه ليس اتحاديا ولا دولة قومية بل « جمهورية مركبة » بسلطة موزعة بين الولايات والاتحاد ، وساد مبدأ السلطة الموزعة نحو جيل من الزمن فى امريكا بعد صدور الدستور الامريكى والعمل به ، واقترح انصار المذهب التعاهدى مبدأ توزيع السلطة وايدوه ، وانتشر الاعتقاد بان الولايات تنازلت عن جزء من سيادتها واحتفظت بالباقى ، ولم تكن الدولة ولا الولاية لها سيادة عليها بل كان كل منهما مقيدا ، وقررت المحكمة العليا « أن الولايات المتحدة لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التى تنازلت عنها الولايات ، وان الولايات لها السلطة العليا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية التى احتفظت بها » وقال جيمس مديسون (James Madison) « ان من الصعب ان نبحث فى نظام الحكومة المركب فى الولايات المتحدة من غير ان نعترف بمبدأ توزيع السلطة العليا » وكان الامريكان يكرهون نظرية الكتاب الاوربيين فى السلطة العليا المطلقة . واعتقدوا ان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات كافل للحرية وضامن لها ، وقد تأثر الكتاب فى أوربا بهذا المبدأ ، وقبل دى توكفيل فكرة سلطتين منفصلتين تكون فى الاتحاد واحدة وفى الولايات اخرى ويمثل الاولى مجلس النواب ويمثل الثانية مجلس الشيوخ ، وقال إن هذا النظام يصلح لدولة منعزلة مثل دولة الولايات المتحدة ولكنه غير صالح للدول العسكرية فى اوربا

استخدم الكتاب نظرية العقد الاجتماعى لمعارضة هؤلاء الذين

أرادوا منح الولاية الحق لترفض او تقبل ما تسنه الحكومة القومية من قرارات، وقالوا ان الحكومة تستمد سلطتها من رضا المحكومين وان الاتحاد تكون بتعاقد، اذ تعاقدت الولايات على ان تكون حكومة قومية، وربط العقد الجميع وعلى ذلك كان للأكثرية الحق فى تفسير مواد العقد دون غيرها، ولا يحق لولاية منفردة ان تنسحب الا برأى الجميع ولما اختلف الامريكان فيما بينهم على مسألة الرقيق واستخدامه اختفت نظرية السلطة الموزعة، وحلت محلها نظرية سلطة الدولة العليا وسيادة الروح القومية على غيرها من الميول الذاتية، ولكن ظلت اقلية تنادى بحقوق الولاية وتطالب بها من اونة الى اخرى، وقررت ان الولايات مثلها مثل الافراد تملك حقوقا طبيعية ولها الحق ان تنسحب من التعاقد ومن الاتحاد ان ظلمت او اضطهدت او استبدت الحكومة القومية مخالفة العقد، وقد أيد هذا المذهب فريق من الكتاب، وصدرت به قرارات فى أزمنة مختلفة مثل قرارات فرجنيا سنة ١٧٩٨ و ٩٩، وقرارات مؤتمر هرتفورد سنة ١٨١٥ ولكنه بلغ غايته فى الكتابة والمبادىء التى قررها جون كلهون (John C. Calhoun) (١٧٨٢-١٨٥٠) اذ عارض نظرية العقد الاجتماعى ومذهب توزيع السلطة، وقال إن الحكومة قامت طبيعيا لتكبح جماح الميول الذاتية عند الافراد، وسنت الدساتير المسطورة لتكبح جماح الميول الذاتية عند الحكومات، وان السلطة العليا فى الولايات المتحدة مستقرة فى الشعب فى الولايات منفصلة وممثلة فى مؤتمراتها الدستورية، وكانت الولايات فى الاصل صاحبة السلطة العليا، وكونت الاتحاد وتنازلت عن شىء من سلطتها، ولكنها تستطيع استرداده فى أى وقت شاءت، ولها ان تقرر ايضا سيادتها العليا وتنسحب من الاتحاد اذا ارادت، وانكر

كلهون واتباعه وانصاره ان السلطة العليا هى مجموعة سلطات موزعة ، واعتبروها انها ارادة الدولة ولا يمكن توزيعها ، وعلى هذا المبدأ قال إن الولايات لا تستطيع ان تتنازل عن جزء من سلطتها وتحتفظ بالباقى ، وكان يخشى استبداد الأكثرية التى تنتج من السلطة الشعبية المطلقة ، وطلب تقييد السلطة الحاكمة ، واعطى لكل ولاية الحق فى ان ترفض اى قرار للحكومة التعاهدية الا اذا ناصرها ثلاثة ارباع الولايات ، فعليها ان تقبل القرار او تنسحب من الاتحاد

عارض انصار النظرية القومية التى قامت تنقض مبدأ « حقرق الولايات » مبدأ توزيع السلطة العليا ، وقالوا إن الدستور ليس اتفاقا بين الولايات ، ولكنه قانون سنه الناس جميعا فى طول البلاد وعرضها ، وهو اسمى قانون فى الدولة ، ولم يكن الاتحاد علاقة نشأت عن معاهدة يمكن نقض شروطها بل هو اتفاق لا ينقض ولا تستطيع أى ولاية أن تخرج عليه الا إذا ثارت ، واشتهر من هؤلاء الكتاب القاضى جوزف ستورى (Judge Joseph Story) ودينال وبستر (Daneil Webster) وفرنسس ليبر ، ولما نمت الروح القومية فى اوربا وتوحدت ايطاليا وألمانيا تقوى هذا المذهب أيضا فى أمريكا ، ومال الكتاب الى فحص العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تكون حياة الدولة

كتب علماء آخرون بعد ذلك أمثال برجس وولسون فى الدولة التعاهدية ، وقرروا نظرية السلطة القضائية العليا التى لا تتجزأ وتكون مطلقة ، وكتبوا فى طبيعة الدستور الامريكى القانونية ، وميزوا بين الدولة والحكومة ، واعترفوا بامكان توزيع السلطات الحكومية بين الولايات والاتحاد ، وقالوا إن المبدأ التعاهدى هو وسيلة من وسائل الحكم اذ انه نظم الدولة ومن

ورائها الحكومة بوساطة دستور لا يمكن تعديله بالطرق القانونية العادية، وحرسه ضد الاعتداء الحكومى بوساطة المحاكم العليا التى لها الحق فى تقرير عدم دستورية القوانين أو دستوريتها

٣ ـ النظريات الاوربية فى الحكومة التعاهدية :

سبق الحكومة التعاهدية فى كل من سويسرا وألمانيا نوع من الحكومة الاتحادية، احتفظت فيها كل ولاية بسلطتها العليا وسيادتها، وقد أطلق على حكومة الاتحاد الالمانية التى تكونت بعد مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ اسم «الاجتماع الدولى»، وقرر الدستور السويسرى الذى صدر عام ١٨٤٨ ان المقاطعات المختلفة لها سلطتها العليا، لان الدستور التعاهدى لم يعين هذه السلطة ولم يقيدها باى قيود، وكانت روح الفردية للولايات قوية فى كلتا الدولتين، ووقفت حجر عثرة فى سبيل تقدم نظرية السلطة العليا المطلقة للدولة، ونادى جورج ويتز (Georg Waitz) المؤرخ الالمانى بنظرية السلطة المجزأة، وقرر أنه قد يوجد سلطتان فى الدولة كل تكون عليا فى حدود معينة خاصة بها، فتكون السلطة المركزية رئيسية فى دائرة اختصاصها ونفوذها، وتكون حكومات الولايات كذلك، واعتنق هذا المبدأ كثير من الكتاب فى سويسرا وألمانيا واعتبروه حلا مرضيا يوفق بين روح القومية والوطنية المحلية، ولكن الحوادث قضت على هذه النظرية فى ألمانيا كما قضت عليها فى امريكا اذ توحدت المانيا وسويسرا وتقدمت كل منهما، وتقوت الحكومة المركزية نتيجة لذلك ووجد من الضرورى تعيين العمل التشريعى والادارى لكل من الحكومات المركزية والمحلية وتقدم المبدأ القائل إن السلطة العليا تستقر فى الهيئتين التى تستطيع ان

تعين اختصاص الحكومات المختلفة ، وكانت هذه الهيئة هى الهيئة التى تشرع الدستور وتسنه ، واعتبرت اسمى من الحكومتين المركزية والمحلية ، وهى التى تعين لكل عضو من أعضاء الحكومة دائرة اختصاصه ونفوذه ، وقد ناصر هذه النظرية جورج ماير (Georg Mieyer) والبرت هنل (Albert Haenel) وبول لابند (Paul Laband) ، وبفضل مجهوداتهم قضى على نظرية السلطة الموزعة ، وجعلت سلطة الاتحاد فوق كل سلطة أخرى . هذا وقد عدلت هذه النظرية بظهور فريق آخر من الكتاب قال إن السلطة العليا معناها أن الدولة تتقيد قانونا بارادتها دون سواها ، واقر تعيين سلطة الهيئة التشريعية بنصوص يجب سنها فى الدستور ، وأقر أيضاً تعيين هذه السلطة بوساطة الاتفاقات الدولية ، وكان يميل الى معاضدة السلطة المركزية فى الدولة التعاهدية

ان نظرية حقوق الولايات وجدت لها أيضاً انصارا فى المانيا ، إذ هاجم ماكس سيدل (Max Seydel) متأثرا باراء كلهون نظرية السلطة الموزعة ، وقال إن ما يسمى بالدولة التعاهدية اما أن تكون دولة موحدة اختفت فيها السلطات السابقة ، واما ان تكون جمعية من الدول صاحبة السلطة والسيادة وقرر أن السلطة ضرورية للدولة وأنها بطبيعتها لا تتجزأ ، وقد افاد بقوة حججه تقدم الفكرة القومية فى المانيا

اكتسبت النظريات السياسية مكاسب جديدة هامة من الافكار والمبادىء التى نشرها الكتاب عن السلطة العليا ومعناها وهم يكتبون عن تكوين الدول التعاهدية فى أوربا ، ومن هذه المكاسب ظهور الفكرة القائلة إن السلطة العليا والدولة غير مرتبطتين ارتباطا لا انفصام له ، وكان الكتاب منذ بودان يقولون إن السلطة العليا من المميزات الضرورية التى تتميز بها الدولة ، ونادى بها الكماليون الالمان الذين مجدوا الدولة وعظموا

شأنها ، ولما تكونت الدولة التعاهدية ساد الرأى بان هذه الدول التى كونتها فقدت سلطتها العليا ، وظهرت فكرة الدولة التى ليس لها سلطة عليا ، وعرفت الدولة بأنها جماعة سياسية لها سلطة للقيام بوظائفها الحكومية على حسب دستورها وقوانينها ، وقد تكون مستقلة صاحبة سيادة اذا لم تخضع لسلطة اسمى ، أو ليس لها سيادة اذا تقيدت بسلطة سياسية أعلى ، ودخلت ولايات الدولة التعاهدية ضمن هذا النوع من الدول ، وكانت هذه الفكرة مفيدة إذ عينت وحددت مركز الوحدات السياسية غير المستقلة تماما فى اوربا مثل دول البلقان وامارتها ، وكانت أيضاً مفيدة فى القانون الدولى لان فكرة أن الدولة مستقلة داخليا وخارجيا ولها السلطان المطلق والسيطرة العليا فى كل شئونها كانت غير عمليـة عند التطبيق فى المسائل والعلاقات الدولية ، وكان المشترعون فى القانون الدولى يميلون كثيراً الى الاعتراف بنظرية الدولة التى ليس لها سيادة عليا ، وقرروا أنه لا توجد جماعة مستقلة تمام الاستقلال عن الجماعات السياسية الأخرى او تكون لها سلطة عليا مطلقة ، واعتبروا السلطة العليا مجموع سلطات اذا أخذ بعضها لا يضر بسيادة الدولة ولا يفقدها استقلالها ، وان سلطتها العليا هى سلطة نسبية فى علاقاتها الخارجية ، وميزوا بين السلطة فى مظاهرها الداخلية والخارجية ، وقالوا إن السلطة الداخلية تبحث فى علاقة الدولة بأفرادها وجماعاتها داخليا ، أما السلطة الخارجية فهى التى تبحث فى علاقاتها مع غيرها من الدول ، وقرروا أن الدولة قد تملك السلطة الداخلية والخارجية ، وقد تملك احداهما فقط . هذا وقد اضطر الكتاب أن يمحصوا مرة ثانية نظرية السلطة العليا بسبب ظهور نوع جديد من الدول وهى الدول المحايدة ، والدول التى تحت الحماية والمستعمرات المستقلة والدول التى هى أعضاء فى دولة تعاهدية الى غير ذلك من المؤسسات السياسية الجديدة

الباب الخامس والعشرون

نظريات القومية ، والتوسع الامبراطورى ، والدولية

١ — نظرية القومية :

فى أثناء القرن التاسع عشر تقدمت النظريات السياسية بفضل ما استفادته من آراء الاحرار الذين طالبوا بالدستور ، ثم من آراء أولئك الذين عملوا على تحقيق مبدأ القومية والشعوبية ، اذ أراد الاحرار ان يحصلوا لكل دولة على دستور مسطور ومجلس نيابى ودرجة عظيمة من الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة وادارتها ، واقترنت هذه الحركة فى النصف الاول من القرن المذكور بحركة الفردية ، وطلبت من الحكومات تقرير قوانين الحقوق ، ورغبت ان تتخلص من الرقابة والتدخل الحكومى ، وفى النصف الثانى ظهرت الحركات الاشتراكية لتنظيم المصلحة العامة ، أما انصار الحركة القومية فقد طالبوا باستقلال الدول صاحبة السيادة ، وأدت هذه المطالبة الى الفردية فى العلاقات الدولية ، وقد نشأت الفوضى الدولية عن اطلاق العنان للدول والقوميات فى مضمار الاستعمار والتجارة ، وضج الكتاب من جراء هذه الحالة وعملوا جهدهم على احياء الفكرة الدولية ، والتنظيم العالمى والقانون العالمى

نشأ عن ارتباط فكرة السلطة العليا بنظرية الحقوق الثورية مبدأ القومية والشعوبية ، وطاب الشعوب فى الدول المستقلة حق الرقابة على اعمال حكوماتهم ، ونادى الكتاب بالرأى القائل إن كل فريق من الناس امتاز بشعوره وخلقه القومى له الحق فى تقرير مصيره السياسى . ثم ان

الألمان اصحاب النظرية التى قررت ان الدولة كائن حى امثال ويتز وستهل وبلانتشلى ايدوا هذا الرأى وشجعوه بالحجج القوية والبراهين الدامغة. هذا وقد نشأت الخلافات القومية منذ حركة النهضة العلمية، وانقسمت الشعوب الاوربية الى أمم قومية بفضل العوامل الجغرافية واللغوية والاقتصادية التى ظهرت فى أثناء القرن الخامس عشر، وكان مكيافلى اول مناد بالمبدأ القومى بمعناه الحديث، إذ كان يرغب فى ان يرى مدينته ولاية ايطالية مستقلة، وكان يتمنى ان يرى دولة ايطالية موحدة تكون قادرة على صد هجمات الفرنسيين والاسبان المتبربرين. ولما جاءت النهضة الدينية شجعت الاختلافات بين الامم، وتقوت بها الفكرة القومية إذ رغبت الشعوب التى حصلت على تقرير مصيرها فى الامور الدينية ان تنال هذا الحق فى تقرير مصيرها السياسى، وان نهوض الروح القومية فى الجمهورية الهولندية كان أساسه النهوض الدينى، وتحولت الجماعات الشعبية التى اشتركت فى الحياة وفى العادات والتقاليد واللغة والدين الى امم تطلب استقلالها، واتمام وحدتها وتعمل على تقوية قوميتها

ظل الشعور بالقومية خفيا يخالج النفوس والافئدة حتى انتهى القرن الثامن عشر، ولما تجزأت بولندا فى سنة ١٧٧٢ ظهر هذا الشعور حقيقة سياسية، ونادى به الخطباء امثال باترك هنرى وتوماس بين فى أثناء الثورة الامريكية، وقال جفرسون فى اعلان الاستقلال الامريكى إن الشعب يتبوأ بين امم العالم مكانا مستقلا مثل الشعوب الأخرى، وهو المكان الذى منحته إياه القوانين الطبيعية والقدرة الالهية، وقال هملتون إن كل أمة لاتملك حكومة قومية تكون تعسة ذات منظر مؤلم، ولما حاول نابليون أن يسود أوربا نهضت الشعوب وقاومته ونشطت الروح القومية. وشعر

الفرنسيون بالعزة القومية والمجد الوطنى بوساطة انتصاراته العسكرية وانهزاماته وتضحياته، وايد مؤتمر فينا التقاليد التاريخية والقومية عند الشعوب واظهر احتراما للرغبات الشعبية وهو يعدل الحدود، ولكنه خالف هذا المبدأ عند التطبيق العملى، وقامت الحروب والثورات من أجل الاستقلال القومى والوحدة القومية فى أثناء الخمسين سنة التى تلت هذا المؤتمر، وأيد الاحرار فى طول أوربا وعرضها اليونان فى ثورتهم ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٨٢١، وعطف الامريكان عليهم، واظهر البلجيكيون هذه الروح وهم ينفصلون عن هولندا فى سنة ١٨٣٠، وحاول البولنديون الانفصال عن روسيا والاستقلال بدولتهم فى سنة ١٨٣١، وكانوا مدفوعين بشعور الوطنية والقومية، وهبت أوربا ثائرة فى سنة ١٨٤٨ اما طالبة الاستقلال والانفصال وأما طالبة توحيد الامارات والولايات التى ترتبط برباط الجنسية والتقاليد التاريخية، وأصبحت فكرة القومية نظرية سياسية مقررة بعد هذا العام، وقامت الدول والشعوب تعمل على تقرير مصيرها السياسى

نجحت الفكرة القومية منذ سنة ١٨٧٠ نجاحا باهرا، واستطاع بسمارك بفضل سياسة الدم والحديد توحيد المانيا، ونجح كافور بفضل اساليبه السياسية والحربية فى توحيد ايطاليا، واكتسب المجريون من النمسا قسطا وافرا من الاستقلال الذاتى، وكانت الامانى القومية التى لم تتحقق من الاسباب الهامة التى ادت الى الحرب العظمى الاخيرة، وعدل صلح فرساى فى سنة ١٩١٨ خريطة أوربا على أساس نظرية القومية والشعوبية، إذ استرجعت فرنسا والدنمارك ولاياتها المفقودة، ووصلت ايطاليا الى حدودها الطبيعية، واتم الاغريق وحدتهم، واستعادت بولندا استقلالها، واسس اليوجسلاف والتشكوسلاف دولا لهم، ووسعت بريطانيا العظمى

الاستقلال الذاتى فى مستعمراتها ، واقامت ولاية حرة فى ايرلندا، واعترفت الى حدما بالامانى القومية فى كل من مصر والهند ، وايدت الحركة الصهيونية ومنحتها وطنا قوميا فى فلسطين ، وعمل وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الاسبق وفنزيلوس وزير اليونان الاكبر ومازريك رئيس جمهورية تشيكوسلوفكيا كل مافى استطاعتهم لمناصرة مبدأ القومية والسعى لتحقيقه وذلك فى المؤتمرات الكثيرة والمفاوضات التى تلت الحرب العظمى

كانت الحركة القومية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة ثورية وديمقراطية ،قام بها الاهلون، ولكنها ما لبثت ان اصبحت حركة انشائية فى النصف الثانى من القرن المذكور اشرفت الحكومات على سيرها وراقبتها ، وانقلبت بعد ذلك مهاجمة تستعملها الامم فى الوصول الى حدودها الطبيعية ، وفى لم شعث عناصرها المبعثرة ، وفى بسط نفوذها على غيرها من الشعوب التى هى دونها حضارة ومدنية ونضوجا سياسيا ، فادت الى اشتداد ساعد الحكومات من الوجهة الداخلية ، والى التوسع الامبراطورى والتنافس الدولى من الوجهة الخارجية ، واشترك عدد كبير من الخطباء والكتاب فى مناصرة هذه الحركة والعمل على تحقيقها ، نذكر من هؤلاء فشت وسفينى وبلانتشلى فى المانيا ومزينى فى ايطاليا وكشوت فى المجر ، وبلاكى فى بوهميا ، ورينان فى فرنسا ، واكنيل فى ايرلندا ، وكلهون وليبر وبرجس فى الولايات المتحدة

عنى فريق من الكتاب بالوحدة التى تمت فى الدولة نتيجة تشابه فى الجنسية واللغة والنظم ، ونظروا اليها كأنها وحدة شعبية او مجموعة من الناس ارتبط بعضها ببعض برباط العوامل الحيوية والنفسية ، فقال فشت مثلا إن اللغة ذات اثر فعال فى تكوين الشعب ، وقال إن نقاوة اللغة

الالمانية جعلت الشعب الالمانى اعلى مكانة واسمى خلقا من الشعوب الأخرى التى تتركب لغاتها من عناصر مختلفه ، وان الحركات التى قام بها انصار الجامعة السلافية والجامعة الالمانية اتخذت اصولها وأساسها من اللغة والجنسية ، وقال سفينى إن القانون القومى هو الهام الوحدة الداخلية للجماعة البشرية ، وعنى فريق آخر بتأثير البيئة الطبيعية على الوحدة القومية ، وقال إن القومية هى وحدة جغرافية ، ويجب عليها ان تصل الى حدودها الطبيعية وقرر فشت فى كتاباته الاولى وجوب امتلاك كل امة الحدود التى تجعلها مستقلة استقلالا اقتصاديا ، وقد ظلت هذه الفكرة لها أثر هام فى النظريات السياسية حتى يومنا الحالى . واكد كل من هجل وبرجس خطر شأن الحدود الجغرافية فى تكوين الدولة القومية ، وقامت حركة الجامعة الامريكية على اساس الوحدة الجغرافية والمصالح التجارية اكثر من قيامها على التشابه الجنسى واللغوى

ولقد تأثر الكتاب فى العصر الحاضر بدراسة التاريخ ونظرية النشوء والارتقاء وقيام علم النفس الاجتماعى ، لم يلتفتوا الا قليلا الى تأثير الجغرافية والجنسية ، واكدوا تقدم الوحدة الروحية الناشئة عن التجارب والتقاليد المشتركة ، وعن الوحدة السياسية الوطنية ، وقالوا ان الشعور والارادة هما العناصر الضرورية فى تكوين القومية والحركة الشعوبية ، فقال رينان (Renan) إن الامم تتركب من خليط من الاجناس تتكلم لغات مختلفة واعتقد ان الاشتراك فى المصالح يخلق وحده فى العادات ولا يخلق امة ، وان محاولة الامم الوصول الى حدودها الطبيعية تسبب حروبا لا نهاية لها ، وقرر ان القومية تتكون بسبب اشتراكها فى مصائب واحدة وفى مكاسب ومجد واحد ، وبرغبة فريق من الناس فى ان يعيشوا مجتمعين ويرث عنهم ابناؤهم ماتركوه لهم من التقاليد

ادت علاقة نظرية القومية بوجود اقليات من القوميات الاخرى فى الدولة الى وجهتين متعارضتين من وجهات النظر، فان هذه الاقليات طالبت بالاستقلال الذاتى وحق تقرير مصيرها، وكانت هذه هى وجهة النظر لهؤلاء الذين ناصروا حقوق الولايات فى امريكا، والذين طلبوا الانفصال فى المانيا، ووجهة نظر الوطنيين الارلنديين، والقوميات الصغيرة فى اوربا بعد انتهاء الحرب العظمى، واتخذ انصار هذا الرأى نظريات كلهون سلاحا يؤيدون به مطالبهم، اما وجهة النظر الأخرى فقد قررت أن الاكثرية لها الحق من الوجهة القومية ان تجمع وتخضع الاقليات لسلطتها حتى تتحقق وحدة الدولة وتتماسك اعضاؤها المختلفة لتقوى، وقرر ستاهل (Stahl) فى المانيا وملفورد (Mulford) فى أمريكا ان محاولة الاقليات لنيل مركز سياسى يعطل سير الدولة وتقدمها الطبيعى، وقالا إن كل شعب مهما تركب من قوميات مختلفة يعيش فى وحدة جغرافية يكون دولة، وبررا شرعية محاولة الدول فى المحافظة على وحدتها الداخلية ولوكانت هذه المحاولة رغم ارادة فريق كبير من سكانها. وانكر بعض الكتاب وجود علاقة بين القومية والتنظيم السياسى، وقالوا إن القومية مثلها مثل الدين حالة من حالات العقل، وهى شعور وتفكير داخلى، اما الحكومة والقانون فانهما يبحثان فى العلاقات والاعمال الخارجية، وقرروا الاضرر ينشأ من وجود قوميات مختلفة فى دولة واحدة تخضع لنظام سياسى واحد، مادامت لاتتعرض الاقليات لاى نوع من انواع الاضطهاد، واستشهدوا بحالة الرضا والرخاء التى تسود فى سويسرا والولايات المتحدة، ولم يعطفوا على الرأى القائل باستقلال كل شعب له قومية، وعارضوا المجهودات التى تبذل لتحقيق هذه الغاية، وقالوا إن الحركة القومية تسبب تقييد النمو السياسى والغرور

القومى. والمشاكل الدولية، وتخلق الميل عند القوميات الكبرى الى التوسع الامبراطورى على حساب القوميات الصغيرة ، وقرروا ان الافضل للعالم ان ينمى كل شعب ذكاءه القومى مبتعدا عن الاسس السياسية

٢ ـ نظرية التوسع الامبراطورى :

اعتنق الفلاسفة الى درجة كبيرة المبدأ القائل بأن الدولة يجب عليها أن تتسع أو تموت ، ووافقهم على ذلك طبقة رجال السياسة فى الميدان العملى الى حد كبير ، وكان التوسع فى بعض الاحيان نتيجة لسياسة مرسومة مقررة ، كما حدث فى تكوين امبراطورية اسكندر المقدونى ، ولم يكن فى الاحيان الأخرى نتيجة لخطة موضوعة كما حدث فى تكوين الامبراطورية الرومانية والامبراطورية البريطانية ، بل قام وتحقق على الرغم من معارضة فريق قوى من رجال السياسة ، وكانت الدول قديما تتسع وتبسط نفوذها باستعمال القوة حتى تمنع الاعتداء على حدودها ، وتقوى مركزها العسكرى وتفرض الضرائب والجزية على غيرها ، وتنشر دينها وحضارتها ، ونشأ عن ذلك ان تقوت الحكومة المركزية والسلطة المطلقة ، وخضعت الولايات والدول التابعة لارادة السلطة المركزية فى عاصمة الدولة ، وان محاولة نابليون فى تأسيس امبراطورية كبيرة كانت احياء للفكرة القديمة التى رمت الى تكوين دولة عالمية . وفى أثناء القرون الوسطى وجدت فكرة التوسع الامبراطورى ، ولكن كانت الامبراطورية التى تكونت وهمية اكثر منها حقيقية ، وطلب مكيافلى فى نهاية القرون الوسطى العمل على تحقيق مبدأ التوسع الامبراطورى وظهر أنصار هذا المبدأ فى العصر الحديث باتساع نطاق التجارة وانتشار البعثات الدينية فى العالم بعد النهضة الدينية ، ونشطت هذه الفكرة بكشف الدنيا الجديدة ، وشجعها المذهب التجارى فى اثناء

القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر ، وبلغت غايتها بتجزئة العالم المتأخر بين الدول الكبرى العظام فى أثناء القرن الماضى ، وكانت نتيجة استعمار الاوربيين لمساحات واسعة غير مستعمرة ، ونتيجة لمجهودات الكنيسة فى التبشير بالمسيحية بين الاقوام الذين لا يؤمنون بها ، ونتيجة للمنافسة التجارية والتسابق فى الاسواق والسعى وراء المادة الاولى واستثمار النقود بعد الانقلاب الصناعى ، ونتيجة لرغبة الدول فى الحصول على مراكز حربية حصينة ومحطات بحرية قوية ، وقد نشأ عنها وجود المستعمرات والدول المحمية والدول المقسمة الى مناطق نفوذ الى غير ذلك مما نراه ماثلا امام اعيننا

ارتبطت فكرة التوسع الامبراطورى الحديثة ارتباطا وثيقا بنظرية القومية ، اذ آمنت بعض القوميات بتفوقها على غيرها من القوميات الأخرى ، ورغبت فى نشر حضارتها بين القوميات الضعيفة ، وارتبطت ايضا بالروح العسكرية اذ ان التوسع تطلب جيوشا وبحريات قوية ، وادرك الجميع خطر شأن الاساطيل البحرية فى الخمسين سنة الماضية ، وتحولت انظار الدول الى التفوق فى الهواء فى العصر الحاضر

قال أنصار هذه الفكرة ان القوى التى تنتجها طبيعية وضرورية ، وان فائدتها عظيمة لأنها تجعل مساحات واسعة تتمع بالسلام والأمن ، وتخضع لقانون واحد ، وان نشر الحضارة المتفوقة ضرورى بين الأمم والشعوب المتأخرة ولو كان ذلك بقوة السلاح والغزو ، ولقد كان الانجليز اكبر الشعوب اتساعا بين شعوب العالم ، ونشأت الامبراطورية الانجليزية بسبب الحصول على حدود منيعة ، وارض تصلح للشعب الانجليزى الذى يتزايد عدده زيادة مستمرة ، وانتشر التجار الانجليز فى أنحاء الارض ومن ورائهم حكومتهم يبغون الرزق ويستعمرون ويضمون الاملاك والدول الى

دولتهم ، وقد ظهر فريق من الانجليز يعارض مذهب التوسع الامبراطورى ويؤيد التوسع التجارى من غير التوسع السياسى ، وكان ريشارد كبدن على رأس هذا الفريق، وكره الماديون وجماعة منشستر امتلاك المستعمرات، وكان الاحرار الانجليز لا يعنون الا قليلا بالمسائل الخارجية ، وعارض غلادستون وزير انجلترا الاكبر فى آخر القرن التاسع عشر مبدأ التوسع التجارى السياسى ، ويعارض بعض الكتاب امثال ح . ا. هبسون (G. A. Hobson) و ل ت هبهوس (L. T. Hobhouse) فى العصر الحاضر فكرة التوسع الامبراطورى معارضة شديدة ، ومع ذلك فان لهذه الفكرة انصارا اقوياء بين رجال السياسة والكتاب اذ عاضدها كرليل فى كتابه الابطال ، وان ماقام به سسل رودس (Cecil Rhodes) فى جنوب افريقية كان من جراء تأثره بكتابه كرليل ، وايد ح . ر . سيلى (G. R. Seeley) المؤرخ الشهير مبدأ التوسع ، وناصر بنيامين كد (Benjamin Kidd) فكرة تغلب الشعوب المتمدينة على غيرها من الشعوب المتأخرة فى الحضارة والمدنية ، وتتجه كتابات الشاعر كبلنج (Kipling) نحو هذا الاتجاه وتناصر نظرية التوسع الامبراطورى

لم تصادف هذه الفكرة هوى فى نفوس الامريكان منذ استقلالهم ، وكان الكتاب لايقرون بقاء جيش عسكرى قوى تحت السلاح ، وعدوه مهددا النمو الديمقراطية وتقدمها ، ومع ذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو التوسع وبسط النفوذ فى جهة الغرب والجنوب، وحاربت المسكيك واسبانيا وانتزعت منها جزائر الفلبين فى المحيط الهادى ، وارسل الرئيس ما كينلى (President Mckinley) رسالة الى المؤتمر يقول فيها « ان الحرب اوجدت لنا واجبات ومسئوليات جديدة يجب علينا ان نتحملها ، ونقوم بها كدولة

عظمى منحها الله خالق الامم منذ نشأتها حق قيادة الحضارة وحراستها » ولقد كان التوسع الامبراطورى فى الولايات المتحدة مدفوعا بعامل تملك الارض فى مبدئه ، ولكنه اندفع حديثا بعامل التوسع التجارى والمالى ، وكان نتيجة « لسياسة الدولار » ، وطبق الامريكان مذهب منرو تطبيقا ماليا وتجاريا وقد عارض هذا المذهب بعض الكتاب فى امريكا ، ووصفوه بانه يؤدى الى زيادة الجيوش والاساطيل ، ويضعف الديمقراطية ويجر الولايات المتحدة الى التدخل فى السياسة الاوربية ومشاكلها ، ولكنه وجد انصارا اقوياء بين كتاب آخرين أمثال جوبه فِسك وغيره

وجدت نظرية التوسع الامبراطورى سندا قويا بين الكتاب الالمان فى العصر الحديث ، اذ وجد الالمان بعد توحيدهم ونهضتهم الصناعية ان المساحات والاراضى الزراعية التى تصلح للاستعمار والاتجار قد شغلها غيرهم من الدول ، ولم يبق لهم موضع لائق تحت الشمس يستمدون منه المادة الاولى ويرسلونها اليه مصنوعة ، ولذلك هب الكتاب والمفكرون يطلبون مكانا يتناسب مع زيادة السكان وتقدم الصناعة والتجارة فى البلاد ، ولجأ الالمان الى الجيش والاسطول حتى يحصلوا بوساطتهما على نصيب فى التجارة العالمية

نظر الكتاب السياسيون فى المانيا منذ فشت وهجل الى الدولة نظرة تعظيم وتمجيد ، واعتبروها اسمى نظام وصل اليه التطور الانسانى ، وجعلوا لها ارادة فوق كل ارادة لاترد لها اوامر ، واعطوها سلطة تنفيذية واسعة النطاق ، وميزوا مصالحها ووضعوها فوق مصالح الأفراد غير مقيدة بالقواعد والاصول الخلقية التى تتقيد بها الافراد او الدول ، وتركوها ترقى مصالحها وحياتها دون غيرها ، وتسعى الى مايوصلها الى المجد وهو غايتها ، ولما ظهرت الروح القومية فى المانيا بعد سقوط نابليون تشبعت بهذه المبادىء واختلطت بها ، ونشأت

نظرية جديدة عنهما تقول إن كل فريق من الناس يكون وحدة جنسية وسياسية عليه أن يشترك اشتراكا الزاميا فى تقدم المدنية والحضارة العالمية، وكان الالمان يعتقدون انهم قوم متفوقون على غيرهم من الشعوب والأمم، وعليهم غرس مدينتهم وحضارتهم بين الشعوب الاخرى، فهبوا نتيجة لذلك واتخذوا خطة هجومية نحو الفتح والتوسع والاستعمار، وعلاوة على ذلك كان فريق منهم يعتقد فى نظرية النشوء والارتقاء بين الدول وبقاء الاصلح منها، وطبقوها فى سياستهم واعلنوا انها مثمرة ومنتجة، ولجئوا الى القوة العسكرية للوصول الى مآربهم، وبرروا شرعية الحروب، وقالوا عنها انها عامل من العوامل المقدسة التى تسبب التقدم البشرى، ولما نجحت سياسة بسمارك «الحديدية والدموية» شجعت هذه الآراء وقوت هذه النظريات، واندفع الالمان يعظمون القوة ويمجدون الحرب، ويصفونها بصفات النبل والشرف، وقالوا إن الدول لاتتبع نظاما خلقيا وهى تتنازع البقاء فى معترك الحياة، وكذلك يجب ان تقاد الحرب فى الميادين لا تراعى عهدا ولا تقيم للفضيلة وزنا، وقرروا إن القوة هى الفضيلة فى العلاقات الدولية، وأن الدول الصغيرة لا حق لها ان تتخذ مكانا بين الدول التى تفوقها حضارة ومدنية، وطلبوا اعادة تنظيم اوربا تحت قيادة المانيا وارشادها

اشتهر من الكتاب الذين أيدوا هذه الآراء فريق الحزب العسكرى وكان من انصاره كلوزوتز (Clausiwitz) وبرنهاردى (Bernhardi) وفون درغلتز (Von der Goltz)، وفريق من الاقتصاديين وكان من أنصاره لست وسمبارت (W.Sombart) والفيلسوف نتشى (F.Nietzsche) والبرنس فون بولوف (Prince Von Bulow) والمؤرخ هنريك فون ترتيسك (H. Von Trietschke) (١٨٣٤ - ١٨٩٦)، وقد تأثر هذا

المؤرخ باراء ارسطوطاليس ومكيافلى ، وقال إن الدولة غاية فى نفسها ، وعظم الوحدة القومية ومجد القوة ، وقرر أن الدولة هى اسمى شىء فى الجماعة الانسانية الخالدة ، وإن القوة هى الحق الأعلى ، وإن الحرب هى التى تقرر الحق وغير الحق ، وحرض الالمان على أن يحصلوا على مستعمرات عن طريق الانتصار فى الحرب ، هذا ولقد كانت كتابة الدكتور بول روهرباخ (Dr. Paul Rohrbach) فى نظرية التوسع الامبراطورى الالمانى اكثر اعتدالا من كتابة غيره من الكتاب

مجد المشترعون الألمان الدولة ولكنهم كانوا اقل تطرفا من غيرهم من انصار التوسع الامبراطورى ، وعرفوا الدولة بأنها شخصية قانونية لا تقيدها فى سلطانها قيود غير التى تضعها على نفسها ، وهى مطلقة فى الداخل والخارج وقرروا أن الحرب وسيلة من وسائل التقدم ومصدر للنظام القانونى ، وقد اشتهر من هؤلاء المشترعين كاتبان وهما ر. فون ارنج (R. Von Ihering) وجورج جلنك (Georg Jellineck)

تدل كتابة ازولد سبنجلر (Oswald Spengler) على حالة الانتقال من الفكرة القومية الى فكرة التوسع الامبراطورى ، اذ قال إن الحضارة الغربية قد وصلت قمتها ، وابتدأت تنحدر عنها ، وان الحركة الحكومية المستقبلة ستكون نوعا من الاشتراكية الامبراطورية المنظمة العملية تحت زعامة الشعب الالمانى وتحت رقابته ، ورفض فكرة السلام العالمى ، وقال إن قوة الامة التى تستطيع ان تظهر ارادتها اكبر شأنا واعز سلطانا من مبادىء العدل والحق الخيالية . وتناول غيره من الكتاب الروح العسكرية وكتبوا فيها فقال ويتز إن الحرب توقظ الامم من سباتها النفسانى ، وتنشط العمل والاختراع وتؤدى الى الارتباط والتوحيد ، وقرر باجهوت (Pagehot) إن التاريخ الاوربى اظهر فوق الامم العسكرية غيرها من الامم غير العسكرية ، على

وأن الحرب ادت الى تركز الذكاء والاختراع والشعور الخلقى على الفضائل العسكرية وهى النظام والطاعة والصدق والشهامة، ومجد كثير من الكتاب النمساويين الحرب ووصفوها بأنها أفضل وسيلة لفض المشاكل التى تقوم بين الجماعات القوية والجماعات الضعيفة، وقالوا ان السلام الدائم حلم من احلام الخالين، وان الامم لاتتوحد إلا بالحرب، وان التطور الاجتماعى يؤدى الى المركزية والتوحيد، ووصفوا الدولة بأنها السلطة المنتظمة التى تمثل اسمى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، وقد شجعوا بمبادئهم هذه المبدأ العسكرى والتوسع الامبراطورى، وناصروا الفكرة القائلة إن هناك شعوبا خلقوا للتوسع والفتح، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب الكاتبان الاجتماعيان لديج جمبلوتز (Ludwig Gumplowitz) (١٨٣٨ — ١٩٠٩) وغستاف رتزنهوفر (Gustav Ratzenhofer) (١٨٤٢ — ١٩٠٤)

٣ ـ نظرية الدولية

اكدت نظرية القومية الفوارق بين الدول، وحاولت أن تؤسس اسرة من الامم المستقلة صاحبة السيادة، وشجعت على تقديم الفن السياسى والمعاهدات، ومبدأ التوازن الدولى، والتحكيم الدولى، والحرب لفض المشاكل الدولية، اما نظرية الدولية فقد كانت غايتها أن توحد العالم، وتوجد قانونا عالميا، وحاولت اولا أن تؤسس امبراطورية عالمية، ثم حاولت اخيرا أن توجد قانونا عالميا ودولة تعاهدية عالمية، وكانت قد تحققت بعض المظاهر فى الوحدة العالمية، بتأسيس الامبراطورية الرومانية التى استطاعت أن تنشر الامن والسلام فى انحاء العالم المتمدين مدة قرون كثيرة، وتركت لاروبا فى القرون الوسطى الفكرة عن الدولة العالمية

و الكنيسة العالمية ، وظلت سائدة فيها حتى قامت حركتا النهضة العلمية و الاصلاح الدينى

ظهرت الفكرة الدولية الحديثة بقيام الامم القومية و اشتباك مصالحها وانتشار الحروب بينها ، ورأى الكتاب ضرورة تنظيم هذه الفوضى الدولية ، اذ نهضت دول اوربا فى أثناء القرنين الخامس عشر و السادس عشر نهضة قومية قوية ، واستطاعت كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا بوساطة سلسلة من الحروب الداخلية والخارجية فى أثناء تلك الفترة أن تقوى نفسها وتكون قومياتها

تأثر الساسة الاوربيون ببعض الآراء و النظريات الايطالية ، وحاولوا أن يؤسسوا نظاما للتوازن بين الدول العظمى ليتجنبوا الحروب وما تجره من مصائب على الشعوب ، ولما برهن هذا النظام على انه لم يف بالغرض المؤسس من اجله بحث هؤلاء الساسة عن وسيلة أخرى تكون أقوى فعلا و أشد أثرا ، وكانت مسألة المشاكل بين البروتستنت و الكاثوليك التابعين لدولة واحدة من أخطر المسائل التى تطلبت عناية وحلا من رجال السياسة وأصحاب السلطان فى الدول ، ولقد تأثر هنرى الرابع ملك فرنسا بهذا الموقف واقترح « مشروعه العظيم » طالبا فيه من الدول أن تتسامح مع الكاثوليك و اتباع لوثر وكلفن ، وان تؤلف اتحادا يتكون من خمس عشرة دولة من دول غرب اوربا تكون بعضها ملكية وبعضها جمهورية ، ويكون الامبراطور على رأس هذا الاتحاد ، ويدير شئونه مجلس مكون من اربعة وستين نائبا عن الدولة المتحدة ، و يكون من اختصاصه فض المشاكل التى تنشأ بين الدول ، يؤيده فى عمله جيش وأسطول دولى ، ثم جاهد جروتيوس ومن سبقه من الكتاب أن يكونوا قانونا للأمم على قاعدة القانون الطبيعى ، وقد قبلت الدول تدريجيا فكرة القانون الدولى ، وخطت خطوة واسعة نحو النظرية الدولية ، وكان جروتيوس من أنصار التحكيم الدولى وطلب من

الدول المسيحية أن تعقد مؤتمرات من آونه الى أخرى لفض المشاكل القائمة بينها ، واقترح وليم بن (william Penn) فى سنة ١٦٩٣ عقد برلمان أوربى يفصل فى المشاكل والمنازعات الدولية ، واقترح أن تكون الدول المستقلة ممثلة فيه كل على حسب دخلها وايرادها ، وان يكون له من السلطان والنفوذ مايستطيع به أن ينفذ قراراته بالقوة فى الدول التى ترفض أن تنفذها ، ولقد كان بن من أنصار السلام والتسامح الدينى ، وكان من المعجبين بدستور الجمهورية الهولندية ، وطبق مبادئه فى المستعمرة التى اسسها فى امريكا ، أما أثره فى اوربا فقد كان قليلا . واقترح سنت بيير (Saint Pierre) وكان سكرتيرا للمندوبين الفرنسيين فى مؤتمر اوترخت فى سنة ١٧١٣ تحالفا دائما بين دول اوربا العظمى ، وأيد فكرة تكوين مؤتمر دولى يتركب من ممثلين لكل الدول المستقلة ، ويكون اختصاصه أن يعين الحالات التى يجب على الدول ان تستعمل فيها القوة ضد دولة رفضت ان تطيع قرارات هذا المؤتمر وخالفت الارادة العامة للدول ، واقترح روسو فى سنة ١٧٦١ متأثرا بخبرته السياسية وتجاربه الشخصية تكوين دولة تعاهدية من دول اوربا ، ولكن كانت دول اوربا جميعا ماعدا انجلترا فى ذلك العصر دولا ملكية مطلقة ، وكان روسو لايثق بنجاح فكرته لشدة تمسك كل دولة بسيادتها وسلطانها المطلق عن طريق الرضا والاتفاق ، وقال إن هذه الدولة التعاهدية العامة لاتتألف الا عن طريق العنف والثورة . وكان جريمى بنتام من انصار القانون الدولى ومن اعداء السياسة السرية ، واقترح تدوين القوانين الدولية وتكوين نظام قانون دولى شامل ، وطلب تخفيض التسليح وتحرير المستعمرات ، وتأسيس محكمة دولية ، لم يؤيد مبدأ استعمال القوة مع الدول المخالفة ، وقال ان تأثير الرأى العام الدولى بوساطة الصحافة الحرة كاف لارغام هذه الدولة على الخضوع للقرارات الدولية . وفى نهاية القرن الثامن عشر نشر

امانويل كانت رسالته المشهورة « مشروع الصلح الدائم » سنة ١٧٨٥ وفيها أكد أن الصلح و السلام يتوقفان على قيام النظم النيابية الجمهورية فى كل دولة من دول اوربا ، وعلى تكوين قانون للامم مؤسس على قيام تعاهد بين الدول الحرة، وكان من رأيه ان العوامل الاقتصادية ستمنع الحروب ، وان القانون الطبيعى سيؤدى فى النهاية الى الوحدة العالمية و السلام الدائم

ارسل قيصر الروسيا بعد ذلك بقليل بعثة سياسية الى انجلترا تقترح اعادة تنظيم اوربا على أساس تكوين دولة مسيحية عامة، وقد اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا بتكوين الحلف المقدس بعد سقوط نابليون ، ولقد كان هذا الحلف اداة سلام بين دول اوربا على الرغم من استخدامه فى اخماد الحركات الشعبية التى قامت تطالب بالدستور وحق تقرير المصير، وقد كانت غاية هذا الحلف تكوين أخاء متين بين الدول على اساس المبادىء المسيحية فى العدل والسلام ، وطلب الى الدول التى تعتنق المسيحية ان تشترك فيه، ويعتبر هذا الحلف اساسا للمؤتمرات الدولية الحديثة وانه اضاف كثيرا للقانون الدولى

تأسست جمعية السلام الامريكية فى سنة ١٨٢٨ ، وفى ستة ١٨٤٠ اقترح وليم لاد (William Ladd) تأسيس مؤتمر من الدول لتسوية المنازعات الدولية ، ولترقية السلام العام من غير الالتجاء الى قوة الجيوش والاساطيل ، ولتحقيق ذلك طلب تكوين مجلس تشريعى دولى يؤيده الرأى العام العالمى و جيش دولى للقيام بواجبات البوليس ، وتكوين محكمة دولية تتركب من قاضيين عن كل دولة

تأسست فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عدة اتحادات دولية ادارية مثل اتحاد البريد العام ، واتحاد البرق العام ، واتحاد المقاييس الدولى

وذلك لتنظيم الشؤن الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وقد تاسست هذه الاتحادات برضا الدول واتفاقها ، واتفق الساسة على عقد مؤتمرات دورية دولية للنظر فى الشئون التى تكون موضع نزاع بينها ، ومالوا الى تكوين ادارة مركزية تتكلف الدول ماتتطلبه من نفقات على حسب نسب يتفقون عليها ، وقد تقدمت فكرة الدولية تقدما عظيما فى أثناء القرن التاسع عشر ، وعقدت عدة مؤتمرات دولية ساعدت على توحيد القانون الدولى وتنظيمه ، وفى سنة ١٨٩٩ عقد مؤتمر دولى فى لاهاى لينظر فى امر تخفيض السلاح ولكنه لم يتقدم الا قليلا فى هذا السبيل ، وتكونت محكمة لاهاى الدولية ليرجع اليها فى فض بعض المشاكل الدولية ، وعقد مؤتمر فى لاهاى فى سنة ١٩٠٧ وقرر تكوين محكمة للنظر فى غنائم الحرب وماينشأ عنها من مشاكل ، ولما انتهت الحرب العالمية الاخيرة تأثر الساسة بمصائبها ، وقرروا تكوين عصبة من الامم لها مجلس وجمعية عمومية وسكرتارية دائمة ومحكمة عدل دائمة ، وفى سنتى ١٩٢١ و١٩٢٢ عقد مؤتمر فى وشنجتون فى الولايات المتحدة ، واتفقت فيه الدول العظمى على تقييد التسليح البحرى ، ووجه رئيس الولايات المتحدة السابق ورئيسها الحالى المستر هوفر نداء قويا الى دول اوربا يطلبان فيه تقييد التسليح البرى والبحرى ، وفض المنازعات الدولية عن طريق التحكيم والمفاوضات الدولية ، واتجهت انظار الساسة فى الوقت الحاضر الى التغلب على اسباب الحروب والابتعاد عنها ، واخذت الدول يتقرب بعضها من بعض ، ونشط رجال السياسة لتحقيق مبدأ السلام الدائم ، والعمل على تخفيف عبء البطالة التى تهدد الدول بعظائم الأمور ، وان لسفر رئيس الوزارة البريطانية المستر رمزى مكدونلد الى امريكا فى الشهر الماضى (اكتوبر سنة ١٩٢٩) علاقة قوية بمسألة تخفيض السلاح ، والاتفاق على المسائل التى هى موضع نزاع بين الدولتين ، وهذه خطوة

جديدة فى سبيل تقدم الدولية ، واتجهت أنظار الكتاب السياسيين فى الوقت الحاضر على تشجيع التنظيم الحكومى والرقابة الحكومية على الامور الداخلية ، وتقليل شأن الفردية بين الدول بوضع قيود دولية على سلطان الامم وسيادتها من الوجهة الخارجية ، ويقررون ان الحروب مضرة بالفائز والمنهزم على حد سواء ، يعملون على تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى تنظيم الشئون المالية والتجارية العالمية ، ويقولون إن مصلحة جميع الامم تتطلب سلاما دائما و تعاونا اختياريا تحت ظل القانون وفى رعايته

الباب السادس والعشرون

نظريات توزيع السلطة العليا

١ـ نشوء نظرية توزيع السلطة العليا وتقدمها:

ساعدت عوامل كثيرة فى أثناء القرن التاسع عشر على ازدياد نفوذ الدولة وتوسيع دائرة اختصاصها: منها أن الكتاب الذين نظروا الى الدولة كأنها كائن اجتماعى اعتبروها نتيجة للأغراض الاجتماعية والخلقية ومجدوها وعظموا شأنها، ومنها أن المشترعين اعتبروها شخصية قانونية ذات سلطة عليا لاتتقيد إلا بارادتها الاختيارية، كما أن فريقا من الكتاب استعمل نظرية الأرادة العامة التى أيد بها روسو الحرية فى تمجيد الدولة وتعظيم سلطتها العليا ليقللوا بذلك من شأن نظرية الحرية الفردية ويناصروا الهيئة التشريعية، ثم ظهرت النظرية الاشتراكية وحضت الدولة على أن تسيطر على وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة، فزاد التدخل الحكومى فى الميدان الاقتصادى زيادة كبيرة، وعاضد بنتام وأتباعه ازدياد النفوذ الحكومى عند ماقرروا أن الاصلاح الاجتماعى المنشود يمكن تحقيقه بوساطة التشريع الحكومى، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قامت حركة رجعية شديدة عارضت نظرية الفردية، وناصرت الحكومة المركزية فى الدولة وطلبت تأييدها ولكن ظهر فى الايام الحديثة نفر من الكتاب السياسيين لايقر مبدأ السلطة العليا الموحدة، وأخذ يعمل على احياء الاعتقاد القائل إن أساس الحرية هو توزيع السلطة لا تركيزها وتوحيدها

ينكر هؤلاء الكتاب حق الدولة فى سيطرتها العليا على ماتشتمل عليه من جماعات وهيئات سياسية أخرى ، ويقولون إن الميل الحاضر يتجه نحو تضييق دائرة اختصاص الدولة وتقييد سلطتها العليا ، ويعتقدون أن تركيزها ينافى الديمقراطية والحرية ، ويطلبون توسيع اختصاص الهيئات السياسية الفرعية ، ومنحها قسطا أوفر من الرقابة وأكثر مما كانت تتمتع به قبلا . ونشأ هذا الميل ونبعت هذه الفكرة من مصادر كثيرة ، فقد مال اليها المشترعون الألمان والانجليز والاقتصاديون الفرنسيون والانجليز ، واحيا المشترع الالمانى اوتوجرك (Otto Gierke) (١٨٤١-١٩١٣) نظريات القرون الوسطى التى قررت الشخصية الحقيقية المستقلة للجماعات والهيئات السياسية التى تتكون منها الدولة ، وقال إن النظريات السياسية لاتكون سليمة ومقبولة عقلا الا إذا اعترفت بوجود هذه الهيئات كأنه طبيعى ، وأن لها شخصيات حقيقية وقانونية وهى مستقلة فى عملها عن الدولة ، وقد اتفق معه فى هذا الرأى الكاتب الانجليزى الشهير ف . و . متلند (F. w. Maitland) (١٨٥٠-١٩٠٦) ، فأنه أكد هو أيضا الشخصية الحقيقية لتلك الهيئات ، وقال إنها نشأت مستقلة وإن لها حقوقا موروثة يجب المحافظة عليها ، ثم أخذ أنصار هذه النظرية يتزايدون ويكتبون لتأييدها بالحجج والبراهين ، وعاضدها رجال الكنيسة فى انجلترا حتى يقللوا من رقابة الحكومة على الشئون الدينية ، واحيا ج . ن فجس (G. N. Figgis) (١٨٦٦ -) فى المؤلفات الكثيرة التى كتبها فكرة استقلال الكنيسة عن الدولة ، وأيد بقوة نظرية استقلال الهيئات السياسية والاقتصادية التى تشتمل عليها الدولة ، وقرر أن هذه الهيئات نشأت طبيعيا من الغرائز الاجتماعية للبشر ، وطلب إلى الدولة ألا تغير وألا تتدخل فى دائرة اختصاصها أو تعمل على تضييقها ، وقال إن الدولة لاتملك السلطة العليا المركزية ، وانها لا تسيطر سيطرة مطلقة على الأفراد والجماعات

و الهيئات بل هى نظام قدسى يتكون من تلك الهيئات والجماعات المستقلة، ولقد أظهرت مؤلفاته خطر شأن العلاقة بين الكنيسة والدولة فى النظريات السياسية فى الوقت الحاضر، ويرى الباحث فى كتابة كل من جرك ومتلند وفجس أنها نظرت إلى الدولة كانها حلقة اتصال بين الهيئات والجماعات التى تشتمل عليها، وأنها انكرت سلطتها العليا المطلقة، و لكنها اعترفت بمركزها القانون السامى

أيد فريق من العلماء فى الوقت الحاضر نظرية توزيع السلطة العليا تأييدا قويا، اشتهر منهم الاستاذ ليون دجوى (Leon Duguit) (١٨٥٩ —) فى فرنسا والاستاذ ه.ج. لاسكى (B. G. Laski) (١٨٩٣ —) فى انجلترا وأمريكا

تأثر الاستاذ دجوى (وقد كان عميدا لكلية الحقوق المصرية منذ عامين) فى آرائه ونظرياته السياسية بالاحوال والحوادث التى وقعت فى فرنسا فى اوائل هذا القرن، فأن قضية دريفوس الشهيرة زعزعت أركان سلطة الدولة المركزية، وفتحت مسائل فصل الكنيسة عن الدولة وقانون الجماعات الباب أمام الكتاب لبحث نظرية السلطة العليا على أساس جديد، وقلل انتشار الميل الى تأسيس نقابات التجار والصناع والعمال من شأن السلطة المركزية، وتحولت الأنظار إلى مبدأ اللامركزية فى الحكومة، وبذل الاشتراكيون جهدهم لنيل الاستقلال الاجتماعى والاقتصادى للمؤسسات الاشتراكية التى كونوها فى أواخر القرن الماضى واوائل الحاضر

عارض الاستاذ دجوى من الوجهة القانونية نظرية القانون الدستورى كما فسرها الاستاذ اسمن (Esmein) فى فرنسا، وانتقد نظرية شخصية الدولة القانونية ونظرية سلطتها العليا المطلقة كما قررها الكتاب فى المانيا،

وانكر وجود الحق منفصلا عن القانون ، وقال إن مركز الانسان ودائرة عمله فى الجماعة البشرية قد تعين تعيينا كافيا بالواجبات التى تفرضها عليه الوحدة الاجتماعية المتضامنة ، وأنكر ايضا شخصية الدولة وسلطتها العليا ، وقرر أن شخصية الدولة ليس لها وجود وأنها مسألة خيالية ، وأن الشخصيات الحقيقية هى الأفراد دون سواهم ، وهؤلاء يرتبط بعضهم ببعض بوساطة احتياجاتهم الاجتماعية ، وقال إن الدولة غير مطلقة فى سلطتها العليا إذ أنها مقيدة بالقانون الذى وجد قبل وجودها وهو أعلى منها ، وإن الناس يخضعون له خضوعا اضطراريا لا لأنه يعبر عن ارادة الدولة بل لانه يخدم الأغراض الاجتماعية ، وعلى ذلك فأن الدولة تخضع خضوعا جبريا للارتباطات القانونية ، وأن وظيفتها تنحصر فى تنظيم طلبات الرأى الاجتماعى والقيام ببعض خدمات عامة معينة ، وقال إن مثلها مثل الافراد مسئولة عن أعمالها مسئولية قانونية ، ولكنه اعترف بسلطتها العليا عندما تبحث فى أمر البوليس والدفاع الخارجى ، وقال إن وظيفة الدولة الحديثة هى العمل على ترقية المصلحة العامة ، فهى أذن خادمة عامة لاسيدة مطلقة ، وأيد الحكومة اللامركزية فى الاقاليم والمقاطعات ، وعاضد مبدأ توسيع الاختصاصات الادارية والفنية للدويلات فى الدولة التعاهدية ، وكان يرى فائدة عظمى فى وضع قيود قانونية على اختصاصات الدولة الادارية وقد تقدمت نظرية مسؤلية الدولة بفضل ما كتبه ، وكان يعتقد أن عمل القوانين وتشريعها ليس قاصرا على هيئة خاصة من هيئات الدولة ، وقرر أن كل هيئة تستطيع التشريع إذ أنها عضو مقيد تقييدا قانونيا . هذا وقد اعتنق هذه المذاهب السياسية فريق كبير من المفكرين الفرنسيين اشتهر منهم الاستاذ ن برتلمى (N. Berthélemy) فأنه نشر رسالة عن أصل السلطة العليا السياسية فى سنة ١٩١٥ ، ورسالة فى القانون الادارى سنة ١٩٢٣

وتناول كاتب آخر يسمى موريس هاريو (Maurice Hauriou) نظرية توزيع السلطة من وجهة أخرى، وميز بين السلطة السياسية العليا التى تستقر فى الهيئات الحكومية وبين السلطة العليا القضائية التى تستقر فى الشعب والتى تظهر عند مايرفض الشعب تنفيذ أوامر الدولة اذا اعتبرها ظالمة وغير عادلة، ثم حاول أن يميز تميزا دقيقا بين اعضاء الدولة ووظائفها وسلطاتها، وفى كتاباته يرى القارىء الميل فى فرنسا لنقد نظرية الفصل بين السلطات كما قررها منتسكيو. ولقد ظهر كتاب آخرون تناولوا هذه النظرية وبحثوها متأثرين بطريقة الاستاذ ديجوى اشهر منهم المشترع الهولندى هوجو كراب (Hugo Krabbe) (١٨٥٧ —) والكاتب الامريكى الاجتماعى روسكو بوند (Roscoe Pound) (١٨٧٠ —)

تأثر الاستاذ لاسكى بالوجهة التاريخية التى قررها متلند، وبالميول الدينية التى أظهرها فجس، وبالمبادىء القانونية التى أقرها الاستاذ ديجوى، وبالحركات الاقتصادية التى قام بها أنصار النقابات والاتحادات الاشتراكية، وكتب ينتقد نظرية سلطة الدولة المطلقة على الافراد والجماعات ويهاجمها مهاجمة عنيفة، وقال إن أعمال الدولة إن هى إلا أعمال الأفراد الذين يتولون الحكم والتى لا تحتاج الى تصديق معنوى معين، وقرر أن اعمال الدولة يجب أن تكون متفقة مع أغراض الجماعات والهيئات التى تشتمل عليها حتى تستحق ولاء الافراد، وبذلك يكون قد انتقد نظرية السلطة العليا المطلقة نقدا عمليا، ووصفها بأنها خيال قانونى ونظرية غير منتجة، وقال إن هناك أشياء كثيرة لا تقوم بها الدولة ولا تستطيع القيام بها بسبب معارضة بعض افرادها لها، واعتقد أن الجماعات فى الدولة قد يكون لها من الشأن فى المسائل الاجتماعية مالا يقل خطورة عن الدولة نفسها وأن لتلك الجماعات نصيبا فى ولاء الافراد لها

مساويا لما للدولة عليهم ، و كان من رأيه أن الكنيسة ونقابات العمال لها سلطة عليا فى دوائر اختصاصها لاتقل عن تلك التى للدولة ، وعلى ذلك يجب أن تتوزع السلطة العليا بين هيئات وجماعات متعددة ، وفى كتاباته الاخيرة أضاف الى آرائه الأولى نظرية الاستاذ ديجوى التشريعية مؤكدا الوحدة والتضامن الاجتماعى بين الوحدات المختلفة والقيود التى يفرضها القانون على السلطة العليا

كتب آخرون فى نظرية توزيع السلطة العليا ، وأيدوا أهمية الجماعات والهيئات واستقلالها، فكتب كل من ج . د . ه . كول (G. D. H. Cole) وس . ج . هبسون (S.G.Hobson) رسائل شائقة تؤيد الاتحادات الاشتراكية ، وكتب العالم الاجتماعى الايطالى م . ا . فكارو (M. A. Vaccaro) (١٨٥٤ —) يقول إن المستقبل القريب سيرى انتشار مبدأ اللامركزية السياسية ، وتقدم الوحدات الصغيرة الاقليمية داخل الدولة حتى يسهل القيام بالأعمال الادارية ، وكتب رودلف ستينر (Rudolf Steiner) فى سنة ١٩٢٢ يقترح تقسيم الدولة الاجتماعية الى وحدة اقتصادية ووحدة سياسية ووحدة دينية

تؤيد نظرية توزيع السلطة العليا الديمقراطية ومبدأ الفردية بصفة عامة ، وتناصر حقوق الجماعات والهيئات المختلفة التى تمثل مصالح الأفراد الحقيقية ، وتعارض الحكومة المركزية القوية معارضة شديدة ، وترفض نظرية الارادة العامة والسلطة المطلقة . هذا ولقد ظهر بجانب هؤلاء الكتاب الذين كتبوا فى هذه النظرية من الوجهة العلمية والفلسفية فريق قام بحركات عملية مختلفة لنشر مبدأ اللامركزية ، واقترح تكوين أسس جديدة للحياة السياسية والنيابية ، وشجع المراقبة الاجتماعية بين الهيئات المختلفة ، وطلب تخفيف

العبء عن كاهل الحكومة المركزية باعطاء بعض سلطتها الى تلك الهيئات والمؤسسات

لم يرغب الاشتراكيون العمال وخصوصا فى انجلترا وفرنسا رغبة اجماعية فى الاشتراكية الحكومية لأنهم اعتقدوا أن الدولة تخضع لسيطرة نفر من الحكام لا يعطف على مطالبهم ويناصبهم العداء، ولذلك بذلوا جهدهم نحو توزيع السلطة الحكومية بين هيئات متعددة حتى يأمنوا ويطمئنوا على مصالحهم الاقتصادية، ولم يحاولوا الوصول الى تسلم امور الحكومة وتصريف شئون الدولة، وقد أيد تقدم نقابات العمال واتحاداتهم هذا الميل وترك السنديكاليون (Syndicalists) فى فرنسا آراء ماركس، ورجعوا إلى نظريات برودهون، وهاجموا سلطة الدولة العليا، وأيد الاشتراكيون الاصاغر فى انجلترا الاشتراكية الحكومية، وعارض البلاشفة الروس الحكومة المركزية وسلطة الدولة العليا، كما أن النظريات الاقتصادية الحديثة لاتقر نظريات السلطة العليا السياسية، وظهر رد فعل شديد بسبب الحرب العالمية الاخيرة ضد مراقبة الحكومة وسيطرتها على الشئون الاقتصادية وضد العسكرية التى أقترنت بها

٢ ـ الطبيعة العامة لنظرية توزيع السلطة العليا:

ظلت نظرية السلطة العليا المطلقة التى لا تتجزأ من المميزات الضرورية للدولة منذ عصر بودان وهوبز، وثبت قدمها بما كتبه فيها جون أوستن، وكانت ترتكز على النقط الاساسية الآتية: أولا أن الدولة نظام سياسى للجماعة البشرية. ثانيا أنها تملك القوة المادية التى تستطيع بها أن تنفذ إرادتها فى الافراد والجماعات، وأن القوة التى تصل بوساطتها الى إخضاع الافراد تسمى السلطة العليا، وهى عبارة عن حق الدولة فى سن القانون

وتنفيذه ، وللدولة السيطرة العليا على جميع الافراد والهيئات داخل حدودها وفى الاقاليم التى تتبعها ، وكانت الوحدة وعدم التجزؤ من مميزات الدولة والسلطة العليا ، وكان الفرد لا يعرف ولاء غير ولائه للدولة وكانت سلطتها عليا ومطلقة غير مقيدة ، وكان الفرد لا يملك حقوقا غير التى تمنحه إياها الدولة بمقتضى القانون وأنها هى التى تهبه الحرية وتضمنها له

كان انصار السلطة العليا الموحدة لا يقولون إن الدولة تستعمل سلطتها جميعها فى كل الأوقات وفى كل المسائل ، بل قرروا أنها تترك جانبا عظيما من حرية العمل للأفراد والجماعات بمحض رغبتها ، وأنها تستطيع ان تسترد حقوقها كاملة فى استعمال سلطتها متى وأنى شاءت غير مقيدة بأية سلطة أخرى ، واعترفوا أن الرغبة والرهبة عنصران ضروريان من مستلزمات الدولة الحديثة ، وأباحوا استعمال الرهبة والقوة فى الحالات الضرورية الاستثنائية

اعترف القائلون بنظرية السلطة العليا المطلقة ان آراءهم نظرية ولكنها قانونية ، وقرروا عدا نفر قليل منهم أن السلطة مقيدة بالواجبات الخلقية والضرورة والخبرة العملية ، ولكنهم أكدوا أنها مطلقة وعليا من وجهة النظر القانونية ، وأن إرادتها فوق إرادة الجماعات التى تسكن الدولة ، وأنها إذا قيدت سلطانها فانها تعمل ذلك بمحض إرادتها وبوساطة قوانين تشرعها هى وتفرضها على نفسها ، وبينوا أن القيود الخلقية تختلف اختلافا كليا عن القيود القانونية الايجابية

أما انصار نظرية توزيع السلطة العليا فقد تأثروا بتعقد النظام الاجتماعى الحاضر ، وأكدوا خطر شأن الجماعات غير السياسية الكثيرة التى توجد فى الدولة ، وقرروا أن هذه الجماعات أقدر على تمثيل مصالح أفرادها من الدولة ، وأن هؤلاء الأفراد يطيعون الجماعات التى ينتمون اليها أكثر من طاعتهم للدولة ، ثم ينكرون أن الدولة نظام غريب فى بابه ، ويقولون

إن وجود الجماعات هو ايضا حقيقى وطبيعى ، وأنها تملك السلطة العليا التى تنفذ بها أغراضها مثلها مثل الدولة تماما ، ويقررون عجز الدولة عن تنفيذ إرادتها من الوجهة العملية بسبب معارضة جماعات معينة فى داخلها ، ولا يعترفون للدولة بسلطة عليا وحق اسمى بسبب تملكها القوة المادية ، ويقولون إن الجماعات تملك حقوقا مماثلة لها لانها تسيطر على أفرادها وتؤدى خدمات ذات قيمة للجماعة البشرية ، وعلى ذلك فان السلطة العليا موزعة بين هيئات كثيرة وأنها ليست وحدة لا تتجزأ ، وإن الدولة ليست مطلقة بل هى مقيدة ، وقد انتقد انصار السلطة العليا الموحدة هذه الآراء واعتبروها مؤدية للخراب والفوضى ، وأنها هادمة للقانون والنظام والحرية الحقيقية ، وأنها خطوة رجعية نحو افكار القرون الوسطى ونظرياتها الخاصة بالدولة

أضافت نظرية توزيع السلطة العليا مكاسب جديدة الى النظريات السياسية ، اذ انها اكدت وجوب خضوع الدول للقيود الخلقية ، وانكرت نظرية الدولة التى مجدتها وجعلتها غاية فى نفسها وانها حرة من كل القيود الخلقية ، كما انها عارضت مبادىء السلطة العليا التى قررها اوستن ، والتى اثارت نقدا مرا من جانب فريق كبير من الكتاب ، واكدت ضرورة دراسة الحقائق العملية فى الحياة السياسية التى تتغير من آونة الى أخرى ، وبينت ازدياد خطر شأن الجماعات والهيئات غير السياسية ، والخطر الذى ينجم عن تدخل الدولة فى شئون تلك الهيئات الخاصة ، واقترحت ادخال النظام التعاهدى فى الادارة الحكومية ، وطلبت تمثيل الهيئات والجماعات فى المجالس النيابية ، وقد استفادت الحكومات من جراء تطبيق هذه الاقتراحات والعمل بها فائدة عظمى

نشأت نظرية توزيع السلطة العليا عن طبيعة الاحوال التى تسود فى عصر اشتبكت فيه المصالح ، وتعددت فيه مظاهر الطاعة والولاء ، فقد كانت سائدة فى القرون الوسطى عند ما تنازعت الكنيسة والدولة السلطة العليا وحاول كل منهما ان ينفرد بها ، وفى الوقت الذى انتشرت فيه الجماعات والهيئات السياسية المستقلة ، وفى الوقت الحاضر تقدمت المصالح الاقتصادية وتقوت الجماعات والنقابات الاقتصادية ، وابتدأ النزاع بينها وبين الحكومات القائمة التى لاتستطيع أن تعدل قوانينها ونظمها بسرعة تتناسب مع مطالب هذه المؤسسات الاقتصادية والظروف الجديدة ، ويعتبر الكثيرون أن سلطة الدولة المطلقة أمر غير مرغوب فيه ، وأنها خطرة على تقدم الديموقراطية ، ولذلك ظهرت نظرية توزيع السلطة العليا مرة ثانية واشتد ساعدها ، ومن المحتمل أن تختفى عند ماتسوى المشاكل القائمة وتعترف الدولة بصفة قانونية بوجود القوى الجديدة فى الحياة الاجتماعية التى تسودها وتنتشر بين ربوعها

الباب السابع والعشرون

نظريات العمال السياسية الحديثة

ا. الاشتراكية القومية :

تقدمت طائفة العمال تقدما سريعا منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتخذت حركاتهم مظاهر شتى منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الحاضر، ولقد كان أثر كارل ماركس واضحا فى تلك الحركات، اذ اعتنق العمال مذاهبه، وتشبعوا بارائه واستمدوا منها امانيهم، واتخذوا من كتاباته ما أيدوا به مطالبهم وعاضدهم فى خططهم، ولما اضمحلت حركة الاشتراكية الدولية حلت محلها الاحزاب الاشتراكية القومية، ونشطت هذه الحركة فى أواخر القرن الماضى، ووضحت فى انجلترا والمانيا اكثر من وضوحها فى أى دولة أخرى من دول اوربا وأمريكا، واقترنت بنمو تنظيم العمل وتقدمه، وشعر العمال بقوتهم، وعرفوا أنهم جزء من الدولة بعد أن نالوا الحقوق السياسية، واشتركوا فى الحركات الانتخابية والنيابية، وطلبوا من الدولة ان تسيطر على الصناعة وتتملكها، وسعوا للوصول الى كراسى الحكم عن طريق الاحزاب الاشتراكية السياسية، وعملوا على توسيع الديمقراطية ونشرها عن طريق التصويت العام، والغاء امتيازات الطبقات ومنع إحياء السيطرة الارستقراطية الحكومية، وقد قل ميلهم الى الانقلابات الثورية عندما اعتنقوا هذه السياسة، وأدركوا ضرورة التدرج والبطء للوصول الى التغيير المنشود، واتحدوا مع الأحرار غير الاشتراكيين حتى يحصلوا على الأصلاح العملى، وكانوا يعتقدون فى المبدأ ان الحكومة يجب عليها ان تتملك الصناعة وتدير شئونها ولكنهم عدلوا رأيهم بعد ذلك، وطلبوا ان تدير الحكومات المحلية بعض

المظاهر الاقتصادية حتى لا تصبح الحكومة المركزية حكومة بيروقراطية ، وانتجت مجهوداتهم واعتنقت حكومات دول أوربا الكبرى كثيرا من مذاهبهم الاشتراكية ، وتملكت مؤسسات اقتصادية كثيرة ، ونظمت غيرها تحت اشرافها ، وسنت القوانين لمراقبة الاحتكارات ، وقيدت المنافسة ومنعت إرهاق العمال ، واضطرت للقيام بذلك ان تزيد فى مصروفاتها و تفرض الضرائب على الدخل المتزايد و التركات

ابتدأت حركة العمال فى ألمانيا بتأسيس « اتحاد العمال العام » عام ١٨٦٣ الذى أسسه فرديناند لاسال (F. Lassalle) (١٨٢٥-١٨٦٤) ، وانضم اليه بعد ذلك حزب العمال الاشتراكى الديموقراطى الذى نظمه فى جنوب المانيا كل من بيبل (Bebel) وليبنخت (Liebknecht) ، وقد عارضته الحكومة معارضة شديدة عند بدء تأسيسه ، ولكنه ازداد عدده زيادة سريعة فاضطرت الحكومة ان تعتنق كثيرا من مبادئه وتنفذها ، ولقد جاء تقدم المانيا من الوجهة الصناعية متأخرا وظهرت نقابات التجار جنبا الى جنب مع الاحزاب الاشتراكية ، ونمت كل منهما مؤيدة الواحدة الاخرى ولم ينشأ بينهما عداء كالذى نشأ بينهما فى انجلترا . هذا ولم يكن للاشتراكيين الألمان نفوذ فى الأمبراطورية الألمانية وحكومتها يتناسب مع قوة اصواتهم ، ولم يكن لهم مقاعد نيابية فى مجلس الرشستاغ تتناسب مع عددهم فى المدن التى كانت حصنهم الحصين ، ولكنهم أصبحوا أصحاب الكلمة العليا والنفوذ الأكبر فى ألمانيا بعد ثورتها فى سنة ١٩١٨ ، ويشمل دستور الجمهورية الجديدة كثيرا من مبادئهم ، وقد اشتهر من الكتاب الذين كتبوا فى الاشتراكية الألمانية كارل كوتسكى (Karl Kautsky) فانه كتب مؤلفا جديدا سماه « تنازع الطبقات » وترجمه بوهن الى الانجليزية فى سنة ١٩١٠

كانت انجلترا أول دولة ظهرت فيها الحركة الصناعية والانقلاب الذى

نشأ عنها ، ومع ذلك تأخر تكوين الحزب الاشتراكى فيها بالنسبة لغيرها من الدول ولم يقبل الانجليز على اعتناق مبادىء « دولية » ماركس كما أقبل عليها غيرهم من الأمم ، ونفروا منها لارتباطها بالحركة الشيوعية الباريسية ، وكانت قد تأسست فيها اتحادات العمال وتقوت وعارضت الحركة الاشتراكية الجديدة ، ولكن لما نال العمال والصناع الحقوق السياسية بمقتضى القوانين البرلمانية التى سنت فى سنتى ١٨٦٧ و ١٨٨٥ ، وأصبحت المبادىء الحرة التى نادى بها بنتام غير صالحة للحاجات الجديدة . مال هؤلاء العمال والصناع الى اعتناق مذاهب تؤيد أمانيهم وتحقق ماتصبو اليه نفوسهم ، وظهرت حركة قوية تطلب الملكية العامة للاراضى الزراعية يرجع تاريخها الى ما كتبها توماس سبنس (Thomas Spence) فى سنة ١٧٧٥ ، وطلب باتريك دوف (Patrick Dove) فى سنة ١٨٥٠ فى كتابه « نظرية التقدم الانسانى » وفى كتابه « مبادىء العلوم السياسية » فى سنة ١٨٥٤ رفع الضرائب عن كاهل العمال وفرضها على الاراضى الزراعية ، وعارض هربرت سبنسر ملكية الاراضى الذاتية ، وناصره فى نظريته هذه الكاتب الامريكى هنرى جورج (Henry George) (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، إذ طلب فرض ضريبة واحدة على الارض ، وكان من المؤمنين بنظرية الحقوق الطبيعية ، وقال إن الارض ملكية مشتركة بين جميع افراد البشر ، ويجب اعتبار اجارتها ايرادا من غير كد لايبرره الحق الطبيعى ، ويجب رفعه حتى يستغلها الجميع بالطريقة الاشتراكية ، وان لم يكن بد من بقائها فى أيدى طائفة خاصة فان واجب الحكومة يحتم عليها ان تفرض عليها ضريبة توازى مبلغ أجرتها لتدخل خزانة الدولة وتنفقها فى سبيل المصلحة العامة ، وطلب ا.ر. ولاس (A.R. Wallace) فى مؤلف كتبه عام ١٨٨٢ الملكية المشتركة وان تؤجر الارض بطريقة الحكر لمن يتقدم للدولة بأعلى عطاء للتأجير ،

وقد تأثر هؤلاء الكتاب وهم يطلبون الاشتراكية الزراعية بنظام الملكية الزراعية فى انجلترا اذ تملك نفر قليل من الانجليز الاراضى الزراعية، واستخدموا عددا كبيرا من فقراء العمال يفلحون الارض نظير أجر قليل أو اجارة فادحة اذا كانوا غير اجراء

عرف الانجليز مبادىء ماركس وشعروا بأثرها لأول مرة فى سنة ١٨٨١ عندما نشر ه.م هندمان (H. M. Hyndman) رسالته « انجلترا للجميع » وأسس الاتحاد الديمقراطى الاشتراكى وعلى رأسه وليم موريس، وقد لاقى هذا الاتحاد معارضة شديدة من جانب العمال المنظمين ورجال الدين، ولذلك لم يتقدم الا ببطء وانما تدريجيا، ولكن مالبث ان تفاهم مع اتحادات العمال فى سنة ١٨٩٣، وتأسس حزب العمال المستقل فى تلك السنة، ولقد كان هذا الحزب اشتراكيا فى ميوله فجذب اليه كثيرا من اتحادات الصناع، وانضم اليه عدد كبير من الاحرار الحاقدين ومن رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية، وفى سنة ١٨٩٩ قامت حركة قوية تعمل على ضم الجماعات التعاونية والاتحادات التجارية والمؤسسات الاشتراكية حتى تستطيع هذه الهيئات ان تنال حق التمثيل فى البرلمان، وفى سنة ١٩٠٠ تألفت لجنة برلمانية تطلب تمثيل العمال فى البرلمان، وفى سنة ١٩٠٦ تغير اسم هذه المؤسسات الى حزب العمال، وكان يشمل هذا الحزب العناصر الاشتراكية وغير الاشتراكية حتى يقوى على منازلة خصومه ومنافستهم فى الميدان السياسى

خطت الحركة الاشتراكية خطوة هامة فى انجلترا بتأسيس « جماعة فابيوس » (Fabian Society) عام ١٨٨٤، وقد اشتهر من زعمائها ج. ب. شو (G. B. Shaw) وسدنى وب (Sidney Webb) والآنسة بتريس بوتر (Beatrice potter) والسيدة آن بزانت (Mrs Annie Besant)، وكانت هذه

الجماعة لاتريد ان تكون حزبا سياسيا ولا أن تشترك فى حركات العمال، وكان كثير من أعضائها من حزب الاحرار، ولكنها كانت ترمى الى نشر الثقافة والتعليم على حسب القواعد الاشتراكية، ونشرت عدة رسائل ومقالات اشتهرت منها رسالة كتبها المستر سدنى وب وزوجته بتريس بوتر فى سنة ١٩٢٠ تحت عنوان « دستور للهيئة الاشتراكية فى بريطانيا العظمى »، وقد استمدت هذه الجماعة اكثر آرائها من نظريات ستوارت مل، وتأثرت الى حد كبير باراء ماركس ونظريات برودهون، وكان اعضاؤها لا يقرون الروح الثورية بل اعتمدوا على الطبقة المستنيرة أكثر من اعتمادهم على طبقة العمال فى نشر مبادئهم التى كانت ترمى الى بث روح الفضيلة والاخلاق السامية بين أفراد الدولة، ويعتبر اعضاؤها خلفاء للماديين الأحرار يبتغون ويعملون للوصول الى الديمقراطية الصناعية بوساطة التشريع للعمال والاشتراكية البلدية والجماعات التعاونية، وكانوا ينشدون الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى لا الاصلاح الدستورى والقانونى كما ابتغى بنتام واتباعه، كما انهم كانوا يطلبون دولة ديمقراطية تشرف اشرافا واسعا على الارض ورأس المال، وناصروا اللامركزية فى الدولة، وأكدوا خطر شأن الخبراء والاخصائيين فى الحكومة، وعارضوا الثورات العنيفة معارضة شديدة، وأيدوا الاصلاح التدريجى، وتأثروا بمبادىء سبنسر فى اعتباره الدولة كائنا حيا، ولقد اعتنق كثير من الاحرار مبادئ هذه الجماعة وعدلوا معظم ارائهم فى الفردية، ويؤيدون الآن مبدأ توسيع الاشراف الحكومى لترقية المصلحة العامة

تكونت الاحزاب السياسية الاشتراكية فى معظم دول أوربا فى الأيام الاخيرة للقرن التاسع عشر، كما انها انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية

ايضا ، وقد انتشرت اشتراكية رأس المال فى انجلترا والمانيا والولايات المتحدة حيث تنتشر الصناعات الكبيرة ، أما فى فرنسا وايطاليا والروسيا حيث تسود الصناعات الصغيرة فلم ينتشر هذا النوع من الاشتراكية الا قليلا ، وظل أثر برودهون وباكونين واضحا وضوحا جليا ، وأقبل العمال فى هذه الدول على اعتناق المبادىء الفوضوية ونظام نقابات العمال (Syndicalism) هذا وقد انقسم الاشتراكيون فى هذه الدول إلى فريقين : فريق يريد الاصلاح التدريجى بوساطة الحكومات القائمة ، وفريق ثان يريد الاصلاح بوساطة الانقلابات والثورات ، وحض الفريق الأول الجماهير على أن تسيطر على السلطة السياسية حتى تستطيع أن تصل إلى الانقلاب الاجتماعى المنشود خطوة فخطوة ، أما الفريق الثانى فقد كان يؤمن بالعمل الاقتصادى ، واحتقر السياسة ورغب فى النظام الاشتراكى السريع حتى يتم له ما يريد من اصلاح

٢ ـ الفوضوية :

أصبحت النظرية الفوضية التى اقترحها اولاجودوين وتمشى بها برودهون بعد ذلك فى سبيل الترقى والتقدم من العوامل السياسية الخطيرة فى النصف الثانى من القرن الماضى ، ولقد كان غرض هذه النظرية ان توفق بين المبادىء الحرة والمبادىء الاشتراكية وتمزجهما بعضهما ببعض ، وكرهت الدولة وتدخلها ، وايدت الحرية الفردية متأثرة بالمبادىء الحرة كما انها تأثرت بالمبادىء الثانية وكرهت الملكية الذاتية ، واعتقدت أن العمال مرهقون ومغلوبون على أمرهم ، وأخذ انصار هذه النظرية ينشرون الآراء بين الناس التى تقول بعجز الدولة من الوجهة الادارية والاقتصادية ، واعتبروها من المجرمين وعملوا على تدميرها ، وقررت هذه النظرية ان الحرية التى لا تقترن بالاشتراكية تنتج فائدة خاصة ، والاشتراكية التى لا تقترن بالحرية تؤدى الى الاوتقراطية والعبودية

تمشت المذاهب الفوضوية على أساسين شهيرين وهما الاساس الفردى والاساس الشيوعى ، وكان الاول أساسا فلسفيا وأدبيا مجد الفرد تمجيدا كبيرا ورفعه الى اعلى مقام ، ووضع بين يديه حقوق الملكية وترك له الحرية التامة فى أن يعيش ويتصل بغيره من الافراد او لا يتصل كما يشاء ويختار ، اما الاساس الثانى فقد كان أساسا سياسيا واجتماعيا رغب فى أن تحل محل الدولة جماعات اختيارية تتملك حقوق الملكية ، وقد تقوم بينها جماعات واتحادات اختيارية أخرى

انتشر المذهب الاول فى المانيا وكان ممثله ماكس ستيرنر (Max Stirner) (١٨٠٦ — ١٨٥٦) ، وكان انصار هذا المذهب ينتقدون من خالفهم فى الرأى مر الانتقاد ، ويستعملون فى ذلك أقسى الالفاظ معتمدين على الحرية المطلقة فى القول والفكر والكتابة ، « وكانوا يسخرون بالمبادئ الخلقية ، ويعبثون بالحقائق الاجتماعية ، ولا يؤمنون الا بالانانية الفردية » وكان كل فرد فى نظرهم عبارة عن وحدة مستقلة يسير فى الحياة الدنيا على حسب ما توحيه اليه مصلحته الذاتية ، وله ان يختار من الاساليب والطرق مايمكنه من الحصول على رغباته وطلباته ، وكان ستيرنر يطلب من كل فرد ان يقول فى نفسه « اريد ان أكون كل ما يمكننى ان اكونه ، وان احصل على كل مايمكننى الحصول عليه » وقرر « ان كل مصالح الانسان شرعية بشرط ان يكون طالبها قويا ، اذ كل من ملك القوة نال حقه ، ومن فقدها ضاع منه » وكانت الحكومة والاسرة والامة لا سلطان لكل منها الا ماخوله اياها الفرد من سلطان ، ومتى عدل الفرد عن احترامها والاعتراف بها تفقد كل مالها من نفوذ ومكانة ، وقد تطرف ستيرنر فى القول تطرفا شديدا فقال فى احدى رسائله « لى الحق فى اسقاط المسيح والآلهة اذا استعطت الى ذلك سبيلا ،

ولى الحق فى قتل من شئت اذا لم اخش العقوبة ، وانا الذى اعين حقوقى ولا وجود لأحد سواى » وحض العامل اذا كان يشكو من سوء حاله وفقره ان يستولى على ما يمكنه أخذه من املاك سواه « اذ ان الارض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن استولى عليها واستطاع المحافظة عليها »

اثارت مذاهب هذا الزعيم الفوضوى انتقادا مرا بين طائفة الكتاب والمفكرين ،وقالوا إن مثل هذه الافكار الشريرة لاتصلح ولا يمكن ان تتخذ أساسا لنظام الهيئة الاجتماعية ، لانها لا تحترم حقوق الفرد نفسه وتضحى بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوى ، وتجعل القوة حقا ، وهم محقون فى نقدهم

انتشرت الفوضوية الفردية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وكتب فيها كل من جوسيا وارن (Gosiah warren) وبنيامين تكر (Benjamin Tucker) ، فقال وارن « يجب على الفرد أن يكون حكومة فى نفسه ،وقانونا ودينا ونظاما مستقلا » وقال تكر إن الافراد يستطيعون تكوين اتحادات اختيارية بوساطة عقود اجتماعية اختيارية ، ولهم أن ينسحبوا من هذه الاتحادات متى وانى شاءوا ، وكان لايؤيد الثورات والانقلابات الفوضوية . هذا ولم تتقدم هذه المبادئ فى امريكا إلا تقدما قليلا

كانت النظرية الفوضوية السياسة تعرف بحقيقة الروابط الاجتماعية ، ولكنها كانت تؤمن بالاتحادات والجمعيات الاختيارية ، وتقلل من شأن الدولة وقوانينها ، واعتنقت مبدأ الاشتراكيين الشيوعى ،وعارضت اعتمادهم على الوسائل السياسية للحصول على رغباتهم ومطالبهم . وكانت تطلب الثورة والانقلاب ، ولاتعتقد فى الاصلاح التدريجى بوساطة الاحزاب السياسية . وكان زعيم هذا المذهب ميشيل باكونين (Michail Bakunin)

(١٨١٤ — ١٨٧٦)، وهو روسى نشر مبادئه فى الروسيا و تأثرت بها دول جنوب أوربا تأثرا عظيما، ولقد تأثر فى بادئ أمره بنظريات هجل وفلسفته، ولكنه مالبث انه اعتنق فلسفة برودهون، وكان من أنصار اجتماع الافراد فى جماعات حرة، واتحاد هذه الجماعات فى دولة تعاهدية عالمية مع ترك الحرية للفرد فى الانسحاب من هذه الهيئات بمحض رغبته، اذ قال «ان حريتى معناها ألا أطيع أحدا والا أقيد أعمالى الا طوعا لارادتى» وقال فى موضع آخر «ان الحرية هى الغرض الاعلى لتقدم الأنسانية»، وقد اعتنق مذهبه هذا روسى آخر وهو البرنس كروبوتكين (Prince Kropotkin) سنة (١٨٤٢ — ١٩١٩) وكان من أتباع داروين وقضى معظم أيام حياته فى انجلترا، وكان من المؤمنين بمبدأ المساعدة المتبادلة بين الأفراد، ووصفها بأنها رابطة اجتماعية قوية، وقال أن القانون والحكومة يحميان الأفراد الممتازين أصحاب المصالح، ولا يستفيد منهما العامل الضعيف، وطلب تكوين جماعات حرة لتقوم مقام الدولة القاهرة، والغاء الملكية الذاتية، وضمان حد أدنى من الايراد والدخل لجميع الأفراد. ولقد انتشرت هذه المبادىء فى فرنسا بوساطة ركلوس (Reclus) وجراف (Grave) بعد أن أدخلا عليها بعض مبادىء برودهون وباكونين، ثم ظهر مبدأ آخر نادى به الكونت تولستوى وكان خليطا من الفوضوية والاشتراكية المسيحية، إذ طلب الرجوع إلى الأرض والتمسك بأهداب المبادىء المسيحية الأولى وعارض مبدأ القوة ودفع الضرائب والخدمة العسكرية الاجبارية، وكان يطلب التعاون وانتشار جماعاته بدلا من نظام الدولة

كانت الفوضوية الشيوعية تؤكد الحقوق الفردية، وتمجد الشخصية الذاتية، ولكنها عارضت الانانية التى نادى بها ستيرنر، وقدمت عليها صفة

الانسانية ، وطلبت من الفرد ان يعمل على تحقيق الحرية للجميع لا للوصول الى حريته الفردية ، ولكنها اتفقت مع النوع الآخر من الفوضوية فى الكراهية للحكومة ، ووصفتها بأنها عامل من عوامل الفساد والشر ، وقالت إن الثورات السابقة التى قامت أخطأت فى احلال حكومة محل حكومة زائلة ، وقررت أن الثورة الحقيقية هى التى تقلب الحكومات جميعها ، وطلبت أن توزع الملكية بين جماعات العمال الحرة

كان برودهون يكره الثورة المسلحة ، وطالب بالاصلاح عن طريقة الثورة السلمية ، ولكن أتباعه رأوا فى الثورة المسلحة ضرورة لازمة لتحقيق اغراضهم ، وقالوا إن الدماء والمصادرة هما الوسيلتان الناجحتان لقلب النظام الحاضر ، وهو قول مردود فى نظرنا اذ كيف يرجى الاصلاح « من يد مخضبة بالدماء وينتظر البر والخير من قتلة مجرمين ! »

٣ ـ نظام نقابات العمال « Syndicalism » :

نشأ نظام نقابات العمال فى فرنسا نتيجة للأحوال الثورية والانقلابات السياسية التى انتشرت فيها فى أثناء القرن التاسع عشر ، وظهرت أيضا فى ايطاليا حيث تكثر الصناعات الصغيرة وتنمو فيها الصناعة تحت أشراف الدولة ، ولقد تأثرت فى فرنسا بنظام الاتحادات التجارية فيها وبالنظريات الفلسفية التى اشتهرت بها هذه الدولة

كانت اتحادات العمال فى فرنسا أضعف منها فى انجلترا ، وكانت مفككة العرى لا تملك الا قليلا من الموارد الاقتصادية ، وكانت إذا لا تستطيع ان تصل الى الاصلاحات المنشودة بوساطة قوتها الاقتصادية ، ولذلك لجأت الى وسائل الثورة والعنف حتى تحقق ما تصبو اليه ، وكان الفرنسيون يحبون النظريات الفلسفية ويميلون الى المبادىء الثورية ، وكان هناك عداء بين

طبقات العمال و الطبقات المستنيرة ، كما ان العمال كانوا لا يثقون برجال السياسة ، فكان كل هذا من العناصر الهامة التى ساعدت على ظهور نظام النقابات بين العمال ، وقد اعتنقت هذه النقابات مبادىء الاشتراكيين الاقتصادية ، و النظرية السياسية التى قررت ان الدولة آلة من آلات الرأسمالية ، كما انها اعتنقت اساليب اتحادات التجار غير السياسية ، وجمعت بين افكار برجسون و ماركس وكربوتكين و نتشه و نظرياتهم السياسية و الاشتراكية و الفوضوية

يستند هذا النظام على الفلسفة العملية ، ويؤمن القائمون به بأن التنظيم و الاشراف الحكومى يمنع التقدم ، و يشجعون النشاط الحر ، و يقولون إن الاعتماد على النفس هو وحده وسيلة التقدم ، و يبذلون جهدهم للوصول الى الأصلاح عن طريق المبادىء الاشتراكية

تكونت نقابة من المنتجين تدير شئون افرادها ، و اصبحت هذه النقابة الوحدة التأسيسية لنظام النقابات ، وكانت الحركة فى بدئها تعاضد مبدأ ترك الرقابة فى ايدى الاتحادات المحلية ، ولكنها عاضدت بعد ذلك تكوين اتحاد عام يشرف اشرافا فعليا على سير النقابات الفرعية و تقدمها ، و ان الغاية التى يرمى اليها هذا النظام هو ايجاد جماعة بشرية تتكون من وحدات صناعية مستقلة تعاهدية ، ويؤمن القائمون بهذا النظام بفلسفة الحرب بين الطبقات ، و يثقون بالاضراب العام كمقدمة للانقلاب الصناعى ، و يحضون العمال على القيام بالعمل الاقتصادى المباشر لا الضغط السياسى ، و يقولون إن الاضراب العام يمكن العمال من السيطرة على الصناعات الكبرى و يتملكونها و يديرونها

يقول انصار هذا النظام إن الحكومة قامت لتحمى المصالح الاقتصادية للفريق الممتاز ، وهى تؤيد امتيازات الافراد و تعمل على التفرقة بين الطبقات ، و انها تستخدم قواتها للقضاء على الاضرابات ، وتعلن الحرب على العمال

لتخدم المصالح الاقتصادية لفريق الرأسماليين، وهم لذلك يعارضون التدريب العسكرى والجيوش القائمة والبحريات والحرب، ويقولون إن الحكومة تنشر الظلم فى الداخل، وتبرر ارهاق العمال بالطرق القانونية، ويعتقدون ان منبع السلطة السياسية هو القوة الاقتصادية، وان السيادة الشعبية لا يمكن ان تتحقق الا اذا اشرف العمال على وسائل الانتاج اشرافا تاما، وهم يعارضون مثلهم مثل الفوضويين كل انواع الحكومات، ويرفضون الاشتراك العملى فى الشئون السياسية، ويقررون ان الرقابة القانونية تهدم الفردية، وتعرقل سير ابتكاراتها وتقدمها، ويعتقدون فى الانحلال التدريجى للحكومة، وفى قيام سلسلة من الثورات والانقلابات تؤدى فى النهاية الى إضراب عام يهدم الدولة ويقضى عليها

يعتبر الكتاب هذا النظام هادما لا انشائيا، ومع ذلك فقد وصف نوعا من النظام الاشتراكى المرغوب فيه، إذ يقول إن العمال المحليين الذين يشتغلون فى مهنة واحدة يستطيعون السيطرة على هذه المهنة اذا كونوا نقابة منهم، وتسيطر النقابات على رأس المال، وتكون هذه النقابات اتحادات تعاهدية قومية على أسس تجارية، وتتحد جميع النقابات المختلفة فى الدولة تحت اشراف هيئة من العمال تكون لها سلطة قانونية وسياسية، ويتكون مؤتمر وطنى يكون اعضاؤه نوابا عن نقابات العمال المحلية والاتحادات التعاهدية التجارية القومية، ثم تتكون هيئة تنفيذية تتألف من عضو واحد عن كل نقابة محلية واتحاد تعاهدى، وتجتمع هذه اللجنة فى الفترات بين ادوار انعقاد المؤتمر وتكون بمثابة غرفة عامة للمقاصة

يمتاز هذا النظام المقترح باللامركزية المتطرفة، ويمثل الميل الحديث الى نظرية توزيع السلطة فى النظريات السياسية، وهو يشبه اشتراكية

النقابات ونظام السوفيت فى اتخاذه الوحدات الاقتصادية اساساً لتنظيماته، وهو ينشد النظام التعاهدى الاقتصادى تحت مراقبة العمال واشرافهم

٤ ـ اشتراكية النقابات (Guild Socialism) :

ينتشر هذا النوع من الاشتراكية فى انجلترا ويعد نظاما وسطا بين اشتراكية رأس المال « Collectivism » ونظام نقابات العمال الذى مر ذكره، ويجمع بين مبدأى ملكية الدولة لرأس المال وإشراف المنتجين كما يقترحه النظام الآخر الذى يعنى بمصالح المنتجين دون سواه

يعنى هذا النظام بمصالح المنتجين والمستهلكين، وذلك بأن ينتظم العمال فى سلك نقابات واتحادات تشرف على عمل الانتاج، ويشرف المستهلكون وتمثلهم الدولة على وسائل الانتاج، ويعتقد أنصار هذا النظام بوجوب استقلال الصناعة والكنيسة والتعليم، كل يشرف فى دائرة اختصاصه على أعماله الخاصة به، أما الدولة فيجب عليها ألا تتدخل إلا عند مايلجأ اليها لفض المشاكل والمنازعات التى قد تنشأ بين تلك الهيئات وهى تدير شئونها

يعارض هذا النوع الاشتراكية الحكومية، ويقرر أن إشراف الحكومة على الصناعة يضعف الديمقراطية ويؤدى إلى تقوية نفوذ الموظفين الحكوميين، ويقترح أن تملك الحكومة وسائل الانتاج، وتشرف على بعض المسائل دون غيرها، مثل العلاقات الدولية والسلوك العام والعمل على ترقية الفن والتعليم العالى، وتترك لنقابات العمال وشركات التعاون مسائل تعيين ساعات العمل وشروطه، والأجور والأثمان، وتشرف النقابات الصناعية على المسائل الصناعية بما فيها التعليم الفنى، وعلى الدخل الأهلى وتدفع للحكومة مبلغا معينا يمكنها من القيام بما عليها

من الواجبات ، وبذلك تأسس فى الدولة ديمقراطيتان واحدة اقتصادية والأخرى سياسية

ظهرت مبادىء هذا النوع من الاشتراكية فى كتابة بوشيه فى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد اعتنق بعضها الاشتراكيون المسيحيون فى انجلترا ، وفى أواخر ذلك القرن عنى بها الاشتراكيون الكاثوليك فى المانيا والنمسا وفرنسا ، وكتبوا فيها كتابات منتظمة وقد نقلها الى انجلترا الكاتبان الانجليزيان هـ . بلوك (H. Belloc) وث تشسترتون (C. Chesterton) ، ثم ظهرت حركة تؤيد النقابات الأهلية فى انجلترا حوالى سنة ١٩٠٥ ، واشتهر من انصارها والعاملين على نشرها س . ج هبسون و ح . هـ كول (G. D. H. Cole) (١٨٨٩ -) ، اذ كتب هذا الأخير كتبا شائقة فى موضوع الاشتراكية وتنظيم الصناعة والتجارة ، منها « الحكومة الذاتية فى الصناعة » سنة ١٩١٨ و « العمل فى الدولة » سنة ١٩١٩ ، و « النظرية الاجتماعية » سنة ١٩٢٠ و « اشتراكية النقابات » فى سنة ١٩٢١

كان هؤلاء الكتاب يوجهون خطاباتهم ويعملون على نشر مبادئهم بين الطبقات المستنيرة ، ولكنهم وجهوا مجهوداتهم فى الايام الأخيرة الى وجهات عملية ، وتأسس اتحاد النقابات الأهلية فى سنة ١٩١٥ ، وأخذت الخطوات لنشر مبادىء هذا الاتحاد بين اتحادات الصناعة والتجارة ، ويطلب انصار هذا النظام تنازل الدولة عن الاشراف على الانتاج وتركه فى أيدى هيئات اقتصادية ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم عما يجب ان تكون عليه علاقة الدولة بالهيئات الصناعية ، فقال فريق وعلى رأسه هبسون بسلطة الدولة العليا على جميع النقابات ، ولها ان تفصل فى المشاكل والخلافات التى تنشأ بين المنتجين على اختلاف انواعهم ، وتتدخل فى الشئون الصناعية فى الأحوال

الاستثنائية اذا دعت الى ذلك المصلحة العامة ، ولكنها لاتستعمل القوة والعنف بل تستعمل « سلطتها الروحية ». أما الفريق الآخر وهو اكثر عددا من الأول وعلى رأسه كول فأنه يعتقد فى سلطة الدولة العليا بصفتها ممثلة لمصالح المستهلكين، وفى سلطة مؤتمر من النقابات الاهلية بصفته ممثلا لمصالح المنتجين ، وعلى ذلك يجب أن تتكون هيئة تمثل المنتجين والمستهلكين، لتفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الطرفين ، ويعارض هذا الفريق سلطة الدولة العليا فى المسائل الصناعية ، وينادى بتكوين نقابات تمثل المستهلكين، ويؤيد مبدأ تمثيل كل هيئة ونقابة عل حدة حتى تقوم بادارة شئونها ، وعلى ذلك فان هذا الفريق من الكتاب يميل الى احلال اتحاد من النقابات الطبيعية محل الدولة والحكومة ، ويعمل على تكوين هيئة تجارية أهلية مؤسسة على قاعدة تمثيل النقابات الفرعية لتحل فى النهاية محل كل سلطة سياسية عليا

تؤمن اشتراكية النقابات ايمانا قويا بالفردية الديمقراطية ، وترمى الى التوفيق بين الاتوقراطية والفوضوية ، وترغب فى توزيع السلطة المركزية حتى لايتعرض الفرد لاستبداد النظام الحكومى ، وتحاول ان تضع نظاما اجتماعيا جديدا يمثل المصالح المشتبكة فى الوقت الحاضر تمثيلا صحيحا

٥ ـ البلشفية:

من الحركات الخطيرة التى ظهرت فى النظريات السياسية فى وقتنا الحاضر قيام نظرية الاشتراكية الزراعية للعمال ، اذ هب الفلاحون فى دول وسط اوربا وطالبوا بالملكية العامة للأراضى الزراعية ، وقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأخيرة منشطة لمطالب هؤلاء الفلاحين ، فانها

اضعفت الارستقراطية الاقطاعيـة ، وزادت من شأن الفلاح بصفته منتجا للمواد الغذائية ، وكان من نتائج هذه الحركة ان تأسست حكومات الفلاحين ، وأعيد توزيع الملكية للأراضى الزراعية فى الروسيا وفى دول وسط أوربا ودول البلقان

ظهر هذا النظام من الشيوعية اولا فى الروسيا حيث كانت الصناعة فيها متأخرة لدرجة عظيمة ، وكانت حال الفلاح فى غاية التعس والشقاء ، وكانت الارض الزراعية معظمها فى أيدى الاشراف يسيطرون على ٦٢ فى المايه من مجموعها ، ويسيطر الأعيان والتجار على ١٥ فى المائة منها ، ولا يملك الفلاحون منها غير ١٥ر٤ فى المائة منها وهم السواد الاعظم من السكان ، وكانت الحكومة الروسية حكومة قيصرية مستبدة مطلقة التصرف غشومة ظالمة

قامت الحرب العالمية الكبرى فى سنة ١٩١٤ واشتركت فيها الروسيا وخرجت منها خاسرة ، واضطربت الاحوال الحكومية فيها اضطرابا شديدا نتيجة لذلك ، فانتهز فريق من أبنائها الاشتراكيين الفرصة وأعلن الثورة المشهورة بالبلشفية فى مارس سنة ١٩١٧ ، ولقد كانت الاحزاب الاشتراكية الروسية كثيرة العدد مختلفة المذاهب السياسية ، اشتهر منها الحزب الاشتراكى الثورى الذى تأسس سنة ١٨٩٩ ، وكان برنامجه الاستيلاء على ثروة الاغنياء وتنظيم الانتاج حسب التعاليم الاشتراكية ، وكان يرى أنه لا يمكن ان تتقدم الانسانية الا اذا تم التعاضد الاجتماعى بين الطبقات ، وكان حزبا معاديا لنظام الامبراطورية والحكم القيصرى ، ثم نقسم هذا الحزب الى ثلاثة أقسام مختلفة لانرى محلا لذكرها الآن ، ثم اشتهر ايضا الحزب الفوضوى الروسى اذ كان له اليد الطولى فى مساعدة

البلشفية ، واشترك مع زعمائها فى أوائل الثورة اشتراكا عمليا ، ولكن لما تقوى نفوذ لنين (Lenine) زعيم البلاشفة الأكبر وثبت مركزه فى البلاد اقصى هؤلاء الفوضويين ، وناصبهم العداء واخذ يطاردهم حتى تغلب عليهم فى ابريل سنة ١٩١٨ بحجة تآمرهم على النظام البلشفى ، واتهمتهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى فى الروسيا ، لانهم « كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها ويتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة ، ويأخذون من المحال التجارية مالذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها ». واشتهر أيضا حزب آخر يسمى الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وكان يتفرع الى ثلاث شعب ، الشعبة الاولى وتعرف بشعبة الاتحاد ، وكان برنامجها فى السياسة الخارجية « الدفاع الوطنى واستمرار الحرب حتى الانتصار على الالمان وعقد صلح ديمقراطى » ، وفى السياسة الداخلية « الاتفاق مع احزاب الطبقات الوسطى ، وانتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية » اما الشعبتان الاخريان فهما المنشفيكية والبلشفية ، وكان برنامج البلشفية متطرفا ، وكانت هذه الشعبة هى شعبة الاكثرية ، وفكرتها هى فكرة الاغلبية ، اذ اعتنقت مبادئ لنين التى كانت متمكنة من قلوب افراد الشعب الروسى ، وكان برنامج الشعبة الأخرى وهى شعبة الاقلية اقل تهورا واكثر اعتدالا

تعتبر البلشفية من النظريات الاشتراكية المتطرفة ، وهى تعارض نظام الرأسمالية معارضة شديدة ، ويستمد علماء البلشفية نظرياتهم من فكرة ماركس التى قالت بتنازع الطبقات ، وتنبأت بانتصار طبقة العمال على طبقة أصحاب رؤوس الاموال فى النهاية ، وبأنها ستكون سيدة الجماعة البشرية ، وتتمكن من تأسيس دكتاتورية العمال . وتتفق النظرية البلشفية مع نظرية نظام نقابات العمال فى أن أصحاب رؤوس الاموال يسيطرون على الدولة بوساطة تسلطهم على القوة الاقتصادية ، وعلى الوسائل التى يؤثرون بها فى الرأى العام ،

وانه لا أمل لطبقة العمال فى السيطرة على الدولة بوساطة العمل السياسى ، وتطلب من هؤلاء العمال القيام بالثورة وتسلم زمام الامور حتى يقضوا على سلطة اصحاب رؤوس الاموال ، واستعمال العمل القهرى حتى يقضوا على مقاومة الطبقات الوسطى ، ويقضوا على الفوارق بين الطبقات ، ومتى تم لهم ذلك واستطاعوا ان يقيموا دكتاتورية من العمال وصلوا الى الديمقراطية الصناعية المنشودة ، وتؤيد البلشفية حكم العمال ، وترفض اعطاء اصحاب رؤوس الاموال اى نصيب من الادارة الحكومية ، وتبرر استعمال القوة للوصول الى السيطرة على الدولة ، وتبذل جهدها لمنع أى محاولة من جانب أصحاب رؤوس الاموال لاسترجاع السلطة ، ولذلك لا تناصر حرية الخطابة والصحافة ، وتعمل على الاشراف على التعليم حتى تغرس فى نفوس النشء مبادئ البلشفية ، وتطلب فى سياستها الاقتصادية منح العمال الاشراف على الصناعة ومراقبتها . هذا واول عمل قام به زعماء البلشفية فى الروسيا هو أن نشروا المعاهدات السرية التى عقدتها الحكومة القيصرية مع الدول ، والغواديون الروسيا الدولية ، وفصلوا السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وجعلوا الاراضى ملكا للجميع ، وكذلك فعلوا بالمصارف ، وتولى العمال مراقبة الانتاج ، وأعلن البلاشفة دكتاتورية العمال ، وأوقفوا الحرب ونشروا الثورة البلشفية فى جميع الامم ، وأسسوا مجلس السوفييت ليحل محل الجمعية الوطنية ، ولقد قال لنين « ان دكتاتورية العمال وقتية حتى يستتب الامن وينتشر السلام فى البلاد ، وتسير الامور على حسب التعاليم البلشفية ، وأنها ضرورية فى فترة الانتقال من نظام الرأسمالية الى نظام حكم الشعب الصحيح »

اختلفت الآراء فيما اذا كانت البلشفية هى نفس الشيوعية او الفوضوية او هى نوع جديد من أنواع الاشتراكية ، « هى فى الواقع » لاتخرج عن

كونها خليطا من المذاهب الشيوعية والفوضوية، فهى شيوعية فى توزيع املاكها، وفوضوية فى تنفيذ أحكامها »

اشتهر من زعماء البلاشفة وكتابهم لنين زعيمهم الاكبر وقد توفى العام الماضى، وتروتزكى وزينوفيف وكامنيوف وغيرهم، ولهم جرائد كثيرة تنطق باسمهم ويعملون غاية جهدهم لنشر مبادئهم لا فى الروسيا فحسب بل فى الامم الأخرى. هذا وقد لاقت تعاليمهم ومذاهبهم ارضا خصبة فى بعض دول أوربا وممالكها، وكانت ايطاليا على وشك اعتناقها والسير فى تنفيذها مثلها مثل الروسيا، واضطربت امورها الداخلية اضطرابا شديدا، وساءت حالتها الاقتصادية بعد صلح فرساى لدرجة قصوى، واظهرت الحكومات التى اختلفت على ادارتها بين سنة ١٩١٨ و١٩٢٢ عجزا فاضحا، وكانت البلاد تسير فى طريق الافلاس والفوضى الاقتصادية والسياسية، وكادت تسقط سقوطا اجتماعيا خطيرا لولا أن انتشلها من هذه الوهدة السنيور موسولينى مؤسس حزب الفاشست فى ايطاليا. اسس موسولينى حزبه فى مارس سنة ١٩١٩ واعلن أن برنامج حزبه هو القتال، وأن اسمه اسم قتال، وهو حزب قتال، وقد دخلت الناس فيه أفواجا حتى أصبح هذا الحزب صاحب الكلمة العليا فى البلاد، وأقبل الشبان الايطاليون على اعتناق مذهب الفاشزم اقبالا شديدا. ولما رأى الملك اشتداد ساعد الحزب واضطراب حال الحكومة كلف موسولينى تشكيل الوزارة، فشكلها فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ وتسلم زمام الادارة، وأقام فى البلاد دكتاتورية قوية، قضت على الفوضى السياسية، ونهضت بالبلاد نهضة اقتصادية، وأعادت اليها نظامها ومقامها بين الدول

يهزأ موسولينى بالحرية الديمقراطية، ويسخر بالحكم البرلمانى، واليك مانشره حديثا فى بعض الجرائد ليبرر به دكتاتوريته « ليست الحرية أفضل

أنواع الحكم . ولقد حكم الانسان منذ القدم بطرق مختلفة ، فكانت الحرية نظام الحكم فى القرن التاسع عشر ، وربما كانت صالحة وقتئذ ، ولكنها لا تصلح للقرن العشرين اذ اظهرت الحرب هزيمة النظام الحر . والحكم الفاشيستى لاينتمى الى المبادىء الحرة ، ان الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة فى سلة المهملات . ومتى تمكنت فئة من الناس من الاستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل مافى وسعها للدفاع عن نفسها ضد اعدائها ، وقد تكون الحقيقة محصورة فى ان الناس سئموا الحرية اذ أصبحت دنسة ، وليست الحرية كل ماتطمح اليها النفوس بل ان مايجب احترامه الآن هو النظام والخضوع لأوامر الرؤساء . وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية انها لاتعبد الأوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة »

يتضح من هذا البيان القصير اتجاه ميل الفاشيزم فى كيفية ادارة البلاد ، ولكن يؤخذ عليها انها قتلت الحرية الفردية ، ونشرت نوعا من الارهاب لايتفق مع الديمقراطية الحديثة

الباب الثامن والعشرون

سير النظريات السياسية واتجاهها قديما وحديثا

١ — النظريات السياسية واتجاهها فى الماضى :

استمدت النظريات السياسية قواعدها واصولها من مصادر كثيرة ، وتأثرت فى سيرها وتقدمها بمختلف المؤثرات والعوامل الطبيعية والسياسية، فقد كانت العلاقة بينها وبين الفلسفة والأخلاق فى زمن سيادة الاغريق متينة وبارزة ، على حين أنها تأثرت فى عصر سيادة رومية بالقانون . ولما قامت المسيحية وتقدم نظام الكنيسة وازداد نفوذها اختلطت النظريات السياسية بالدين وقواعده اختلاطا شديداً ، وبحثت فى علاقة البابا بالامبراطور فى دولة عالمية ، ثم فى علاقة البابا بالملوك فى دول قومية ، وظلت هذه الامور موضع بحثها وجدل علمائها زمانا طويلا

أحييت دراسة القانون الرومانى فى اواخر القرون الوسطى ، واحييت معه مبادىء المشترعين فى النظريات السياسية ، وحاول مكيافلى أن يفصل بين السياسية والدين ، وفى الوقت عينه أدى الجدل بين البابا والمجالس الملية فى السلطة الدينية الى ظهور مبادىء الملكية المطلقة المستبدة من جانب انصار البابا ، ومبادىء الملكية المقيدة والحكومة النيابية والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى من جانب المعارضين لسلطان البابا ، ولقد ظهرت هذه النظريات ثانيا فى المناظرات السياسية التى قامت بين الملوك والشعوب فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر

جدد الاصلاح البروتستنتى العلاقة بين الكنيسة والدولة ، واحيا

نظرية التفويض الالهى ، وكان اثره المباشر أن تقوت سلطة الحكام ، فهب فريق من المشترعين الانجليز وقرروا نظرية سيادة القانون ، ومبادىء الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى ، وحق اتباع كلفن والجزويت فى مقاومة السلطات والدفاع عن أنفسهم ومحاربة الاضطهاد ، وشجعت البروتستنتية الفردية التى أدت الى الديمقراطية بعد ذلك ، ثم أخذت الفلسفة فى أوائل العصر الحديث تسود النظريات السياسية مرة أخرى ، وكتب بودان فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الداخلية متأثرا بتقدم الحكومة المركزية فى الممالك القومية ، وبحث جروتيوس فى نظرية السلطة العليا من الوجهة الخارجية وفى القانون الدولى متأثرا بتقدم التجارة وتأسيس المستعمرات وازدياد العلاقات الدولية ، وفى هذه الاثناء تركت النظريات السياسية أسسها الدينية بصفة نهائية

تأثرت النظريات السياسية فى القرن السابع عشر بالتاريخ والنظريات الاقتصادية علاوة على تأثرها بالمبادىء الفلسفية والقانونية ، وعنى الكتاب بحقائق الحياة السياسية فى الماضى والحاضر ، وأيد مذهب التجاريين نظرية الملكية القوية ، وابتدأت العلوم الطبيعية تؤثر فى النظرية الاجتماعية ، ودارت رحى المعركة بين الملكية والديمقراطية ، وانصرف الكتاب عن نظرية التفويض الالهى ، واتخذ لوك نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يدافع بها عن نظرية الملكية المقيدة ، ويؤكد حق الفرد فى الثورة ، ثم استعملها روسو لنصرة الديمقراطية الحقة ، وظهرت بعد ذلك نظرية السيادة الشعبية وسارت جنبا الى جنب مع نظرية الفردية ، وطالب الكتاب بحقوق الافراد السياسية وحريتهم المدنية ، وقرر الطبيعيون وأتباع آدم سميث سياسة « اتركه يعمل » وحرية التجارة ، وارادأتباع بنتام وأنصار مل وسبنسر تقييد التدخل الحكومى الى ادنى حد ممكن ، ثم حدث رد فعل بعد

الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ورجع الكتاب الى المطالبة بتوسيع نفوذ الحكومة واشرافها ، وكتب الماديون يعاضدون نظرية التدخل الحكومى ، وفى الوقت عينه يناصرون نظرية الفردية ، ولما جاء الكماليون الالمان مجدوا الدولة وعظموها وقللوا من شأن خطر الفرد وحقوقه ، وبرروا شرعية الحكومة القوية

فصلت حركة الانقلاب الصناعى بين رأس المال والعمل ، وأحيت أولا المبادىء الشيوعية والاشتراكية الخيالية ، ولكن ظهرت بعد ذلك اراء ماركس العلمية والسياسية ، وأثر علم الحياة ونظرية النشوء والارتقاء تأثيرا كبيرا فى النظريات السياسية ، وقبل الكتاب فكرة الدولة بصفتها كائنا حيا ، وحاول سبنسر ان يربط نظرية الدولة العضوية بنظرية الفردية ، ولكن الكتاب غيره مالوا الى نظرية الحكومة القوية ، وبذل المشترعون الألمان والفرنسيون واوستن فى انجلترا أن يفصلوا بين الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية ، وطبقوا الأساليب التاريخية والمقارنة فى كتاباتهم السياسية ، وظهرت فلسفة كومت الايجابية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وعنى الكتاب بالمبادىء الاجتماعية وحاولوا ان يوحدوا علوم الاجتماع ويكونوا منها علما واحدا عاما

تناول الكتاب بعد ذلك اثر الجغرافيا والعوامل الجوية والنظريات السياسية وتقدمها ، وأسس كارل ريتر (Karl Ritter) فى أوائل القرن التاسع عشر علم تأثير الجغرافيا ، وكتب فيه بعده الكاتب الألمانى فردريك راتزل (Friedrick Ratzel) (١٨٤٤-١٩٠٤) كتابة شائقة ، وعنى السياسيون منذ ذلك الوقت بالحدود الجغرافية والموضع الجغرافى ، وأثر العوامل الجغرافية فى سير الطرق التجارية ، والتوسع الاستعمارى

وبينوا خطر شأن العوامل الجوية والموارد الطبيعية فى الشئون السياسية، وبحث الكتاب فى الأيام الأخيرة فى نظرية توزيع السلطة، وعارضوا نظرية الدولة القوية، ومالوا إلى مبدأ الحكومة اللامركزية، وطلبوا قواعد جديدة للانتخاب والنيابة، وظهرت نظريات القومية والتوسع الامبراطورى والدولية فى العلوم السياسية، ويعنى الكتاب فى الوقت الحاضر بدراسة هذه العلوم دراسة نظامية على أساس المقارنة والاحصاء، وبفضل هذه الأسس الجديدة ينتظر ان يتقدم علم النظريات السياسية تقدما عظيما

٢ ـ النظريات السياسية واتجاهها فى الوقت الحاضر :

عنى الكتاب فى النظريات السياسية منذ العصور القديمة بارتباط الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالظاهرة السياسية، فكتب ارسطوطاليس فى العوامل النفسية والاقتصادية واثرها فى السياسة، ودرس مكيافلى الزعامة والقيادة دراسة نفسية، وابان هرنجتون خطر شان الملكية والمقدرة العقلية فى النشاط السياسى، واعترف منتسكيو بضرورة مطابقة القوانين للاحوال الاجتماعية، وقرر هملتون ان حقائق الطبيعة البشرية هى المادة الأولى التى تغترف منها النظريات السياسية، وحلل كلهون الدور الذى تمثله الملكية والثروة فى تكوين الأحزاب وتقييد اتجاهها وميولها

كان للمحامين اثر عظيم فى سير النظريات السياسية فى اثناء القرن التاسع عشر، وكتب هجل واستن فى نظرية السلطة العليا وفى الشخصية القانونية للدولة، وانسعت دائرة النظريات السياسية فى الوقت الحاضر بفضل نظريات التطور التى قال بها داروين ومبادىء علوم

النفس والاجتماع، وفى كتابة المشترعين الحديثين امثال ديجوى وكراب وبوند وغيرهم يرى الباحث الاتجاه الحديث للعلوم السياسية ونظرياتها، ويميل الكتاب الآن الى الرأى القائل إن التشريع الاجتماعى الانسانى أفضل وسيلة للتقدم الاجتماعى، وهذا يخالف الرأى القديم الذى كان يؤيد الرقابة الحكومية على كل شئون الدولة ومظاهرها المختلفة، ولا يؤيد الكتاب السياسيون الحركة الفكرية التى امتاز بها القرن الماضى، وهذا الميل ظاهر فى اراء اصحاب نظرية نظام نقابات العمال فانهم لايثقون بالطبقة المفكرة، ويقررون أن الدولة تستطيع أن تنمو وتتقدم من غير مجهوداتهم، وكذلك يكره المحافظون النظريات والمبادىء الفلسفية، ويعتمدون على الشعور والتقاليد

تتجه النظريات السياسية ايضا فى الوقت الحاضر الى مهاجمة سلطة الدولة وتقييد دائرة نفوذها، ويعد هذا الاتجاه رد فعل ضد ازدياد النفوذ الحكومى فى أثناء النصف الاخير من القرن التاسع عشر، وضد نظرية تمجيد الدولة وتعظيمها التى قال بها هجل، وضد الاشتراكية الحكومية التى ايدها ماركس، ويعمل هذا الاتجاه على أحيا مذهب الحقوق الطبيعية ومبادئه، ويلقى معاضدة كبيرة من جانب انصار نظرية الدولية الذين يعارضون فكرة القومية والمبادىء العسكرية ونظرية التوسع الامبراطورى، وهم يريدون تقييد سلطان الدولة وسلطتها العليا بخلق نظام عالمى يشرف على كثير من المصالح التى لها صفة دولية، ويحاول الكتاب الذين يهاجمون سلطتها من الوجهة الداخلية أن يقللوا من شأنها، ويعظموا شأن الجماعات والهيئات المختلفة التى تتكون فى داخلها، ويجد المؤرخون امثال جرك ومتلند وفجس فى تقدم نظم السياسة ونظرياتها مجالا للتقليل من شأن السيادة المطلقة للدولة، ويطالب

الاشتراكيون أمثال كول بالنظم الاشتراكية المؤسسة على نظرية توزيع السلطة العليا . ويؤكد علماء النفس ضعف النظام الموحد والسلطة المركزية ، وينادون مع غيرهم من علماء القانون و الاقتصاد بنظام اللامركزية وبحقوق الهيئات و الجماعات غير السياسية ، ويطلبون لها حياة استقلالية

تتطلب النظريات السياسية بطبيعتها التوفيق بين كثير من المسائل التى تشغل بال المفكرين و الباحثين ، ويحاول الكتاب أن يوفقوا بين مطالب المتطرفين من أنصار الديمقراطية ومطالب المتطرفين من أنصار الاوتوقراطية ، وبين المتطرفين من أنصار الفردية والمتطرفين من أنصار الاشتراكية الحكومية ، وفى هذه المسائل تظهر نزعات النظريات السياسية المتضاربة ، اذ يطلب أنصار الرقابة الشعبية فى الدولة رفع القيود الانتخابية والنيابية ، وتغيير نظام الوراثة الى نظام الانتخاب ، وتوسيع سلطة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ودقيقا ، كما أنهم يطلبون تشريعا شعبيا بوساطة الاستفتاء العام ، على حين يطلب الفريق الآخر توظيف الفنيين أصحاب الكفايات والخبراء و الاخصائيين فى الوظائف الحكومية ، ويطلبون أيضا عقد امتحانات المسابقة لاختيار الموظفين المدنيين ، وحصر المسئولية فى الموظفين الاداريين الذين يشغلون الوظائف الرئيسية ، وتعيين اللجان الادارية للاشراف على سير الأعمال وادراة الشئون . أما تطبيق علم النفس الحديث على السياسية فمعناه لفت نظر المفكرين الى طبيعة الديمقراطية الفعلية ، والى الاحزاب السياسية والزعامة السياسية

للحركات التى يقوم بها أنصار الفردية وأنصار الاشتراكية أثر فعال فى سير النظريات السياسية الحاضرة ، فأنهم يطلبون توسيع نفوذ الدولة والسيطرة الحكومية فى بعض ميادين العمل ، على حين يطلبون تقيدها

او رفعها جملة فى بعض الميادين الأخرى ، وتتناقض النظريات الفوضوية مع النظريات الاشتراكية الحكومية تناقضا كبيرا ، فيعتبر فريق الدولة أسمى نظام اجتماعى ، ويؤكد خطر شأن سلطتها ، ويعتقد أنها أفضل عامل من عوامل الرقى والتقدم البشرى ، أما الفريق الثانى فيبحث عن وسائط أخرى غير الدولة لازالة المساوى الاجتماعية واراحة البشر من شرها ، وكذلك يرى الباحث تناقضا كبيرا فى ميدان النظريات الدولية ، اذ يرى ميلا قويا لتنمية الروح القومية وصفة الوطنية عند الأفراد ، والعمل على جمع شتات العناصر الأجنبية فى الدولة وادماجها فى كتلة واحدة ، والسعى للوصول الى الحدود الجغرافية الطبيعية ، ونشر التوسع الامبراطورى ومد النفوذ الاقتصادى بين الأمم الضعيفة ، ثم يرى ميلا معارضا للميل الأول وهو السعى لتحقيق رقابة دولية فعلية ، والعمل على اضعاف روح التوسع الامبراطورى ، ومساعدة القوميات الضعيفة لتنال الحقوق السياسية وتأمن شر الاعتداء من جانب الدول القوية

ان المسائل الاساسية التى تبحث فيها النظريات السياسية الآن لاتختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى كانت تبحث فيها منذ الفين من السنين ، فان تقسيم الدول الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية مع احتمال وجود نوع مختلط منها ظل قائما فى أثناء كل هذه العصور ، اذ كان العالم القديم يعتقد أفضلية الحكومة الارستقراطية ، واعتقد العالم فى أثناء القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث أفضلية الحكومة الملكية ، اما النظرية الحديثة فى وقتنا الحاضر فأنها تؤيد الديمقراطية وتعتقد أفضليتها . ولقد سعت النظريات السياسية فى أدوار تطورها المختلفة أن تقضى على

الفوارق بين طبقات الجماعة البشرية ، وتفصل بين الدولة والحكومة وتعمل على خلق المبدأ النيابى فى الحكم والمذهب التعاهدى بين الدول، وتتجه جهود المفكرين والساسة فى الوقت الحاضر أن تعدل أسس الانتخاب والنيابة ، وان تعترف بالوحدات الاقليمية فى الدولة ، وأن تجمع بين الرقابة الشعبية والادارة الفنية التى يقوم بها الخبراء والأخصائيون

عنى المفكرون ايضا منذ القدم بتبرير السلطة السياسية وبالتوفيق بين السلطة العليا والحرية ، فاعتقد الاغريق أن مدينة الولاية بصفتها جماعة بشرية هى الوحدة الاجتماعية الطبيعية التى تنطبق على العقل والمنطق ، وفيها دون سواها يصل الفرد الى الحرية والتقدم الى أقصى حد مستطاع ، وعلى ذلك كانت سلطتها غير مقيدة ، ووجب على الفرد اطاعتها من غير منازعة أو تردد ، ثم جاء ابيقور واتباعه وأيدوا الفردية ضد سلطة الدولة ، واكد الرواقيون خطر شأن الطبيعة وقانونها وخطر شأن العالم لا المدينة ، واعتنقت رومية الفكرة العالمية وآمنت بالقانون الطبيعى وقيدته بالسلطة المطلقة المستمدة من الشعب الرومانى ، واحيت المسيحية والشعوب التيوتونية نظرية الفردية ، وقرروا أن القانون الطبيعى يتفق مع إرادة الله وأن الحكام مفوضون من قبل الله ، وفى نهاية القرون الوسطى احييت نظرية القانون الطبيعى والحرية الطبيعية والمساواة بين افراد البشر ، وفقدت نظرية السلطة المقدسة خطر شأنها الاول ، وفسرت الطبيعة بأنها العقل واتخذت اساسا للحكومة والسلطة ، واتخذ الكتاب فى أثناء القرن الثامن عشر نظرية الحقوق الطبيعية اساسا لنظرية الفردية ، وظهر ميل شديد نحو الفوضى نتيجة لذلك ، وفى القرن الماضى ترك الكتاب فكرة القانون

الطبيعى و بحثوا عن أساس جديد للرقابة والسلطة ، و حاولوا التوفيق بين السلطة المطلقة و الفوضى التى نشأت عن الحرية الفردية غير المقيدة ، ولجئوا الى العقل والفضيلة والتطور التاريخى والوحدة القومية والنظرية العضوية ليبرروا بوساطتها تقييد الحرية الكاملة بعض التقييد

ان تعقد الحياة الاجتماعية الحاضرة وسرعة التغيير والتطور فى الاحوال والنظم السياسية ترفعان من شأن الباحثين فى النظريات السياسية وتجعلان هذه النظريات اكثر ضرورة واعلى مكانا مما كانت عليه قديما .

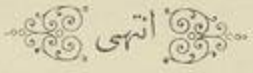

فهرس الكتاب

الباب الأول

تاريخ النظريات السياسية عند اليونان : ٧ — ٣٤

تمهيد — دستور اسبرطه . دستور أثينا . دستور سولون . السفسطائيون وسقراط . أفلاطون . ارسطوطاليس — النظريات السياسية بعد ارسطوطاليس — أبيقور وأتباعه والرواقيون

الباب الثانى

النظريات السياسية عند الرومان : ٣٥ — ٥٠

(١) النظم الرومانية السياسية (٢) وصف النظريات السياسية الرومانية (٣) نظرية الرومان فى القانون (٤) بوليبوس (٥) شيشرون (٦) نظرية الرومان فى العلاقات الدولية (٧) اثر النظريات الرومانية فى سير الفلسفة السياسية

الباب الثالث

النظريات السياسية فى بدء القرون الوسطى : ٥١ — ٦٣

(١) المسيحية فى الدولة الرومانية (٢) قيام البابوية (٣) الآراء السياسية فى بدء المسيحية (٤) الآراء السياسية عند التيوتون (٥) الآراء السياسية فى العهد الأقطاعى (٦) الدولة الرومانية المقدسة

الباب الرابع

المعركة بين الكنيسة والدولة: ٦٤ — ٨١

(١) العلاقة بين السلطتين الروحانية والزمنية (٢) طبيعة الآراء السياسية فى القرون الوسطى (٣) حجج القائلين بسيادة البابوية (٤) حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية (٥) سنت برنارد، وحنا سلسبرى (٦) سنت توماس اكونياس (٧) المناظرات فى القرن الرابع عشر (٨) دانتى الغيرى (٩) مرسليو بادو، ووليم أوكام

الباب الخامس

انتهاء القرون الوسطى: ٨٢ — ٩٧

(١) المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى (٢) وكلف وهوس (٣) المجالس الدينية (٤) المشترعون فى القرن الخامس عشر (٥) نقولا مكيافلى (٦) نظرية القرون الوسطى فى العلاقات الدولية

الباب السادس

النظريات السياسية فى عهد الاصلاح الدينى: ٩٨ — ١٠٨

(١) أثر الاصلاح الدينى فى الفلسفة السياسية (٢) مارتن لوثر (٣) فليب ملنشثون (٤) زونجلى (٥) حنا كلفن (٦) الجماعات الدينية الشيوعية

﴿ الباب السابع ﴾

النظريات السياسية فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ١٠٩-١٢٣

(١) أوربا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر (٢) أثر التوسع الاوربى فى النظريات السياسية (٣) جماعة السياسيين (٤) المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة فى القرن السادس عشر (٥) الكتاب الكاثوليك فى القرن السادس عشر

﴿ الباب الثامن ﴾

جان بودان، وهوجو جروتيوس : ١٢٤—١٣٨

(١) قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا فى الدولة (٢) جان بودان (٣) الكتاب الذين تقدموا جروتيوس

﴿ الباب التاسع ﴾

ثورة المطهرين فى انجلترا ١٣٩—١٥٦

(١) النظريات السياسية الانجليزية قبل الثورة (٢) السير توماس مور، فرنسيس بيكون (٣) أراء جيمس الأول السياسية (٤) أراء أنصار البرلمان السياسية (٥) النظريات السياسية فى عهد الجمهورية الانجليزية (٦) جيمس هارنجتون (٧) السير روبرت فلمر (٨) أراء المطهرين ونظرياتهم فى أمريكا

الباب العاشر

توماس هوبز ، وحنا لوك: ١٥٧—١٧٠

(١) الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعى (٢) توماس هوبز
(٣) النظريات السياسية فى عهد الملكية المستردة
(٤) حنالوك

الباب الحادى عشر

النظريات السياسية فى قارة أوربا فى القرن السابع عشر ١٧١—١٧٨

(١) الأحوال السياسية فى الدول الأوربية فى أثناء
القرن السابع عشر (٢) النظريات السياسية فى هولندا
(٣) النظريات السياسية فى المانيا (٤) النظريات السياسية
فى فرنسا

الباب الثانى عشر

النظريات السياسية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ١٧٩—١٨٩

(١) الأحوال العامة فى نصف القرن الثامن عشر الأول
(٢) النظريات السياسية فى المانيا (٣) النظريات السياسية
فى ايطاليا (٤) النظريات السياسية فى انجلترا

الباب الثالث عشر

البارون دى منتسكيو ، وجان جاك روسو : ١٩٠—٢٠٣

(١) الأحوال فى فرنسا بعد لويس الرابع عشر (٢) البارون
دى منتسكيو (٣) جان جاك روسو

الباب الرابع عشر

التقدم الاقتصادى وأثره فى النظريات السياسية : ٢٠٤—٢١٨

(١) العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة السياسية (٢) المذهب التجارى (٣) الطبيعيون (٤) آدم سميث (٥) نظرية السكان

الباب الخامس عشر

الخلقيون والمشترعون فى نهاية القرن الثامن عشر : ٢١٩—٢٣١

(١) الأحوال السياسية فى نهاية القرن الثامن عشر
(٢) الفلسفة الاجتماعية والخلقية فى فرنسا (٣) المشترعون الايطاليون (٤) الفلسفة القضائية والخلقية فى انجلترا

الباب السادس عشر

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية : ٢٣٢—٢٤٩

(١) طبيعة الثورتين الأمريكية والفرنسية (٢) النظرية السياسية للثورة الأمريكية (٣) الوثائق والدساتير الأمريكية (٤) النظريات السياسية للثورة الفرنسية (٥) الوثائق والدساتير الفرنسية (٦) أراء الكتاب الانجليز فى نظريات الثورتين الأمريكية والفرنسية

الباب السابع عشر

النظريات السياسية الخلقية الكاملة : ٢٥٠ - ٢٦٠

(١) طبيعة الفلسفة السياسية للكتاب الكماليين
(٢) الكماليون الألمان (٣) الكماليون الانجليز

الباب الثامن عشر

النظريات السياسية الرجعية بعد الثورات ٢٦١ - ٢٧٠

(١) الطبيعة العامة للحركات الرجعية (٢) الأفكار الرجعية فى أمريكا (٣) الأفكار الرجعية فى أوربا (٤) الكنيسة والدولة فى انجلترا

الباب التاسع عشر

النفعيون الأنجليز ٢٧١ - ٢٨٥

(١) الطبيعة العامة لفلسفة النفعيين (٢) جريمى بنتام (٣) جيمس مل (٤) جون استن (٥) جون ستيوارت مل

الباب العشرون

النظريات السياسية للحكومة الدستورية ٢٨٦ - ٣٠٠

(١) الديمقراطية والحاجة الى الدساتير المسطورة (٢) نظرية الحكومة الدستورية فى أوربا (٣) تقدم الافكار الديمقراطية فى أمريكا (٤) النظريات المضادة للديمقراطية فى القرن التاسع عشر

الباب الحادى والعشرون

قيام النظريات السياسية الاشتراكية ٣٠١ - ٣٢٠

(١) نظرية الفردية (٢) الاشتراكيون الخياليون (٣) قيام اشتراكية الطبقات الفقيرة (٤) الأشتراكية الحكومية

(الباب الثانى والعشرون)

اصحاب المذهب التاريخى فى النظريات السياسية ٣٢١ - ٣٣٠

(١) النظريات السياسية التاريخية (٢) أصحاب المذهب التاريخى الألمان (٣) أصحاب المذهب التاريخى الانجليز (٤) أصحاب المذهب التاريخى فى الولايات المتحدة

(الباب الثالث والعشرون)

الدوله كائن حى ٣٣١ - ٣٤١

(١) الأفكار الأولى عن الدولة باعتبارها كائنا حيا (٢) الدولة كائن نفسانى (٣) الدولة نظام حى (٤) الدولة كائن اجتماعى

(الباب الرابع والعشرون)

نظرية الدولة التعاهدية ٣٤٢ - ٣٥٠

(١) نشوء الفكرة التعاهدية وتقدمها (٢) النظريات الأمريكية فى الحكومة التعاهدية (٣) النظريات الأوربية فى الحكومة التعاهدية

(الباب الخامس والعشرون)

نظريات القومية والتوسع الأمبراطورى والدولية ٣٥١ - ٣٦٨

(١) نظرية القومية (٢) نظرية التوسع الامبراطورى (٣) نظرية الدولية

(الباب السادس والعشرون)

نظريات توزيع السلطة العليا ٣٦٩ - ٣٧٨

(١) نشوء نظرية السلطة العليا وتقدمها (٢) الطبيعة العامة لنظرية توزيع السلطة العليا

(الباب السابع والعشرون)

نظريات العمال السياسية الحديثة ٣٧٩ - ٣٩٨

(١) الاشتراكية القومية (٢) الفوضوية (٣) نظام نقابات العمال (٤) اشتراكية النقابات (٥) البلشفية

(الباب الثامن والعشرون)

سير النظريات السياسية واتجاهها قديما وحديثا ٣٩٩ - ٤٠٧

(١) النظريات السياسية واتجاهها في الماضي (٢) النظريات السياسية واتجاهها في الوقت الحاضر

GENERAL BOOKBINDING CO.
75 298NY1 4 318 P 6549
QUALITY CONTROL MARK

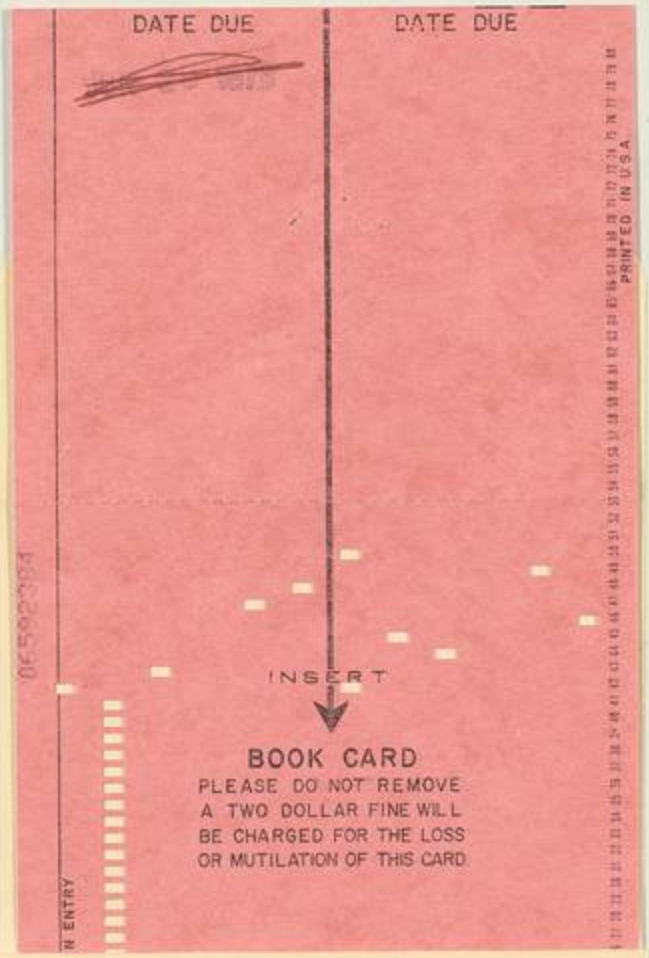

06592384

OCT 6 1975

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU53459415
JA83 .K43 Tarikh al-nazariyat